سلسلة أنموذج

باشراف

إيمانويل ديڤو

وميشال دو فورنيل

دراسة العلوم الاجتماعية

التعميم



دراسة العلوم الاجتماعية

FAIRE DES SCIENCES SOCIALES

المجلد الثالث

التعميم

GÉNÉRALISER

مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية
EHESS

دار الفارابي



دراسة العلوم الاجتماعية

التعميم

الكتاب: دراسة العلوم الاجتماعية، المجلد الثالث- التعميم
المؤلف: مجموعة من المؤلفين بإشراف إيمانويل ديفو وميشال دو فورنيل
ترجمة: الدكتو نجيب غزاوي
بالاشتراك مع غازي برو (مراجعة وتدقيق)
الغلاف: جبران مصطفى
الناشر: دار الفارابي، بيروت - لبنان
ت: ٣٠١٤٦١ (٠١) - فاكس: ٣٠٧٧٧٥(٠١)
ص. ب: ٣١٨١/ ١١- الرمز البريدي ٢١٣٠ ١١٠٧
www.dar-alfarabi.com
e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: تشرين الثاني/ نوفمبر 2016
ISBN:ISBN: 978-614-432-710-4

***

العنوان بلغة الأصل الفرنسية:

FAIRE DES SCIENCES SOCIALES
3- GÉNÉRALISER
Sous la direction de :
Emmanuel Désveaux et Michel de Fornel
Traduit par
Nagib Ghazaoui et Ghazi Berro (co-traducteur)
© 2102 ÉDITIONS de l'EHESS
ISBN 978-2-7132-2363-1

[متابعة ترجمة الكتاب وإنتاجه: محترف القول الجريء بإدارة غازي برّو]

بيروت موبايل: 70216140
Atelier. oser. dire1@gmail. com
Réalisation et traduction de l'ouvrage: Atelier oser dire animé par Ghazi Berro
«Cet ouvrage a bénéficié du soutien des Programmes d'aide à la publication de l'Institut français. »

حظي هذا الكتاب بدعم برامج مساعدة النشر من قبل المعهد الفرنسي.

ملحوظة الناشر

بالنسبة إلى من يتساءل حول وضع العلوم الاجتماعية اليوم، فإن المبادرين لإعداد هذه الأجزاء الثلاثة، التي حملت عناوين النقد، المقارنة والتعميم، يحدوهم الأمل في تقديم الأجوبة الشافية عن تساؤلاتهم، خصوصاً وأنهم ينتمون جميعاً، إلى المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية، إلّا أنهم لا يزعمون، على الإطلاق، تمثيل فروع اختصاصاتهم العلمية وحدهم، ولا حتى المؤسسة التي ينتمون إليها. غير أنهم يسعون لتقديم ما يرونه القسم الأكثر إبداعاً من أعمالهم التي لا تزال قيد التنفيذ، واضعينها في إطار البيئة الفكرية الخاصة بمجالات تخصصهم أو بحقل دراساتهم؛ وكلهم يجسدون، أيضاً، جيلاً تكوّن على خطى أسلافهم الذين آثرنا عدم استحضارهم كي ندفع إلى الصدارة الطريقة التي يجري فيها البحث ويتحوّل، في الوقت ذاته الذي يتحوّل فيه المناخ الفكري الذي تتم في ظله هذه التطورات.

فكم من أمور تغيرت بين حقبة الستينيات والسبعينيات الظافرة، وتلك، الأكثر تكتماً بالرغم من أنها ليست أقل إنتاجية، العائدة إلى العشرية الأولى من القرن اللاحق: ثمة ميادين جديدة، وطرائق جديدة، ومرجعيات فكرية جديدة ولدت من رحم عولمة المبادلات الفكرية ودمقرطة البحث. إن من شأن النصوص المثبتة هنا أن تكذّب الخطابات الآيلة إلى تجميد المشروع، والعمل المفهومي وطرائق العلوم الاجتماعية ضمن زمن واحد أوحد من أزمنة تطورها التاريخي. وبعيداً من التصريحات المعرفية ذات المنحى الاستعراضي، آثر المؤلفون إثبات حيوية ممارساتهم العلمية الحالية من خلال تقديم القدوة. لذلك يحدونا الأمل بأن تكون الأمثلة المنتقاة حاملة لمفاتيح لا غنى عنها لكل من أراد فهم العالم ليكون له تأثير فيه.

إثر حقبة من الشكوك وأعمال النقد الذاتي التي طبعت العقدين الأخيرين

المنصرمين، اســتعادت فروع اختصاصاتنا مقداراً من الثقة، بفضل ما اغتنت به من إدراك لحدودها ووعي أدق برســالتها، لذلك يتناول كل من الأجزاء الثلاثة واحدة من العمليات الجارية في النهج الفكري الخاص بالباحثين. فلا يجوز عزل أية عملية عن الأخرى؛ والمصنفات الثلاثة تشكل وحدة لا تنفصم عراها، وهي تسمح بفك رموز الأنماط التي تحكم العمل داخل تلك الاختصاصات. **النقد**، لأن البصيرة الانعكاســية تمثل أفضل علاج لاســتعادة الخبرة براعتها؛ **المقارنة**، لأنه ليس ثمة نتائج مقنعة تستند إلى دراسة حالة بمفردها فقط؛ و**التعميم**، أخيراً لأن في صلب النهج العلمي، تقع مسألة الانتقال من الحالة الفريدة إلى الحصيلة العامة. تلك هي خطوط الدفع الموجّهة اليوم للعلوم الاجتماعية.

دراســة العلوم الاجتماعية، عمل جماعي صممته وأشرفت عليه لجنة تحرير مؤلفة من:

إمانويل ديفو	Emmanuel Désveaux
ميشيل دو فورنيل	Michel de Fornel
باسكالّ هآغ	Pascale Haag
سيريل لوميو	Cyril Lemieux
كريستوف پروشاسون	Christophe Prochasson
أوليڤييه ريمو	Olivier Remaud
جان فريديريك شوب	Jean-Frédéric Schaub
إيزابيل تيرو	Isabelle Thireau
آنّ برتران للتنسيق	Anne Bertrand

إن ثلاثية دراســة العلوم الاجتماعية مؤلَّف جماعي بثلاثة مجلدات صممته وأشرفت عليه لجنة نشر مؤلفة من: إمانويل ديفو وميشيل دو فورنِل، وباسكالّ هآغ، وسيريل لوميو وكريستوف بروشاسون، وأوليڤييه رومو وجان فريدريك شوب وإيزابيلّ تيرو، وقامت آنّ برتران بتنسيقه.

فهرست عام

النقد

المقارنة

***

التعميم

القسم الأول: في المفرد باعتباره عاماً

القسم الثاني: آفاق الشمولية

إيمانويل ديفو
Emmanuel Désveaux
ميشيل دوفورنيل
Michel de Fornel

التعميم
أو التجاوز الأبدي

يشتمل كل علم على غاية تشريعية، لأن القانون عام بالتعريف. أما في العلوم الطبيعية فيجري مسار الاستقراء، على النحو الآتي: نقوم بالملاحظات أو نبني التجارب، ونحصل على المعطيات أو النتائج؛ ثم نقابلها مع المعارف المتوافرة والمتعلقة بقوانين الكون، من أجل تحسين المردود الاستكشافي لهذه الأخيرة بالبحث والتحقيق، أو من أجل تعديلها، وفرض نماذج معيارية جديدة بالكامل، ضمن ظروف استثنائية. لذلك، فما إن نقرّ بأن الأمور تسير، حقاً، على هذا المنوال، حتى نرى مسبقاً ما يميّز العلوم الاجتماعية من العلوم الطبيعية بشكل أساسي. ذلك أن الاختبار في هذه العلوم الاجتماعية مستحيل لأسباب أخلاقية طبعاً؛ لذا علينا الاكتفاء بالملاحظة التي نجريها، فقط. أضف أنه، وخلافاً لما هو قائم في عالم الطبيعة، حيث الظواهر ثابتة أو متكررة، يشكل عالم البشر والحياة الاجتماعية كوناً تاريخياً، بمعنى أن كل موقف مُلاحَظ يمتلك تفرداً مضاعفاً: تفرّد الفرد المعني أو (الأفراد المعنيين، عادة) والتفرّد الناتج من عرضية مكان أو زمان معينين. إلى ذلك، تبرز صعوبة أخيرة، يعرفها الفلاسفة جيداً، تتمثل في استمرارية الجوهر التي تسود بين الشيء الملاحظ ومحلّله، مما يبقي دوماً مجال الميل إلى التأويل مفتوحاً. ونتيجة لذلك يُثار السؤال الأساسي التالي: ما السبل

التي على الباحث اتباعها، من أجل فرض ما هو متاح من إمكانية التعميم، في العلوم الاجتماعية؟ فلنضع بعض المعالم المنهجية، بعيداً عن الإجابة المباشرة المتعلقة بمسألة معرفة إذا كان التعميم ممكناً أم لا.

إن الباحث يقوم، لتعذر إمكانية الاختبار والتجريب، ببناء الأشياء التي يخضعها للدراسة. وهذا يعني أنه، متسلحاً بحس الملاحظة المتضافر مع حسه النقدي، يعيّن مجموعة وقائع، ويحوّلها إلى ظواهر سوف يردّها إلى ظواهر أخرى يفترض أنها ترتبط بمستوى الواقع نفسه (المتكون، بما هو، من ذاته، أو على يد باحثين آخرين، أو كموروث من التقاليد)، ويكون الكل قابلاً للمقارنة. وهو، في عمله هذا، يجمع ويصنف ويقارن، مثل المختص في العلوم الطبيعية. ومن خلال ذلك، إنما تراه يبذل الجهد كي يتجاوز الطابع العرضي التاريخي والنفسي لكل ملاحظة من ملاحظاته الأولية. وبالمقابل، وضمن سياق من هذا القبيل، يمكن أن يتحوّل الميل إلى التأويل إلى ميزة استكشافية، ما إن يبنى عليه الحدس الذي يرشد النهج ويفضي إلى نتائج ذات طابع عام - إلّا أن ثمة خطراً يبقى ماثلاً، مع ذلك، ألا وهو السقوط في مطب الحسّ المشترك. ويذكرنا جان-لوي فابياني (Jean-Louis Fabiani)، في هذا السياق، كم كان إميل دوركهايم واعياً لهذا الخطر اللصيق بالتعميم: المقصود، ليس خطر استنباط قوانين، وإنما ذاك المتمثل في النطق بعموميات، أي ببدهيات (فابياني، ٢٠٠٧، ص ١٤). ففي ذلك تفسير لما ذهب إليه من إلحاحه على الانطلاق دوماً من تحليلات تنصبّ على حالات أو أوضاع ملموسة، سواء أكان الأمر متعلقاً بنسب الانتحار في بلد ما، وفي عصر ما، أم بكيف يؤدي الأبوريجين (سكان أستراليا الأصليون)، شعائر التأهيل خاصتهم.

يمكننا، بناء على ذلك، معالجة الصعوبات الملازمة للتعميم في فروع علومنا، وذلك من خلال مسار آخر تماماً غير الغاية التشريعية. والمقصود هنا العمل على اعتبار التعميم انعكاساً لخاصية داخلية، أو قدرة خاصة للطبيعة البشرية، أقلّه. إنّ مثل هذه الرؤية تختلط مع موضوعة الأصل؛ فقد أنتجت هذه الرؤية ما يُحمد

لنا أن نسميه اليوم السراب ذا النزعة البدائية. غير أن علينا الاتفاق على أن هذه الرؤية، تمكنت بالعبقرية التي تمتعت به، من إعادة الوصل مع عصر التنوير، وبالتالي تجاوز النزعة التطورية المبتذلة، التي كان يفترض بها أن تمارس تأثيراً بالغ الشأن على الفكر الاجتماعي للقرن العشرين. لقد سعت هذه الرؤية إلى كشف الآليات الأساسية جداً للحياة ضمن أي مجتمع، لا سيما في المجتمعات الغربية الأكثر بساطة لجهة آليات تنظيمها، وكذلك إلى كشف استخدامات اللغة والإنتاج الرمزي أيضاً؛ وجرى التأسيس لهذه الرؤية على يد دوركهايم في كتابه **الأشكال الأولى للحياة الدينية** (١٩١٢)، واعتمدتها النزعة الوظيفية الإنكليزية، كما طورها كلود ليفي- ستروس في أول كتاب أصدره يحمل عنوان، **البنى الأولى للقرابة** (١٩٤٩). كان الهدف العودة إلى المصدر والكشف، بذلك، عَمَّ هو مشترك بين الجميع، وبكلام آخر، الكشف عمَّ هو عام، لأنه كوني، بالرغم من تحوّله إلى غامض بسبب تعرضه لسلاسل طويلة جداً من عوارض التاريخ. وفي هذا السياق، تتميّز الأماكن وبعض الشعوب مثل صحراء أستراليا الوسطى وقوم الأرندا (Aranda)، وجزر تروبريان (Trobriand) وسكانها، أو الهوامش البرازيلية وهنود نامبيكوارا (Nambikwara)، بامتلاكها سرّ الأصول وصولاً إلينا.

نعرف أن هذا الأنموذج المعياري لم يصمد أمام النقد التاريخي: فلم يعِش أي مجتمع ولا ثقافة خارج التاريخ؛ فهي جميعاً وليدة مسار تاريخي. ونلاحظ، مع ذلك، أن المنظور الإتنولوجي الكلاسيكي قد ترك إرثاً مهماً في الألسنية والأنتروبولوجيا، وعلم الاجتماع، وحتى في الاقتصاد، من خلال رسم حدود مجالات التوضيع. نفكر هنا، خصوصاً، في القرابة، أو الاقتصاد أو حتى الدين (باعتباره نزوعاً إلى الاعتقاد بكيانات سادت على هامش الإدراك العادي تارة، أو أنّ له قدرة على إنتاج الطقوس تارةً أخرى)، ويصبح مقبولاً، انطلاقاً من ذلك، القول إن المهمات العائدة لمختلف فروع العلم المعنية تتمثل في كشف القوانين العامة التي تحكم هذه الحقول، وذلك من خلال الاستعانة بأدوات تحليل خاصة، عند الحاجة.

يقودنا هذا إلى إبداء ملاحظتين: أولاً، إن تقسيمات الواقع، هي دوماً عرضة للنقض: القرابة والاقتصاد والدين وحتى نظام الإنتاج السيميائي (الفن، الكتابة، الموسيقى، إلخ). ومع ذلك، فقد أخذت هذه التقسيمات، على مدى العقود، طابعاً اصطلاحياً، أكثر فأكثـر، في فوع علومنا المتعلقة باختصاصاتنا، واستُخدمت، بطبيعـة الحال، أرضية للتعميم. لنأخذ، على سـبيل المثال، مجـال القرابة، فما من شـك في أنه يمكن أن يوضع موضع تسـاؤل في تعريفه على أنه قطاع من طبيعتنا البشرية، حيث تترابط طرقنا في تسمية أقاربنا (مصطلحات القرابة)، وطرقنا في اختيـار - أو تحديد- شريك في الزواج، وطرقنا في التعامل مع أولادنا، في الوقت نفسـه. وباستطاعتنا أن نعترض على ملاءمة التعريف، إذا أخذنا في الاعتبار، بعد هذا كله، أن مصطلحات القرابة تعود إلى اللغة بشكل حصـري، وقواعد الزواج إلى نوع من قانون أساسي، والعلاقة مع الأولاد إلى علم النفس المتأثر، إلى حد ما، بالعوامل الثقافية. ويمكننا أن نقول الـشيء ذاته عن الاقتصاد، من خلال اعتبار أن إنتاج السلع وتداولها واستهلاكها، مثلاً، لا تستحق أن تعالج بطريقة شمولية، بل معالجة كل منها من أجل ذاته، وبشـكل مسـتقل تماماً، مـن دون الافتراض أنها تشكّـل، بالضرورة، نظاماً. وفي التحليل الأخير، فإن الإنتاج يرتبط، بشكل أساسي، بالتقنية، والتداول بنظام رمزي يمنح بعض العناصر قيمة تمييزية كامنة؛ إنـه الشرط لقيام التبادل، أما الاسـتهلاك فيرتبط بفيزيولوجيـا مزينة بقليل من الفيزياء المتعلقة باستهلاك المواد. ولنقل ذلك باختصار، إنها العملية الفكرية، على وجه التحديد، التي يلجأ إليها برونو لاتـور (١٩٩٧) (Bruno Latour)، حين يسـعى «إلى تفتيت» مفهوم الاجتماعي المحبب لدى المدرسة الفرنسية، من خلال إعلانـه أن من الواجب وضع العلاقات مع الكيانـات الطبيعية، مثل منتوجات التقانة، مسبقاً، على مستوى العلاقات بين البشر نفسه. دعونا نتفق، مع ذلك، أن مثل هذه النزعة النسبية، التي ليست نسبية ثقافيوإنياة وجودية، تتجاوز اللغة، إلى حد كبير. وينتج من ذلك، في النهاية، أن اللغة، تظهر بارتداد انعكاسي بسيط، على شكل ظاهرة اجتماعية بامتياز، لا تقبل المساس بها، فيما تبقى كونية، في الوقت ذاته.

وعندئذٍ، نفهم، بشكل كامل، لِـمَ اتجه شخص مثل كلود ليڤي-ستروس، وبشكل واضح، إلى اللسانيات حين شرع، في الأربعينيات من القرن الماضي، في البحث عن طرائــق «لتصليب» اختصاصه. وقام بذلك بالرغم من أنه قد منح لهذا الأنموذج دوراً أقــل أهمية بكثير، مما فعله في تصريحاته النظرية، ذات البعد العام، من خلال ممارساته العملية - أي تحليل أنظمة القرابة والأساطير الهندو - أميركية لاحقاً.

الملاحظة الثانية: إذا كان علم التاريخ، ومنذ نصف قرن، قد تصدى لطموح الأنتروپولوجيا التعميمي (كما تصدى لطموح الاقتصاد المماثل)، إلى درجة أنه دمّر هذا الطموح بشــكل كامل. فقد حصل ذلــك، على الأرجح، من خلال السماح بتشــذيب بارع لهذه النماذج الغريبة التي آثرتها الأنتروپولوجيا، وليس من خلال التشــكيك بالتقســيمات المعرفية التقليدية الكبرى. ويبدو بالمقابل، أن دور علــم التاريخ، بالفعــل، ومنذ خروجه عــن دوره الأصلي - الوقائع التاريخية، تبيين الأحداث باعتبارها غير قابلة للتكرار-، قد اعتمد، بســعادة، هذه التقســيمات من خلال زعم انتمائه إلى الأنتروپولوجيــا التاريخية، المنبثقة، هي ذاتها، من تاريخ العقليات، الذي أسس له بشكل رائع، كتاب مارك بلوك (Marc Bloch, 1924) **صانعو المعجزات الثلاث**، أو من التاريخ الاقتصادي. بل إننا نتساءل فيما إذا كانت التطورات التاريخية للتاريخ قد استفادت، بشكل مباشر، من الأنتروپولوجيــا، مثل التاريخ الصغير (Microstoria) الذي يهتم باســتنفاد محفوظات جزء من المجتمع المحدد مكانياً بشكل دقيق، والمحصور طواعيةً ضمن مدة زمنية، ما يشبه قليلاً منهجية عالم الإتنولوجيا «الكلاسيكية» الذي يقيم ســنة، لا أقل ولا أكثر، في الميدان - ضمن جماعة ذات حجم محدود نسبياً - ويجهد نفسه في حصــر أبسط حدث يُجرى في هذا المكان. وإذا شهدنا، نتيجة لذلك، سلســلة مــن التطورات غــير المجدية، في العلــوم الاجتماعية المعــاصرة، يتركز محورها في النزوع إلى التعميم والتردد فيه، يمكننا أن نتصور، أيضــاً، أن مثل هذه الكوريغرافيا هي شــأن ينتمي إلى الحيّز الحصــري لمركز بحث، مثل مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية حيث يسيطر هدف

مثالي، ونوع من الممارسة، تتضافر فيها جهود علمية متعددة الاختصاصات.

لم يعد يثير الاستغراب، ساعتئذ، أن توضح النصوص المجمّعة هنا، التموضعات المختلفة قبالة التعميم؛ فهي تغطي شريطاً عريضاً من الطيف الذي يسمح بالانتقال من التشاؤم إلى التفاؤل في إمكانية التعميم ذاتها. إنطلاقاً من ذلك، تُبرز تلك النصوص البعد الآخر للمشكلة: التصاعد في التعميمية، أي في علاقة التوسط - أو غيابها المحتمل - بين التفرد، والخاص، والمحلي، والمحدد تاريخه، وبكلمات أخرى، علاقة التوسط بين التورط في الزمان والمكان في الحال، والقانون العام الذي يرتبط به ويعود إليه. وسننطلق من هذا الوضع مع النص الذي يخصصه دانييل سفائي (Daniel Cefaï)، باعتباره عالم اجتماع، لدراسته الإتنوغرافية عن النجدة الطبّية الاجتماعية (سامو) في باريس (service d'aide médicale urgente Samusocial)، تلك المؤسسة التي تُعنى بالبؤس المدقع في الشارع. ينتظم البرهان هنا في محورين: الإشارة إلى الإجراءات التكنوقراطية التي اتخذتها دولة حديثة لمعالجة الإخفاقات، من وجهة نظر اقتصادية صرف، وعملها العام، من جهة، وتحليل اندماج العاملين ضمن هذه الإجراءات، من جهة أخرى. الأسئلة، هنا، كانت مطروحة بقوة، لا سيما أن هذا الاندماج كان أخلاقياً، بشكل أساسي، وتثار عندئذٍ، في الخلفية، مسألة تحويل التعاطف، باعتباره علاجاً - أو بديلاً - إلى روتين باهت (من خلال فرق النجدة الجوّالة أو الاجتماعات الرسمية). وكصدى لهذا النص، سواء على المستوى الواقعي أم الأخلاقي، يرد نص لستيفان أودوان- روزو (Stéphane Audoin-Rouzeau)، حول الحرب باعتبارها تعمياً لعنف متعدد الأشكال، وبالتالي تعمياً للموت، وكذلك للبؤس البشري المعمم أيضاً. علينا هنا أن نمزق الحجاب الكتيم الذي تنسجه الوثيقة، بشكل حتمي، بين زمن انقضى والمؤرخ الذي ينكب لاحقاً على هذا الماضي. وعندئذ، يحاول المؤرخ استعادة تجربة المقاتل، بأقرب صورة ممكنة، أي تجربة الذي تحمّل أهوال النزاع المسلح، بجسده الحساس، بطريقة حيويّة جداً. ويقوم البرهان في هذه المساهمة، والذي يستند في جوهره، إلى مثال الحربين

العالميتين، باستدارة مضاعفة حول ذاته. فهو يدرك أن تجربة الحرب تحمل في ذاتها قيمــة كونية، من جهة؛ كما يلاحظ، من جهة أخرى، الخواء الغريب لهذه التجربة في نظر النخب المتعاقبة التي عاشتها، بما في ذلك المؤرخون. ونتساءل، تحت خطر المبالغة في تأويل هذا الرأي، عمَّ إذا كان هذا الصد لا يعبّر، في الواقع، عن رفض هذه النخب المساهمة في ما هو كوني، باعتباره حقيقة مسلماً بها، في نظرها.

لكن هل كانــت الحرب، كما جرت في الغرب (وبواســطته)، أقلّه، خلال القرن العشرين، أو منذ القرن الســابع عشر، أو منذ القرن الثاني قبل الميلاد، في زمن الحروب البونية، قابلة للتعميم حقاً؟ يشكك عالم الأنتروبولوجيا المختص بالشــؤون الأميركية والمشارك في كتابة هذه الســطور، في ذلك، لأنه قد حاول، هو نفســه، وضمن منهج بيــير كلاســتر (Pierre Clastres) (٢٠١١)، فهم الحرب الأميركية - الهندية في تفردها، ليس باعتبارها وســيلة توسيع للسيادة، بل باعتبارها وسيلة مكوّنة لقابلية الاجتماع ذاتها، بموجب مبدأ الجبذ المستوعب للعنف المحيط. فالعنف والموت فيها ليسا أمرين مفروضين، بقدر ما كان موزعاً بســخاء منتظم على آخرين شــكلوا حالة افتراضية ووجوديــة صرف (ديڤو، ٢٠٠١، ص ٢٧٥ وما يليها).

يعيدنا هذا الأمر إلى التعميم باعتباره مرادفاً للبحث عن الطابع العام، على مستوى الجنس البشري، لصفة أو سلوك أو قاعدة. وهنا، يقرّبنا مفهوم التعميم، بشكل حتمي من الحدود، إزاء ما يعرف بالطبيعة البشرية؛ وبكلمة أخرى، إنه يقرّبنا مما من شأنه أن يكون مشتركاً بين الأفراد، ليس تبعاً لتأهيل ما - أو لاتصال ذي طبيعة طقسية -، ولكن تبعاً للمحدِّدات البيولوجية.

ففي هذا الصدد، نتذكر أن التبادل عبر الزواج، لدى ليڤي-ستروس (وما استتبعه من تحريم زنا القربى) شكل علامة الانتقال من الطبيعة إلى الثقافة، ذلك أن الظاهرة كانت عامة، أي قائمة، في طبيعة الإنســان، متخذة أشكالاً متنوعة، الأمر الذي يمثل براهين عديدة على تراجعها أمام الثقافة، أو، وبشكل أدق، عبر مختلف الثقافات البشرية.

ثمة مساهمتان، نعرض لها هنا، تقفان بشكل متناظر، تقريباً، على طرفي هذا الحد، حيث يردد العرف على أسماعنا، مع ذلك، وبشكل متواصل، أن ليس هذا الحد سوى وهْم. ويقدم لنا جيروم دوكيك (Jérôme Dokic) لوحة عن البحث في المعرفة الاجتماعية، أو، بكلام آخر، عن هذا التيار الفكري المعاصر الذي يحاول إدراك قدراتنا في مجال العلاقة مع العالم (أو في مجال المعرفة)، في ما لهذه القدرات من مشترك مع قدرات الأجناس الأخرى الحيوانية، وفي ما يميّزها، في الوقت نفسه، ويضفي، بذلك، مكانة مركزية «للإدراك والتأثر» (Affordance). إنه مفهوم مقترض مباشرة من نظرية الغشطالت (Gestalt)، وعلم النفس البيئي، لمؤسسه جيمس جيروم جيبسون (James J. Gibson)[1]، يمثل قدرتنا الفطرية في إدراك الأشياء في العالم وتأثيراتها فينا. فرهان النقاش هنا يقوم على الفصل بين ما يعود، في سلوكاتنا الفردية، إلى قدرة الإدراك والتأثر، وما يعود إلى عملية ذهنية باعتبارها مساراً قريباً جداً لما وصفته التقاليد الفلسفية الكلاسيكية بالعقل.

يعود لوران باري (Laurent Barry)، من جانبه، إلى تساؤل قديم للأنتروبولوجيا، في توجهها التعميمي. النهج شجاع، لأن التساؤل قد أسال الكثير من المداد، من دون أن يحقق توافقاً. فما الذي يؤسس لرابطة القرابة؟ وبكلام آخر، ما الذي يجعلني أعتبر بعض الأفراد أقرباء لي، وآخرين غير أقرباء، من وجهة نظر فكرية؟ ويختار باري، من خلال ذلك، الانضمام بتصميم، إلى الجهة الأخرى من الحدود التي تجاوزها دوكيك من جهته، ومن دون حرج، ويرفض، نقصد باري، في عمليات تذبذب متعددة، النزعة الطبيعية لهارولد والتر شيفلر (٢٠٠١) (Harold W. Scheffler) - التي يمثل علماء علم الاجتماع البيولوجي نسخة صلبة منها - الذي يقر بوجود نوع من غريزة القرابة

---

(١) ليس استخدام مفهوم «الإدراك والتأثر» (Affordance)، في العلوم الاجتماعية جديداً. فلقد استخدمته منذ العشرينيات من القرن الماضي، نظرية الفصل المحدد (فورنيل وكيريه، ١٩٩٩) (Fornel, Quéré).

تقود الأفراد إلى التعرف على نسلهم وحمايته، كما يرفض أيضاً مثالية كلود ليفي-ستروس الذي يرى أن شــمولية التبادل في الزواج تتناقض، من الآن فصاعداً، مــع الكثير من المعطيات التجريبية القادمة من آفــاق متنوعة جداً، إلى درجة لا نســتطيع معها أن نعتبرها غير صالحة. ويختتــم، انطلاقاً من ذلك، وانطلاقاً من وصف أهم نظريات التعميم، مثل تلك التي جمعها علماء الإتنوغرافيا من مختلف أصقاع العالم، بالقول، بوضوح، إن هــذه النظرية الأخيرة ذات مصداقية وهي تبرر انتشار الشعور بالقرابة، من وجهة نظر فكرية. ويسمح لنا النهج الشكلاني أيضاً بالتوضيح، أخيراً، أن إدراك القرابة ينطلق بشكل امتدادي انطلاقاً من الأنا (ego)، ويلتقــي بذلك مع درس نطق به ألفريد لــوي كروبر (Alfred Louis Krœber) في الماضي، غير أن المدرسة الفرنسية قد تاهت عنه، بسبب هوسها بما وعدت به «قاعدة الزواج»، في ما عدا استثناءات قليلة.

مــن الضروري، مــن أجل تقديــم مقالة ميشــيل فورنيل، أن نســتعيد، بإيجــاز، المكانة المتفردة التي احتلتها الألســنية البنيوية في العلوم الاجتماعية، في ما يتعلــق بمطلب التعميم: فإذا كان بالإمكان اســتخدام هذا العلم كمرجعية معرفية، فذلك لأنه قد اســتخدم، بشــكل صارم، مقاربة من النوع الافتراضي الاســتنتاجي، أو أدخل نوعاً من القابلية التوقعية. لقد سعت الألسنية البنيوية إلى إخضاع مقترحاتها لصيغ رفض، من دون الادعاء بأنها قد توصل إلى نمذجة موضوعها، أو تقعيده. لقد كانت دقة أنماط برهنتها، والنتائج الأساسية التي تم الحصول عليها، والوعد بامتدادها الممكن إلى مجموع أنظمة الرموز، على شــكل علم سيميائي (سميولوجي)، وتكامل المناهج التزامنية والتابعية، عناصر مهمة في التأثير الذي استطاع هذا العلم أن يتركه في مجموع العلوم الاجتماعية.

لقد ثبت لعلماء اللســانيات أنفســهم، ومنذ عام ١٩٧٠، أن النظام العلمي لاختصاصهم عصيّ على التعريف بســبب ظهور القواعــد التوليدية التحويلية. ذلك أن هذا التيار قد أعلن، في الواقع، القطع، بشكل عام، مع الأنموذج المعياري البنيوي، ولم يتردد في التأكيد أن هذا الأخير يعود إلى عهد سابق للعلم، إذا أخذنا في

الاعتبار متطلبات التنميط الرياضي. ويمكن بالطبع، أن نعتبر، ومع مرور الزمن، أن الاســتمرارية تتغلب، مع ذلك، على القطع، من وجهة نظر إبيســتمولوجية: فلم يفعل نعوم شومســكي (١٩٧٩)، في الواقع، شــيئاً ســوى إكمال الطموح التعميمي الذي تمت الإشارة إليه في **دروس في الألسنية العامة** (١٩٩٥) لفردناند دو سوسور، من خلال وسائل صورية أكثر حداثة - ونقصد هنا نظريات التشغيل الذاتي (Théories des automates). غير أننا لانســتطيع أن نكتفي بذلك، لأن المفارقة هي أن شومسكي لم يتبع البرنامج الذي وصفه لنفسه: فقد ابتعد عنه بشكل تدريجي من خلال التأكيد أن الألسنية ليســت سوى فرع من علم النفس، الذي يُعتبر بدوره فرعاً من البيولوجيا؛ وبقول آخر، يقوم البحث الحقيقي الذي أدخله شومســكي على تحديد برنامج ذي طابع طبيعي لهذا العلــم. فلم يعد الهدف هو البحث عن تعميمات، من خلال التوحيد التدريجي للخصائص المرتبطة بمجالات اللغة، أو بأنظمة فكرية أخرى، بل اكتشاف ما يشكل الخصوصية الحقيقية للغة في علاقتها مع الأنظمة المعروفة للتواصل الحيواني. وتتركز هذه الخصوصية، في نظر شومسكي، في النحو (إنها وجود خاصية التكرارية).

يقتضي تحويل اللغة إلى عضو عقلي، واعتبار أن السعي إلى التعميم يمر عبر تحديد خصائص القواعد الشــمولية، القيام بعملية اختــزال ذات نزعة طبيعية محكمة. وفي هذا السياق، نلاحظ أن القســم الأكبر من اللسانيات المعاصرة قد وجد أن الثمن الواجب دفعه كان مرتفعاً جداً، مما أدى بها إلى الابتعاد عن برنامج شومسكي. وقد رفعت شعارات جديدة، تحبذ، بشكل خاص، الدراسة التصنيفية لتنوع اللغات، وترفض إمكانية وجود الشموليات اللغوية، وتدافع عن المقاربة التصنيفية الجديدة، التي ينتقدها ميشيل فورنيل في مساهمته، حول حيثيات مثل هذا البرنامج، وبخاصة حول فرضية الخصوصية التصنيفية. وانطلاقاً من دراسة مثالين من الأصناف الإشــكالية للمقاربة التصنيفية، مثال الجر - النصب في لغة (نيفخ) (Nivkh)، ومثال النكرة في لغــة الموهاوك (Mohawk) في لغات هنود الإيروكواس (Iroquois)، يؤكد فورنيل أن نوعاً من الشمولية التصنيفية ممكن،

وأن ليس من الحتمي أن يفرض البحث عن الشموليات اللغوية، اتباع البرنامج ذي النزعة الطبيعية في صيغته الاختزالية.[1]

وتنضم إلى هذه النواة من النصوص التي تنتسب إلى طموح عام يترتب على موضوعها نفسه، نواة فيليب أورفالينو (Philippe Urfalino) الذي يدرس مختلف القواعد التي تتحكم في الطريقة التي تتوصل فيها مجموعة ما - ناد أو قسم في جامعة، أو مجلس إدارة أو بلدية، أو مجلس تشريعي، إلخ - متجاوزة رغبات الأفراد، إلى اتخاذ قرار يلزم هذه المجموعة في ذاتها. وينتج من هذا أن الإجراءات التي نلحظها في المواقع المختلفة لا تقوم على الاستخدام الآلي لفرض إرادة الأغلبية فقط، بل على الصيغ المتعددة التي تعيد دوماً إلى تعريف كل من هذه المجموعات. وبهذا المعنى، ليس هناك من جوهر للمبدأ الديمقراطي، مهما بدا بسيطاً، أي شمولياً، إلّا في وجود المجموعات نفسها. وإذا نحن ذهبنا بتحليل الكاتب إلى نهاياته الأخيرة، نلاحظ أن هذه الكيانات الجماعية تبدو كحالات متفردة بل فردية. يقودنا هذا النص، بطريقة ما، ومن وجهة نظر عالم الأنتروبولوجيا، إلى مسألة التنوع الثقافي، لأنه إذا كانت هناك جماعات، فيمكننا أن نفترض أنها تتبع، في تنوعها، التنوع في الثقافات أيضاً، في جزء منها، أقلّه.

نصل، من الآن فصاعداً، إلى ضفة أخرى؛ إنها الضفة التي لم يعد بإمكان التعميم أن يكون مرادفاً للشمول فيها، عموماً. ونقع، من جديد، على نصين في وضع المرآة. نص سيباستيان لوشوفالييه (Sébastien Lechevalier)، ونص بيير سيريل هوكور (Pierre Cyril Hautcœur). نحن هنا أمام حالتين في الاقتصاد. تخص الأولى الاقتصاد الياباني، وترفض الفرضية التي يدعمها الشعور العام تلقائياً، والتي تقول إن هذا الاقتصاد يتميّز عن الاقتصادات الغربية بمحددات ثقافية، وأن الأزمة التي مر بها عام ١٩٩٠ تعود، بشكل أساسي، إلى طفرة داخلية ضمن هذا النموذج، تحت ضغط الصعود القوي للاقتصادات المجاورة، من وجهة نظر ثنائية، جغرافية وثقافية، إنها اقتصادات

---

[1] حول إمكانيات النزعة الطبيعية غير الاختزالية. نعود إلى فورنيل و لوميو (٢٠٠٧).

كوريا والصين. وعلى العكس من ذلك، يتمسّــك المؤلف بتبيان أن «الســنوات العشر الضائعة في الرأســمالية اليابانية، أي العقد (١٩٩٠ – ٢٠٠٠) تتطابق مع أزمة بنيوية – أي «طبيعية» للسلسلة الاقتصادية. إن ما يميّز، إذاً، هذا الاقتصاد عن اقتصاد بقية العالم – أي اقتصاد العالم الغربي، ضمن هذا السياق، وتحديداً في تلك الحقبة – ليست سوى مســألة الزمن. فقد تأخرت دورته بالنسبة إلى دورة الآخرين، مما ولّد الوهْم بخصوصية، هي، في الواقع، من نســج الخيال. يحاول هوكور، من جانبه، فهم الفروق ذات الطابع الثقافي، في وســط الحيّز الأوروبي نفســه، إنطلاقاً من ظاهرة محددة؛ إنها الإفــلاس، وضمن إطار حقبة محصورة، أي نهاية القرن التاســع عشر. وبما أننا نعرف أن للإفلاسات عواقب على المدى البعيد، فقــد قام الرهان على إظهار العناصر المفسرة التي تتعلق بالفروق في أداء كل من الاقتصادات القومية المعنية، من خلال الموشــور الذي تقدمه. وبكلمات أخرى، إن المطلوب، باختصار، هو تحرير العلــم الاقتصادي من هيمنة النزعة النقدية، واسترجاع تعقيد الآليات الفاعلة، بمساعدة تاريخ قانوني مقارَن. لقد ألقــى هوكور، من خلال اختيــار الإفلاس موضوعاً لدراســته، نظرة جديدة على الاقتصاد، انطلاقاً من مجاله، في لحظة مــكان يتعثر فيهما باعتباره آلية إنتاج وانتقال للأرزاق والمال؛ ويبين في الوقت نفســه أن إصــلاح الإفلاس، وفاقاً للمعايــير القانونية والإجــراءات المصرفية، في مجتمع وحقبة معينين، يســهم أيضاً على مستوى عالٍ وشامل، في تعريف الشــكل العميق للاقتصاد، مقارنةً باقتصادات أخرى. ونستطيع مناقشــة واقعة أن هذا الشكل قد جرى تقويمه، في النهايــة، من خلال الفعالية، ومع ذلك، فإن ما يهم أن نســجله، هنا، يتعلق بالجهد في التعميم الذي يتم من خلال التجاوز في التقيد بحدود الاختصاصات العلمية، بالأحرى، وبإفراط، من خلال توســيع المسبّبات التي أمكن تحشدها؛ إنه توســيع يتكلل بتحديد الدراسة في زمن من الماضي دقيق الأبعاد جداً. وبهذا المعنى، لا يبدو هوكور اقتصادياً وحسب، بل مؤرخاً أيضاً.

لقد بات مفهوماً، أن التاريخ لا يســتطيع ســوى اقتراح تعميمات جزئية،

اللهم إلّا إذا أراد التخلّي عن ذاته. أضف أن قوته تتمثل في قدرته على استخدام العديد من الروافع للوصول إلى هذه التعميات، شرط أن يمر بمراحل جديدة لتحديد موضوعاته، من وجهة نظر منهجية. ولدينا في هذا الجزء مثلان عن ذلك، يبرهنان، هنا أيضاً، على تكامل رائع، حيث تنافح جوسلين داخلية (Jocelyne Dakhlia)، من أجل نظرة جدية إلى الحيّز المتوسطي، في العصر الحديث، تأخذ في الحسبان جميع تفرداته، باعتباره، وبشكل خاص، حيّز تنقّل غير تراتبي، فتراها تحيّد الحرب والتجارة عن بعضهما بعضاً، ويسهم في هذا الحيّز العالمان المسيحي والإسلامي، بشكل متعادل. وتضفي الباحثة بذلك أهمية خاصة على الأسير وعلى الإمكانية التي تتاح له لتجنب مصيره من خلال الرهان على اندماجه المحلي، وليس عودته، ولو كلف ذلك تحوّله من ديانة توحيدية إلى أخرى. نكتشف هنا، تماماً، وراء حيّز وزمان معينين، الصورة الشمولية للمنفي، وميله إلى التجذر، بالرغم من معارضة الجميع، حيث يفرض عليه الوجود أن يقيم. ويعود نص كاتارينا باديرا سانتوس (Catarina Madeira Santos) وجان فريدريك شوب (Jean-Frédéric Schaub)، الذي يهتم تماماً بالمرحلة نفسها، إلى موضوع التنقل، ولكن في ما يتعلق بالاختراع المؤسساتي. فمع فجر القرن السادس عشر، تنطلق القيادة الخاصة بالتاج البرتغالي إلى غزو العالم، وكانت لا تزال مجللة، من خلال تصوراتها الوسيطية، بقدسية السلطة. إلّا أنها غيرت مفهومها الخاص ذا الطابع القانوني، عن السلطة، ونجحت في التكيّف، وذلك من خلال الاتصال مع العوالم الثقافية المتنوعة والمختلفة تماماً– العوالم الأميركية والأفريقية والهندية والشرق أقصاوية – والتي وقعت تحت سيطرتها.

لقد ابتعدت جزئياً، عن هذا التصور الذي يرى أن القوة وحدها، باعتبارها تعبيراً عن الإرادة الإلهية، تمنح الشرعية لوضع السلطة في يد الحاكم، وتسمح بظهور ما يبدو بوضوح أنه المكوّنات المستقبلية للدولة – الأمة المعاصرة: عندئذ فرضت ضرورة تعريف حدود «الإدارة الصالحة» وقواعدها، وقانون الأحوال الشخصية، نفسها بشكل تدريجي. وقد أدى ذلك إلى قيام دستور الإمبراطورية

الاستعمارية بالترافق مع قيام الدولة الحديثة، أو مستبقاً قيامها؛ وبذلك فقد قام الطرف بصوغ المركز.

من الواضح هنا، أيضاً، أن التجربة البرتغالية تملك ميزة تتجاوزها، من وجهة نظر تاريخية بحتة. ونسأل، بخاصة، كيف لا نلتفت إلى واقعة أنه في زمن ما يعرف بالعولمة، تتعرض هيمنة الغرب لعملية اهتزاز من قبل مجموعات - الصين، والهند، والبرازيل - اعتبرت، لزمن طويل، أطرافاً ضمن الإمبراطورية البرتغالية الشاسعة التي زالت بعد ذلك؟

*

* *

لنسمح لأنفسنا، على سبيل الخلاصة، بالعودة إلى التعميم باعتباره كوننة. إن نظرتنا ستتوجه بالضرورة، ومن جديد، صوب اللسانيات، ذلك أن القدرة على الكلام هي الميزة الكونية بامتياز لدى الإنسان. وكما يذكر بذلك كلود حجاج (Claude Hagège)، فإن أحد الميول الشمولية التي يمكن أن نلاحظها، انطلاقاً من التحليل المقارن للصرف النحوي للغات الإنسانية، يقوم على فكرة «أن احتمال أن أكون فاعلاً وليس مفعولاً تتناقص كلما ابتعدنا عن الأنا ego». وبقول آخر، إن التكلم والفعل هما موقفان متضافران، بالنسبة إلى «الأنا» البشرية. إن ما يسهل فهمه هو: إن باستطاعتي دوماً وصف ما أقوم به، وأفعل - أو ما أشرع بالقيام به، أقلّه - ما أقوله. غير أننا نعرف أيضاً أنه يوجد في العديد من اللغات، فرق بين «نحن» الحصرية و«نحن» الضمنية. تشير الأولى إلى من يتكلم ويضاف إليه كل من يسمعه، وربما أشخاص آخرون - كيانات أخرى تعتبر حيّة - يلتحقون، بالرغم من غيابهم عن وضعية التواصل، بالجسم الأكبر العام للمتكلم الجماعي، مع استبعاد المتلقي من هذه المجموعة. وتشير الثانية إلى من يشرع بالكلام في لحظة محددة حيث يتحدث مع متلقيه، مع استبعاد أي شيء آخر كالمستمع أو الغائب الغامض. وفي النتيجة، تبدو التنوعات الصرفية النحوية عديدة جداً في إطار التكثير. ويمكن، لذلك، أن تُختصر مسألة العلوم الإنسانية، بشكل عام، في عملية التعقيد المتدرج التي تعني وضع المعادلة بين

القــول والفعل في حالة الجمع. فأيّ فرد أو أي جماعة تتكلم باســـم من، ولغاية أي فعل، ســيتم الشروع به بشـــكل فردي أم مشـــترك؟ أي فرد أو أي مجموعة ستشرع بماذا، مســـتجيبة لدعوات أي فرد أو أي مجموعة؟ عندئذٍ، تتدخل، هنا، الأشباح التعميمية العتيقة الطيّبة، العائدة لما هو مصطلح عليه والمعيار، وكذلك للرمز والخضوع. ففي عالم يبدو أن الحركة نحو الضمور الشـــامل تتسارع، فيه، دوماً بشـــكل أكبر، ولكن أيضاً في عالم تفتح فيه المحفوظات كل يوم أكثر، يبقى التعميم حاضراً، دوماً، لأن ضرورته تزداد عن أي وقت مضى، بالرغم من خطر الوقوع في الخطأ، أو بالأحرى، تحت طائلة كلفة التجاوز الأبدي.

المراجع

Bloch Marc, 1924, *Les rois thaumaturges. Étude sur le caractère surnaturel attribué à la puissance royale particulièrement en France et en Angleterre*, Strasbourg-Paris, Istra (coll. «Publications de la Faculté des lettres de l'université de Strasbourg»).

Chomsky Noam, 1979 [1957], *Structures syntaxiques*, trad. par Michel Braudeau, Paris, Seuil (coll. «Points. Sciences humaines»).

Clastres Pierre, 2011 [1974], *La société contre l'État. Recherches d'anthropologie politique*, Paris, Minuit (coll. «Reprise»).

Désveaux Emmanuel, 2001, *Quadratura americana. Essai d'anthropologie lévi-straussienne*, Genève, Georg (coll. «Ethnos»).

Durkheim Émile, 1912, *Les formes élémentaires de la vie religieuse. Le système totémique en Australie*, Paris, F. Alcan (coll. «Bibliothèque de philosophie contemporaine»).

Fabiani Jean-Louis, 2007, «La généralisation dans les sciences historiques. Obstacle épistémologique ou ambition légitime?», *Annales. Histoire, sciences sociales*, 62 (1), p. 9-28.

Fornel Michel de et Lemieux Cyril (eds.), 2007, *Naturalisme versus constructivisme?*, Paris, Éditions de l'EHESS (coll. «Enquête»).

Fornel Michel de et Quéré Louis (eds.), 1999, *La logique des situations. Nouveaux regards sur l'écologie des activités sociales*, Paris, Éditions de l'EHESS (coll. «Raisons pratiques»).

Hagège Claude, 1982, *La structure des langues*, Paris, Puf (coll. «Que sais-je?»).

Latour Bruno, 1997 [1991], *Nous n'avons jamais été modernes. Essai*

d'anthropologie symétrique, nouvelle éd., Paris, La Découverte (coll. « La Découverte-poche »).

Lévi-Strauss Claude, 1949, *Les structures élémentaires de la parenté*, Paris, Puf (coll. « Bibliothèque de philosophie contemporaine »).

Saussure Ferdinand de, 1995 [1916], *Cours de linguistique générale*, Charles Bailly et Albert Séchehaye (eds.), éd. critique préparée par Tullio De Mauro, postf. de Louis-Jean Calvet, Paris, Payot (coll. « Grande bibliothèque Payot »).

Scheffler Harold W., 2001, *Filiation and Affiliation*, Boulder, Westview Press.

القسم الأول

في الفريد باعتباره عّاماً

دانييل سفائي
Daniel Cefaï

كيف نعمم

تاريخ إتنوغرافيا الطوارئ الاجتماعية؟

كيف نعمم انطلاقاً من البحث الميداني الإتنوغرافي؟ السـؤال يتكرر، وهو يستخدم عادة كي نطعن في هذا النهج، من خلال البرهنة على أن ما تمت ملاحظته في ظروف خاصة وملموسـة، في حالة البحث الميداني، لا يمكن نقله إلى أماكن أخرى وأزمـان أخرى. إن للبحث الإتنوغرافي فضائـل وصفية، غير أنه عاجز تماماً، ضمن أنموذج من المرجعية التصنيفية، عن التحكم بالأوضاع التي يدرسها، وعن مقارنتها مع أوضاع أخرى، عبر الخضوع للبند الذي يقول: «على فرض كل الأشياء متسـاوية، من ناحية أخرى». ويمكن لهذا النقد أن يتخذ أشكالاً مختلفة تتعلق جميعها بمشكلة التعميم. إذ كيف يمكن للإتنوغرافيا أن تكون دقيقة، حين ترفض وجود نماذج أو برامج بحث محددة بشـكل دقيق؟ وكيف يتاح لها معالجة موضوعات شـمولية، حين تكـون مصابة بقصر النظـر المجهري الاجتماعي؟ وكيف بإمكانها الارتفاع إلى مستوى التحليل النظري، حين تكون غارقة في عملية تجميع استحواذية للمعطيات التجريبية؟ وكيف يمكن أن تدّعي الموضوعية حين تتدخل «المعادلة الشخصية» للباحث في تحديد الوقائع؟

يمكن الإجابة، ببسـاطة، عن هذه الأسئلة، من خلال إظهار التعددية التي تكتنف عمليات «التعميم» التي تمت في بحث ميداني حول جهاز أنشئ لمواجهة حالات طوارئ اجتماعية، «السامو الاجتماعية»، في باريس (Le Samusocial)، والذي تقـوم مهمته الرسـمية على التكفّل بالأشـخاص المشرّدين (سـفائي

وغارديــلاّ Cefaï et Gardella ٢٠١١). ونلاحظ، بذلك، كيف أن التعميم، يعني بالنسبة إلى الباحث، أولاً، معرفة كيف يقوم الخاضعون للبحث، أنفسهم، بالتعميم في هذا الوضع أو ذاك، من خلال اللجوء إلى مقولات تنتمي إلى الحسّ المشــترك، المهنية منها أو المؤسســاتية. إن هذا الأمر يستتبع تجنب الانطلاق من أنموذج مســبق للتصرف الاجتماعي أو التدخل العام، أو أن يكون لدى المرء، مثلاً نظرة إلى العلاقات الاجتماعية تتحكم بها اعتبارات «النوع» أو «العرق» أو «الطبقة»: وعلى التخمينات العامة التي يقدمها عالم الإتنوغرافيا أن تكون ملائمة للأوضاع الملاحظــة. أضف إلى أن التعميم لا ينفصل عن نقيضه «التخصيص» أو «التفريد» في الإتنوغرافيا: إن اكتشاف المقولات وقواعد التحويل يترافق مع حصر الحالات التــي نحن بصدد وصفها، لأنّ خصائــص ما هو خاص وعام وأنموذجي وغير أنموذجي، وعادي واستثنائي، لا تتبدى إلّا مع التجربة الأولى، ونستطيع، من خلال حصر ما يشكل حالة، أن ندرك ما يمنحها بعداً عاماً. هذا العمل التعميمي يتطلب أن نضع ما هو موجود ضمن حيّز الإمكانات. ويمكن أن يتم ذلك، في حالتنا، بطرائق مختلفة، وبالتالي فقد قام بحثنا بالمقارنة بين عمل الإنقاذ الاجتماعي الباريسي في الشــارع، والعمل الذي تقوم به منظمات أخرى، وباســتعادة تاريخ إنشــاء الجهاز. لقد طاولت الدراســة كيفية تكوّن المشكلة الاجتماعية «للإقصــاء الكبير» في فرنســا وباريس، وكيفيــة معالجتها في مدن أخرى، وفي الخارج، كما اســتعرَضت الانتقادات الموجّهة للطوارئ الاجتماعية، من داخل «السامو الاجتماعية» وخارجها، وأَجرت تقاطعات بين الاحتمالات، ودرست تنوعات وتابعت تحوّلات، ولم يتم القطع، وبشكل صريح، مع «سياق المعنى» لدى الأشــخاص المطبق عليهم البحث، إلّا في نهاية المطاف، من خلال إعادة تأطير مدوّنة المعطيات، في الأفق الإشــكالي القائم في العلوم الاجتماعية: وأعيد، عندئذٍ، فحص نتائــج البحث في إطار علم اجتــماع الفعاليات المهنية، والدراســات حول العمل الاجتماعي والتمريضي، وكذلك في إطار إتنوغرافيا أخلاقية وسياســية، وضمن قواعد نشاطات مموضعة، أو ضمن سياسة مصغرة

لتجربة الاضطراب. وربما يثار بعد ذلك، السؤال السياسي حول تعميم نتائج البحث على تجارب مشابهة في مجال ممارسة العناية الاجتماعية والتمريضية، أو التدخل عبر أعمال مخصصة للمشرّدين.

بزوغ موضوع البحث

من خلال الملاحظة المشارِكة

إن القيام ببحث إتنوغرافي يعني التحديد التدريجي للحقل، انطلاقاً من بعض الأفكار الغامضة التي تتوضح في أثناء البحث، من دون أن نكون على بيّنة تماماً إلى أين نتجه، في البداية، من خلال أنواع كثيرة من التفاعلات مع أوضاع وحالات وأشخاص منصبٌّ عليهم البحث، وزملاء، وكتب. ويعني هذا، أيضاً، وفي الغالب، الانطلاق من حالة إشكالية (ديوي، ١٩٧٦) والشروع في البحث من أجل الحصول على عناصر تسمح بتعريف هذا اللغز النظري أو التجريبي، وحلّه. إن الانطلاقة الأولى، في حالنا هذا، تتمثّل في الاضطراب الذي شعرَت به منظمة باريسية للطوارئ الاجتماعية، في مواجهة رفض إيواء بعض الأشخاص الذين لا سكنى متاحة لهم. ولقد أعطى بحث طلبه مرصد طوارئ السامو الاجتماعية من ثلاثة طلاب ماجستير قوة الدفع الأولى لهذا المشروع، فأفضى البحث إلى وصف ذي طابع تحليلي للأطر وتحليل للمحادثات، وعندها، انبثقت، في نهاية العام ٢٠٠٦، الفكرة الكفيلة بتعميق هذا البحث من خلال القيام باختبار بسيط. ففي كانون الثاني عام ٢٠٠٧، أمضيت لياليَّ الأولى في الشاحنات التابعة للسامو الاجتماعية، وامتنعت عن قراءة الأدبيات المتوافرة حول هذا المجال من البحث. كان الهدف ملاحظة حالات الطوارئ الاجتماعية من القاعدة، ومن خلال متابعة العاملين فيها، معتمداً نهجاً استقرائياً تحليلياً. إن هذا الرفض للمنطق الافتراضي الاستدلالي كان يقتضي أن يكون البحث منطلقاً، منذ البداية، بتوجيه من مفاهيم وفرضيات لا قيمة لها سوى «التحسيس» (Sensitizing) (بلومر، ١٩٥٤). إنها أفكار غامضة يفترض بها أن تتغير نتيجة

التفاعل مع «المعطيات»؛ إذ يقوم الرهان على عدم إقفال إمكانية التأثر بأحداث عرضية، بشكل مسبق، وعلى إدراك تشكيلات المؤشرات وتصور احتمالات التحليل. كان الهدف عدم الانطلاق من تعميمات «جاهزة»، ذات شحنة نظرية وسياسية كبيرة، بل الانسياق وراء تجارب ملموسة، قبل إدراك بُعدها العام، إذ كان علينا الفهم والشرح والتأويل، انطلاقاً من الملاحظة المشاركة.

إن من شأن البحث الإتنوغرافي، أولاً، «توصيف» أشكال الحياة أو استخدامات اللغة أو آليات التفاعل، من خلال «ملاحظتها» و«المشاركة فيها»، بحيث يدخل الباحث في العديد من التفاعلات مع البيئة، ومع الأشياء التي تشكلها، والأشخاص الذين يقيمون فيها، مؤلِّفاً مسار بحثه من لحظات تعلق وابتعاد، وتورط ونأي بالنفس، وتجذّر وانسلاخ، غير أن الفهم الذي ينبثق عن ذلك يبقى «محدّداً» على الدوام بمكان معين. وتغطي مقولة «الملاحظة المشاركة»، في الحقيقة، وضعيات انخراط عديدة، في البحث، وقد تبيَّن أن نوع تورطنا في الأسلوب المتّبع متنوّع جداً طوال فترة العمل. إن «وضع المشاركة» (غوفمان، ٢٠١٢) ليس ذاته، حين نصغي إلى عامل اجتماعي وهو يتحدث على مساره عند استراحة العشاء، أو حين نلاحظ من داخل الشاحنة التفاعل بين ممرضة ومتشرّد، أو حين يكون المرء، بالذات، منخرطاً في تفاعل نقوم عبره بإسداء النصح والإرشادات لشخص في الشارع. كما أن الوضع مختلف، حين يكون المرء عضواً في فريق سيّار، وحين يتعاطف، في أثناء العمل، مع سائق عمومي شاب يحتاج إلى رسالة توصية، من أجل متابعة دراسته، أو حين يجول تائهاً متألماً ومتنقلاً من مكتب إلى آخر سعياً وراء الفوز بموعد، أو حين يكون معتمداً للإبحار على الحاسوب المركزي للمنظمة. أضف أنه لا تنشط أجزاء الإنسان ذاتها ولا كفاءاته ذاتها ولا الواجهات ذاتها، مع تغير التفاعلات. فحين يقوم مسؤول المعلوماتية بتجربة، من أجل شرح بنية برنامج مستخدَم من أجل متابعة المستخدِمين، وحين يحاول المرء، مصيخاً السمع لحفظ تعليقاته، وحين يدعونا كزافييه إيمانويلّي (Xavier Emmanuelli) رئيس المنظمة، إلى الغداء،

ويكون علينـــا الامتناع عن شرب الخمر، من أجل إعطـــاء انطباع جيد وتجنب الأسئلة والإجابات خارج الموضوع. وحين يهرع، في مركز للإيواء، مع المربّين، كي نفضّ نزاعاً نشـــب في إحدى الغرف؛ أو حين يكون علينا التقاط مؤشرات جســـدية وظرفية، ذات مفيدة في أثناء مناقشـــة تدور على الرصيف مع «مقصيٍّ كبير»، يجد المرء نفســـه، في كل مرة، أمام مروحـــة من التجارب وأطر الانخراط وأدوار مشاركة، شديدة التنافر توضع حيّز التطبيق.

عليه، يبدو أن عالم الإتنوغرافيا يمتنع، في الوهلة الأولى، عن التعميم الذي تنتشر مختلف آفاقه، ضِمن هذا التشـــتت للسياقات، لأن الفاعلين بكل بساطة، لا يقيدون أنفسهم أبداً، وبثبات صارم، بالتزام مرتبط بوضعية معينة. فلدى كل منهم مدخل إلى بعد أنموذجي للأوضاع، لذلك فهو ينخرط ضمن الانســـجام العملي «للرؤى المهنية»، ويتحكـــم بالاحتمالات التي تعود إلى عقلانية التنظيم. إن تبنِّي مكانة مشارِكة يعني تحمّل مسؤولية دور لا يمكن تحديد هويته، إلّا لأنه ينســـجم مع جهاز تصنيف ومع فعاليات يرتبط بها، وهو يعني الاندفاع ضمن موقف يظهر مع نقاط علام تتجاوز الزمـــان والمكان الراهنين، حتى لو احتفظ بعرضية الحدث الذي يقع مصادفة. وهو يعني أيضاً إمكانية الولوج إلى العديد من المواقف، التي تشكلت في الوضع، من خلال آنية تعبيرها، وليس في مجال السرد، بعد الأوان. لقد أتينا على ذكر ذلك، لأن المســـألة هنا في غاية الأهمية: فالتعميم يعني، في نظر الباحث، أولاً، الطريقة التي يعمم بها الأشخاص الذين يدرسهم، في هذا الوضع أو ذاك (إمرسون وفريتز وشـــاو، ٢٠١٠) (Emerson, Fretz, Shaw)، ويعنـــي هذا، في حالنا أيضاً، أن نفهـــم كيف يحدد أعضاء فرق النجدة الجوالة ملامح المتشرّد أو المستخدم، أو المريض، أو الصديق، أو عالم النفس، أو عابر السبيل، أو الجار، ومن لا ســـكنى له أو الإنسان المعروف، ويصنفونه، مع تنويعات، وفاقاً لحساسيتهم الشخصية وتأهيلهم المهني. ونكتشف بذلك طريقة تفكيرهم ومداولاتهم وقرارهم، إضافة إلى غموضهم ومفارقاتهم وشـــكوكهم وترددهم. وعلى الباحث، قبل أن يجازف في إجراء تعميماته، أن يمتلك توصيفات

جيدة للطرائق العديدة، المتناسقة أحياناً، والمتنافرة، أحياناً أخرى، التي يمتلكها الأشخاص موضوع البحث في التعميم من خلال الأقوال والأفعال.

تجسيد التفاعلات

يمكن أن نقدم مثلاً عن ارتباط المسائل العامة بالتجربة الأكثر ارتباطاً بالمكان، من خلال توصيفات التجربة الجسدية؛ فالجسد هو عضو الفهم لدى الباحث، وكذلك لدى أعضاء فرق النجدة الجوالة حين يتعاملون مع من يستنجد بهم. يتأثر الجسد، باعتباره عاطفة وإحساساً، بالوضعية، كما يهتز لرؤية أجساد أخرى تالفة جداً، مع مراعاة المظاهر. ويحافظ على نوع من عدم التأثر من دون أن يصبح بليداً أو عديم الإحساس، وتبقى الأجواء أو المناخات العامة والمشاعر والاستعدادات محتفظة بمكانة حاسمة أثناء العمل في الشارع، وذلك ما توضحه التقارير عن تجارب فرق النجدة الجوالة، وشهاداتهم. ويجب، في الوقت نفسه، أن تكون هذه القدرة على التحسس تحت السيطرة، إلى حد ما، إذ إن مهنة الاستماع، أو الرعاية، ليست رهناً بالحدس وحده، فهي تتطلب «أخذ مسافة مناسبة» وعدم الغرق في الانفعالات. من المؤكد أن التشخيص السريري أو الاجتماعي يمر بامتحان الحواس، والنظر، والسمع بالطبع، وكذلك أيضاً بحسّـي الرهافة والاتصال، أي حاستي الشمّ واللّمس. ويسمح لنا الاعتراف بتجسيد تجارب فرق النجدة الجوالة، وبالصفات العاطفية والحسّية للأوضاع بالدخول إلى عنصر أساسي في المحاكمة العملية باعتبارها نشاطاً ملموساً ومحدداً مكانياً، إن العلاقة بين الأجساد هي الإحساس والاختبار المتناغمان - إنه الإشفاق حيث تبادل الاحتمالات غير مضمون، إلّا أنه ما من عناية ممكنة خارجه. تدرك الملاحظة هذه **الصفات الأخلاقية** التي تتحلى بها العلاقة بين الأجساد، وترصد كيف أن العناية والاهتمام تعنيان تركيز انتباهنا على تفاعل إعارة الانتباه إلى شخص ما. وفي هذا المجال، يتم فعل التعميم بطرائق عديدة. لقد سمحت المنهجية الفينومينولوجية المستندة

إلى ما توفـره المنهجية الإتنولوجية من مصـادر معلومات (كاتس، ٢٠١٠، Katz)، بفهم ما يحـدث خلال الفعاليات والتفاعلات، مـع البقاء على عتبة الاختبارات الانفعالية والحساسة، ومع الامتناع عن استخلاصات ذات طابع قيمـي ومبدئي. ولم تجرِ مُقارنة الملاحظـات الميدانية، التي تم تحويلها إلى توصيفات، إلّا فـي مرحلة ثانية، مع تجارب أخرى، عرضت لها الأدبيات في مضمار العمل الاجتماعي والتمريضي، ورواها الأشخاص الخاضعون للبحث أنفسـهم – من هنا جاءت الدعوة إلى التفكر، بشكل عام، بالمعارف الضمنية التي تتدخّل في مهن العناية. في مثـل تلك اللحظة من البحث، تظهر للعيان، مسـائل العناية والعطاء والاعتراف بالجميل – وهي مصطلحات يسـتخدمها أعضاء فرق النجدة الجوالة أنفسهم. ولا يعالج كل توتر، أو وعكة، على أنهما خطآن إدراكيان أو تقنيان بسـيطان، بل باعتبارهما مخالفتين لما كان يجب أن يتم من أجل خير الشـخص، لأن إدراك موضوع التحسـس الأخلاقي هذا لا ينتج من طريق التحليل المعدّ سـلفاً وإنما ينتج من تركيز الانتباه الإتنوغرافي، الذي بقي متذبذباً حتى هذه اللحظـة، على بعض الأصناف التي تنتظم عبرها تجربة السـائقين العموميين الجوالين. فلم يتم الشـروع بهـذا عبر تلخيص اختزالي للملاحظات على شـكل نظرية جاهزة. فقد ارتسـم التحليل وتأكد ضمن حركية تذبذب بين الملاحظات والتوصيفات والتحليلات والمناقشات والقراءات. وهكذا يخـرج إدراك البعد الخاص وقد اغتنى من تلك الحركية، وتكثف أكثر وظهر أكثر دقـة وأكثر تفصيلاً وأكثر غموضاً أيضاً؛ ثم إن فهم ما هو عـام، والذي يمتحن في حالات تجريبية جديدة، يبقى بمنأى عن الخمول والنزعة التقريرية. ذلك أن آليات التخصيص والتعميم توائم.

إن الجسـد باعتباره مظهراً عامّاً، هو أيضاً عنصر من الهيئة بالمعنى الذي يقصده إيرفنغ غوفمان (Erving Goffman)، تلك الهيئة التي تظهر للآخرين، ويدخل الجسـد في علاقات تفاعل متشـابكة جمالية (تقزز، إغراء، رفض)، ومعنوية (تعاطف، احترام، ثقـة)، وهو في العموم، دعامة للتعميمات وعامل

فيها: هو يصنف على أنه حامل مكانة جنس وطبقة وعرق وسن وجنسية ولغة، إلخ؛ غير أنه ليس في استطاعة الباحث أن يستبق الحكم على الأصناف التي قد تكون ملائمة في الميدان: لا في التفاعلات بين الباحثين ومن تجري البحوث عليهم، ولا في التفاعلات في ما بين الذين خضعوا لهذه التجربة. عليه، إذن، أن يتحلى باليقظة حيال ميوله للتعميم بهذه الطريقة أو تلك، وألّا ينصاع لقناعاته السياسية أو النظرية التي تقوده إلى أن ينظر إلى الوضع من خلال العلاقات الاجتماعية بأبعاد «النوع»، أو «العرق»، أو «الطبقة». فليس لهذه المقولات، في بعض الحالات أي أهمية، كما أنها تزول وراء أصناف أخرى (ممرضات، ناطق بلغة ما، رجل أنيق، مدمن منقاد، أو اسم علم بكل بساطة، السيد أو السيدة فلانة)، كما يكون لها فعالية مركزية، في بعض الأحيان. مثال ذلك، تعتبر وجبات الإفطار المخصصة للسيدات، في استقبال النهار، حيث يستبعد الرجال، أماكن مميّزة لنقاشات مشكلات الصحة، ويقيم السائقون العموميون الذين يعتبرون، في نظر الكثير أكثر «شعبية» من الممرضات أو العمال الاجتماعيين، علاقات أكثر سهولة أو أكثر حميمية، مع بعض المستخدِمين. غير أن التجربة المحدّدة، مكانياً، وحدها تسمح بمعرفة ما إذا كان التعميم عبر بعض المقولات يحمل دلالة أم لا.

إن الجسد ليس مجرد لوحة إعلان للخصائص الاجتماعية وحسب. إنه يحدد مجالاً للاحترام والحقوق والالتزامات، ولا يمكن الاقتراب منه أو الاحتكاك به، والاستماع إليه وملامسته ومداعبته وتفحصه ومعالجته من دون أن تثار مسألة الصالح والطالح من الأعمال، والتي تتغير معاييرها تبعاً لسياق التجربة. ويمكن للعقبات التفاعلية في مسار السائقين العموميين الجوالين أن توصف وفاقاً لصيغ طبيعية النزعة باعتبارها رعونات أو هفوات. متعددة هي الأسباب التي تجعل من تفاعلات العمل في الشارع مصدر إشكاليات: إهمال تعريف الوضع لهذا العنصر أو ذاك، عدم احترام الإجراء الذي حددته المؤسسة، تعرض التنسيق الروتيني للتدخل إلى خلل، ظهور سوء فهم في

الحديث مع المتشرد في الشـــارع، قيام أحد الأعوان أو المستنجدين بإصدار أحكام قيمية غير مقبولة... ذلك أن طابع هذه التفاعلات النظامي، بل المنتظم، قد تضرر. لقد عولجت هذه الصعوبات باعتبارها خروجاً استثنائياً على «حِكَم عملية»: الاقتراب من دون الإهانة، الاستنطاق من دون الابتزاز، الاقتراح من دون الفــرض، الخدمة من دون الإكراه، والمغـــادرة من دون التخلّي. من هنا جاءت فكرة «قانون عضو فريق النجدة الجــوال» (ڤيدر، ٢٠١٠، Wieder). إنّ هذا القنون لا يشــبه القواعد الرسمية، ولا يجب أن يخلط مع أنظمة آداب المهنة، التي تتبناها الســامو الاجتماعية، على كل حــال. إنه متجذر دوماً في أعماق الفعاليات العملية، وهو لا يظهر بشكل كامل، أبداً، بل بشكل موضعي، على شــكل ردود فعل على أخطاء ومخالفــات، إلّا أنه جرت المحافظة على فكــرة القواعد، مع ذلك، حين خرجنــا من توصيفاتنا إلى رؤيــة أكثر ابتعاداً عن التداخــل بين صيغ الالتزام (بالمعنى الذي قــال به غوفمان، ٢٠١٢) في التفاعلات بين الأعوان والمستنجدين. وهكذا تتشكل أربع صيغ للالتزام في عمل الشارع: اللقاء في الحيّز العام (مارٌّ – مارٌّ)، العلاقات بين الأشخاص في المنزل (الزائر –المُزار)، التدخــل ذو الطابع المهني (الممرض –المريض)، ومهمة الخدمة العمومية (العون–المستنجد). إن تنميط **الحِكم العملية وصيغ الالتزام** تترافق مع مناقشــة **الأوضاع الإشكالية** مناقشة شديدة الدقة. ويمر هذا التنميط، بالتالي، من خلال إحصاء أوضاع غامضة عديدة، أو تلك التي تحتوي على مفارقات، وأخطاء وعيوب، وعدم فهم وغموض.

لا نســتطيع التعميم، إذاً، إلّا من خلال الملاحظــة والوصف التدريجي للأوضاع الحقلية: إن التكرار (أو عدمه) لبعض الملامح، وبعض الصعوبات، وبعض المعضلات، يسمح بالكشف عن أشكال أنموذجية للتفاعلات في أثناء تزمينها، كما يسمح بفهم ما يجعلها ذات مظهر فريد، بالنسبة إلى المشاركين. وهنا يتم العمل الأساسي جداً في التعميم. ومن المؤكد أن بإمكان هذا الجهد أن يُدعم عن بعد، من خلال شــروح وتأويلات جاهزة لدى الجمهور، سواء

كان يواجهها من أجل نقدها أم تغييرها، أو أنه يدحضها ويقدم بدائل عنها، غير أن اهتمام علم الإتنوغرافيا يتركز، في هذا الجزء من البحث، الذي يُظهر تشكيلات المؤشرات ويبعد أخرى، والتي يستنتج منها، من خلال الاستبعاد، مقولات، وسلاسل سببية أو فقرات سردية تحبط، بذلك، التوقعات الأولية للإدراك والفكر.

سلاسل الكتابة وإعادة الكتابة

تعيد هذه الملاحظات إلى السؤال عن ما هو «المعطى» وما الذي يعطى؟ لمن وممن؟ وأين ومتى؟ المعطيات تنتج من تدوين لأفعال الملاحظة، أو الاستماع، أو التوثيق، وهي لا يأخذ قيمتها باعتبارها «معطيات» إلّا إذا استُهدفت من خلال إعادة استخدام في الوصف أو التحليل. وتبدأ من هنا الحركة باتجاه التعميم، من مستوى «المعطيات» ضمن تلك الخيارات الأولية المخصصة لتثبيت ما نقدم شهادة عنه. يتم عمل التعميم في لب الكتابة التي تعتبر إحدى صيغ الاستقصاء الميداني. وتتشكل شيئاً فشيئاً من خلال تدوين ملاحظات سريعة على دفاتر صغيرة، ثم يعد نسخها في الأيام اللاحقة على ملفات معلوماتية إلى جانب أطراف محادثات مسجلة. وتشكل كل كلمة وكل صيغة قواعدية وكل تناسق سردي موضع اتخاذ قرارات خاضعة إلى تفكير دقيق إلى حد ما، وبذلك تبدأ حركة التعميم ضمن جهد «تقعيد وصفي» يتساوق، قدر الإمكان، مع منظورات الأشخاص موضوع البحث.

تتم جهود إعادة التسجيل، مع التكرار، بشكل انتقائي أكثر، إذ تُجرى إعادة تسجيل بعض الحالات بشكل كامل، ضمن سلسلة الحالات المتعاقبة على مدى ليلة كاملة. إنها الحالات الأكثر تعقيداً، والتي تشتمل على عِقد القصص الأكثر كثافة: مثل مواقف التدخل المفاجئة، حيث يُجرى الانحراف عن النظام - من خلال تدخل المارين وانهيار أعضاء فريق النجدة الجوال، والمشرّدين الذين يقدمون استعراضهم.... الحالات الأكثر غموضاً، أي تلك التي اختبرت فيها

قدرات الفريق الجوّال التابع للنجدة الطبية الاجتماعية الجوالة الباريسية (SSP) على تحديد الموقف: على سبيل المثال عدم القدرة على تحديد من عليه أن يتولى أمر شخص مصاب بالسكري معرض لخطر الدخول في غيبوبة، هل خدمة الطوارئ في مشفى أم فريق النجدة الجوّال. الحالات الأمثل، أي تلك التي تُوضح جيداً، وبشكل تجريبي، بعض نقاط التحليل: مثل حل مشكلة الإيواء التي تتطلب فريقاً سيّاراً ومنسق الرقم (١١٥)[1]، فريق نجدة طب نفسي جوال، وأسرّة تمريض وطبيب مناوب لتوضيح عمل التعاون المؤسساتي. من الطبيعي، أن يرتبط تقدير الطابع «المعقد»، أو «الغامض»، أو «المثالي» للحالة من خلال مقارنتها مع ما نعتبره «بدهياً» أو «عادياً» أو «أنموذجياً». ويجب أن يمتلك المرء معرفة واسعة بمجال العمل وأن يتشارك مع الممثلين ببعض معايير التجربة كي يتجرأ على اتخاذ هذا النوع من القرار. ويعيدنا إلى الوراء، لاحقاً، ظهور مسألة أخرى: كي نكتشف في المدوّنة حالات تفاعل أهملت. ولا تنتهي العلاقة الجدلية بين الخاص والعام أبداً، وما كان مهملاً، في لحظة، بسبب عدم أهميته، إذ يمكن أن يفعّل لاحقاً ضمن أفق آخر من التعميم. وتصبح الحالات حالات، ضمن الحركة نفسها، من خلال إدراك تشكيلات معطيات ثابتة نسبياً، وكذلك من خلال تكوين مفاهيم وفرضيات تحليلات، يعاد من خلالها إدراك هذه التشكيلات، ثانية.

وتُقرأ المذكّرات المتراكمة مرات عديدة. وتخضع لعملية إعادة كتابة أولى من خلال «تبييضها»: إن مجرد ملء الفراغات، وصوغ الجمل، واختيار المقولات، ووضع عناوين، مهما كانت موقتة، لبعض الفقرات أو تقريب بعض المقاطع لغايات المقارنة، هي كلها من قبيل العمل التحليلي. نكون أحياناً أمام قراءة ذات غاية غير ثابتة، معروضة مباشرة على شاشة، تلتقط، هنا وهناك، مؤشراً «مرئياً غير أنه بقي غائباً عن الملاحظة» حتى ذلك الحين، ونكون، أحياناً، بصدد قراءة

---

(١) الرقم (١١٥) هو الرقم الوطني المخصص، في المقاطعة، للطوارئ واستقبال المشرّدين، وهو مجاني ويعمل على مدى ٢٤ ساعة. وتقوم مصلحة الطوارئ المخصصة بالمشرّدين بإدارة (١١٥) باريس، منذ ١٩٩٧.

أكثر مثابرة وأكثر دقة، نحمل قلم الرصاص بيد لنكتب على أوراق مطبوعة، معتمدين «النظرية التأسيسية» (غلازر وستروس، ٢٠١٠)، طريقة أساسية في إعداد الفرضيات واستقرارها وتثبيتها. ويقوم عالم الإتنوغرافيا بالتعميم، من خلال الانتقال من مسودة إلى أخرى. وهو يكتشف الملامح المشتركة في تعددية المواقف أو الأفعال أو الأحداث، ويجمعها ضمن فئة واحدة - فئة يستطيع الفاعلون أن يستوحوذوا على مقولتها، أو لا. ونقدم أمثلة أربعة دليلاً على ذلك، تشهد على طبيعة التفاعل بين منظورات المستقصي ميدانياً والأشخاص موضوع البحث في عملية التعميم. وتعيد مسألة الاستهلاك إلى اختبارات حيّة، تم تصنيف موضوعاتها من قبل فريق النجدة الجوال وأطر النجدة الطبية الاجتماعية أنفسهم، قبل أن تستعاد من خلال التحليل. وبالمقابل، لئن كانت المبادئ العملية معروفة من الجميع، فإنها لا تعلن إلّا في حالة وجود عائق أو أزمة، وحين تطلب صوغها جهد تنميط إتنوغرافي، خضع في مرحلة ثانية للاختبار لدى المعنيين. أضف أن الاستخدامات المتواترة لصنف «الأطباء النفسيين» أثارت لدينا الشكوك، لذلك فقد أصبحوا موضوعاً للبحث بالرغم من أنهم لم يستجوبوا أبداً من قبل فريق النجدة الجوال. وبالمقابل، فإن التشخيصات النقدية كانت واضحة في محادثات عناصر السامو : فقد كانت لديهم جميعاً، مع مستويات متنوعة من التجربة والخبرة، فكرة عن حسنات ممارستهم ومؤسستهم وسيئاتها. لنشر، إضافة إلى ذلك، أن كلاً من عمليات التعميم هذه تندرج ضمن سياقات مختلفة للتجربة وتهم فاعلين وجماهير متنوعة. ونجد تجربة الإنهاك في صلب مجال البحث حول مهن العناية الصحية، وهي تخص، بشكل أوسع، مجموع الدراسات حول العمل في العلوم الاجتماعية، أضف أنها قد أصبحت رهاناً للصحة العامة. إن مسألة الحِكَم العملية تحمل طابع الجهد المبذول من أجل تحليل العمل الميداني «الذي يتوجه» إلى المنتفعين ومنحه الشرعية، كما تجد ما يتعلق بها في النقاشات العامة، التي تسعى إلى إنتاج ميثاق الممارسات السليمة والتأهيل في مجال الطوارئ الاجتماعية. إن صنف «الطبيب النفسي» يعيد، في ما يتعلق به، إلى سلسلة تساؤلات حول

«مَرَض الانسلاخ الاجتماعي» الذي ربما اشتكى منه أهم المنبوذين، وحول مكانة العلاج النفسي في تبنـــي المشرّدين. ويعتبر نقد الطوارئ الاجتماعية أساســياً في كشف نقاط القوة والضعف في النظام، في التداول الداخلي، من أجل المساهمة في النقاش القائم حول أفضل السياسات الاجتماعية تجاه المشرّدين.

لا يعتبر الوصف، في كل الأحوال، نسخة عن الواقع الخارجي: إنه يشكل سرداً ترتبط حقيقته بعلاقته مع البحث الاستقصائي - إنه، في الحقيقة، لحظة من البحث، وليس تمريناً على التخيّــل السردي. ويرتبط الخيال الإتنوغرافي بتقارير الموقع التي أعدها الباحث حول نشــاطات الأشــخاص المدروسين وبالتقارير التـــي أعدها عنهم. إن مفهوم التقرير بالمعنى الـــذي اعتمده هارولد غارفينكل لمفردة (Account) جوهري هنا، (غارفينكل، ٢٠٠٧، Garfinkel). يشــتمل الوصف على ملاحظات مباشرة - أشــياء تمت، شــوهدت أو تم الشعور بها، وتم إدراكها من خلال الكلمات والجمل والجداول والقوائم والرســوم الأولية - تخفيهــا الطرائق التي يقدمهــا الممثلون من خلالهــا ويفسّرونها بها ويعيدون تشــكيلها من خلالها، ويوضحون فعالياتهم وأفعالهم واستجواباتهم في اللحظة نفســها التي يقومون بهــا. وهذا يعنــي أن البحث لا يطبق، بقدر المســتطاع، المقــولات الخارجية على المعطيات الواقعية، لكنــه ينطلق من صيغ تنظيم تجربة الموقف باستخدام مقولات داخلية لدى الأعضاء. وتحيل هذه المقولات الفطرية إلى لغات الممرضـــات والعمال الاجتماعيين المحلية، وكذلـــك إلى اللغة «الدارِ» للطوارئ الاجتماعية التي يتبناها الوافدون الجدد بسرعة. يجري الحديث، مثلاً، على «تدجــين» المشرّدين (SDF). مصدر هذا التعبــير الذي قد يحدث صدمة، باعتباره يؤشّر إلى حالة وحشية هي من طبيعة المشرّدين، من قصة الأمير الصغير لسانت إيكزوبيري. وهو يرتبط بواقعة إقامة رابط وتحمل مسؤولية، إلّا أنه يعيد أيضاً، من خلال جذره الدلالي، إلى مزج بين أفعال «الألفة» و«التعود» و«المكر». ويتحدث أعضاء فريق النجدة الجوال كثيراً أيضاً عن فعل «الامساك» بالمشرّدين و«عدم تركهم يفلتون» . أضف أنهم يســتعملون كتلــة كبيرة من المختصرات

لدرجة تصبح معها التقارير في برنامــج التنظيم المعلوماتي غير مفهومة من غير المختصــين، في البداية. ويعتبر جمع التبادلات الكلامية حرْفياً، مهمة لا بد منها، وكذلك، وإذا أمكــن، إرفاقها بمذكّرات الملاحظات حول عملية التواصل غير الكلامي، من أجل فهم كيف يجدري تصنيف الأشخاص والأفعال والمواقف، وأي المشــكلات تُشــخَّص وكيف تعالَج، ومــا ما هية الاختبــارات الفكرية والأخلاقية التي تواجهفرق النجــدة الجوالة، أو كذلك، ما المحاكمات الجماعية التي يقومون بها حين لا يعودون يعرفون ما يفعلون.

يتطلب توصيف موقف معرفةَ من يفعل ماذا، وأين، ومتى، ومع من، وضد من، والســبب، والغاية، وما هي النتائج المتوقعة أو المنتظرة. وسيختلف أنموذج التوصيف كثيراً تبعاً «للنوع الوصفي» الذي نعتمده، وتبعاً لنطاق الاستقصاءات والاســتنتاجات الذي نمنحه لأنفسنا. ورداً على عدم الرضى عن العمل انطلاقاً من تتابع صور أو لوحات، كما يقال في الســينما، سيتحوّل انتباهنا نحو تجمعات نشــاطات ذات مساحات أكثر اتســاعاً وذات زمن أطول. لقد تم هذا الانتقال بفضل وســائل سردية، بالطبع، إلّا أن هذه الخيــارات لا ترتبط بالحيلة النصية، فقط، كما ادعت ذلك الإتنوغرافيا العائدة إلى ما بعد الحداثة: إن هذه الخيارات هي نتيجة لاختبارات البحث. وهذا الأخير هو الذي يفرِض علينا تغيير بؤرة التركيز. التأطير الذي اعتمدناه في البداية، تحت اســم تعريف غوفمان لنظام التفاعل، منع من متابعة الأشخاص المدروسين ومشــاركتهم رهاناتهم. لقد كان من الواجب علينا الخروج من المشاركة بالحضور، من دون أن نخسر مع ذلك نقاط استنادنا في الموقف، ومن دون التخلّي عن خصوبة النظرة والاستماع الاجتماعي الأصغري. لقد بدأنا في رؤية معطياتنا بشكل آخر وفي سماعها وفهمها وتفسيرها، من خلال فتح مساحة أفق البحث وزمانه. نحن هنا أمام خط حلزوني مبهم. يعني التعميم التنقل بين أجزاء وكل: لذلك ســيعاد النظر في أجزاء مدوّنة المعطيات المتوافرة، كما ســتعاد ملاحظتها ويعاد وصفها في امتحان الكل التفسيري أو التأويلي الذي يرتســم من خلال التجذر ضمنهــا؛ ومن خلال الكل الذي يرتســم في الأفق،

والذي سيعاد تشكيله في امتحان التحوّل وإعادة تنظيم الأجزاء التي ينبثق منها. ليس هناك، إذاً، من حركة بسيطة تتجه من الخاص إلى العام، أو من العام إلى الخاص، بل حركة تداخل لسياقات متتابعة من التعميم، تصلح بعضها بعضاً، ويرافق ذلك، حركة تداخل، أخرى، بين سياقات متتابعة تميّز بين الحالات، يعبّر عنها بالإنكليزية التركيب اللغوي التالي: (to case cases).

امتدادات متعدّدة المواقع:

المقارنة ومنح الصفة التاريخية

لقد اصطدم المشروع الأولي، القائم على الملاحظة المساهمة لعمل فريق النجدة الجوال في لحظة ما، بحدٍّ. فقد التزم التكرار اللامتناهي لعمليات البحث بإطار اجتماعي أصغري محدود جداً. إذ نُقل البحث خارج إطار الحضور المشترك من قبل الأشخاص المدروسين أنفسهم: فلم يكفّوا عن التعليق على قرارات الإدارة والتنقّل بين مختلف بنى التكفّل، والرجوع إلى تجارب مهنية سابقة، وجمع بقايا الماضي، من أجل رسم مستقبل نشاطاتهم الحالية، والتساؤل حول نشاطاتهم، بخاصة في مرحلة احتجاج «ابناء دون كيشوت[1] الحادة. إن آلية البحث نفسها قد فرضت علينا الإكثار من أماكن الاستقصاء وأوقاته، وبطريقين. فمن جهة، وكان هذا الأمر الأهم بالنسبة إلينا، من خلال الاهتمام بصيغ إعادة التأطير المكاني والزماني والمؤسساتي أو السياسي لأنشطتهم من قبل فرق النجدة الجوالة نفسها، ومن خلال أخذ مصفوفة الآفاق المستقبلية المنسقة في ما بينها، في الاعتبار، تلك المصفوفة التي تشكل التنظيم في مجموعه. ومن جهة أخرى، وبطريقة أكثر كلاسيكية في العلوم الاجتماعية، من خلال البحث عن معطيات إضافية، غريبة، من دون شك، عن أطر تجربة الممثلين، إلّا أنها تسمح بتحسين فهم مدوّنة معطياتنا من خلال تنظيم نقاط مقارنة.

(١) لقد أعلنت هذه الجمعية، التي مثلها أوغستين لوغران (Augustin Legrand)، عن نفسها، أمام الجمهور العريض، في خلال شتاء ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧، من خلال تنظيم إقامة قرية مؤلفة من مئتي خيمة على شاطئ قناة سان مارتان في باريس.

لقد استخدمنا، في المكان، إتنوغرافيا مقارَنة بين مختلف فرق النجدة الجوالة من خلال القيام بثلاثين استجواباً مع المسؤولين عن جمعيات ومنظمات باريسية ناشطة في أوساط المشرّدين سواء في «عمل الشارع»، أم بزاسطة «الفرق الجوالة»؛ إن الفرق في الالأصناف مهم في نظر الفاعلين. وقد أمضينا كذلك ليالي في متابعة الدوريات الراجلة والمحمولة للصليب الأحمر، وشاحنات «القلب»، وأطباء العالم، والحماية المدنية، والتجمع الاجتماعي، وفرقة مساعدة المشرّدين، وإيمايوس (Emmaüs)، وجمعية نجدة الأسرى، وجمعية التحرير، أو كور دي هالت (Cœur des Haltes)، ومؤسسات أصغر مثل روبان دي رو (Robins des rues)، و«شوربة للجميع» أو «أنتيجيل ٧٥» (المضاد للتجمّد). وقد شهد هذا البحث المقارَن بتنوع تصورات «الفرق الجوالة» وأشكالها وأساليبها، حتى لو بدا أن بالإمكان استخلاص نواة مشتركة ألا وهي «التوجه نحو» المستنجَدين في المواقع حيث يعيشون، وهي أيضاً عدد من الحِكم العملية للمقاربة، واللطف والعناية. غير أن المعطيات التي جمعت لم تدرس في النهاية بشكل منتظم. إلّا أنها قدمت، مع ذلك، خلفية تيح لتفرد الطوارئ الاجتماعية إمكانية الظهور. إن لعبة التشابهات والاختلافات التي تتم في عملية المقارنات المستمرة تمنح بروزاً وصفياً لشيء، وتسمح بتحديد عناصره الأنموذجية وعناصره الفردية، وتقود إلى تقسيمه وتصنيفه وتحليله بشكل مختلف، أو بتعريفه، ببساطة، باعتباره حالة من فئات أكثر عمومية. ويمكن للإتنوغرافيا المقارنة للفرق الجوالة أن تُتابع، من خلال تجارب مشابهة في فرنسا، أو في الخارج. إن نجاح تجربة «فرقة النجدة الجوالة» في فرنسا قد قاد إلى تكرار عمليات من الأنموذج نفسه، عمليات موجهة لجماهير مختلفة (الدعارة، تعاطي المخدرات، البدون (بدون أوراق)، تقودها منظمات من كل الأنواع والحجوم. وكان من شأن هذه التجارب أن يقود إلى مسألة تمهين هذه النماذج المختلفة من عمل الشارع. فبالنسبة للمشرّدين، يعتبر ظهور التنظيمات والمواثيق مؤشراً على عملية التمهين هذه. ويمكن للطوارئ الاجتماعية الدولية، خارج فرنسا القارية أن يقدم صورة عن الأوضاع: فهو

يصـدِّر أنموذجه إلى مدن أخرى، وراء البحـار أو أماكن أخرى، ملتزماً في كل مرة بالتكيّف مع بيئة اجتماعية وقانونية وسياسية جديدة، ومع تشكيلات جديدة لمشـكلة المشرّدين، ومع أشـكال تجربة جديدة مع أطفال الشـوارع، أو البغايا (ذكوراً وإناثاً)، أو المدمنين على المخدرات.

وكان علينا، في الزمان، أن نفتح أفق بحثنا. فمن حديث إلى آخر، لا تتوضح المواقع الخاضعة للملاحظة إلّا عبر اختبار المراحل السابقة التي يتذكرها أعضاء فريـق النندة الجول الأقدم، من دون انقطـاع، وهم يعرضون القصص، وكأنهم علماء أنسـاب. وربما كان من الممتع والمثير القيام ببحث يعتمد على المحفوظات والاستجوابات، يصف مسارات تشكيل هذه المنظمة التي ستحصي التوظيفات الشـخصية والمصادر المادية ونقاط الارتكاز المؤسساتية والدعم السياسي التي ستسمح لها بالنمو. وربما سـاعد هذا الأمر، بخاصة، في فهم تحوّلات تعاريف الطوارئ الاجتماعية وتنظيماتها منذ عام ١٩٩٣، من خلال مقارنتها مع التواريخ المشابهة خارج فرنسا. كما سـاعد على إدراك طرائق الرؤية والقول والفعل التي ابتدعتها الطوارئ الاجتماعية ضمن سلسـلة إمكانيات متعـددة. وقد اكتفينا بفهم كيف أن تاريخ الطوارئ الاجتماعية قد ارتبط، منذ التسـعينات من القرن الماضي، بتاريخ تعريف مشـكلة عامـة وبمعالجتها وتجريبها ومأسسـتها: إنها مشكلة «الإقصاء الشديد». تشكل «فرقة النجدة الجوالة» جزءاً فعالاً من جهاز «الطـوارئ الاجتماعية»، بالرغم من أنه لا يقتصر عليـه. أضف أن البحث قد ترافق مع لحظة اضطراب اجتماعي، لقد ترافق توزيع الخيم من قبل «أطباء العالم» في صيف ٢٠٠٦، وإقامة مخيم القناة من قبل «أطفال دون كيشوت» عام ٢٠٠٧، مع التشكيك بمشروع الطوارئ الاجتماعية. لقد كان لهذه التعبئة الجماعية، التي أثـارت الرأي العام أصداء متعددة. فقد أدت إلى إعادة اصطفاف المنظمات التي تهتم بالمشرّدين وهمشـت جزئياً السامو الباريسـية، بالرغم من أنها كانت تعتبر الفاعل الأساسي في هذا المجال. كما أدت إلى اعتماد قانون دالو (Dalo) (الحق في

مسكن قابل للاعتراض). وأدت إلى مؤتمر توافق[1]، وإلى سلسلة من التقارير التي أعادت إلى البحث مشروع الطوارئ الاجتماعية. كما حولت هذه التعبئة مفردات النقاش العام من خلال وصل «التشرد» والسكن السيئ، ومن خلال التوجه إلى البحث في الخارج عن حلول بديلة مثل «السكن أولاً»[2]. وبدا أن هذه الفعالية الجماعية قد أضعفت، في مرحلة أولى، موقف السامو الاجتماعية، غير أن هذه الأخيرة، قد نجحت في النهاية، ومن خلال تحوّل مفاجئ غير متوقع، واستناداً إلى تجاربها المتراكمة ودعمها السياسي المتعدد معاً، في أن تصبح المحرك لمنصة الرقم ١١٥، التي توسعت باتجاه منطقة إيل- دو- فرانس (Île-de-France).

لقد أعادت هذه التغييرات، في النقاش العام والعمل العام، بالطبع، تركيب منظورنا في البحث والتحليل بشكل جزئي. لقد قام طالب الدكتوراه الذي أُشرف على عمله، بتركيز موضوع رسالته على تاريخ الطوارئ الاجتماعية، من جهة. كما انضم إلى فريق المحافظ كمفوض عام في اللجنة المشكلة من وزارات عدة المكلفة بالاستضافة والإسكان، مما أتاح له الاطلاع، في زمن حقيقي، على الأفكار السائدة على مستوى رأس الدولة حول الرهانات الحقوقية والسياسية للإصلاحات الراهنة. وأصبح من المستحيل، من جهة أخرى، فصل الممارسة اليومية لعمال الطوارئ الاجتماعية عن الطفرات في السياسة الاجتماعية الموجهة نحو جمهور المشرّدين (SDF) بعينه: كما أضيف تأطير متمّم إلى التحليل. ولئن كان الوقت قد تأخر، في ما يتعلق ببعض النقاط، من أجل إعادة كتابة الكتاب، فقد حملنا العمل على تغيير طبيعة الطوارئ الاجتماعية، وعلى النظر إليها بشكل مختلف

(١) إن مؤتمرات التوافق هي أنظمة للديمقراطية التشاورية، إن اللقاء الذي يحمل عنوان «الخروج من الشارع» قد عُقد في ٢٩ - ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧، وضم سياسيين ورؤساء جمعيات إحسان وباحثين ومسؤولين عن العمل الصحي والاجتماعي، وكذلك عدداً من المهنيين المهتمين بالأشخاص الذين يعيشون في الشارع.

(٢) لقد جُرب برنامج السكن أولاً (Hosting first) منذ عام ٢٠١١، في أربعة مواقع في فرنسا. وقد حقق الحصول المباشر على سكن مستقل «لأشخاص مشرّدين مصابين باضطرابات نفسية شديدة». إن المقصود، على المدى القصير، تشجيع حلول سكن دائم، ضروري جداً، مع متابعة اجتماعية، لجميع الأشخاص الذي يعيشون في الشارع.

تماماً، وعلى متابعة البحث الميداني من خلال القيام بقراءات أكثر حول تاريخ معالجة الصعاليك أو المشرّدين ومن خلال مراقبة سير الأمور في الولايات المتحدة وكيبيك والبرازيل، أو في أماكن أخرى. لقد تغير موضوع البحث الإتنوغرافي من خلال تعرضه للعديد من الاستقصاءات والاستجوابات والاستنكارات والمطالبات التي أطلقها العديد من الفاعلين، بدءاً من منعطف عام ٢٠٠٦.

إعادة تأطير فريق النجدة الجوال ضمن جهازه المؤسّساتي

مقارنة في المكان، وأنساب في الزمان: لقد قادتنا هذه الالتفافات إلى أن نمسك من الخارج بفرق النجدة الجوالة، وإلى إعادة تأطيرها باللجوء إلى مقاييس أحجام أخرى. إلّا أن تجربة إعادة التأطير نفسها قد تمت في حركة البحث نفسه. لقد شد التآلف مع فرق النجدة الجوالة انتباهنا بسرعة إلى مواقف أخرى غير مشاهدة التفاعل في الشارع التي كانت، مع ذلك، مستهدفة مباشرة في عمل التدخل. كان السؤال الأول: كيف تُبرمج فرق النجدة الجوالة ويتم التنسيق في ما بينها وتضبط وكيف تؤهّل؟ كان التأهيل يهمنا بخاصة وأنه قد أصبح موضوع نقاش عام - الحفاظ على العمل التطوعي أو تمهين عمل الشارع، إحداث شهادة خاصة، أم تحسيس بمسألة المشرّدين ضمن البرامج التعليمية القائمة، إلخ؟ لقد أعدت السامو الاجتماعية برنامج تأهيل تابعناه لمدة أسبوعين. وقد فرضت الحاجة إلى إتنوغرافية النشاطات المهنية نفسها علينا، باعتبارها أفقاً للتعميم. على أي شيء تقوم قدرات سائقي الاستقبال والممرضات الحائزات شهادات الدولة والعمال أو المدرِّبين الاجتماعيين؟ أي كفاءة يبذلون أو لا يبذلون في الموقف؟ كيف ينسقون في ما بينهم ويكوّنون حسّاً مشتركاً؟ ما ميزة نظراتهم الخاصة، وكيف يقدم تأهيلهم المهني قيمة إضافية بالنسبة إلى الفرق الجوالة الأخرى التي تتشكل من متطوعين، أو من غير المختصين؟

لقد قادتنا مشكلة التنسيق، عندئذٍ، إلى العودة إلى سلسلة عمليات تحديد

المرتفقين حتى الوصول إلى المنصة التقنية للرقم ١١٥، وإلى «الضبط»، حيث تصل نداءات الإبلاغ الآتية من الأفراد أو المهنيين. تقوم مهمة الضبط إذاً، على اقتراح إجراء تشخيص أولي على الأشخاص المعنيين، سواءً أطلبوا ذلك أم لم يطلبوه، وأن يصنفوا ويوجهوا نحو أقسام الخدمات الملائمة أو إخطار الفرق الجوالة عنهم في حال كانوا من ذوي الحالات الأكثر صعوبة. هناك قسم من النداءات توجَّه نحو الشاحنات لأغراض التكفل، و يدعى الأشخاص الآخرون للانتقال بوسائل الخاصة إلى بنى الإيواء. وهناك نداءات أخرى توجَّه نحو السامو الطبّية.

ثمة مقابلات أكثر تعمقاً نوعاً ما ينظمها المداومون في قسم الرقم ١١٥ مع القادمين الجدد. ولئن كان التفاعل بين القسم ١١٥ والفرق الجوالة قد حشدنا قبل كل شيء، حدث الأمر نفسه في ما يتعلق بطرق التنسيق بين الفرق الجوالة والقسم ١١٥ مع مراكز الإيواء الطارئة ومع أسرة التمريض والإستقبالات النهارية. لقد أمضينا عدة أيام وليالي لمراقبة ما يدور في هذه المؤسسات وتابعنان عندما كان الأمر ممكناً، فرق النجدة الجوالة «المخصصة»: الفرق الجوالة النهارية، والنجدة الطبية النفسية الجوالة، والفرق الجوالة لنجدة المصابين بالسّل. لقد قبلت طالبة تحضّر أطروحتها في مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية عضو سابق في فريق طب نفسي جوال تابع لمستشفى إيسكيرولن ومعها طالب درجة ماستر مكلف من قبل المرصد بمهمة لدى أسرة التمريض، بأن يعملا على مراجعة بعض معطياتها التصلة بالالأسئلة التي طرحناها عليهما.

وعلى الفور أخذ انزياح التحقيق، الذي كان مركزاً حتى ذلك الحين على التفاعلات الحاصلة ضمن وضعية التواجد المشترك، يكتسب حجماً أكبر آخذاً في الحسبان، حول كل موقف تدخلي، أقسام الجهاز المتدخل في تشكيلات هندسية متغيرة، مع متدادات في الخارج، أحياناً، نحو مستشفيات باريس أو المؤسسات الأمراض العقليةن وخدمات مؤسسة إيمايوس أو

جيش الخلاص. وبدلاً من ملاحظة التفاعلات «مواجهة»، كل على حدة، إعتبرناها بمثابة لحظات من التعاون المتصفة بالميوعة أو التشنج، بين مختلف أقسام المهن والخدمات في المنظمة. ودخلت هذه الفرضية بوضوح شديد في تناغم مع الإرث الخاص بمدرسة شيكاغون وبخاصة إرث إيفريتّ شرينغتون هيوغ، وهوارد سول بيكر وأنسيلم ليونارد شتراوس (Everett C. Hughes, Howard S. Becker et Anselm L. Strauss). وسرعان ما تأثرت بأبحاث مجموعة «اللغة والعمل» في التسعينيات، حول التفاعلات بين الموظفين والمستنجَدين على شباك الاستقبال، أو بين المرضى والمعايَنين. وكانت هذه الفرضية في نظرنا صائبة ميدانياً بتأكيد تجربتين. تمثلت التجربة الأولى في متابعة آثار تحرك المطالب والاستجابات المتعلقة بهذا الشخص أو ذاك، بالنسبة إلى بعض الحالات، ليس فقط في لحظة التدخل، بل قبله وبعده، من أجل حل مشكلة تتعلق بهذا الشخص. وتتمثل الثانية، الأكثر صعوبة، في إعادة تشكيل المسار الذي قام به هذا المرتفق أو ذاك، فعدد كبير منهم يتبعون مسارات متنقلين من خدمة إلى أخرى «يدورون حول أنفسهم» حسبما ويقول بعض أعضاء فرق النجدة الجوالة. لقد سمح لنا ذلك الأمر أن نبيّن، بالنسبة إلى بعض الحالات، ومن خلال الملاحظة المباشرة، انطلاقاً من الرقم ١١٥، وكذلك من خلال الاستعانة بمعطيات البرنامج الإلكتروني للتكفل، العمل التنسيقي في «أقواس العمل»، وأن نجعل من «الأخلاقيات» السارية في عمل الشارع قضية نظام بين الأشخاص وكذلك أيضاً انجازاً عملياً لعمل فريق، ولنظام يعمل، وأبعد من ذلك، لسياسة اجتماعية.

من المؤكد أنه كان بإمكاننا أن نوسّع التحليل ليشمل علاقات الطوارئ الاجتماعية مع مختلف الكيانات السياسية، من وزارة الشؤون الاجتماعية حتى إدارة الشؤون الاجتماعية ومن محافظة «إيل- دو-فرانس» حتى بلدية باريس. وتشكل حركة التفاعلات بين طوارئ السامو الاجتماعية وسلطات الوصاية

والمموّلين، في حقل يتساكن فيه العديد من مصادر سلطة وشرعية تسعى إلى السيطرة، موضوعاً جيداً للعلم السياسي. كذلك، يمكن للتحليل أن يتوجه إلى قلب التنظيم نفسه ويبين علاقات القوة التي تجتازه، ويحلل بدقة صيغ إعداد العمل العام ضمن الإدارة العامة، ويحدد المكانة المميّزة لكزافييه إيمانويلّي في التنظيم، ويكشف مسارات الخيارات الإستراتيجية، واتخاذ القرارات لدى كوادر التنظيم. أو يمكن للتحليل، ضمن انشغال لوجستي، أن يهتم بمشكلات إدارة المنهج والبرنامج الزمني، وحركة الفرق وتخطيط الفعّاليات أو التنسيق بين المراتب. غير أنه لم تفتح أمامنا الحقول التي كان بإمكانها أن تتيح لنا القيام بهذا الأنموذج من البحث.

البعد النظري والأخلاقي والسياسي للإتنوغرافيا

لا يختزل عمل الإتنوغرافيا على الملاحظة والوصف. إنها أيضاً حاضنة نظرية وسياسية. ويشكل الميدان المكافئ لتجريب طبيعي بالنسبة للمجالات التي تتراوح بين ما هو عملي أكثر وما هو نظري أكثر. وبما أننا قد جوبهنا، تكراراً، بمواقف كان المطلوب فيها أن نعمل بشكل جيّد وسيِّئ وأن نهتم بالآخرين وبالالتزام الشخصي، وبالدعوة إلى مبادئ الاستقلال والمسؤولية، واستلهام قيم الاحترام والكرامة، فقد تركز انتباهنا على استخدام أعضاء الفرق الجوالة للعقل العملي في مواقف العمل. يشرع البحث عندئذٍ، بتوصيف كيف يشعرون بتبعية ناس الشارع وهشاشتهم، ضمن التوزع الزمني لأنشطتهم العملية والمحدَّدة. لقد تابع البحث عن قرب الاضطرابات التي يشعرون بها والإحراجات التي يتعرضون لها والمفارقات التي يتحمّلونها والمشكلات التي تم حلّها، والطرائق التي تواجه فيها المؤسسة وأعضاؤها هذه المشكلة العامة بفعالية. وتعرضهم لاختبارات أخلاقية تفعل ضمن هذه النشاطات المخصصة لتقديم الحيّز للآخرين باسم المصلحة العامة: العناية بالأفراد، وعدم تركهم يموتون جوعاً

وبرداً، تمسكاً بمبدأ الإنسانية، وربما عملت من أجل استعادة تمتعهم بحقوقهم واستقلالهم باعتبارهم أشخاصاً ومواطنين.

لقد تشكلت بوضوح شديد، إتنوغرافيا أخلاقية وسياسية. ولا ترتبط العناية المقدمة للأشخاص في الشارع بقضية ضمير شخصي فقط، أو علاقة بين أشخاص. فهي تتوزع بين عمليات منسقة لفاعلين متعددين، وتندرج ضمن ترتيبات مواقف تتكون من أشياء وإجراءات وتنظيمات، وتؤيدها أنظمة فنّية وقانونية أو تنظيمية مختلفة، وبعيداً من ذلك، إنها متضمنة في سياسات عامة. كما أنها موضع تنازع بين الأوامر ذات الطابع المؤسساتي والإحراجات الأخلاقية المتعلقة بالتفاعلات. إن لهذه الملاحظة أهمية من وجهة نظر مضاعفة. وجهة النظر الأولى: نساهم في الاعتراف بالعمل الذي تم على الأرض وفي تحسين معايير نوعية الإسعافات الطبية، من خلال إظهار الإسهام غير المنظور و«الذي لا يقدر» لعمل متدخلي طوارئ السامو الاجتماعية سواء أكانوا متطوعين أم محترفين، والذي من الصعب أن ينظم ضمن جداول التحليل، أو في برامج التأهيل. إن التعميم عملي هنا: إنه تسهيل بيئات «المعالجة الجيّدة» مع إدراك مفارقات المشروع. لا تنفصل الإتنوغرافيا الأخلاقية، عندئذٍ عن إتنوغرافيا العمل العام. وهذا يعني، وتلك هي وجهة النظر الثانية، أن السياسة الاجتماعية الموجّهة إلى جمهور المشرّدين، يجب أن تدرس من الأسفل، بالتوافق مع أبحاث العلوم السياسية حول الدولة بالمعنى المحسوس، أو في العمل. غير أنه قد رسمت الخطوط العريضة لهذه السياسة فقط، بسبب عدم القدرة على الوصول إلى المحفوظات والحصول على الموافقات للمشاركة في الاجتماعات التي تتخذ فيها القرارات أو اجتماعات التفكير حول الحالات الصعبة. إن حيّز البحث الذي خصص لنا من قبل أعضاء المنظمة قد بقي محدوداً. وقد استطعنا، مع ذلك، معالجة مسألتين أساسيتين، ذات أهمية عامة، من الممكن نقلهما إلى حقول بحث أخرى.

لقد قادنا الحدس «بسياسة أصغرية للاضطراب»، أولاً (إمرسون ومينغر،

٢٠١٢)، إلى إدراك البعد السياسي للعمل في حل الاضطرابات في مواقف التفاعل. من المؤكد أن المسألة التي أثيرت فيه ترتبط بتوزيع سلطات مختلف أجزاء الجهاز وامتيازاته ومسؤولياته. ذلك الجهاز الذي يمكنه أن يتصرف من أجل أن يعمل ماذا وكيف ومتى وحتى أين؟ غير أن الرهان يقوم فيه بخاصة على التفريق بين عمل الشارع وممارسة الإحسان أو فن الحكم. وربما قالت نظرية اعتراف إن أعضاء فريق النجدة الجوال يفسحون في المجال أمام الاعتبار المشروع، ويظهرون الاهتمام الشخصي، ويعيدون التقدير الاجتماعي للشخص. وتتمثل المشكلة العملية للسهر الاجتماعي في كشف أشخاص جعلتهم حياة الشارع سريعي العطب، وفي حمايتهم، وتقديم الدعم والمصادر لهم كي يستعيدوا حداً أدنى من الاستقلال. لا يشبه هذا الاستقلال استقلال الذات الكانطية (نسبة إلى كانط) ولا استقلال عقد الاندماج، بل الاستقلال، الأساسي جداً، في المحافظة على الذات، وفي القدرة على العناية بالجسد والدخول في تفاعلات وتبادل الأحاديث وقبول إحراجات الزمن، ويتطلب هذا الاستقلال، من جانب الأعوان في طوارئ السامو الاجتماعية الانتباه والاحترام والحصول على الثقة والاستماع والتخفيف والعزاء والوقاية... إن المطلوب عموماً القيام بالعناية بمعنى المعالجة والمساعدة، وإقناع مرضاهم بأن الاستقلال يمر بالقبول بشيء من التبعية. تظهر هذه الوصوف تعقيد مسألة العناية، التي لا تشبه الخطابات التي تمجدها أو التي تسيء إليها.

وثانياً، إن اللقاء بين الأعوان من فريق النجدة الجوال والمستنجَدين، قد صنف من خلال مصطلح «الشبّاك المقلوب» : إن العون هو من يذهب للبحث عن المستنجَد من دون أن يعرف ما يحتاجه، ومن دون أن يتأكد أيضاً من أنه سيجده! فمسرح التفاعل ليس المكتب المغلق للخدمات العامة بل ميدان الشارع المفتوح. وكما سبق وقلنا، فقد حدّدنا أربع قواعد تجربة وعمل لا تتوقف التفاعلات عن *التأرجح والتصالح* بينها، وذلك من خلال كثرة الملاحظات والاستماع وإعادة قراءة المذاكرات.

- يخضع الأعوان والمستنجَدون لقواعد حيّز عام مديني: ويتصرفون مثل «المارّين» الذين يتقاطعون قبل الدخول في تواصل بصري أو صوتي، وعليهم الاستمرار في احترام القواعد العملية للمرور والتوقف عند الرصيف.

- يقوم الأعوان، في الواقع، بزيارة ذات طابع خاص للمستنجَدين في حقل حياتهم الخاص على الرصيف، والمحدد مادياً بالأشياء الخاصة: وعليهم اللجوء إلى طقوس التفاعل وإجراءاته، والتي تطبق في مثل هذا النوع من الزيارة إلى «شخص في منزله».

- إن الأعوان «خبراء» حصلوا على تأهيل خاص ويأتون لاقتراح علاجات وفاقاً لإمكاناتهم: إنهم يعرّفون الموقف على أنه تدخّل طارئ والمستنجَدين على أنهم «مرضى»، وتخضع فاعليتهم لقوائم معارف وتقاليد ذات طابع «مهني».

- يُعتبر الأعوان ممثلين لشبه خدمة عامة، ويواجهون بشكل فعلي «مرتفقين» «مستنجَدين أصحاب حق»: فلهم الحق في الحصول على الخدمات الخاصة، كما تجري العناية بهم تحت شعار تصور للمواطنة الجمهورية وليس ضمن منظور الإحسان أو الإنسانية وحسب.

لقد ظهرت هذه الأسئلة في أثناء البحث. ولم تتوقف لحظات الابتعاد والاستقراء والاستنتاج عن التداخل في ما بينها (بيكر، ٢٠٠٣). ففي الوقت الذي يلتصق فيه عالم الإتنوغرافيا بميدانه، فإنه يبقى مع ذلك أسير شبكة من القروض والديون والتجاذبات والصدود والتحديات والحوافز ذات الطابع الفكري والمعياري، التي تدفعه إلى تحديد منظوره وتنقيته وتكثيفه. وهو يمتلك حساسيته النظرية المتمثلة بكتّابه المفضَّلين وعاداته في الحكم ورؤيته للعالم وأسلوبه في الكتابة. وهو يساهم في شبكات زملاء، ويخوض في السجالات، ويتقيّد بمنهجية، ويتوجّه إلى صنف علمي. وبفضل منهج تفسيري مضاعف، ينتهي المطاف بالمؤلفات في العلوم الاجتماعية باعتمادها من قبل الفاعلين أنفسهم. لقد سمع أعضاء الفرق لجوالة جميعهم الحديث عن العناية، أو الاعتراف، وأصبحت هذه الأصناف معايير لفهم ممارساتهم وتقويمها. وقد

تعـرّض الممرضون والعمال الاجتماعيـون أيضاً لمنظور بيـير بورديو أو روبير كاسـتيل النقدي، وللتفكير الحيوي السـياسي حول العقل الإنسـاني لديدييه فاسّـان، ودرسـوا في المراجع التي ألفها علماء الاجتماع، مثل مرجع جاك إيّون (J. Ion) وبرنار رافون (B. Ravon) حول العمل الاجتماعي. وبعضهم يعرف حتى إرفينغ غوفمان، وعلم دلالات المكان الذي أسسـه إدوارد تويتشل هول (E. T. Hall)، أو علم الحركة الفيزيولوجية الذي أسسـه ري. ل. بيردويستل (Ray L. Birdwhistell) مـن خلال التنويه الذي قام بـه كزافييه إيمانويلّي له في مؤلفاته، والذي جرى الحديث عنـه ثانية في محاضرات التأهيل. أضف أنهم قرأوا، في معظمهم، كتاب الغارقون لباتريك دو كليرك، أما بالنسبة الأكثر قدماً، فإنهم قد كوّنوا مكتبة صغيرة حول «مسألة المشرّدين»[1].

يعني التعميم بالنسبة إلى عالم الإتنوغرافيا تعلم طرائق التعميم التي مارسها زمـلاؤه واختبروها كي يطوّر تعميماته الخاصة، وكذلـك أيضاً فَهْم كيف تمت ملاءمة هـذه التعميمات بالاعتماد على ممثلي الميدان، واسـتيعاب نتائجها ضمن التجربة التي حصلوا عليها نتيجة عملهم. وتبقى الكلمة الفصل للميدان.

*

* *

تحتـوي هذه الملاحظات المنهجية أيضاً على بعـد معياري. إن الإتنوغرافيا تتأثر أكثر فأكثر بقضايا سياسـية، كما تنشغل برهانات العمل العام بنتائج تلقّي بحثها، وتهتم بها. لقد أدركتنا الأحداث الآنية، في حالتنا هذه: فقد أدخلت قضية خيم قناة سان – مارتان، في شـتاء ٢٠٠٧، الاضطراب إلى الحلبة العامة للعناية بالمشرّدين، كما أُسسـت منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي. وقد أُتبع ذلك

---

(١) إن مؤلفات بورديو وكاسـتيل وفاسّان وإيّون ورافون في العلوم الاجتماعية، تُقرأ، بشكل عام، في مدارس العمال أو المدرّبين الاجتماعيين، أما مؤلفات غوفمان وهول وبيردويستل فهي تتعلق بعلم اجتماعي أصغري لمسـارات التفاعل والتواصل في الولايات المتحدة. أما كتاب الغارقون (باريـس، بلـون، ٢٠٠١)، فهو كتاب رائـج ألّفه دو كليرك، طبيب سريـري قديم في مركز الاستضافة والمساعدة للمشرّدين في نانتير.

بمسار، لم ينته بعد، لإعادة تعريف للمشكلة العامة وصيغ معالجتها. فإضافة إلى التصويت على القانون حول الحق في السكن القابل للاعتراض، واستيراد برنامج «السكن أولاً» من كندا، ترافق إعداد الميثاق الأخلاقي بقيام جمعيات تدخّل في الشارع، وبالتفكير حول إقرار برنامج تأهيل خاص بالسائقين الجوالين، ومشروع عقلنة ونشر خدمات الاستقبال والإرشاد في المناطق، وتمّت، في نيسان ٢٠١١، التعبئة الجماعية لطواقم الطوارئ الاجتماعية البشرية... لقد انتقل بحثنا الميداني عندئذٍ إلى تلك الميادين. وأصبحت مسألة التعميم عملية، نتيجة لذلك: بأي قدر يمكن للإتنوغرافيا، المنفتحة على قراءة الأشخاص المدروسين، أن تخدم الممارسين في زيادة قدرة التفكير الانعكاسي لديهم، وأن تدخل في برامج تأهيلهم أو تساهم في تحسين أنظمة العمل العام لديهم؟ غير أن تلك قصة أخرى.

المراجع

BECKER Howard S., 2003 [1958], « Inférence et preuve en observation participante. Sur la fiabilité des données et la validité des hypothèses », dans Daniel Cefaï (ed.), *L'enquête de terrain*, Paris, La Découverte-MAUSS (coll. « Recherches. Bibliothèque du MAUSS »), p. 350-362.

BLUMER Herbert, 1954, « What is wrong with social theory? », *American Sociological Review*, 19 (1), p. 3-10.

CEFAÏ Daniel, COSTEY Paul, GARDELLA Édouard *et al.* (eds.), 2010, *L'engagement ethnographique*, Paris, Éditions de l'EHESS (coll. « En temps & lieux »).

CEFAÏ Daniel et GARDELLA Édouard, 2011, *L'urgence sociale en action. Ethnographie du Samusocial de Paris*, Paris, La Découverte (coll. « Textes à l'appui. Bibliothèque du MAUSS »).

DEWEY John, 1967 [1938], *Logique. La théorie de l'enquête*, trad. et prés. par Gérard Deledalle, Paris, Puf.

EMERSON Robert M., FRETZ Rachel I. et SHAW Linda L., 2010 [1995], « Prendre des notes de terrain. Rendre compte des significations des membres », trad. par Philippe Gonzalez, dans Daniel CEFAÏ *et al.* (eds.), p. 129-168.

EMERSON Robert M. et MESSINGER Sheldon L., 2012 [1977], « Micro-politique du trouble. Du trouble personnel au problème public », trad. et prés. par Daniel Cefaï et Cédric Terzi (eds.), dans *L'expérience des problèmes publics*, Paris, Éditions de l'EHESS (coll. « Raisons pratiques »), p. 57-80.

GARFINKEL Harold, 2007 [1967], *Recherches en ethnométhodologie*, trad. coordonnée par Michel Barthélémy et Louis Quéré, Paris, Puf (coll. « Quadrige. Grands textes »).

GLASER Barney G. et STRAUSS Anselm L., 2010 [1967], *La découverte de la théorie ancrée. Stratégies pour la recherche qualitative*, trad. par Kerralie Œuvray et Marc-Henry Soulet, préf. de Pierre Paillé, Paris, Armand Colin (coll. « Individu et société »).

GOFFMAN Erving, 2012 [1963], *Comment se conduire dans les lieux publics. Notes sur l'organisation sociale des rassemblements*, trad. et prés. par Daniel Cefaï, Paris, Economica.

KATZ Jack, 2010 [2001], « Du comment au pourquoi. Description lumineuse et inférence causale en ethnographie », trad. par Daniel Cefaï, dans Daniel CEFAÏ *et al.* (eds.), p. 43-105.

WIEDER D. Lawrence, 2010 [1974], « Dire le code du détenu. Enquêter sur la culture de la prison », trad. par Cédric Terzi, dans Daniel CEFAÏ *et al.* (eds.), p. 183-215.

ستيفان أودوان- روزو
Stéphane Audoin-Rouzeau

الحرب، ولكن عن قرب شديد

إن ما ليس واضحاً أبداً، وما هو غامض وصعب هو الإنسان في التاريخ، أو التاريخ في الإنسان، إذا شئنا؛ إنه امتلاك التاريخ للإنسان. الإنسان يعقد كل شيء. ما إن يتدخل الفاعل في التاريخ، ذلك الذي كان يعيش فيه، لا نعود نتعرف إلى أنفسنا فيه، ولا نستطيع أن نخرج منه. إنه يحدِث الاضطراب في الآفاق التاريخية الجميلة من خلال طريقته في إضافة التفاصيل إليها، ومن دون أن تكون هذه الأخيرة في محلها أبداً، وهو يرى أن كل ما ليس له أهمية هو الأهم. قضايا الشوربة والسخرة والبريد والمراحيض. وعلينا أن نرى، عندئذٍ، ما تصبح عليه الأحداث في رأس الإنسان الذي يعيش فيها. ليس في رأسه فقط بل بين رجليه وفي كلوتيه، وفي أحشائه، وفي جسده كله الذي ينزف ويعرق وتفوح منه رائحة النبيذ والنوم، بل وما هو أسوأ من ذلك. ليس لتاريخ المؤرخين رائحة.

جورج هيفيرنو، **الجلد والعظام**، (1949)
G. Hyvernaud, *La peau et les os*

يشرع ضابط الصف مارك بلوك في الكتابة، في ربيع 1915، فيما كان يقيم في باريس، في إجازة نقاهة بعد إصابته بالتيفوئيد على جبهة الأرغونّ (Argonne). وقد قام بذلك كي يتحدث على تجربة الحرب التي اجتازها منذ صيف عام ١٩١٤: معركة الحدود، الانسحاب، المارن، بدايات حرب المواقع في الأرغونّ. كان

يسعى، من وجهة نظره، إلى تدوين وقائع الحرب، ولهذا السبب واظب المؤرّخ على تدوين مذكّراته الشخصية، خطوة خطوة، حتى في اختياره للمصطلحات، ولهذا السبب، يتجاوز ذكاؤه التحليلي، من كل الجوانب، التحقيق المحض لذكرياته التي جَمَعَها بشكل مباشر «قبل أن يمحو الزمن ألوانها[1]»، وفق قوله: وقد تركز تفكيره على جميع أوجه الحياة الجسدية والنفسية للمقاتل، وعلى صدمة الموت التي توقعها وعلى ممارسة السلطة وعلى آليات الخوف والشجاعة وعلى المفاجآت التي تخبئها لنا سجلات الأطباء، كما نسيان مراحل المعركة. ثم، وبعد نحو خمسين صفحة، يتوقف مارك بلوك، من دون أن نعرف السبب. ومع ذلك فهو يحاول، في نهاية عام ١٩١٦ وبداية ١٩١٧، استئناف الكتابة المتوقفة، فيكتب بعض الصفحات، غير أن المؤلِّف يتوقف من جديد، ونهائياً، هذه المرة. وتبقى هذه الشهادة، التي لم تنته لمرتين، بعد ذلك، على شكل مخطوط. ولا يبدو أبداً أن مارك بلوك قد فكّر في متابعتها، وبدرجة أقلّ، في نشرها، في مرحلة ما بعد الحرب. وقد منحه نشرها، عام ١٩٦٩، بعد وفاته، مكانة لم يأمل مؤلِّفها في الحصول عليها أبداً.

وبالمقابل، وفي عام ١٩٢٢، نشر مارك بلوك **تأملات مؤرخ حول أخبار الحرب المزيّفة** الشهيرة. وتتبدى في نهاية هذه التأملات «بعض الملاحظات السريعة» المستقاة من «تجربته الشخصية»[2]. وشحذ المؤلِّف، في الخاتمة، مهنة التاريخ وفق نبرة شبه قاطعة. فقد دُعي أعضاء هذه المهنة إلى جمع المواد الضرورية، ليس حول مسألة «الأخبار المزوّرة» فقط- ذلك الموضوع الرئيس الذي نعرف أنه سيقدّم محور تأويل كتاب **الملوك صانعو المعجزات** (Rois thaumaturges)- بل حول الموضوع ١٩١٤-١٩١٨ بشكل أوسع أيضاً (بلوك، ١٩٩٧، ص ١٨٤).

لقد كانت الحرب تجربة علم نفس اجتماعي هائلة، وبما أنها قد حصلت، من

---

[1] بلوك، ١٩٦٩، نرجع هنا إلى إعادة طباعة النص في بلوك (١٩٩٧، ص ١١٩).

[2] مصدر سابق، ص ١٨٠. عدد مجلة **التلخيص التاريخي** المؤرخ في آب/ أغسطس- كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢١، إلّا أنه نشر في الواقع، في أيار/ مايو ١٩٢٢.

المناسب استخدام دروسها لمصلحة علمنا، لنسرع في الاستفادة من الفرصة التي نأمل أن تكون وحيدة.

لقد فشل هذا المشروع البراق بدوره، إذ بقيت مقالة مارك بلوك مثل ماسة معزولة. فلم ينجز، هو نفسه، من جهة أخرى، ما كان يدعو الآخرين إلى فعله في عام ١٩٢٢ هذا.

وبعد ذلك بعشرين عاماً، بين حزيران/ يونيو وأيلول/ سبتمبر ١٩٤٠، بكل تأكيد، وبعد تجربة حرب ثانية، كان من البديهي أن تكون قد أحيت، ثانية، سابقتها، كتب مارك بلوك الهزيمة الغريبة. كانت هذه «الشهادة» (هكذا سماها مؤلِّفها)، مخصصة للنشر بعد تحرير الأرض الوطنية، وقد نُشرت، في الواقع، منذ ١٩٤٦، بفضل عناية لوسيان فيفر. غير أن قراءتها قد تمت، قبل كل شيء، ضمن إطار اتهام الجمهورية الثالثة الآفلة وانهيار أداتها العسكرية في أثناء حملة أيار/ مايو- حزيران/ يونيو ١٩٤٠. غير أن الهزيمة الغريبة تصبح أكثر أهمية إذا نحن قرأناها باعتبارها إحدى أهم مساهمات القرن العشرين في فهم عنف الحرب. أو، وكي نكون أكثر دقة: باعتبارها أنتروبولوجيا تاريخية مقارنة جريئة بين تجربة ١٩١٤- ١٩١٨ وتجربة ١٩٣٩-١٩٤٥. ما كانت موضوعاتها؟ الخوف أو المخاوف بالأحرى، الصوت، النفس، سجلات الأطباء حول الرعب المُعاش. وكل ما دفع الجسد للتصرف في المعركة، في النهاية، إذا هو لم يبعث الشلل فيه. عن معركة نعرف، بعد ١٩٤٠ أن مارك بلوك رفض الانسحاب منها. إلّا أنه مات بسببها بعد أربع سنوات، في حادثة اغتيال.

في صيف ١٩٣٩: يبدأ فيرنان بروديل (F. Braudel) كتابة رسالة الدكتوراه التي أوقفتها، لبرهة من الزمن، التعبئة العامة، في بداية شهر أيلول/ سبتمبر. يخدم الملازم بروديل، من الآن فصاعداً، في كتيبة مشاة المدفعية «بين فجوات خط ماجينو، جنوب اللوتر» و«الفيسمبورغ وشمال هاغنو» (دَيْ، ١٩٩٥، ص١٥٣ [1] :(Daix,

---

(1) يذكر بيير دَيْ هنا، محادثة أجريت عام ١٩٨١ بين بروديل وجان-كلود برينغييه.

> كان يطلق النار، مرة كل خمسة عشر يوماً على المواقع الألمانية بواسطة قطعة نفكها من بطارية ٧٥... قلت كل خمسة عشر يوماً، وربما كان ذلك كل شهر...

تسمح مرحلة الكمون هذه، التي تُذكر في أقلّ من سطرين في الذكريات[1]، لبروديل أن يكتب من دون توقف، ويعترف للوسيان فيڤر بالقول: «ربما كان للحرب تأثير أقلّه: إنه التزامي بالكتابة»[2].

يقع بروديل في الأسر، في ٢٩ حزيران، بعد ممر دو بونوم (col du Bonhomme) الجبلي. فهل قاتل؟ تلمح إلى ذلك - رسالة إلى لوسيان فيڤر، يقول: «لقد قمت بذلك بشكل جيّد، بل أكثر من ذلك، وأنا مع ذلك راضٍ[3]»، من دون أن يحدّد الأمر، مع ذلك، بوضوح أكثر. ويسجن في أوفلاغ (Oflag) في منطقة المايّانس قبل أن يلتحق بمعسكر أكثر قسوة، إنه معسكر لوبيك في حزيران/ يونيو ١٩٤٢. وتبدأ عندئذٍ مرحلة سعادة عارمة، يشهد بروديل عليها في عام ١٩٨١ (دَيْ ١٩٩٥، ص١٥٤):

> لا يمكنك أن تتصور ما كان يحدث لي هناك من حياة سعيدة. لم يكن لدينا ما نلوم أنفسنا عليه، لا شيء نعمله. كانت لدي مكتبة عظيمة. واستمررت في الاهتمام بكتاب البحر المتوسط.

ما من شك في أننا هنا أمام إعادة تشكيل لاحقة. في ١٤ أيار/ مايو ١٩٤١، يوصّف بروديل، لوفيڤر دوماً، الحياة المادية بأنها «لطيفة جداً» (باريس ١٩٩٧، ص ٢٨٣)، حتى في لوبيك، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢، ويبدو معسكر الأوفلاغ له «لطيفاً وواسعاً ومريحاً» (م ن). وبعد شهر، يقول المؤرخ إنه قد زاد وزنه خمسة كيلوغرامات. وفي حزيران/ يونيو ١٩٤٤ لا يتقلص رضاه: «حياة مادية ممتازة، التموين مناسب جداً» (م ن). بروديل الأسير، يكتب من جديد، وبشكل مستمر، مرسلاً دفاتره إلى فيڤر الذي يغدق عليه، من جانبه، التشجيع،

---

(١) «وإنها الحرب. لقد خضتها على حدود الرين» (بروديل، ١٩٩٠، ص ١٤).

(٢) أنظر رسالة الدكتوراه التي كتبها إيراتو، باريس (١٩٩٧، ص ٢٥٩). ونوقشت في مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية.

(٣) حديث عام ١٩٨١ مع جان-كلود برينغييه، يذكره دَيْ (١٩٩٥، ص ١٥٥).

ويرسل له الوثائق. وأخيراً في عام ١٩٤٤، يتوصل المؤرِّخ إلى المخطط الثلاثي الشهير للعمل المهم الذي يُجرى تحضيره.

هل بإمكاننا أن نتصور إقفالاً ناجزاً أشمل للحدث، أي، وضمن هذا السياق، للحدث الحربي؟ يقول بروديل ذلك بوضوح خاص في ذكرياته (١٩٩٠، ص ١٥).

> إن كل هذه الأحداث التي تفيض علينا بها إذاعة أعدائنا وصحفهم، أو حتى أخبار لندن التي تقدمها لنا الإذاعات السرّية، كان عليّ أن أتجاوزها، وأرفضها وأنكرها. ليسقط الحدث المزعج، بخاصة. كان عليّ الإيمان بأن التاريخ والمصير إنما يُكتبان على مستويات سحيقة من العمق. إن اختيار مرصد الزمن الطويل يعني أن نختار موقع الله الآب نفسه ملاذاً.

مامن شك في أننا هنا أيضاً، أمام إعادة تركيب لاحق، ويشير أحد المستمعين لمحاضراته في معسكر مايانس إلى شبه الإنكار هذا بهذه الكلمات (التي يذكرها جُملّي (Gemelli)، ١٩٩٥، ص ٧٩):

> لم يكن فيرنان بروديل يتحدث أبداً عن الحرب، وهو لو لم يكن يشبهنا لكنت ظننته أباً روحياً تائهاً في حلمه، معزولاً عن الحرمان والتأنيب، وهو يبدع في أثناء هذا الزمن كله. إنه يتابع وهمه، وتغطي كتابته الرقيقة البحر المتوسط دفاتر التلميذ المدسوسة في الطرود.

ونعرف البقية. يعود بروديل إلى باريس في أيار/ مايو ١٩٤٥، وينضم عام ١٩٤٦، إلى إدارة الحوليات (*Annales*)، وفي العام الذي يليه، يناقش رسالة الدكتوراه، مع إحداث القسم السادس [من المدرسة العليا للدراسات اجتماعية]. وبعد سنة ونصف فقط من تحريره، يقدم كتاب **البحر المتوسط** للنشر. ويبدأ نجاح تأريخي تسجيلي استثنائي.

رفض المعاصر أم قبوله

لم يكن رفض المعاصر الذي تشكله الحرب والأسر، أبداً قدراً تفضي إليه تجربة السجن. لقد قامت عالمة الإتنوغرافيا جيرمين تيّون (G.Tillion)، وضمن

سياق اعتقال أكثر بأساً، في معسكر رافنسبروك، حيث نفيت في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٣، من طرفها، باختيار معاكس تماماً. فقد ألقت أيضاً، وبعد عدة أشهر في المعسكر، محاضرة على النساء الفرنسيات المعتقلات إلى جانبها، غير أن هذه المحاضرة قد تحدثت عن إدارة المعسكر نفسها. كما تطرقت إلى هذه الإدارة أيضاً في «الأوبرا المشاهدة ثانية»، التي كتبتها وفق صيغة ساخرة من أجل زميلاتها المعتقلات. وتكتب، بعد عودتها إلى فرنسا عام ١٩٤٥، وبدءاً من حزيران/ يونيو، التأملات العامة حول النفي، قبل أن تشارك في السنة التالية في كتاب جماعي «رافنسبروك»، وتختار ألّا تذكر تجربتها الشخصية. أمّا الأهم بالنسبة إلينا فكانت المحافظة على الاستمرار بين تجربتها «في الحرب»[1] وعملها في العلوم الاجتماعية. في كتابها «رافنسبروك» - الذي كتب بين عامي ١٩٧٠- ١٩٧٢، وتحدث عن تجربة معاشة، تكتب هذه الكلمات حول ما كان يحدث في المعسكر، مع تحليله في اللحظة نفسها (تيون ١٩٧٣، ص١٨٦ [2]):

> الفهم، في ذاته، سعادة لي، ربما لأن فهم ما يسحقك هو نوع من السيطرة عليه، وربما أيضاً لأن الفهم هو ميل فطري لدى جنسنا، وإحدى غايات انبثاقه على مستوى الحياة.

ومن المهم أكثر أيضاً أن نشير إلى أن دراستها الإتنوغرافية لشاوية جبال الأوراس، التي أجرتها في الثلاثينيات من القرن الماضي قد تغيرت بعمق منذ تلك اللحظة، من خلال تجربة المعسكر، وقد طاول التغيير منهجية البحث نفسها. وتكتب في سيرتها الذاتية، التي استمرت بين ١٩٥٨- ١٩٦٤، ولم تنشر أبداً في حياتها[3] (تيون، ٢٠٠٩، ص ٢٧٦، **أشير إليها في الأصل**):

---

(1) إنها تجربة الحرب، في الواقع، طالما أننا نهتم بذلك في إطار شبكة «متحف الإنسان» ثم في إطار المعسكر، وليست تجربة المعركة بالمعنى العسكري للكلمة. وحول مسألة ضعف التفكير الانعكاسي هذا حول تجربة المعركة في أعمال المؤرخين وعلماء الاجتماع وعلماء الأنتروبولوجيا في القرن العشرين «الأول»، نسمح لأنفسنا بالتوجيه إلى مؤلفنا: أودوان روزو (٢٠٠٨).

(2) مذكور من قبل تسفيتان تودوروف في تيّون (٢٠٠٩، ص ١٣).

(3) لم تنشر إلّا في العام ٢٠٠٩، بعناية تسفيتان تودوروف، الذي يعود الفضل له بإيراد هذا المقطع.

يبدو لي (يبدو لي أكثر فأكثر) أنه، من أجل اكتشـــاف المجتمعات الإنسانية، لا يمكن للنزعة الموسوعية أن تلغى، وأن تجربة معاشة وعميقة ومتنوعة، تشكل الأساس الذي لا بد منه في المعرفة الحقيقية لجنسنا. يكفي أن نعيش كي نقتنع بأن الأحداث المعاشة هي مفتاح الأحداث التي نشاهدها...

وقبل ذلك أتت الباحثة بتدقيق بالغ الأهمية حول التجربة في معســكرات الاعتقال (م س، ص ١٧٩).

عندئذٍ وعندئذٍ فقط، اسـتعدت دروســي «الإنســانية» وتعلمت من الجريمة والمجرمين، الألم والمتألمين والجبن والجبناء، ومن الخوف والجوع والهلع والكره وأشــياء تفقد معها مفتاح ما هو إنساني، لأن كل هذا، يزحف، في حال اليرقــات والكمون، في أي مجتمــع كان، غير أننا لا نتعلم اكتشــافه إلّا حين نشاهد، طويلاً، الوحش البالغ المنتعش في جلده.

وتضيف المؤلفة، بعد ذلك، هذه العبارة التي تتعلق مباشرة بأولئك الذين يدّعون ممارسة العلوم الاجتماعية (م ن):

أصر على الإشــارة إلى أن العلاقات «العلميــة» - أي التي تقوم على ملاحظة الآخريــن - مزيّفــة ومصطنعة: فعلينا مــن أجل معرفة شــعب «العيش» معه و«مراقبته» في الوقت نفســه - لهذا الســبب على من يعيشون معه أن يتعلموا المراقبة، أو على الذين يراقبونه أن يتعلموا العيش- وفاقاً لما يختارونه.

وينتــج من هذا كله تصوّر رائع عن الباحث في المدينة، رائع إلّا أنه صارم، (م ن، ص ١٨٠):

إننا متضامنون ومســؤولون في كل الجرائم المرتكبة من قبل الإنسانية جميعاً بالقدر نفسه الذي نحن فيه لا مبالين. إن الجهل والجبن ليست أعذاراً.

حضور المعركة وغيابها

لنعد الآن إلى فيرنان بروديل. مــن الخطأ القول إن الحرب غائبة من كتاب البحر المتوسط. فالفصل السابع («أشكال الحرب»)، مخصص لها بشكل كامل، ويقدّمه مؤلّفه من خلال هذه السطور المهمة (١٩٦٦، ص ١٦٤):

إذا نحن قررنــا ألّا نضخّم أهمية التاريخ - المعركة فإننا لا نفكّر في اســتبعاد

> تاريخ الحـرب القوي والهائل، والذي يشـكّل الاضطـراب الدائم في حياة البشر. فخلال نصف القرن الذي يشغلنا، تسـم الحرب الايقاعات والفصول وتفتح أبواب الزمن وتغلقها. وحتى حين تهدأ ظاهرياً، فإنها تستمر في ضغطها الأصم، وتنجو بنفسها.

وأما ما تبقّى فيحمل، حقيقة، خيبة أكبر (م ن):

> غير أنني لن أدعي أنني سـأخرج بنتائج فلسـفية حـول «طبيعة» الحرب، من خلال هذه المآسي، فلا يزال علم الحروب في مرحلة الطفولة، هذا إن كان قد أصبح علماً بالـذات. وعليه أن يُدرك، عبر تجاوز الحوادث العرضـية، الطويلة والحركات المنتظمة وعلاقات الترابط. إلّا أننا لا نزال بعيدين من هذا الوضع.

ومنذ اللحظـة التي نتصدى فيها، إلى مسـألة المعركة، نشـعر بخيبة أكبر أيضاً. وهكـذا، فإن بروديل لا يكاد يخصص لمعركـة ليبانت (Lépante) أكثر من صفحتين. وبعد أن يشـكو مـن أن العديد من قصص الاشـتباك لا يتمتّع «بموضوعيـة تاريخية تامة»، ينكب على تحديد مـن يعود إليه فضل النصر المبين (م ن، ص ٣٩٥). ويخصص سطراً لـ«قوات المشاة الإسبانية الممتازة التي قامت بالدور الأكبر في هذه المعركة شـبه البرّية»، وسـطراً آخر «للنار الغزيرة، بشكل خاص، التي أطلقتها السـفن التابعة للبندقية»، وسـطراً ثالثاً أيضاً للأسطول التركي «الذي لم يكن في أفضل حالاتـه» (م ن). ومع ذلك «فقد كان الانتصار المسـيحي كاسـحاً»،كما كتب بروديل من دون تأخير، قبل أن يشرع في عملية احتسـاب قصيرة للموتى في المعسكرين (م ن، ص٣٩٦). ويختم قائلاً: «وظهر فجأة بحر ميدان المعركة، أمام أعين المقاتلين، أحمر بسبب الدم البشري» (م ن). كيف سـفك هذا الدم، لن يعرف قارئ بروديـل ذلك. ليس لأن المؤرخ الكبير غير قادر على الإجابة: فهو لا يرى، بكل بساطة، أهمية لذلك.

لقد نجا فيرنان بروديل من الحرب. أما مارك بلوك فلم يكتف بالمشـاركة في الحرب مرتين، بل ثلاث مرات (في ١٩١٤ – ١٩١٨، وأيار/ مايو وحزيران/ يونيو ١٩٤٠، ثم في المقاومة بـدءاً من عام ١٩٤٢): لقد فهمها أيضاً، كما تظهر

ذلك النصوص المكتوبة بـين ١٩١٥ و١٩١٨، في بداية العشرينيات من القرن الماضي، وأخيراً في أثنـاء الأربعينيات منه. غـير أن هذا الفهـم - لو كان قد استوعب من قبل المؤرخين الفرنسـيين بعد عام ١٩٤٥، لكان قد أدى إلى تغيّر في تاريخ الواقعة الحربية في القـرن العشرين - قد بقي في حالة الفرع اليابس في التطور التأريخي الفرنسي.

ثمة درب لم تعتمد. ويصبـح مفهوماً عندئذ أن «الجيل الثاني من الحوليات (Annales)، تماماً كالجيل الذي أعقبـه لم يكن مجهزاً تجهيزاً كافياً لوضع تصور لتاريخ يتعلق بكل ما يدور في الحقل الواسـع للواقـع الحربي. ولم يخلُ الحال في الحقيقة من اسـتثناءات سـاطعة. فهكذا نعرف اليوم أن عمل جان-پيير ڤرنان (Jean-Pierre Vernant) قد اسـتفاد - بغير قصد مـن مؤلِّفه، وذلك أمر على جانب أسـاسي من الأهمية - من تجربته في المقاومة ومن مواجهته الحاسـمة مع الموت العنيف، بصورة متكررة، لا سـيما تلك المواجهات التي كانت من نصيب الشـباب. لقد أوضح الاختصاصي في التاريخ الأوروبي القديم هذا الاستدراك المتأخر، بصورة جليّة قل نظيرها (ڤرنان، ٢٠٠٤، ص١٠-١١):

> لقد سئلت في ما إذا كان هناك رابط بين قراءتك للملحمة الهومرية وعملك في المقاومة العسكرية، مع المخاطر التي تحملها؟ فاجأني السؤال، في الحال، لا بل قد اسـتفزّني قليلاً، في ما أظن بالقدر الذي بدا لي فيه أنه من غير المناسب الإدماج بين ما يعود، في المبدأ، إلى العلم البحث وإلى احتمالات الفعل، وفاقاً للظروف. إلّا أنّ هذه الروابط قد ظهرت لي، من خلال التفكير، بشكل واضح جداً، وقد نسـجت بين تأويلي لعالم أبطال هوميـروس وتجربتي في الحياة، شـبكة تطابقات خفية، وجهت قراءتي «العلميـة» وأبرزت بعض الملامح في النص: الحياة القصيرة، المثالية البطولية، الميتة الكريمة، إهانة الجثة، الشرف الحقيقي البعيد عن مقامات الشـرف، المجد الأبدي، ذكرى النشيد الشعري- أي الكثير من الموضوعات التي صنفتها في المقام الأول.

أمـا في ما يتعلق بكتاب أحد بوڤـين (*Dimanche de Bouvines*) (دوبي، Duby ،١٩٧٣)، فـإن أقل مـا يمكن أن يقال هـو أن الكاتب لا يهمل الحرب

ولا انتشار العنف. إلّا أن جورج دوبي لم يسعَ، في أي لحظة، إلى كشف سر معركة ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩١٤. وبما أنها لم تخرق أو هي تقريباً كذلك، فقد بقيت بذلك غامضة. إلّا أنه وبعد فترة قصيرة من الزمن قام المؤرخ البريطاني الكبير جون كيغان)[1] باختيار معاكس تماماً: فمن خلال دراسة معركة أزينكور (Azincourt, 1415)، ثم واترلو (Waterloo, 1815) والسوم (Somme, 1916)، سعى مؤرخ ساندهورست (Sandhurst) إلى إثارة تأثيرات المعرفة والفهم القوية، حول المعركة نفسها، وما يدور فيها من أمر أساسي. وقد نجح في ذلك. وبعد ذلك بكثير، قدّم مؤرخون آخرون - فرنسيون هذه المرة - الدليل على خصب هذا الأنموذج من الجهد التاريخي[2].

ولكن، لنبق الآن في السبعينيات من القرن الماضي، إنها بالضبط اللحظة التي يكتشف فيها المؤرخون الفرنسيون عملاً كان تأثيره هائلاً في حقل العلوم الاجتماعية، ويبقى كذلك: إنه عمل نوربرت إلياس[3] (N. Elias). لا يخطر في بال أحد أنه مبدع «سيرورة الحضارة» قد شارك في الحرب. وبأية طريقة: أُرسل إلياس، المتطوع الشاب عام ١٩١٥، أولاً إلى الجبهة الشرقية ثم إلى جبهة السوم في خلال معركة ١٩١٦ الكبرى، قَبل أن يرحَّل بعد إصابة محتملة، بشظية (وحرفياً «صدمة قذيفة»)، ما كلفه البقاء في الخطوط الخلفية حتى نهاية النزاع. جاء بعد ذلك، اللقاء مع هذه «الحرب المستمرة»، أي الحياة السياسية خلال السنوات الأولى لجمهورية ڤايمر. ثم كان النفي، مع بداية حكم النازيين. ولم يفلت، بعد سنوات من ذلك، من الاعتقال في جزيرة «مان» في أثناء تفجّر الحرب العالمية الثانية، التي شهدت قتل أمه في أوشڤيتس. هل بإمكاننا تصوّر لقاء أكثر مأساوية مع عنف الحرب في أول القرن العشرين، حتى في أبعاده الأكثر تطرّفاً؟ ومع

---

(١) الذي لم يترجم كتابه الرئيس - وجه المعركة (١٩٧٦) - إلّا جزئياً في فرنسا، وذلك بعد سبعة عشر عاماً على نشره في انكلترا، ومن دون أن يلقى، في البداية أقلّه، أي اهتمام من المؤرخين الفرنسيين.

(٢) وتعتبر المحاولة البارعة لشالينّ (٢٠٠٠) من بين الأعمال المستوحاة من أعمال كيغان.

(٣) إن مجلدي سيرورة الحضارة، اللذين نشرا عام ١٩٣٩ وأعيد نشرهما عام ٩٦٩١ في ألمانيا، نشرا بالفرنسية تحت عنوان حضارة التقاليد وحركية الغرب (إلياس، ١٩٧٣ و١٩٧٥).

ذلك، وكما يشير إلى ذلك، بحق، أندره بورغيير(André Burguière) ، «يبدو أن [نوربرت إلياس] قد تجاوز بصمت أهم ظواهر عصره في الوقت الذي عاش مآسيه» (ڤيڤيوركا وآخرون، ١٩٩٥، ص ٢٣٣).

لم يقم، في الواقع، أي مؤلِّف، مثل مؤلِّفه، باستبعاد الواقعة الحربية من حقل استقصاء العلوم الاجتماعية، على الرغم من المحاولات المتأخرة لعالم الاجتماع من أجل الأخذ في الاعتبار الاعتراض الذي مثلته الحربان العالميتان على نظرية «سيرورة الحضارة» . ولم يعمل أحد مثله من أجل إسقاط عنف الحرب مما يسمح ببناء قرن عشرين «غربي»، يُهمّش فيه البعد القاتل، إذا هو لم يحجبه. ويرتبط إنكار الواقعة الحربية، نفسها، ببعدها الجماعي وبالتجربة الحسّية، وبالتأثير الذي تركته في الحقل الاجتماعي. ولنذهب بعيداً من خلال الإشارة إلى أن جوهر عمله ينبعث بنحو واسع من هذا الصمت الثابت تجاه عنف الحرب الذي عرفه نوربرت إلياس بشكل حميمي جداً. وفي العموم، ألا تندرج قامة عالم الاجتماع السامية ضمن تطابق مهم مع القامة التي لا تقل سمواً، لفرنان بروديل؟ لقد أدار هذا الأخير ظهره للحرب، في عمله، بعد أن رفض بعناد الالتماسات، وقد فعل الأول الأمر نفسه بعد أن تطوع، في خلال عشرين عاماً، في أمواج النزاع الأوروبي الثقيلة: أمواج ١٩١٤ - ١٩١٨ بخاصة، التي تبعها الكثير من مظاهر ارتدادها. ولقد دفعت الواقعة الحربية ثمن ذلك بشكل واسع، باعتبارها موضوعاً مشروعاً ضمن حقل العلوم الاجتماعية. أليس من المدهش أن نلاحظ إلى أي درجة بدا علم التأريخ الفرنسي حذراً بشكل دائم، مقارنة مع صيغ تعبير تعرضت كثيراً للتجديد في الفترة نفسها؟ لنفكر مثلاً بالأفلام التسجيلية: فبين **أطول يوم في التاريخ**[1] من جهة، و**الجحيم الآن**[2] و**پلاتون**[3] أو **سترة المعدن**

(١) عرض في عام ١٩٦٢، أخرجه كين أناكين و أندرو مارتون وبيرنهارد ويكي وجَيرد أوزوالد وداريل فرانسيس زانوك.

(٢) عرض عام ١٩٧٩، أخرجه فرانسيس فورد كوپولا.

(٣) عرض عام ١٩٨٦، أخرجه أوليڤر ستون.

الصافي[1]، من جهة أخرى، يمتد محيط بمفردات النظرة الموجّهة إلى الواقعة الحربية. غير أن المؤرخين الفرنسيين، على عكس زملائهم الأنكلوسكسونيين، لم يحاولوا الاقتراب كثيراً من عنف الحرب، إلّا في ما ندر.

نقدم إذاً الفرضية التي تقول إنه لم تحدث انعطافة حاسمة، بعد الحرب العالمية الثانية. كما لم يكن الوضع أفضل، في ما بعد، بالرغم من الالتماسات العديدة لحاضر حربي دراماتيكي (نذكر هنا الحروب الفرنسية من أجل إنهاء الاستعمار وتعبئة مليون ومئتي ألف جندي في الجزائر بين عامي ١٩٥٤ و١٩٦٢، ونذكر أيضاً التجربة الفيتنامية، واستدعاء الجيل الغربي الأخير إلى الخدمة العسكرية، الذي وجد نفسه مرغماً على الذهاب إلى المعركة). هل باستطاعتنا من الآن فصاعداً أن نقترح العودة إلى الوراء، واستعادة تسلسل الأحداث ومحاولة سبر الطريق التي اقترحها مارك بلوك، بدءاً من تجربته الخاصة في المعركة والحرب، منطلقين في ذلك من المنعطف الفاشل لـ ١٩٤٤ - ١٩٤٥؟ من المؤكد أن مقاربة الواقعة الحربية، بنفقات جديدة يتطلب تخريب بعض من أجمل ما ورثناه. إلّا أن ذلك يمكن أن يسمح بمنح قيمة أفضل لغيرها.

عصر جديد؟

لقد أُحسن اختيار الوقت من دون شك. من المحتمل أن يكون العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن التالي قد قاما بدور حاسم هنا، من خلال تسلسل النزاعات والمذابح واسعة النطاق. فقد افتتحت حرب الخليج هذا الدور عام ١٩٩١. وتتابعت هذه الحرب مع موجات العنف المتطرّفة التي أزالت من الوجود يوغوسلافيا السابقة بين عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٥، والتي تبعتها أزمة كوسوفو عام ١٩٩٩: وعادت بذلك المذبحة الجماعية إلى القارة الأوروبية التي كانت قد استؤصلت منها بشكل نهائي، بعد عام ١٩٤٥، كما ساد الظن. وقد سجلت مجازر التوتسي في رواندا بين نيسان وحزيران ١٩٩٤، والتي

---

(1) عرض عام ١٩٨٧، أخرجه ستانلي كوبريك.

لا تبرأ القوتان الأوروبيتان، مثل فرنسا وبلجيكا، منها، من جهة أخرى، إبادة جماعية أخرى في مفكرة القرن العشرين؛ وأخيراً فإن حربي أفغانستان والعراق الخاسرتين اللتين أعلنتا على التوالي عام ٢٠٠١ و٢٠٠٣، ولم تنتهيا حتى اللحظة التي تكتب فيها هذه السطور، قد أثارتا، وتستمران في إثارة أسئلة أساسية حول سيطرة الغرب على الظاهرة الحربية. ويبدو من وجهة النظر هذه، أن أزمة حرب تترافق مع أزمة موازية في الفكر حول الحرب تعملان بشكل فعلي في لحظة، لا يتحوّل فيها انتصار عسكري، في البداية أقلّه، إلى انتصار سياسي[١]، مما أدى إلى انقلاب في المخطط الكلاوزفيتزي (نسبة إلى القائد والمنظر العسكري البروسي، Clausewitz): نحن هنا أمام تشكيل غير مسبوق، مناسب لجميع التساؤلات حول الظاهرة الحربية. وتضطر العلوم الاجتماعية، والتاريخ بشكل خاص جداً، من الآن فصاعداً، إلى أن تقوم فيها بدورها، ليس من أجل اقتراح «خبرة» أدائية، بشكل مباشر أو غير مباشر، بل من أجل إثارة الأسئلة القادرة على تقديم فهم أكثر لما يحدث أو ما يمكن أن يحدث، في الحرب.

أليس من المصادفة أيضاً، أن علم التأريخ الأنكلوسكسوني حول هذا الموضوع، والذي كان، في البداية، بعيداً جداً من توقعات علم التأريخ الفرنسي، لأنه لم يستبعد، أقله، أبداً التاريخ العسكري من الحقل الأكاديمي «الشرعي»[٢]، قد لقي أخيراً نجاحاً عالمياً في فرنسا نفسها: لقد اكتُشف جون كيغان، الذي ورد ذكره، في التسعينيات من القرن الماضي (كيغان، ١٩٩٣- ١٩٩٦)، في الوقت الذي اكتُشف فيه ڤيكتور داڤيد هانسون الذي سار بشكل علني في على خطاه من خلال كتابه **الأنموذج الغربي للحرب** (١٩٩٠). في الوقت نفسه، يدعو كريستوفر براونينغ في كتابه **بشر عاديون** (١٩٩٤)، إلى تاريخ أصغري أصلي للعنف المتطرّف، ولنؤكد ذلك، تاريخ أصغري، يختلف، بشكل كامل،

---

(١) مؤشر من بين مؤشرات أخرى على هذا الإرباك: كتاب الجنرال ڤانسان ديبورت (٢٠٠٧).
(٢) من هنا نستطيع أن نفهم لماذا لا يوجد في فرنسا معادل للدراسات الأنجلو-أميركية حول الحروب.

عن علم التاريخ حين يعرض المؤلِّف تأويلاته النهائية. لقد اقترح جورج موسّ (G. Mosse)، قبيل ذلك، وكان غير معروف لفترة طويلة جداً في فرنسا، قبل أن يعود إلى الواجهة، من دون تمحيص، إلى جانب مصطلح التعنيف (١٩٩٠) - بمعنى تحويل الرجال والنساء الذين اجتازوا تجربة عنف الحرب إلى أشخاص عنيفين - مساراً تأويلياً رئيساً للأثر طويل المدى للروح النزاعية الحربية ضمن المجتمعات التي تعرضت لمحنها. «البَعْدي يفرض نفسه» : إن المفهوم العتيق «ما بعد الحرب»، الذي يعتبر جزءاً زمنياً بسيطاً - قد استوعب في آخر: إنه مفهوم «الخروج من الحرب»، الأكثر غنى، والمعقد، في الواقع، إلى درجة لا يصبح معها من غير الممكن تصور اقتراح امكانية استحالة الخروج بشكل كامل من بعض الحروب وعنفها المتعدد. إن السياق الحربي الجديد، في نظرنا، كما تكوَّن في بداية التسعينات من القرن الماضي قبل أن يمتد إلى أيامنا هذه، قد قام بدور حاسم، إذا لم يكن في هذا التقديم الجديد، ففي تلقيه أقله.

أليس ذو دلالة، بهذا الصدد، أن يُحدِث هذا السياق نفسه تغييراً حقيقياً في الأنموذج المثالي المعياري ضمن أحد فروع علومه، من بين الأكثر بعداً، من حيث المبدأ، من الحالة النزاعية المعاصرة؟ نريد الحديث هنا عمَّ قبل التاريخ. لنقرأ ما كتبه أحد مختصّيه، مشيراً إلى نقاط التلاقي بين قرننا الحالي والقرن الذي سبقه (غيلينّ وزاميت، ٢٠٠١، ص ٧، Guilaine et Zamit):

> هل هذه لازمة لعصرنا؟ فبعد مرحلة سلام طويلة، تعود أوروبا إلى الحرب: صربيا، الشيشان، كوسوفو. وفي الوقت نفسه يصل العنف، ثمرة الفروق الاقتصادية والتهميش الاجتماعي، إلى مدننا وأريافنا أحياناً أيضاً. فهل لهذه الأسباب، وبالتوازي معها يكتشف علماء ما قبل التاريخ التوترات والحرب أو يعيدون اكتشافها؟ ليس تاريخ علم الآثار غريباً تماماً على الإطلاق عن السياق السياسي والاقتصادي الذي حدث ويحدث الآن، فخلال ثلاثة أرباع القرن (١٨٧٠ - ١٩٤٥) عاشت أوروبا في الحرب والتهديد وتحركات القوات وانتقال السكان، ونفيهم. كان التاريخ يمنح مكانة مميّزة للحدث والشخصيات التي تمثله، وللنزاعات وتقسيم البلاد وقطع العلاقات الذي تفرضه التدخلات

الخارجية. أما في زمن السلم فإن التاريخ وعلم الآثار أيضاً، رغبا في أن يكونا أكثر قرباً من السلام، من خلال التركيز على العمل المعمّق لكتل مغفلة وعلى التطورات التقانية والطفرات الثقافية المحلية والسيطرة التدريجية على الطبيعة، والتفكير حول الجنس، في أيامنا هذه. ومع ذلك، يثبت موضوع العنف لدى شعوب ما قبل التاريخ.

لنعتبر هذا النص عَرَضاً: كل شيء يشير، في الواقع، إلى أن السنوات العشرين الماضية قد وافقت على إعادة تقويم عميقة لمكانة الحرب في حقل الشأن الاجتماعي، إلى درجة يمكن أن نميل معها إلى اعتماد هذه الملاحظة العميقة التي قال بها في الماضي بيير كلاستر (P. Clastres) (٢٠٠٥، ص ٤٥): «إن الخطأ في شأن الحرب، مثل الخطأ في شأن المجتمع» . ما من شك في أن المؤلف كان يحتفظ بهذا التنبيه للمجتمعات الهندو-أميركية المتأثرة بدورية الواقعة الحربية ضمن إطار إيديولوجي يمنح قيمة للحرب، بينما يمنح الإطار الإيديولوجي في المجتمعات الغربية القيمة للسلام، حيث تبقى لحظة الحرب نفسها استثنائية. يبدو لنا مهماً، لهذا السبب في الواقع، ألّا نخطئ حول الواقعة الحربية. ويبقى أن نعرف كيف نتصرف، بخاصة وأن المسألة تتعقد بسبب التنوع الهائل للتشكيلات الحربية، التي تخضع هي نفسها لنماذج النزاع.

تغيير البؤرة

لا نريد أن نلقي هنا درساً على أحد. ومع ذلك، فقد اتخذنا موقفاً: إن تغيراً جذرياً واحداً للبؤرة يبدو قادراً على تحقيق سقوط تاريخ حرب في تاريخ آخر. وكي أوضح فكرتي أكثر، لننطلق من مقطع رائع، من كتاب فن الحرب، لم يتصد له أحد بالشرح، قط. مقطع كتب بلسان المتكلم تقريباً، وهو يمثل إحدى اللحظات الوحيدة من عمل **كلاوزفيتس** حيث يتحدث عن المعركة، تلك الحقيقة التي يتحدث عنها المؤلِّف قليلاً جداً، حين يعْرفها جيداً (١٩٥٥، ص ١٠٣- ١٠٤):

لنرافق الجندي المبتدئ في ميدان المعركة. ما إن يقترب المرء منه حتى يمتزج

هدير المدافع الــذي يزداد وضوحــاً بأزيز الرصاص الذي يشــد انتباه عديم الخبرة. تبدأ الرصاصات بالسقوط بالقرب منا. ونسرع في الصعود إلى الهضبة حيث يتواجد الجنرال وأركان حربه. القذائف تصطدم بالهضبة قريباً جداً منا، والقنابل اليدوية تنفجر سـريعة إلى درجة يفرض فيها الجانب الجاد من الحياة نفسه على مخيلة الشباب. وفجأة يسقط أحد ممن نعرفه ـ قنبلة يدوية تقع وسط مجموعة أشــخاص، تؤدي إلى اضطراب لا إرادي ـ ونفهم أننا نفقد قليلاً من هدوئنا وقليلاً من حضورنا الذهني و يصبح حتى الأكثر شــجاعة فينا، حائراً، على أقــل تقدير. خطوة أخرى وندخــل بقوة في المعركــة المتأججة أمامنا، لن نظن أنفســنا في ما يشــبه المســرح، في تلك اللحظة، وها نحن قرب قائد الفرق الأقرب إلينا. هنا الرصاص يتتابع من دون انقطاع وقرقعة أســلحتنا تزيد الغمــوض. لنترك قائد الفرق ولنر قائد اللواء. يقف هذا الرجل، ذو الشــجاعة المشهود له بها، بحذر خلف هضبة أو بيت أو بعض الأشجار، وذلك مؤشر أن الخطر يزداد. يزأر الخرطوش على الأسقف وفي الحقول، وتطير القذائف من كل صوب إلى جانبنا وفوقنا، وها نحن نســمع أزيز رصاص البنادق ولنقترب قليــلاً أيضاً من القوات، من هؤلاء المشــاة الذين يصمــدون بثبات لا يمكن وصفه، ســاعات طويلة تحت النار. المكان ملــيء بالرصاص. وهو يعبر عن نفسه بهذا الصوت الصارم والحاد الذي يلامس أذننا وروحنا. ومما يزيد الطين بلة، رؤية المشوهين، وأولئك الذين يسقطون، مما يملأ قلبنا الخافق بالشفقة.

ألا يشــبه هذا «الجندي الغرّ» قليلاً المؤرخ نفســه من اللحظة التي يســعى فيهــا إلى مواجهة هذا الشيء الغامض والمكثف، أي عنف الحرب؟ باســتثناء أنه لــن يتعود بتاتاً على الحرب، على عكس غير المجرّب الذي يقوده **كلاوزفيتس** إلى الخطوط الأمامية. كما أنه لن يكون جندياً قديماً البتة. وعليه مع ذلك أن يحاول ألّا يرفع نظره عن هذه الأماكن حيث يترك عنف الحرب جميع آثاره. وإذا ما أردنا ألّا تكشــف الحرب عن بعض أسرارها، فإن علينا من دون شك، أن نقف عند هذا الحدّ. لأننا نظن أن الحرب يجب أن تراقَب عن قرب، وعن أكثر قرب ممكن. ويختم **كلاوزفيتس** في نهاية المقطع المذكور ســابقاً، قائلاً: «إنه من أجل الفهم العميق» «لخطــر في الحرب» «علينا أن نكوّن فكرة صحيحة عنها» (م ن، ص ١٠٤). لقد

بقي هذا البرنامج، البسيط في الظاهر، والصعب في الحقيقة، شاباً. فهل بإمكان العلوم الاجتماعية أن تتصور برنامجاً آخر في ما يتعلق بالواقعة الحربية؟

غير أنه يثار هنا السؤال المضاعف عن موقعها وأدواتها. لقد استطاع ضابط محترف مثل أردان دو پيك (A. Du Picq)، الذي عاش تجربته الرئيسة في أثناء حرب القرم ومات بالقرب من ميتز (Metz) عام ١٨٧٠، أن يجد وسائل لنقل الدروس المستقاة من ميادين المعركة من خلال استبيان رائع وجهه إلى زملائه قبل أن يستخدم في إعداد كتاب غير مسبوق، وغير منتهٍ بالطبع، يوحي، مع ذلك، بفهم عميق لموضوعه: لقد حمل هذا الكتاب عنوان المعركة(*Le combat*)، ونقول بدقة أكثر، المعركة المدروسة على سطح الأرض، في تلك اللحظة الدقيقة حيث الطفرات التكنولوجية للنصف الثاني من القرن التاسع عشر تؤثر فيها بشكل مباشر (أردان دو پيك ٢٠٠٤). غير أنه، ولسوء الحظ، وبعد نصف قرن من الزمان، لم يهتم مؤرخون وعلماء اجتماع وعلماء أنتروپولوجيا، باعتبارهم كذلك، إلّا قليلًا جداً، بالقضايا المادية المرعبة التي واجهوها، بالرغم من خوضهم تجربة الحرب والعنف. لقد زادت ضخامة الاستنفارات الحربية في أوائل القرن العشرين من عددهم. كما لم يحدث ذلك في حينه ولا بعد ذلك. فلم ينتج أحد من بين المؤرخين الكبار في القرن العشرين، ممن عاشوا تجربة الصراع الأول أو الثاني العالميين، السفر الأكبر الذي يهتم بالنظر عن قرب إلى الحرب التي خاضها. لقد صمت الألماني ارنست كانتوروڤيتش (E. Kantorowicz)، والفرنسيان پيير رنوڤان (P. Renouvin)، وجول إسحق (J. Issac)، والبريطاني ريتشارد تاوني (R.Tawney)، بشكل تام أو تام تقريباً، فيما شكل مارك بلوك مع كتابه الهزيمة الغريبة أحد الاستثناءات النادرة. ولم يكن الحصاد أكثر غنى من جانب علماء الاجتماع وعلماء الأنتروپولوجيا: فلم يقل مارسيل موس شيئاً، أو لم يقل شيئاً تقريباً، عن تجربته العسكرية بين عامي ١٩١٤ - ١٩١٨، كما لم يقل كل من إدوارد إيڤانس - بريتشارد وإدمون رونالد ليتش وجاك غودي، أي شيء عن تجربتهم في الحرب العالمية الثانية. وإذا ما أصررنا على ذكر المواجهة الأخيرة التي

دفعت، إلى تعبئة واسعة بشكل كافٍ، في الغرب، تأخذ في كل شباكها عدداً من الشبان المختصين في العلوم الاجتماعية، فإننا نجد أنفسنا مضطرين إلى ملاحظة أن حرب الجزائر لم تنتج لديهم أي دراسة عن انتشار العنف المتأتي عنها[1].

لا يعني هذا الأمر أن العلوم الاجتماعية لم تقارب - وبعمق أحياناً - الواقعة الحربية والفاعلين فيها. وهكذا فقد قام صاموئيل ليمان أتوود مارشال، باعتباره عالم اجتماع، باستجواب الجنود الأميركيين الذين حاربوا في المحيط الهادي ثم أولئك الذين حاربوا في كوريا، قبل أن يتحدث، من بين الأوائل، على ما يحدث في الحرب «من الأسفل» (مارشال، ١٩٤٧، Marshall) كذلك كان حال صموئيل أندرو ستوفر (Stouffer)، عالم الاجتماع المحترف هذه المرة، حين فحص الجنود الأميركيين، في الحرب العالمية الثانية من خلال استبياناته المنظمة (ستوفر وآخرون، ١٩٤٩). أو عالم اللغة پول فوسيل (Paul Fussell) أيضاً، الذي وقَّع، باعتباره جندياً قديماً، أحد مؤلفاته الأكثر جرأة، حول تجربة الحرب المعاصرة، من خلال التقاطع بين تحليل الخطاب والعلوم الاجتماعية (فوسيل، ١٩٨٩). غير أنه إذا كانت بعض النزاعات الحربية قد شكلت حقولاً «متطرّفة» (كوبانس ودوزون، ٢٠٠١، ص ٢٣٩، Copans et Dozon) لبعض الباحثين النادرين، فإننا نضطر إلى ملاحظة أن عنف الحرب يبقى في تناقض لا يمكن حلّه بالنسبة إلى كل مشروع ملاحظة مشاركة. وهذا ما يبنيه، بحق، أخصائي الإبادات الجماعية، ألكسندر لبان هينتون (Alexander Laban Hinton)، وهو يشير إلى أن «العنف ليس موضوعاً طبيعياً لعلماء الأنتروپولوجيا سوى في جانب بسيط منه»، قبل أن يوضح (٢٠٠٢، ص ٣٤٨):

> يهيئنا كل شيء في تأهيلنا العلمي لعدم رؤية الأشكال الصارخة والواضحة للعنف الذي يجتاح، في الغالب، حياة أولئك الذين يشكلون موضوعات دراستنا.

ويضيف المؤلف بعد ذلك بقليل، (م ن، ص ٣٤٩):

> إن مساهمة الأنتروپولوجيا في فهم مستويات العنف هذه جميعها - بدءاً

[1] نسمح لأنفسنا بطلب الرجوع إلى مؤلِّفنا: أودوان روزو Audoin- Rouzeau (2008).

بالاعتداء الجنسي والقتل وانتهاءً بالإرهاب السياسي المدعوم من الدولة، ومن «الحروب القذرة» حتى الإبادة الجماعية - متواضعة جداً.

ما من شك في أن موقف علم التاريخ مختلف بشكل واضح. فبما أنه قد ارتبط منذ أصوله، بالحرب، فقد شكلت هذه الأخيرة موضوعه المختار، حتى ذلك التمرد ضد «التاريخ - المعركة» الذي حمل نص بروديل، المذكور سابقاً، طابعه بشكل واضح. غير أن التاريخ - المعركة ليس تاريخ المعركة. فقد أحجمت مقاربة المؤرخ للحرب دوماً، أو تقريباً، عن الوصول إلى مرحلة النظر إليها عن قرب. والحال، أن النظر إلى المعركة عن قرب يعني القبول بالاقتراب من صنَّاعها وممارساتهم، ومن حركاتهم وأقوالهم وتصوراتهم. إن النظر إليها عن قرب يعني الاقتراب من الضحايا وكذلك من القتلة والجلادين، ذلك أن لدى هؤلاء، بكل أسف، الكثير مما نتعلّمه منهم عن منطق القتل، منطق المجازر ومنطق التعذيب ونشر الأعمال الوحشية. إن النظر إليها عن قرب يعني أخيراً الاقتراب من أولئك الذين يقاتلون ويبقون، في الغالب، بعيداً عن جهد الاهتمام الذي من حقنا أن نتوقعه من جانب العلوم الاجتماعية.

الأجساد

ومنذ تلك اللحظة، تظهر «جسدية» الحرب وعنفها على شكل منعطف حيث يمكن للمرء أن يحدد موقعه بشكل مفيد. علينا إذاً أن نهتم بالأجساد: فهي التي تتحمل التعب والألم والجراح والموت، وهي التي تتسبب بها أيضاً. وتقع هنا أيضاً نقطة الشدة العليا لكل نشاط حربي. لقد تعلم اردان دوبيك من تجربته التي تتطلب، كما أشارت إلى ذلك الاستبانة التي ذكرناها، بشكل علني، تحديد «نوع» الجروح في المعركة. كذلك الأمر اليوم، فإن القبور الرواندية حيث تعرض الجثث العجفاء للتوتسي المقتولين، تكشف بوضوح وحشي الطاقة القاتلة للقتلة. ونقرأ، بذلك، في الآثار الكثيرة جداً والواضحة جداً للضربات التي أصابت كواحل ضحاياهم، «الهَوَس التصفوي» لأولئك الذين سجلوا مشروعهم الإقصائي في الأجساد. ونفكر هنا بهذه الحقيقة التي عرضتها ماري دوغلاس

ببساطة: «إن ما ننحته في اللحم البشري هو صورة عن المجتمع» (١٩٨١، ص ١٣٢). يشكل العنف الكولومبي[1] مثالاً آخر عن التنظيم للتقطيع البشري: إن دراسة «التلاعب بالأجساد» تسمح بكشف الأماكن المستهدفة بشكل خاص (الوجه، الرأس، الأعضاء التناسلية، البطن، الأطراف) وبملاحظة أن التقطيع يترافق مع إعادة تنظيم للجسد من خلال قلب الأعلى وقلب الأسفل (الرأس على الفخذين والرأس على العانة)، أو من خلال قلب ما هو خارجي وما هو داخلي (الخصيتان والنهدان في الفم، والأطراف مفصولة عن الجذع ومغروستان في البطن). وتشير عالمة الأنتروبولوجيا ڤيكتوريا يوريبي (V. Uribe) إلى ارتباط هذه القائمة المتناغمة (الدلالي والحركي) مع المذبحة التي تمارس على الحيوانات المتوحشة أو الأهلية، موضحة بُعدها المقدس من خلال تحويل ممارسات المذبحة وحركاتها إلى طقس (٢٠٠٤). علينا تشبيه تحويل الآخر إلى حيوان مما نعرفه - أو لا نعرفه كفاية - من خلال الحركات والممارسات التي يقوم بها المقاتلون الغربيون خلال العديد من النزاعات في القرن العشرين.

من الممكن، في الواقع وبالتوافق حول هذه النقطة مع ميشيل ڤيڤيوركا (M. Wieviorka) أن تكون «الأشكال الأكثر تطرّفاً من العنف ما يشكل جوهر الظاهرة»، سواء أكان ذلك «من خلال الاتجاه إلى الصيغ الأكثر إدهاشاً، والأقل قابلية للفهم، والتي نعالج أهمها في الواقع» (٢٠٠٤، ص ٢١٤). وفي محاولتنا تجاوز الإحباطات المبررة، والمحترمة طبعاً، وربما المبررة أخلاقياً، سنفهم أن المطلوب، منا، أن نضع الفظاعات في مركز التحليل، وليس في إطاره، كما تقبل بذلك النظرةُ الموجهة إلى الواقعة الحربية، في الغالب، ومنذ زمن طويل. إن فينومينولوجيا ممارسات الفظاعة تشكل، على ما نظن، لغة من المناسب تفكيك رموزها بما هي عليه[2].

هل المقصود عندئذٍ البحث عن «ثوابت العنف» في حركات القسوة؟ مهما

---

(١) فترة الحرب الأهلية ذات العنف المتطرّف والتي استمرت من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٦٤.

(٢) من أجل محاولة تعليمية لتفكيك حركات التقطيع الحي، باعتبارها لغة: كروزيه (١٩٩٠).

بدا الأفق مغرياً، وأوحى بذلك، بسلاسة، تكرار الممارسات نفسها في زمن الحرب - ممارسات التحويل إلى حيوانات، وممارسات الإساءة إلى النسب بشكل خاص - فإننا نبقى متيقظين، باعتبارنا مؤرخين، لتنوع التشكيلات المختلفة دوماً، والخاصة دوماً. هل من الممكن مثلاً، أن يشكل شك جديد حول هوية الآخر العرقية سبباً جديداً أيضاً لأنواع عنف متطرّفة كتلك التي انتشرت في مناطق مختلفة من العالم منذ عشرين عاماً؟ في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا، وبعيداً من تسجيل الفرق الواضح، هل توجهت حركات العنف نحو هدف آخر، أكثر رعباً ربما: خلق الفرق المفقود وإظهاره، بالمعنى الحرفي للكلمة، حيث يصبح تقطيع الجسد الشبيه - الشبيه جداً، إذا لم يكن المتطابق - منذ تلك اللحظة، الوسيلة المفضّلة لمثل هذا المشروع (أپّادورَيْ، ٢٠٠٢، ص ٢٨٦ - ٣٠٣، Appadurai)؟ «قاتلي، جاري»[1]: يعبر عنوان وثائقي حديث على هضبة في رواندا، بشكل رائع، عن هذا التشكيل، غير المسبوق ربما، والذي ظهر في منعطف القرن العشرين وتابعه.

يشير هذا الغزو إلى صعوبة تجاور العلوم، كلها، في مجال الواقعة الحربية، صعوبة حوار الأنتروبولوجيا مع التاريخ بخاصة، هذان العلمان اللذان يأخذان مواقف شبه متناظرة. ويظهر التاريخ تجاه الجسد انزعاجاً، بدأ بالشعور بتجاوزه فقط. ويبدو الجسد، في إطار دراسة الظاهرة الحربية- حيث تقوم الحالة الجسدية، كما قلنا، بدور حاسم جداً- غائباً، عموماً، عن بحوث المؤرخين المحترفين، الذين يعتبرون أقل اختلافاً، مما يظنونه، حول هذه النقطة، من المؤرخين الحربيين الهواة. غير أن هناك ما هو أكثر قلقاً من نقطة الموت التاريخية التسجيلية، حين يتصور مؤرخو الحرب، القليلون جداً والذين يقبلون، في الواقع، بمنح الحالة الجسدية أهميتها الكاملة، جسداً محارباً ثابتاً وجوهرياً، من خلال نسيان أن الإدراكات المادية لا تنفصل عن التأثرات، وأنها تندرج، في هذا المجال، تحت عنوان الموضوعات الثقافية المتغيرة بلا حدود. ويشكل الألم، الذي لا ينفصل عن الحرب، بالطبع

---

[1] فيلم وثائقي لآنّ آغيون (*Neighbor, My Killer*).

جزءاً منها: أي جندي غربي يتحمل اليوم الدقيقة والنصف من الألم التي يتطلبها بتر ذراع، من دون تخدير، من قبل جرّاح في «الجيش العظيم». وأي جرّاح قادر اليوم على القيام بذلك؟ يقع الكثير من مؤرخي الحرب في الواقع، تحت غواية الرد على خطأ أردان دوپيك (٢٠٠٤، ص ٨٨):

> تزداد القدرة على التدمير، مع إتقان صنع الأسلحة، وأجهزة الرمي، وتصبح شجاعة المواجهة أكثر صعوبة، والإنسان لا يتغير، لا يمكن أن يتغير.

لا شيء، أكثر تزييفاً من هذا. إنه يتغير، ويتغير جسده معه.

ولا شيء يضمن، حين يأخذ علم الاجتماع والأنتروپولوجيا الحالة الجسدية في الحسبان، أن يكون قد امّحا النسيان المؤسف لتقنيات العنف والصيد والحرب في «تقنيات الجسد»، هذا النص الذي يعتبر مؤسِّساً اليوم، وكان مارسيل موس قدألقاه عام ١٩٣٤ في «جمعية علم النفس»[1]. وقد اكتشفنا بشكل جيّد، حالات نسيان أخرى اليوم (ڤارنييه، ١٩٩٩، Warnier)، وهي تبدو اليوم مؤسفة، بشكل خاص، من وجهة نظر موضوعنا: فهي على صلة، بخاصة، مع ما قام به موس من فصل بين الجسد من جهة باعتباره أداته الخاصة، ووسائل الآخر، وذلك قطع ينكر مفهوم «المخطط الجسدي» الذي جاء به پول شلدر (P. Schilder)، في بداية العشرينيات من القرن الماضي. يكتب هذا الأخير: «إن صورة الجسد قادرة على أن تحمل في داخلها أشياء وأن تنتشر في الحيّز» (١٩٦٨، ص ٢٩). وبكلمات أخرى، تتّحد الأشياء بالمعنى الحرفي للكلمة، مع الموضوع. وتندمج فعاليتها بالتصرفات الحركية. ونتصور ما تفتحه مثل هذه الآفاق ما إن نواجه موضوعاً أساسياً إلى هذه الدرجة، بالنسبة إلى الحرب، ونقصد بذلك السلاح. أو بالنسبة إلى الآخرين، من الأهمية نفسها هم أيضاً، مثل اللباس العسكري.

ولسوء الحظ، فإن الهيئة الحربية غائبة تقريباً عن علم الاجتماع وأنتروپولوجيا الجسد (ممّي، غيّو ومارتان، ٢٠٠٩، Memmi, Guillo, Martin). فهذان

---

[1] نشر هذا النص أولاً في مجلة علم النفس عام ١٩٣٦، ثم أعيد نشره عام ١٩٥٠ في مجموعة بعنوان موس (١٩٨٩، ص ٣٦٣ - ٣٨٦).

العلمان معقدان إلى درجة يصعب عليهما تصور أن الهيئة الحربية تتطلب أن يدرك في حالة الحركة، وتنطبق الملاحظة نفسها على المدنيين الفارين في شوارع سراييڤو من أجل تجنب طلقات القناصين، كما على الذين يتحركون - أو يثبتون - في ميدان المعركة. إن ما يؤخذ في الحسبان هنا، هو بالطبع تعلم التصرفات الحركية المناسبة لمواقف الخطر الشديد: علينا هنا أن نسبر مسألة التدريبات الجسدية كلها - سواء أكانت حسّية أم نفسية. ويشير عالم الأنتروپولوجيا جان ـ پيير ڤارنييه (١٩٩٩)، آخذاً في الحسبان المساهمات الجديدة للعلوم العصبية، إلى أن كل حركة للجسد تتألف من ممارسات حسّية عاطفية حركية، لا فاصل بينها: والملاحظة تبقى مهمة ما إن نقرر أن نضع أنفسنا في حالة حرب، أي في زمان ومكان تحدد التصرفات الحركية فيه نجاة الذات نفسها.

*

* *

وكما نرى، من خلال هذا المثل الأخير: لأن الحرب «واقعة اجتماعية تامة»، بالمعنى الذي يفهمه مارسيل موس، ولأن المقاتلين يخوضون معاركهم بكل ما هم عليه - كما يتحملها من جهة أخرى، بكل ما هم عليه، الفارون والمذبوحون والمعذبون الذين تصطادهم شبكة الحرب - فإن الظاهرة الحربية تبرر الحوار الأكثر كمالاً بين مختلف العلوم. وعلى أنتروپولوجيا تاريخية للواقعة الحربية بذلك، أن تذهب بعيداً من محيطها المعتاد: لقد قلنا، إن علوم الأعصاب مطلوبة للمساهمة؛ وكذلك الحال في علم الرئيسات أيضاً، الذي كشف لدى بعض الرئيسات الشبيهات بالإنسان أشكال عنف جماعي قاتل ومحدد إقليمياً، لا نرى معها سبباً لإخراجها من محيط التفكير حول الظاهرة الحربية؛ إن علم ما قبل التاريخ من جهة، ودراسة «الحرب البدائية» من جهة أخرى، قد جعلت منها جزءاً من هذه العلوم طبعاً، في لحظة لم يعد بعض علماء الأنتروپولوجيا يتردّدون، من الآن فصاعداً، في محاولة إقامة توازٍ بين الممارسات الحربية المستخدمة من قبل المجتمعات المتباينة بشكل مطلق في ما بينها (كيلي، ١٩٩٦)؛ وعلوم الروح، نفسها، التي تعلمت الكثير من الحروب الحديثة، حيث مقاربة الصدمات

النفسية التي فرضتها الحرب تتغذى تغذية ارتجاعية من خلال حالة تاريخية غنية، قد امتلكت معارف يمكن أن يعاد توظيفها في مقاربة الواقعة الحربية، من خلال العلوم الاجتماعية. وتنتظم مسامية الموضوع الحربي، مع الأدب والفن، أيضاً من جوانبها كافة. تقوم الأهمية الكبرى لهذا الموضوع، بشكل دقيق، في أنه مجال «متحرر من القوانين» على المستوى المعرفي والمنهجي. وهذا هو السبب، في الحقيقة، الذي جعل من الأفضل، من دون شك، عدم محاولة تنظيم حقل بحث، مثل هذا الحقل، في دراسات الحرب، على الطريقة الفرنسية، مع كل مخاطر انحباس الموضوع وانغلاقه على ذاته الذي يفرضه هذا الأنموذج من السلوك.

تخص الحرب، في الواقع، الشأن الاجتماعي بأكمله. ولذلك يمكن لدراسة الواقعة الحربية أن تدخل الاضطراب بعمق وألم أيضاً، في منهجنا نفسه، الخاص بالإحاطة بالشأن الاجتماعي.

المراجع

APPADURAI Arjun, 2002, « Dead certainty : Ethnic violence in the era of globalization », dans Alexander L. Hinton (ed.), *Genocide : An Anthropological Reader*, Malden, Blackwell, p. 286-303.

ARDANT DU PICQ Charles, 2004 [1880], *Études sur le combat. Combat antique et combat moderne*, Paris, Economica (coll. « Stratégies et doctrines »).

AUDOIN-ROUZEAU Stéphane, 2008, *Combattre. Une anthropologie historique de la guerre moderne (XIXe-XXe siècle)*, Paris, Seuil (coll. « Les livres du nouveau monde »).

BLOCH Marc, 1969, *Souvenirs de guerre, 1914-1915*, Paris, Armand Colin (coll. « Cahiers des "Annales" »).

— 1990 [1946], *L'étrange défaite. Témoignage écrit en 1940*, préf. de Stanley Hoffmann, Paris, Gallimard (coll. « Folio. Histoire »).

— 1993 [1924], *Les rois thaumaturges. Étude sur le caractère surnaturel attribué à la puissance royale particulièrement en France et en Angleterre*, préf. de Jacques Le Goff, nouv. éd., Paris, Gallimard (coll. « Bibliothèque des histoires »).

— 1997, *Écrits de guerre (1914-1918)*, textes réunis et présentés par Étienne Bloch, introduction de Stéphane Audoin-Rouzeau, Paris, Armand Colin (coll. « Références »),

Braudel Fernand, 1990, « Ma formation d'historien », *Écrits sur l'Histoire*, vol. 2, Paris, Arthaud, p. 9-29.

— 1966 [1949], *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, 2e éd. revue et aug., 2 vol., Paris, Armand Colin.

Browning Christopher, 1994 [1992], *Des hommes ordinaires. Le 101e bataillon de réserve de la police allemande et la Solution finale en Pologne*, trad. par Élie Barnavi, préf. de Pierre Vidal-Naquet, Paris, Les Belles Lettres (coll. « Histoire »).

Chaline Olivier, 2000, *La bataille de la Montagne Blanche (8 novembre 1620). Un mystique chez les guerriers*, Paris, Noesis.

Clastres Pierre, 2005 [1977], *Archéologie de la violence. La guerre dans les sociétés primitives*, La Tour-d'Aigues, Éditions de l'Aube (coll. « Monde en cours. Série Stratégie »).

Clausewitz Carl von, 1955 [1832-1837], *De la guerre*, trad. par Denise Naville, préf. de Camille Rougeron, intro. de Pierre Naville, Paris, Minuit.

Copans Jean et Dozon Jean-Pierre, 2001, « Christian Geffrey (1954-2001) », *Cahiers d'études africaines*, 162, p. 239-242.

Crouzet Denis, 1990, *Les guerriers de dieu. La violence au temps des troubles de religion, vers 1525-vers 1610*, 2 vol., préf. de Pierre Chaunu, avant-propos de Denis Richet, Seyssel, Champ Vallon (coll. « Époques »).

Daix Pierre, 1995, *Braudel*, Paris, Flammarion (coll. « Grandes biographies »).

Desportes Vincent, 2007, *La guerre probable. Penser autrement*, Paris, Economica (coll. « Stratégies & doctrines »).

Douglas Mary, 1981 [1966], *De la souillure. Essai sur les notions de pollution et de tabou*, 2e éd., trad. par Anne Guérin, préf. de Luc de Heusch, Paris, Maspero (coll. « Fondations »).

Duby Georges, 1973, *Le dimanche de Bouvines. 27 juillet 1214*, Paris, Gallimard (coll. « Trente journées qui ont fait la France »).

Elias Norbert, 1973 [1939], *La civilisation des mœurs*, vol. 1, trad. de la 2e éd. allemande [1969] par Pierre Kamnitzer, Paris, Calmann-Lévy (coll. « Archives des sciences sociales »).

— 1975 [1939], *La dynamique de l'Occident*, vol. 2, trad. de la 2e éd. allemande [1969] par Pierre Kamnitzer, Paris, Calmann-Lévy (coll. « Archives des sciences sociales »).

Fussell Paul, 1989, *Wartime: Understanding and Behavior in the Second World War*, Oxford-New York, Oxford University Press. Trad. française: 1992, *À la guerre. Psychologie et comportements pendant la Seconde Guerre mondiale*, trad. par Paul Chemla, Paris, Seuil (coll. « xxe siècle »).

GEMELLI Giuliana, 1995 [1990], *Fernand Braudel*, éd. française revue et augmentée, trad. par Brigitte Pasquet et Béatrice Propetto Marzi, préf. de Maurice Aymard, Paris, Odile Jacob.

GUILAINE Jean et ZAMMIT Jean, 2001, *Le sentier de la guerre. Visages de la violence préhistorique*, Paris, Seuil.

HANSON Victor Davis, 1990 [1989], *Le modèle occidental de la guerre. La bataille d'infanterie dans la Grèce classique*, trad. par Alain Billault, préf. de John Keegan, Paris, Les Belles Lettres (coll. «Histoire»).

HINTON Alexander L., 2002, *Annihilating Difference: The Anthropology of Genocide*, préf. de Kenneth Roth, Berkeley, California University Press.

KEEGAN John, 1993 [1976], *Anatomie de la bataille. Azincourt 1415, Waterloo 1815, La Somme 1916*, trad. par Jean Colonna, Paris, Laffont (coll. «Géostratégie»).

— 1996 [1993], *Histoire de la guerre. Du néolithique à la guerre du Golfe*, Paris, Dagorno (coll. «Territoire de l'histoire»).

KEELEY Lawrence H., 1996, *War Before Civilization: The Myth of the Peaceful Savage*, Oxford-New York, Oxford University Press.

MARSHALL Samuel L. A., 1947, *Men Against Fire: The Problem of Battle Command in Future War*, New York, William Morrow.

MAUSS Marcel, 1936, «Les techniques du corps», *Journal de psychologie*, 32 (3-4), 15 mars-15 avril. Reproduit dans: 1989 [1950], *Sociologie et anthropologie*, intro. de Claude Lévi-Strauss, 3e éd., Paris, Puf (coll. «Quadrige»), p. 363- 386.

MEMMI Dominique, GUILLO Dominique et MARTIN Olivier (eds.), 2009, *La tentation du corps. Corporéité et sciences sociales*, Paris, Éditions de l'EHESS (coll. «Cas de figure»).

MOSSE George L., 1990, *Fallen Soldiers: Reshaping the Memory of the World Wars*, Oxford-New York, Oxford University Press. Trad. française: 1999, *De la Grande Guerre au totalitarisme. La brutalisation des sociétés européennes*, trad. par Edith Magyar, préf. de Stéphane Audoin-Rouzeau, Paris, Hachette littératures (coll. «Histoires»).

PARIS Erato, 1997, *La genèse intellectuelle de l'œuvre de Fernand Braudel. La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II (1923-1947)*, thèse de doctorat de l'EHESS (dactyl.). Publiée en 1999, préf. d'Emmanuel Le Roy Ladurie, Athènes, Institut de recherche néohelléniques/FNRS.

SCHILDER Paul, 1968 [1935], *L'image du corps. Étude des forces constructives de la psyché*, trad. par François Gantheret et Paule Truffert, prés. par François Gantheret, Paris, Gallimard (coll. «Tel»).

STOUFFER Samuel A. *et al.*, 1949, *The American Soldier: Adjustment During Army Life*, 2 vol., Princeton, Princeton University Press.

TILLION Germaine, 1973, *Ravensbrück*, Paris, Seuil (coll. «L'Histoire immédiate»).

— 2009, *Fragments de vie*, textes rassemblés et présentés par Tzvetan Todorov, Paris, Seuil.

URIBE María Victoria, 2004, *Anthropologie de l'inhumanité. Essai sur la terreur en Colombie*, trad. par Line Kozlowski, Paris, Calmann-Lévy (coll. «Petite bibliothèque des idées»).

VERNANT Jean-Pierre, 2004, *Entre mythe et politique*, t. II, *La traversée des frontières*, Paris, Seuil (coll. «La librairie du XXI[e] siècle»).

WARNIER Jean-Pierre, 1999, «Retour à Marcel Mauss», dans *Construire la culture matérielle. L'homme qui pensait avec ses doigts*, Paris, Puf (coll. «Sciences sociales et sociétés»), p. 21-35.

WIEVIORKA Michel, 2004, *La violence*, Paris, Balland (coll. «Voix et regards»).

WIEVIORKA Michel *et al.*, 1995, «L'œuvre de Norbert Elias, son contenu, sa réception». Une table ronde préparée et animée par Michel Wieviorka avec André Burguière, Roger Chartier, Arlette Farge et Georges Vigarello, *Cahiers internationaux de sociologie*, nouv. série, 99, *Norbert Elias: une lecture plurielle*, p. 213-235.

القسم الثاني

آفاق الشمولية

جيروم دوكيك
Jérome Dokic

«المنعطف الاجتماعي» لفلسفة الفكر
مساهمة العلوم المعرفية

تتطوّر العلوم المعرفية (Sciences cognitives)، اليوم، بإيقاع سريع جداً. مما يضطرنا إلى ملاحظة أنها تحتل بشكل متصاعد الساحة التي كانت مخصصة، في الماضي، لفلسفة الفكر، أو للعلوم الاجتماعية. فلم يعد علماء الفكر يكتفون بتقديم نماذج الإدراك أو الانتباه أو الذاكرة أو المحاكمة العقلية أو السلوك، بل إنهم يتبنون موضوعات كانت، حتى وقت قريب، حكراً على علوم أخرى نظرية أو تجريبية: الوعي وحرية الاختيار والقيم والجمال، بل الظواهر الاجتماعية، أو الاجتماعية البدائية أيضاً، مثل الانتباه الموصول، والانفعالات المشتركة والتقمص الوجداني، والتصورات والأفعال الجماعية.

كيف على الفيلسوف أو الباحث في العلوم الاجتماعية أن يردّ على تدخل العلوم المعرفية في عرينه؟ هل عليه أن يسعد، أو أن يقلق، على العكس من ذلك؟ لا نستطيع الإجابة عن هذه الأسئلة من دون البحث، بطريقة أكثر عمقاً، في العلاقات الإيبستيمولوجية، على المستويين النظري والتجريبي، بين العلوم المعرفية وفلسفة الفكر والعلوم الاجتماعية. وسأركز في هذا النص، بشكل أساسي على فلسفة الفكر، غير أن بعضاً، أقلّه، من استنتاجاتي لا يمكن نقلها إلى حالة العلوم الاجتماعية.

يمكننا تصور أربعة نماذج عامة من العلاقات بين فلسفة الفكر والعلوم المعرفية. والأنموذج الأكثر جذرية هو أنموذج الاستبعاد. وهو يأخذ بشكل واضح، شكلين متعارضين وفاقاً لوجهة النظر المعتمدة. ويوصي أن تقوم فلسفة الفكر على تصور باطل للعلم، ويكون عليها استبدال هذا التصور بمنهجيات أكثر دقة، أي بمنهجيات العلوم المعرفية، أو أن تجسد العلوم المعرفية، على العكس من ذلك، مقاربة علموية لظواهر الفكر التي لا تستحق أن نقف عندها إلّا القليل.

لا يشكل الاستبعاد، بسبب طابعه الجذري، طبعاً، إستراتيجية واعدة جداً. فهناك أنموذج، أكثر اعتدالاً، إنه أنموذج **القطع**. وهو يفترض ألّا تكون نتائج العلوم التجريبية (المعطيات، الملاحظة، والنماذج النظرية المبنية على قاعدة هذه المعطيات)، ملائمة بشكل مباشر لفلسفة الفكر، لأن الظواهر المدروسة، ربما تكون مختلفة، بالرغم من المظاهر. ويمكن أن يقول بعض الفلاسفة، مثلاً إن مصطلحات «الوعي» أو «الاختيار الحرّ» لا تحمل الدلالة نفسها في نظرهم، وفي نظر العلماء المعرفيين، أو أن مفهوم المعرفة الاجتماعية بعيد جداً من التصور الأدنى للشأن الاجتماعي الذي يسيطر في العلوم الاجتماعية. إن العلوم المعرفية وفلسفة الفكر لا تتحدث عن الشيء نفسه، حتى ولو شاءت المصادفة أن استخدمت مصطلحات بينها جناس.

إن فرضية القطع بين العلوم المعرفية وعلوم أخرى نظرية، مثل فلسفة الفكر أو العلوم الاجتماعية، تُبَرر أحياناً من خلال التذكير «بالقطع الإيبستيمولوجي» المبجل القائم بين فضائي ما هو وصفي وما هو معياري. وترتبط العلوم المعرفية بالوصف، فيما تأخذ مفاهيم الوعي، أو الاختيار الحرّ، أو العمل الجماعي بعداً معيارياً بشكل أساسي، لا تنضوي، بالتعريف، تحت لواء المنهجيات التجريبية. لقد أصبحت هذه الطريقة في المعارضة بين الفروع العلمية باطلة لسوء الحظ. فلا يستطيع أحد اليوم أن يدافع جِدّياً بالقول إن العلوم المعرفية وصفية صرف، ومن الواضح أن عنصراً وصفياً

تجريبياً ضروريٌّ للبحث الفلسفي، بخاصة حين يدرس هذا البحث الفكر الإنساني.

أما الأنموذج الثالث فهو أنموذج التكامل. يتبنى أصحاب هذا التصوّر واقعة أن العلوم الفكرية وفلسفة الفكر تعالج، في الغالب، ظواهر مشتركة، غير أنهم يعتبرون أن هذين العلمين لا يهتمّان بالأوجه نفسها لهذه الظواهر. بخاصة وأن المقياس الوجودي الخاص بكل منهجية مختلف. فيركز الفلاسفة، مثلاً، على المستوى الشخصي للفكر، الحالات الذهنية الواعية، أو التي يمكن أن تكون كذلك، فيما يدرس العلماء المعرفيون المستوى ما تحت الشخصي أو أنهم، أقلّه، يتجاهلون التمييز بين المستويين العزيزين على الفلاسفة[1].

إذا كان مفهوم التكامل قد اعتمد بمعنى ضيق مبالغاً فيه، فإنه يقتصر على شكل منالقطع. فعلى المنهجيتين الفلسفية والعلمية، أن تتكاملا، الواحدة مع الأخرى كي تؤديا إلى تصور شامل للواقع. غير أن تصوراً شاملاً لا يشكل تصوراً موحداً بعد. إن الوعد بتصور موحد لظواهر الفكر يحرّك الأنموذج الرابع، أي أنموذج التفاعل. وهو يطرح أن البرنامج النظري للعلوم المعرفية وللفلسفة مشتركان جزئياً. فهما لا يدرسان الظواهر نفسها فقط، بل يقومان بذلك بالتوافق: فلن تستطيع أي منهجية فلسفية أو علمية صرف، لوحدها أن تقدم شرحاً مستقلاً لظواهر الفكر. ويتبع ذلك، أن موضوعات العلوم المعرفية وفلسفة الفكر ذات صفة مشترَكة بين الفروع العلمية بشكل أساسي. ويهتم مفهوم التفاعل بشكل جدّي بمفهوم التفاعل بين مستويين من وصف الظواهر: المقياس الميزوسكوبي (أي بالمقياس المتوسطي Mésoscopique) وفاقاً لتعبير (كين، Quine)، أو بالمقياس البشري، وهو الوصف بالمقياس الأصغري» من قبل العلوم المعرفية، أي من خلال استخدام عبارات وحدات نمطية أو آليات أو مسارات ما تحت الشخصية.

---

(1) أدخل دينيت (١٩٨٦، Dennett) التمييز بين المستويين الشخصي وما تحت الشخصي في النقاشات المعاصرة.

أعمل في هذه المقالـة، على توضيح بعض الحـالات الممكنة للتفاعل بين العلوم الفكرية وفلسفة الفكر، وسأقصر انتباهي على ما تم التوافق على تسميته «المعرفة الاجتماعية»، لنعرِّف هنا، وبشـكل موقت أقل، المعرفة الاجتماعية على أنها مجموع القدرات المعرفية الفردية، التي تقوم عليها التفاعلات الاجتماعية بين الكائنـات البشرية (كما يحتمل أن تقوم كذلك، في حالات أخرى، بين حيوانات أخرى). يُسـتخدم مجمـوع القدرات المعرفيـة قاعدة لأنموذج مـن التفاعل الاجتماعي حين يشكل شروطاً يتوجب توافرها كي يتمكن الأفراد المعنيون من الاستفادة الفعلية من تفاعلات من هذا النوع.

تعتبر دراسة أشكال المعرفة الاجتماعية مشروعاً يطبق في فروع علمية متعددة على جانب خاص مـن الازدهار، في صلب العلوم الفكرية. وهو لا يرتبط بعلم النفس الاجتماعي فقط، بل بعلم نفس النمو وعلم النفس المرضي والعلوم العصبية أيضاً. نحن أمام برنامج طَموح يسـعى إلى التعبير عن ظواهر اجتماعية، وبشكل أدق، عن الطبيعة الاجتماعية للفكر وعن دوره في التفاعلات مع الآخرين.

القدرة على التذهين(*)

لنبدأ بوصف قدرة أساسية للفكر البشري تشكل جزءاً من المعرفة الاجتماعية، أي **القدرة على التذهين** (أي تحويل الحالات النفسية إلى حالات ذهنية). نحن أمام القدرة المعرفية الأساسية التي تتيح لنا نسبة نماذج مختلفة من الحالات والوقائع الذهنية (معتقدات، رغبات، غايات، انفعالات، آمال، إلخ) إلى أنفسنا وإلى الآخرين. ونستخدم هذه القدرة حين نفكّر أو نشير، مثلاً، إلى أن «بيير يظن أن ماري تحبّه»، أو أن «ماري تظن أن بيير يظن أنها لا تحبّه» أو حتى أن ماري ترغب في أن يظن بيير أنها تحبّه. وبكلام آخر، نحن أمام قدرة إنتاج ما وراء تصورات، أي تصورات (لغوية، أو ذهنية)، عن تصورات أخرى (لغوية، أو ذهنية) معدة على هذا المنوال.

(*) تحويل الحالات النفسية إلى حالات ذهنية (الترجمة).

لقد عرفت الأبحـاث التجريبية حـول طبيعة قدرة التذهـين لدينا، منذ الثمانينيات من القرن الماضي، انطلاقة مهمة. وقد أتاحت الفهم الأفضل لطريقة تطـور هذه القدرة لدى الطفل، وتوضيح الأشـكال الفاشـلة التي تأخذها في الحالات المرَضية، مثل مرض التوحّد. كما ساهمت هذه الأبحاث أيضاً في تطوير الاختبارات غير اللغوية المخصصة لحل مسألة معرفة إذا كانت بعض الأجناس الحيوانية غير الإنسانية، تملك مثل هذه القدرة أو بقاياها على أقلّه.

لقـد انطلقت النماذج التجريبية الأولى للقدرة على التذهين من مبدأ أن على هذه القدرة أن تأخذ شكل **نظرية**، تعتبر وفاقاً للمؤلفين، مكتسبة، أو فطرية على العكـس من ذلك. ويوضح دافيد پْرِماك وغـي وودروف (D. Premack, G. Woodruff) في مقالتهما ذات التأثير في هذه المسألة، موقفهما حول البعد النظري للقدرة على التذهين كما يلي (١٩٧٨، ص ٥١٥):

> يمكن أن نعتبر نظام تداخلات من هذا النوع، بحق، نظرية، لأن من غير الممكن ملاحظة مثل هذه الحالات [الذهنية] بشكل مباشر، ويمكن أن يستخدم النظام من أجل القيام بتوقعات حول سلوك الآخرين[1].

وبقول آخر، إن «ما يمكن ملاحظته» من النظرية، هو تصرفات، وتسـليم بوجـود كيانات «خفيـة» أي معتقدات ورغبات وغايات، إلخ، لتفسـير هذه التصرفات أو منح معنى لها.

ويبـين العديد من المؤلفين، في مواجهة التأويل النظري لقدرة على التذهين أن بإمكاننا أن ندرك هذه القدرة من خلال ظهورها على شكل **محاكاة ذهنية**، أي ليس على شـكل تطبيق صريح للقوانين النفسية أو النفسية الجسدية الخاصة إلى حد ما، بل على شكل الاسـتغلال الضمني للآليات أو المسارات في ذاتنا والتي يناط بها تقليد الآليات والمسـارات المشابهة لدى الآخرين. أعرف مثلاً أن «پيير يظن أن ماري لا تحبه» لأنني وضعت نفسي، لحظة، مكانه، وفهمت موقفه «من الداخل»، إذا جاز التعبير.

---

(١) لقد أنجزنا بنفسنا جميع الترجمات [في النص الفرنسي] من اللغة الإنكليزية، إلاّ في حال الإشارة إلى عكس ذلك (ملاحظة المؤلف).

لقد أثار التناوب «نظرية مقابل محاكاة» عدداً كبيراً من الدراسات، وأدى أحياناً إلى اتخاذ مواقف جذرية[1]. ومع ذلك، لا يعيد تأويل القدرة على التذهين المعتمدة على المحاكاة، إلى بساط البحث، الطبيعة النظرية، ولو جزئياً أقلّه، لهذه القدرة، التي عليها،بالرغم من كل شيء، أن تمكننا من تطبيق مفاهيم حالات ذهنية على الآخرين وعلى أنفسنا. ويتوجه النقاش الحالي، من جهة أخرى، بالأحرى، نحو تأويل يعتمد نصفياً على النظرية ونصفياً على المحاكاة للقدرة على التذهين (پرنر، ١٩٩٦، Perner). من أجل فهم مشروع الشخص المعني وشرحه، لا ريب في أنه أساسي التمكّن من الوقوف مكانه، غير أنه أساسي أيضاً القدرة على التحرر من مسار المحاكاة كي ننسب إليه، بشكل صريح، معتقدات أو رغبات، أو انفعالات أو غايات.

ونخلص إلى القول: إن القدرة على التذهين هي، بالتعريف، كفاءة نظرية، جزئياً أقلّه، لأنها تستخدم مفاهيم تصورات نظرية تتعلق بحالات ووقائع ذهنية. وحتى إذا استندت القدرة على التذهين، بشكل أساسي إلى مسارات المحاكاة، تبقى الحالات الذهنية، على هذا المستوى من التصور، كيانات «خفية» لأنها تعتبر مسلّمات نتوصل إليها عبر كيانات أخرى يمكن أن تخضع للملاحظة مثل التصرفات (اللغوية وغير اللغوية) للآخرين[2].

النزعة الفكرية الاجتماعية

إذا كانت القدرة على التذهين عنصراً أساسياً في التفكير الاجتماعي، يبقى أن نحدد إذا كانت تشكل مركز ثقله. إن العلاقة الوثيقة بين القدرة على التذهين والمعرفة عموماً، والمعرفة الاجتماعية خصوصاً، لا تزال مفتوحة بشكل واسع، عموماً.

---

(١) انظر غولدمان (٢٠٠٠) من أجل محصلة متميّزة للنقاشات التي نحن بصددها.

(٢) لقد دافع كاروثرز (Carruthers, 2009) حديثاً عن الفرضية التي ترى أن حالاتنا الذهنية الخاصة، وليس فقط حالات الآخرين، مجهولة من قبلنا بهذا المعنى، أي أن بالإمكان الوصول إليها عبر نظرية الفكر فقط، حتى لو أن المعطيات التي من الممكن ملاحظتها، في حالتنا الخاصة، أكثر غنى مثالياً، من حالات الآخرين.

فوفاقاً لتصــور ذي نزعة فكرية جذرية جداً، إذا كانت القدرة على التذهين تســمح لنا بتمثّل الحالات الذهنية، فهي مرتبطة بالقدرة على الكون في مثل هذه الحالات. لقد أكد، دونالد دافيدسون (D. Davidson) مثلاً، أن إمكانية تشكيل اعتقاد تقتضي امتلاك مفهوم اعتقاد، أي القدرة على فهم ما الاعتقاد (دافيدسون، ١٩٩١). ويقوم اســتدلاله، عموماً، على النحو التالي: يمكن أن ننسب للذات اعتقاداً حين يُدرك الفرق بين الصحيح والخطأ فقط. غير أنه، وكي تدرك الذات الفاعلــة هذا الفرق، عليها أن تمتلكبعضاً من الكفــاءة الماوراء تمثّلية. وبكلمات أخــرى، عليها أن تكون قادرة، على تكوين تمثــلات ذهنية حول تمثيلات ذهنية أخرى، صحيحة كانت أم خاطئة.

يرفض الكثير من الفلاســفة ومعظم العلماء المعرفيين، من دون شك، اتّباع دافيدسون حول هذه النقطة، ويعتبرون أن كفاءة التواجد في حالات ذهنية تمثّلية بالنســبة إلى الفرد (بما في ذلك الحيوان غير البشري)، هي في العموم مستقلة عن القدرة على التذهين. غير أن بعضاً منهم يعتبر القدرة على التذهين شرطاً ضرورياً من أجل ولوج الحالات الذهنية الخاصة، كما حالات الآخرين.

إن الفرضية التي ترى أن القدرة عــلى التذهين هي الطريق المعرفية الملكية التي تقود إلى حالاتنا الذهنية كما إلى حالات الآخرين، تحمل التزامات مهمة في ما يتعلق بتمثّلنا للمعرفة الاجتماعية. فلندرس الاستدلال التالي:

- على المرء أن يكــون قادراً على ولوج الحالات الذهنية للآخرين كي يقيم علاقات معهم.

- يصبــح ولوج الحــالات الذهنية للآخرين ممكناً مــن خلال القدرة على التذهين.

- ليس باســتطاعة أحد إقامة علاقة اجتماعية مع الآخرين إذا لم يكن قادراً على نسبة حالات ذهنية للآخرين كما لنفسه.

- نقع هنا، وبشــكل يبعث على الاســتغراب، من جديد، على التصور ذي النزعة الفكرية في نســخته الاجتماعية. وهو لا يعود يرتبــط هنا بواقعة أن يجد

المرء نفسه في حالة ذهنية، بل في حالة بناء علاقة اجتماعية مع الآخرين. ووفاقاً للنسخة موضوع البحث، يتطلب التفاعل الاجتماعي مع الآخرين ولوج الحالات الذهنية للآخرين كما ولوج حالاته الخاصة عبر القدرة على التذهين.

الإدراك الاجتماعي

يمكن أن يضاف إلى النزعة الفكرية الاجتماعية، التي تعتبر موقفاً يقوم على وضع القدرة على التذهين في جوهر الكفاءات الفردية الضرورية للتفاعلات الاجتماعية، نقد لإمكانية «إدراك اجتماعي» . يصبح الإدراك، وفاقاً لهذا النقد، من باب أولى، غير قادر على المعالجة المباشرة للكيانات الذهنية، والاجتماعية، لأنه لا يحمل هو نفسه طابعاً نظرياً (أو لأنه ليس نظرياً بشكل كاف أقلّه). إذ لا يمكن للكيانات الذهنية والاجتماعية أن تُدرك إلّا من خلال نظرية حول السلوك القابل للملاحظة.

ومع ذلك، فإن هذا النقد لا يحمل أي مصداقية، من وجهة نظر تجريبية. فهو يهمل واقعة أن لدينا «حواسَّ اجتماعية»[1]، فنحن نملك، في الواقع، القدرة على الإدراك (بصرياً وسمعياً أقلّه)، لحالات الأشياء المشكلة نفسياً، بدل أن نستنتجها من الإدراك المحايد نفسياً، من مجموعة تصرفات إنسانية. وبكلام آخر، إننا قادرون، أحياناً، على ملاحظة ما ينوي الآخرون فعله، وما يرغبون به وما يعتقدون ربما، بعيداً من استخدام نظرية معقدة عن الفكر.

تعترف العلوم المعرفية، فعلياً، بوجود أنظمة إدراكية مرتبطة «بالإدراك الاجتماعي» . وتتفاعل مثل هذه الأنظمة بشكل مباشر، وبطريقة خاصة، مع الحوافز الحسّية، وتنتج تصورات عفوية (أو مستقاة من تصورات أخرى، بشكل ضمني)، تحمل قيمة اجتماعية، أو اجتماعية بدائية:

يحيل الإدراك الاجتماعي إلى المراحل الأولية لمعالجة المعلومات التي

(1) انظر كوناين، (Conein, 2005). كان توماس ريد (T. Reid) أول فيلسوف، في القرن الثامن عشر، أدخل مفهوم القدرة الاجتماعية للفكر.

تؤدي إلى التحليل الدقيق لاستعدادات وغايات الأفراد الآخرين (أليسون وبيوس وماكارثي، ٢٠٠٠، ص ٢٦٧ ,Allison, Puce et Mac Carthy).
إن ما نسميه «إدراكاً اجتماعياً» هو هذا الجزء من النظام البصري البشري المختص في معالجة مؤشرات الأفعال والغايات الاجتماعية (جاكوب وجانرو، ٢٠٠٣، ص ٢٣٦ ,Jacob et Jeannerod).

يحيل مفهوم الإدراك الاجتماعي إذاً إلى الآليات العصبية ذات المستوى المنخفض والقادرة على كشف مؤشرات ملائمة اجتماعياً، مثل اتجاه النظرة والحركات وتعابير الوجه أو الخطابات. يحمل بيير جاكوب ومارك جانرو تصوراً أكثر حصرية يرى أن مؤشرات الأفعال والغايات الموجهة نحو أقراننا، وبدقة أكثر، الغايات في التأثير في سلوك الآخرين، واضحة في مجال الإدراك الاجتماعي. وينعت هذان المؤلفان مثل هذه الأفعال والغايات بـ«الاجتماعية»، في تعارضها مع الأفعال والغايات المتوجهة نحو الأشياء غير الحيّة.

ويتفرد إدخال مفهوم الإدراك الاجتماعي، لوحده، في عدم إدانة النزعة الفكرية الاجتماعية، بشكل أساسي. فمن جهة، إن جوانب العالم التي تتأثر بها أنظمة الإدراك الاجتماعي، هي، في أفضل الأحوال، مؤشرات عن الظواهر الاجتماعية. غير أنه إذا كانت العلاقة بين المؤشرات وما تشير إليه عرضية، فيمكن لمؤيد النزعة الفكرية الاجتماعية أن يبرهن أن على الإدراك أن يغتني بتصور مستقل عن هذه العلاقة، كي يعتبر اجتماعياً. ومن جهة أخرى، يمكن أن تبقى القدرة على التذهين الطريق الملكية التي تقود إلى الحالات الذهنية للآخرين بالمعنى التالي. ينتج الإدراك الاجتماعي تمثّلات تستخدم معطيات للقدرة على التذهين. فتعفى الذات، عندئذ، من إنشاء تمثّلات معقدة عن المؤشرات الملائمة اجتماعياً انطلاقاً من تمثّلات بصرية وسمعية... إلخ، متناثرة. وتنبثق هذه المؤشرات في الوعي باعتبارها نظرات كلية (Gestalten) إدراكية، بفضل عمل تقديري تقوم به أنظمة الإدراك الاجتماعي بشكل خفي. وضمن هذا المنظور تتم مراقبة السلوك الاجتماعي للعميل، دوماً، من خلال قدرته على التذهين، وهي القدرة الوحيدة المؤهلة لتقديم نتائج عملية ملائمة اجتماعياً.

ووفاقــاً لمنظور آخر، ذي توجه فكري أقــل، يمكن للإدراك الاجتماعي أن يؤثر تأثيراً ذكياً في الســلوك، بعيداً من وســاطة القدرة على التذهين. من البدهي، على المستوى الفينومينولوجي، أن نتأثر، غالباً، بسلوك الآخرين من دون تحشيد قائمة مفاهيمنا النفسية بشكل صريح، سواء نتجت هذه المفاهيم مــن نظرية أو من مســار محاكاة عقليــة. وكما كتب ذلــك غالّاغر (٢٠٠٥، ص ٢١٢ ,Gallagher):

> تعلمنا الفينومينولوجيا أن طريقة وجودنا في العالم، الأولى والدارجة، تأخذ شكل التفاعل التواصلي (الذي يتميّز بالفعل والمشــاركة والتفاعل القائم على العوامل المحيطية والســياقية) أكثر من التأمل العقلي أو الإدراكي (الذي يتميّز بالشرح أو التنبؤ القائم على المضامين الذهينة).

إذا كان غالّاغر على حق، فإن طريقــين، أقله، يربطان الإدراك الاجتماعي بالســلوك، تمر الأولى بالقدرة على التذهين («الطريق العليا»)، والأخرى الأكثر عمقاً، تدور حولها («الطريق السفلى»).

يوحــي تفريع غالّاغر الثنائي، من جهة أخــرى، بأن للتفكير الاجتماعي وظيفتين أو مجالين للتطبيق: ملاحظة الآخرين، والتفاعل مع الآخرين. وتشير دراســات حديثة في الواقع إلى أن دماغنا يعالــج حالة الأوضاع الاجتماعية أو الاجتماعيــة البدائية، بطريقتين مختلفتين وفاقاً للدور الــذي نقوم به فيها: أكنّا ملاحظين أم فاعلين. تقوم أولى الترتيبات التجريبية المستخدمة من أجل اختبار وجود القدرة على التذهين لدى الطفل، على سيناريو يجري من خلاله تحريض الطفــل على التأمل، من الخارج، في تفاعل بــين عميلين. وحين يدخل ترتيب مماثل يطلب من الطفــل من خلاله أن يتفاعل مع عملاء آخرين، تصبح نتائج الاختبار مختلفة جداً، وتشهد بفهم أفضل لفكر الآخرين، على المستوى العملي، أقلّه.

ســأقترح، في ما يتبع، توضيحاً حول قدرتنــا على الإدراك الاجتماعي، من خلال أمثلة ملموســة. وســأقدم بالتوازي الفرضية التي ترى أن موضوعات

الإدراك الاجتماعي هي ما نسميه «الكمونات الاجتماعية» . من المناسب، أولاً، تعريف المفهوم العام للكمون، كما أدخله عالم النفس جيمس جيبسون[1] .

مفهوم الكمون

اقترح جيبســـون، في كتاباته، عدة تعاريف لمفهوم الكمـــون، منها الاثنان التاليان:

> مـــاذا نقصد بكلمة «كمون» (affordance)؟ إن التعريف مطلوب لأن الكلمة غائبة عن جميع القواميس. وأقترح بشكل موقت أن نعتبر كمون كيانٍ ما تركيباً خاصاً لمجموعة خصائص جوهره وســطوحه بالإحالة إلى حيوان ما. ويمكن أن تكون الإحالة إلى حيوان عموماً بالتعـــارض مع نبتة أو نوع حيواني خاص بالتعارض مع أجناس أخرى (جيبسون، ١٩٧٧، ص ٦٧).
>
> إن كمونات المحيط هي ما يقدمه هذا المحيط لهذا الحيوان، ما يقترحه عليه، أو ما يزوّده به سواء أكان خيراً أم شراً (م س، ١٩٨٦، ص ١٢٧).

وينتابنا قليل من الشـــك في الوجود الحقيقي للكمونات في العالم. إذ يمكن أن تعتـــبر، من وجهة نظر وجوديـــة، على أنها العلاقات الطبيعيـــة المعقدة التي تتطلـــب وجود موضوع (أو مجموعة مواضيع)، وأنهـــا النظام المعرفيّ للحيوان، أو، بدقة أكثر، ما يحقق مادياً قدراته المتنوعة واستعداداته. تتطلب الكمونات إذاً خصائص الاستعدادات لموضوع ما، أي استعداده من أجل استدعاء نمط عمل ما، أو ردة فعل، من طرف الحيوان. فإذا كان الممرّ واسعاً بشكل كافٍ، مثلاً، فإنه يشـــكل كموناً من أجل فعل تمرير الكرسي فيه حتـــى الصالون. وإذا تميّز كرسي بارتفاع مناسب، فإنه يشكل كموناً من أجل الجلوس عليه، وهكذا دواليك.

وكما ينبّه جيبســـون، فـــإن كموناً يمكن أن يكون خاصـــاً بجنس ما. يعتبر سطح مائي مثلاً، دعامة ممكنة بالنسبة إلى يعسوب وليس بالنسبة إلى هرّ. ويمكن

[1] أحجـــم عن تعريف المصطلح الفني الإنكليزي (affordance، من فعل to afford: قدّم)، مثل الكثيرين من قبلي. ولقد تم اقتراح عدة ترجمـــات (potentionalité كمونات مثلاً) غير أن أياً منها لا تبدو لي مُرضية تماما.

للكمونات، إضافة إلى ذلك، أن تكون خاصة بموقف، ضمن الجنس نفسه أو بالنسبة إلى الفرد نفسه. يمكن أن تستخدم ملعقة، مثلاً، من قبل سجين من أجل تناول حسائه، وكذلك أيضاً، إذا لزم الأمر، من أجل حفر نفق من أجل هروب ممكن.

إذا كانت الكمونات موجودة، فإن السؤال الذي يطرح هو في معرفة كيف يدركها الحيوان. تقوم فرضية جيبسون، موضوع الجدل، على أن بإمكان الكمونات أن تُدرَك بشكل مباشر، أو أن تُعْرف من دون استنتاج بيّن أقلّه. يلحظ السجين الملعقة فجأة باعتبارها كموناً من أجل فعل حفر النفق. ينبئ إدراك الكمون الذات بإمكاناتها في الأفعال وردود الأفعال في الموقف الذي تجد نفسها فيه. ويمكن لإدراك الكمونات أن يكون فطرياً إلّا أنه يكون مكتسباً في الغالب، من خلال الإشراط، أو أشكال أخرى من التدرب.

يمكن تحليل إدراك كمون، بشكل مسبق على أنه إدراك لعلاقة ذرائعية (برموديز، ١٩٩٨، Bermúdez). وتستهدف العلاقات الذرائعية وسيلة جسدية (و) (نمط حركة جسدية) وهدف (هـ) (حالة أشياء مستقبلية ممكنة). إنها، بدقة أكبر، وضع علاقة ذرائعية في اللحظة الزمنية (الذي أوضحه بـ[(ح)←(هـ)] في موقف (م)، يستتبع أن تنتج الحركة (ح) في موقف (م) تحقّق حالة الأشياء (هـ). مثال ذلك: يؤدي خفض مقبض الباب إلى فتحه. وتتحوّل الفرضية التي ترى أن الكمونات قابلة للإدراك بشكل مباشر، بذلك، إلى الفرضية التي ترى أن من الممكن لمضمون الإدراك أن يأخذ شكل [(ح)←(هـ)].

وتبعاً لهذا التأويل، يعتبر إدراك كمون ما بمثابة إدراك حالة أشياء مزيّفة. فبإمكاني أن أدرك كمون قبضة الباب من دون أن أقوم بأي عمل. إن ما أدركه هو أنه إذا حركت القبضة بطريقة ما، فإن الباب سيُفتح. ومع ذلك، فإن إدراك حالة الأشياء المزيّفة ليست دوماً إدراك علاقة ذرائعية. أدرك مثلاً أن كأس الزينة هش، وهذا يعني أنه إذا وقع على الأرض فإنه سيتهشم. يقوم إدراكي، في هذه الحالة على حالة أشياء مزيّفة لا تعتبر علاقة ذرائعية. وأستطيع، بشكل بدهي،

أيضاً أن أدرك كأس الزينة باعتباره مناسباً لنوع معيّن من الفعل. أدرك، مثلاً، أنني إذا دفعت الكأس إلى طرف الطاولة، فإنه سينقلب ويسقط على الأرض ويتهشم. إن العلاقات الذرائعية حالات أشياء مزيفة ترتبط، بشكل خاص، بالوسائل الجسدية لتحقيق حالات أشياء ممكنة.

يجب فصل الفرضية التي من خلالها ندرك الكمونات، بشكل فعلي، عن الفرضيتين الأخريين الأكثر تخصصاً، تلك التي دافع عنها جيبسون والبعض من تابعيه. تقول الفرضية الأولى إننا ندرك **حصرياً** الكمونات. وهي قابلة للرفض. وحتى لو أننا ندرك الكمونات، بشكل فعلي، فمن المحتمل أن ندرك أشياء كثيرة أخرى ليست كمونات بشكل واضح، مثل النجوم في السماء (إلّا بالنسبة إلى البحّارة).

وترى الفرضية الثانية، التي علينا أن نفصلها عن مفهوم الكمونات، أن إدراك الكمونات مباشر، بمعنى أنّه لا يقوم على إدراك الكيانات التي لا تعتبر كمونات. وهنا أيضاً، ليست الفرضية بدهية. فمن الممكن ألّا نكون قادرين على إدراك الكمونات إلّا من خلال إدراك الخصائص التصنيفية (غير المرتبطة بالاستعدادات) الأكثر جوهرية، مثل الشكل والقامة ونسيج موضوع ما والسطح أو البنية. أدرك مثلاً، هشاشة كأس زينة بفضل واقعة أنني ألحظ الشقوق الناعمة التي تغطي سطحه.

كمونات ذرائعية

مقابل كمونات وجوبية

إن تعريف الكمونات الذي جرى اقتراحه يفترض أن تكون هذه الكمونات «باردة» من وجهة نظر غائية، بمعنى أن إدراكها لا يستتبع لوحده، أي نزوع أو ميل لدى الذات من أجل تحقيقها. يمكن لإدراك كمون من النمط [(ح) ←(هـ)] أن يؤسّس لاعتقاد من الشكل: «يمكنني أن أدرك (هـ) من خلال القيام بـ (ح)». يمكن للذات المدرِكة أن تعرف، على أساس الملاحظة، أنها إذا

كانت محفزة، بشكل مستقل، من أجل الوصول إلى (هـ)، فإنها تميل إلى القيام بـ (ح) (إرواء ظمأها من خلال تحريك كأس الماء الذي أمامها بطريقة ما). وندرك عدداً من الكمونات الذرائعية حولنا، غير أن من حسن الحظ أننا لا نميل إلى تحقيقها جميعاً.

ربما علينا أيضاً أن نقبل بوجود نمط آخر من الكمونات التي يعتبر إدراكها «ساخناً» من وجهة نظر غائية، بمعنى أنها تتطلب، بالضرورة، ميلاً من أجل تحققها. لنسم هذه المكونات وجوبية بدل تسميتها ذرائعية. وكما هو الحال بالنسبة إلى الكمونات الذرائعية، فإن إدراكها يمكن أن يؤسس لاعتقاد من الشكل: «استطيع إدراك (هـ) من خلال القيام بـ(ح)»، ولكن، وعلى عكس الكمونات الذرائعية، يمكن لإدراك الكمونات الوجوبية أن يؤسس، إضافة إلى ذلك، لاعتقاد من الشكل: «عليّ أو ربّما عليّ»، أن أدرك (هـ) من خلال القيام بـ(ح)» الذي يعكس حافز تحقيق الحركة الجسدية (ح) بهدف تحقيق حالة الأشياء (هـ).

وندرك الكمونات الإلزامية الأنموذجية في حالات الطوارئ، بخاصة حين تحمل هذه الحالات بعداً أخلاقياً قويّاً. ومثال ذلك، شخص يسير على الشاطئ المقفر، ويرى فجأة شخصاً آخر وهو يغرق، ويغوص من دون تأخير في الماء محاولاً إنقاذه. إن ما أدركه المنقذ ليس كموناً ذرائعياً بسيطاً. فهو يعرف بالملاحظة، بكل تأكيد، أي حركات جسدية ستكون ضرورية كي يخرج سيئ الحظ من الماء، ولكن باستطاعته أيضاً أن يدرك أن عليه أن يقوم بذلك، وأن يتصرف على هذا الأساس، إذا كان شجاعاً.

لنميِّز تصورين ممكنين للعلاقة بين الكمونات الذرائعية والكمونات الوجوبية. فوفاقاً لتصور أول، يقتصر إدراك كمون وجوبي على إدراك كمون ذرائعي يترافق بحالات محفّزة بشكل مستقل (مثل الرغبة في إنقاذ شخص في حالة الغرق). ووفاقاً لتصور آخر، إن إدراك كمون ذرائعي هو، في الواقع، إدراك محبِط لكمون وجوبي. يمكن أن يُذكر التناذر المسمى «تصرف الاستخدام»

(الذي نلاحظه لدى المرضى الذين يعانون من آفة مخّية جبهية) لمصلحة الإدراك الثاني. (ليرميت، L'hermitte, ١٩٨٣). لنرَ كيف يوصّف الطبيب النفسي أنطوني مارسيل هذا التناذر (٢٠٠٣، ص ٧٧):

> إذا كان هناك شيء في متناول اليد وقابل للاستعمال أو للتلاعب به ضمن الحقل البصري للمريض، فإن هذا الأخير يستعمله لإنجاز أعمال خاصة بهذا الشيء، بالرغم من أنه قد دُعي إلى عدم القيام بذلك. فلا يستطيع المريض الامتناع عن التصرف بواسطة الشيء غير الملائم.

يرى المريض، مثلاً، نظّارات على الطاولة، فلا يستطيع مقاومة الدافع إلى أن يجربها، حتى لو كان يلبس نظّاراته، من جهة أخرى. لقد لاحظ مارسيل أن تصرف الاستخدام، والأفعال غير الطبيعية تبدو خاضعة للمحيط. إن هذه الأفعال، وضمن المصطلحات التي أدخلتُها، يبررها إدراك الكمونات الوجوبية التي لا يستطيع المريض أن يحبطها، من دون شك بسبب آفته الدماغية الجبهية. ويمكننا التفكير تفكيراً شديداً في أن المريض لا يمتلك المصادر التنفيذية الضرورية من أجل تحويل الإدراكات «الساخنة» للكمونات الوجوبية إلى إدراكات «باردة» للكمونات الذرائعية. وإذا كان هذا التفكير الشديد صحيحاً، فإن إدراك الكمونات الوجوبية يأتي أولاً، في تسلسل الشرح، بالنسبة إلى إدراك الكمونات الذرائعية، بمعنى أن على هذا الإدراك الأخير أن يعتبر شكلاً مكبوتاً من الإدراك الأول.

القواعد العصبية للكمونات الذرائعية

درس جياكومو ريزّولاتي (G. Rizzolatti) وزملاؤه في جامعة بارما، ضمن سلسة تجارب شهيرة أجريت على القرود الذيالة، الخصائص الوظيفية للخلايا العصبية في الحقل المخي F5، وهي منطقة القشرة الدماغية ما قبل الحركية التي تتحكم بحركات اليد والفم (ريزّولاتي وآخرون، ١٩٨٨، ريزّولاتي وسينيغاغليا، ٢٠٠٧). ويتميّز هذا الحقل F5 بصفة وظيفية أساسية تتمثل في أن

معظم الخلايا العصبية التي يجمعها تُحرَّض نتيجة أفعال مقصودة وليس نتيجة حركات جسدية بسيطة، وبدقة أكثر، نتيجة أفعال موجهة نحو هدف مادي، مثل الإمساك بشيء وتمزيقه، والقبض عليه والتلاعب به. وبالرغم من أن معظم الخلايا العصبية في F5 محرِّكة صرف، فإن هذا الحقل يحتوي أيضاً على مجموعتين من الخلايا العصبية البصرية الحركية: الخلايا البصرية الحركية والخلايا العصبية الانعكاسية. لنبدأ بوصف عمل الأولى، قبل الشروع في دراسة الحالة الثانية.

تُحرَّض الخلايا العصبية البصرية الحركية، في أثناء تنفيذ أفعال غائية موجهة إلى هدف مادي، وكذلك أيضاً، في أثناء الملاحظة البسيطة للهدف، مظهرة نوعاً من التناسق بين أنموذج الحيازة الذي تقوم بتعقيده بشكل حركي وقامة الهدف وشكله الذي يؤدي إلى تفعيلها. وبالقدر الذي تربط هذه الخلايا بين برنامج محرك وشيء مدرك، من المنطقي أن نتصورها على أنها الأسس العصبية لإدراك الكمونات (ميال، ٢٠٠٣). هذا ما كتبته سوزان هورلي بخصوص أصل الخصائص الوظيفية للخلايا البصرية الحركية (٢٠٠٦، ص ٢٣٥).

لنفرض أن حيواناً يتصرف بشكل نمطيّ، نوعاً ما، تجاه الكمون المدرك لشيء من نمط ما:

> أكل نوع من الغذاء بطريقة ما مثلاً. ستكون هناك إشراكات بين نسخ الرموز المحركة بالنسبة إلى حركات الأكل، وصنف متعدد الصيغ للمداخل المرتبطة بهذه الأشياء وواقعة أكلها. يمكن للخلايا الوسيطة في عملية الإشراك هذه، أن تمتلك حقولاً حسّية وحركية في الوقت نفسه، تتطابق مع معلومات حول كمونات الأشياء المعنية. تعتبر الخلايا العصبية البصرية الحركية، مؤهلة بشكل جيد للقيام بدور الخلايا العصبية الحسّية الحركية المرتبطة بالكمونات.

يفترض توصيف هورلي أن الحيوان قد حقق، غالباً، في الماضي، الكمونات التي أدركها، وإلّا لما تحققت الإشراكات الحسّية الحركية التي رافقتها. وتنسجم هذه الفرضية بشكل جيد مع خاتمة القسم السابق، التي ترى أن مفهوم الكمون الوجوبي أولي، من وجهة نظر الشرح، في علاقته مع الكمون الذرائعي. ونستطيع

بدقة أكثـر، أن نقدم الفرضية التي تـرى أن إدراك الكمونات الذرائعية يحتوي دوماً مركباً وجوبياً ومحفّزاً، يمكن أن يتعرض للإحباط إلى حد ما، تبعاً لمتطلبات الموقف العملية. ويمكن، باختصار، أن تعتبر الخلايا البصرية الحركية جزءاً من القواعد العصبية لقدرتنا على إدراك الكمونات الذرائعية الأساسية، تلك، أقلّه، التي تتعلق بالأفعال المتعدّية التي تتطلب تدخل اليد، أو الفم.

الإدراك الأناني في مقابل الإدراك الغيري للكمونات

ترتبط الكمونات الشخصية ببنية عميل خاص وقدراته. ويمكن أن ينعت إدراكها «بالأناني» حين تكون الذات المدرِكة هي نفسها. حين يكون لدي إدراك «أناني» لكمون، تتوافر لدي الأسـباب في الاعتقاد بأنني أسـتطيع، بنفسي، أن أحقق نمطاً ما مـن الفعل في موقفي الخاص. وبالمقابـل، إن إدراك الكمونات الشـخصية يمكن أن ينعت بـ «الغـيري» حين يخص بنيـة عميل خاص آخر وقدراته. وحين أمتلك إدراكاً غيرياً لكمون، تتوافر لدي الأسـباب في الاعتقاد بأن بإمكان الآخرين تحقيق أنموذج عمل ما في موقفهم.

وتبيّن تجربتان قام بهما توماس سـتوفروغن (T. Stoffregen)، أننا نملك، بشـكل فعلي القدرة عـلى إدراك الكمونات الخاصة بالآخرين (سـتوفروغن وآخـرون، ١٩٩٩). لقد دُعي الخاضعـون للتجربة، مثـلاً، لتقدير الارتفاع الأقصى والارتفاع المفضل لكرسي متحرك بالنسبة إلى ممثلين من قامات متنوعة. قـام تقدير الخاضعين للتجربة، في أحد الشروط، على إدراك الممثل الواقف أمام الكرسي. وفي شرط آخر، قام تقديرهم على إدراك المعلومات السينمائية في غياب الممثل (مع الحضور الدائم للكرسي). وقد بينت النتائج أن تقديرات الأشخاص الخاضعين للدراسة كانت صحيحة تماماً. كما بينت أن هؤلاء قد أدركوا الكمونات التي يمكن أن تميَّز من خلال وصوف من النمط (هذا الكرسي كبير جداً، إلى حد ما، بالنسبة إلى هذا الشـخص)، أو (هذا الكرسي عالٍ بشكل مناسب تماماً كي يتمكن هذا الشخص من الجلوس عليه بشكل مريح) وهكذا دواليك.

لنشر إلى فرقين مهمّين بين الكمونــات الأنانية والكمونات الغيرية. أولاً، حتى حين يــبرر إدراك أناني لكمون من الشــكل [(ح)←(هـ)] الاعتقاد أن في اســتطاعتي الوصول إلى الهدف (هـ) من خلال القيام بالحركة الجســدية (ح)، فليس على الذات أن تقدّم نفسها، وبشكل صريح في الإدراك. أستطيع أن أدرك بصرياً «إمكانية الوصول إلى» التفاحة، بالنسبة إلى موقعي الخاص في الحيّز، حتى لو لم أكن، أنا نفسي، عنصراً من الحقل البصري. وبالمقابل يتطلب الإدراك الغيري لكمون التمثيل الصريــح لعميل في الحقل البصري، وجود مصادر معرفية أكثر تطوراً. يأخذ الإدراك الغيري لكمون إذاً، الشكل [(ح) (أ) ← (هـ)] حيث (أ) عميل محدد بشــكل مســتقل. وفي موقع ثانٍ، وكما قلت ذلك سابقاً، إن إدراكي الأناني لكمون من الشــكل [(ح)←(هـ)] يمكن أن يقــود إلى الفعل الملموس مع حالة تحفيزية مناســبة - الرغبة في الوصول إلى (هـ) مثلاً. وعلى العكس من ذلــك، إن إدراكي الغيري لكمون يبرر الاعتقــاد أن بإمكان الآخرين الوصول إلى (هـ) من خلال القيام بـ (ح). غير أن هذا الاعتقاد لا يقود مباشرة إلى القيام بـ (ح) بالتناغم مــع الرغبة في الوصول إلى (هـ): تؤخذ في الحســبان هنا رغبة الآخريــن، وليس رغبتي. وربما لم تتوافر لي الوســائل للقيام بالحركة (ح)، على عكس الآخرين.

وينتج عن هــذا أن قدرتنا على إدراك الكمونات مــن الصيغة الغيرية، لا يمكن أن تفسر ببســاطة، من خلال مصطلحات «التناغم»، مع برامجنا المحركة الخاصــة[1]. من المؤكد أن الإدراك الغيري لما يمكــن أن يفعله الآخرون يترافق، غالباً، مع الإدراك الأناني لما يمكنني أيضاً أن أقوم به. أدرك العالم، في هذه الحالة، على أنه يحتوي على كمون يمكــن أن يتحقق، بلا تمييز، من جانبي أو من جانب الآخرين، وربما على شــكل كمون يمكننا أن نحققه نحن الاثنان (ولا يعني هذا «معاً»، كما ســنرى ذلك). غير أن الأمر ليس كذلك دوماً، كما تبين ذلك تجارب

---

[1] انظر جاكوب وجانرو (٢٠٠٥)، من أجل نقد أكثر شــمولاً لـ «أنموذج الشــوكة الرنانة» في المعرفة الاجتماعي.

ستوفروغن. وإذا ما افترضنا أن الإدراك الغيري لكمون يتطلب المحاكاة الذهنية لفعل من الأنموذج، الفعل نفسه الذي يمكن للآخرين القيام به في موقف خاص بهـم (أي تفعيل برنامج محرك ملائم)، فإن تقديرات الأشـخاص في التجارب المعنية ستكون دقيقة بشكل زائد عن الحد إلى درجة لا يمكن معها استنتاجها من خلال مسار المحاكاة نفسه.

ويبقى أن الإدراك الغيري للكمون قلما تحشـد القـدرة على التذهين. ولا يتطلـب إدراك أن الآخرين قادرون على الوصول إلى الهـدف (هـ) من خلال القيام بنمط الحركة الجسـدية (ح)، إسناد حالات ذهنية تمثيلية لهم، مثل النيات بالتـصرف. إن كل ما تحتاجه الـذات المدركة هو القدرة عـلى تحديد الآخرين باعتبارهم كياناً حسّـياً قادراً على تحقيق الحركات الجسدية، وكذلك القدرة على الاستدلال المزيّف أو الافتراضية.

الكمونات المرتبطة بالفعل

أود أن أقـدم، الآن، الفرضية التي ترى أن إدراك فعل الآخرين يكشـف كمونات شـخصية جديدة، أي كمونات غير مرئيـة أو، بطريقة أخرى، صعبة الإدراك.

لقد وجدنـا أن الحقل (F5) للقشرة الجوفية ما قبـل الحركية يحتوي صنفاً آخر من الخلايا العصبية البصرية: إنها الخلايا العصبية الانعكاسية. وهي تُحرَّض حين تنفذ الذات عملاً ذا غرض موجه نحـو هدف مادي، وكذلك أيضاً حين تكتفي الذات بملاحظة فعل مشـابه تقوم به ذات أخرى. وعلى عكس الخلايا البصرية الحركية، لا تُحرَّض الخلايا الانعكاسية فقط لأن الهدف حاضر في الحقل الإدراكي.

وفاقاً لتأويل «ذهني» النزعة أثار الكثير من النقاش، تشـكل الخلايا العصبية - الانعكاسـية القاعدة العصبية لقدرتنا على فهم غايات الآخرين، وتتمثل هذه الغايات، في حالنا هذا، في أن لهم هدفاً (هـ) يسـعون إلى الوصول إليه من خلال

القيام بأنموذج ما من الحركة الجسدية (ح) (غالّينري وغولدمان ١٩٩٨، غالّيزي، ٢٠٠٣، Gallese, Goldman). تقوم الخلايا العصبية - الانعكاسية، وبشكل أعم، أنظمة المرايا التي تشكل جزءاً منها، بذلك بوظيفة استرجاعية؛ ويتمثل دورها في السماح بإعادة بناء غاية العميل انطلاقاً من ملاحظة حركاته الجسدية. ويسمح التناغم الحركي للملاحظ بمعرفة غاية العمل لدى الآخرين لأنه «يعرف نتائج عمله حين يقوم به هو بنفسه» . غالّيزي وكيزيز وريزّولاتي، ٢٠٠٤، ص ٣٩٦). وإذا ما اعتبرنا هذا التأويل صحيحاً، تكوّن الخلايا العصبية - الانعكاسية مركبات مركزية لقدرتنا على التذهين في ما يتعلق بالغايات أقلّه.

يمكننا الاعتراض على التأويل الذهني النزعة بالقول إن وظيفة الخلايا الانعكاسية ليست إنتاج تمثّل هدف انطلاقاً من ملاحظة الحركات الجسدية، بقدر ماهي توقع حركة العميل، أو استباقها، انطلاقاً من تمثّل هدف تشكّل بشكل مسبق خارج النظام الحركي، (سيبرا، ٢٠٠٨، Csibra). ويدعم هذا الاعتراض اعتباران تجريبيّان. أولاً، على الرغم من أن الخلايا الانعكاسية لا تُحرَّض حين يقوم العميل بفعل معقد خادع (أن يوهم، مثلاً، بأنه يمسك شيئاً في الفراغ)، إلّا أنها تُحرَّض حين يكون العميل على وشك الإمساك بشيء حاضر، غير أنه متخفٍ وراء شاشة. من البدهي ألّا نحصل، في حالة من هذا النوع، على هدف الفعل من خلال الإدراك.

ويرى اعتبار آخر ملائم أن الخلايا الانعكاسية يمكن أن ترتبط بـ «مخطط عمل» أكثر شمولاً (فوغاسي وآخرون، ٢٠٠٥). يمكن للفعل نفسه (الإمساك بشيء مثلاً) أن يحرِّض خلايا انعكاسية مختلفة وفاقاً للفعل الذي علينا القيام به، في المرحلة التالية (أن نأكل الشيء أو نضعه في وعاء). ووفاقاً لجيرجلي سيبرا: «إنه لبرهان واضح أن تأخذ الخلايا الانعكاسية في الاعتبار الهدف التالي وليس الفعل المدرك فقط، وذلك استجابة للأفعال الملاحظة» (٢٠٠٨، ص ٤٤٥).

وبمعزل عن صلاحية الاعتراضات التي أثيرت في مواجهة التأويل الذهني، من حقنا أن نفترض أن الخلايا والأنظمة الانعكاسية تنقل معلومات حول

فرص تصرف الملاحِظ نفســه، بدل أن تنتج تمثّل لغاية الآخرين. وتأخذ الخلايا الانعكاسية، في مصطلحاتنا، على عاتقها الإدراك الأناني لكمونات الشخصية، أي مــا يمكن للذات المدركة أن تقوم به في موقــف معيّن. وهكذا يكتب غونتر كنوبليش وســكوت جــوردان (٢٠٠٢، ص ١١٦ Günther Knoblich et، Scott Jordan):

> إن أنموذج فهم الفعل الذي يســاهم فيه النظام الانعكاســي أناني ولا يحتوي بالضــرورة على التمثُّل الصريــح لعميل آخر. وبالنتيجــة، يمكن للعضويات المجهزة بهذا النظام أن تملك القدرة على الفهم أن الأشياء تتأثر بطريقة يمكنها معها أن تؤثر في هذه العضويات أيضاً، غير أن بإمكان هذه العضويات ألّا تفهم أن الشخص الذي يقوم بالفعل هو عميل على صورتها.

لنفترض مثلاً أن قرداً يلاحظ عضواً آخر من جنسه وهو يقطف شجيرة. إن ما يدركه القرد ليس غاية القرد الآخر باقتطاف ثمرة عنبية حمراء، بل بالأحرى علاقة ذرائعية خاصة: إنه يرى أن تحقيق حركة جسدية من نموذج معيّن، ومعقد (مد الذراع في اتجاه، التقاط شيء، والوصول به إلى الفم) يقود إلى نتيجة ملائمة (أكل الثمرة العنبية، بافتراض وجود أخرى). تعتبر الخلايا الانعكاسية، وفاقاً لهذا التأويل، نوعاً من الخلايا البصرية الحركية، بالمعنى الذي تشكّل فيه جزءاً من نظام إدراكي قادر على كشف الكمونات الشخصية تحت صيغة متمركزة حول الذات. إن هذه الخلايا ليست تكرارية لأنها تكشف الكمونات التي من الصعب إدراكها في غياب فعل الآخرين. ومن جديد، إن ملاحظة قرد آخر يقطف الثمرة العنبية يمكن أن يشد انتباه الملاحِظ نحو ثمرات أخرى صالحة للأكل في الشجيرة.

يستبق ريزّولاتي ومعاونوه هذا التأويل ويواجهونه بالنقد التالي: (ريزّولاتي وفوغاسي وغالّيزي، ٢٠٠١، ص ٦٦٧):

> حين يلاحظ قرد قرداً آخر وهو يمســك قطعة من الغــذاء، فإن الفعل البدهي الذي من المناســب القيام به مثلاً، هو الاقتراب من القرد الآخر وليس تكرار الفعل الملاحظ بكل تأكيد.

ومع ذلك، ليس من البديهي أن يكون التعارض القائم هنا ملائماً. حين تحمل الشجيرة ما يكفي من الثمار العنبية، يمكن للقرد أن يفضل انتظار أن يرحل القرد الآخر، ويقترب مباشرة من الشجيرة، بدل أن يخاطر في انتزاع الثمرة منه.

إن التأويل الذي يقترحه كنوبكيش وجوردان عن وظيفة الخلايا العصبية الانعكاسية لا يبدو لي معقولاً (باشري ودوكيك، ٢٠٠٦، Pacherie, Dokic)، غير أنني أود أن أوضحه في نقطتين، أولاً إن المسألة الأساسية هي مسألة معرفة إذا كان من الواجب تصور تحريض الخلايا الانعكاسية على أنه جزء من إطلاق القدرة على التذهين، وليس إدراك عميل بما هو كائن. ووفاقاً لتأويل غير ذهني لوظيفة الخلايا الانعكاسية، يكشف إدراكي للآخرين المنخرطين في عمل ما كموناً جديداً شخصياً، أي إن هدفاً يمكن أن يُدرك بطريقة ما (من خلال القيام بحركة (ح) أكون ضمن سياق ملاحظتها). يتوافق هذا التوصيف مع الفرضية التي تقول إنني أتصور الآخرين كعميل، بالحد الأدنى من المعنى الذي يعتبر فيه العميل حيّز حركة بيولوجية في حالة تعارض مع حركة مادية بسيطة. ويمكنني بهذا المعنى أن أشكّل التصور لعميل من دون تمثّله على أنه حالات ذهنية، كالمعتقدات والرغبات والغايات، أي من دون أن نحتاج إلى قدرة على التذهين.

في مقام ثانٍ، يمكن لإدراك فعل الآخرين أن يكشف أيضاً عن كمونات شخصية، من الصيغة الغيرية، أي كمونات عائدة للعميل نفسه، الخاضع للملاحظة. حين يمكن أن تتحقق الحركة الجسدية الملائمة سواء من طرف العميل الخاضع للملاحظة، أو من قبل الملاحظ، فإن الفرق بين الإدراك الأناني والإدراك الغيري للكمون يزول[1]. إن ما يأخذ في الحسبان هو أن الملاحِظ لا يحتاج، في أي حال، لاستخدام مفاهيم نظرية الحالات الذهنية. وسواء أكان

(١) من المؤكد أنه إذا كان الهدف (هـ) هو أكل ثمرة عنبية خاصة، عندئذ، كلما امتد عمل الآخرين في الزمان، كلما قلّت قدرة الملاحِظ على إدراك كمون من الشكل [(ح)←(هـ)]، من الصيغة الأنانية، وما إن يصل القرد إلى هدفه، لا يعود هذا الهدف في متناول الملاحِظ. ومع ذلك، تبقى أهداف أخرى إفرادية ، أقل تخصيصاً، مثل الهدف الذي يتمثل في أكل ثمرة العنبية من أنموذج ما في مكان محدد، في متناول الملاحِظ حتى بعد أن ينجح الآخرون في فعلهم.

إدراك الكمون أنانياً أم غيرياً، فهو لا يتطلب إسناد هدف لأيٍّ كان، على شكل غاية. وهو يساهم فقط في كشف هدف أو عدة أهداف للملاحِظ، يمكن أن تدرَك بطريقة ما.

ومن المناسب، في النتيجة، أن نميّز بين نمطين من الكمونات الشخصية التي يمكن أن تخضع للملاحظة. بعضها مستقل عن الفعل بمعنى أن بالإمكان إدراكها من دون وساطة ملاحظة الفعل، فيما الكمونات الأخرى مرتبطة بالفعل، بمعنى أنه لا يمكن إدراكها إلّا من خلال ملاحظة الفعل. وكما هو الحال بالنسبة إلى الكمونات المستقلة عن الفعل، يمكن للكمونات المرتبطة بالفعل أن تدرك تحت صيغة أنانية (بالنسبة إلى الذات نفسها) أو تحت صيغة غيرية (بالنسبة إلى الآخرين).

الكمونات البينية

لقد استعرضنا، حتى الآن، نماذج متنوعة من الكمونات الشخصية، أي المتعلقة بفرد وحيد، الشخص نفسه، أو فرد آخر. من المناسب الآن أن نُدخل مفهوم الكمونات البينية المتعلقة بفردين أقلّه. تشكل الكمونات ما بين الأفراد مناسبات للتصرف الجماعي إلى درجة يأخذ معها إدراكها مظهراً أنانياً وآخر غيريّاً في الوقت نفسه.

ويثار السؤال حول معرفة إذا كانت الكمونات ما بين الأفراد موجودة وإذا كانت في متناول الإدراك بعيداً من القدرة على التذهين. لقد اهتم ميكائيل ريتشاردسون وزملاؤه بالمواقف التي تظهر فيها الأفعال الجماعية البسيطة بشكل عفوي، أي التي لا تنجم عن قرار مسبق أو عن تخطيط (ريتشاردسون، ومارش وبارون، ٢٠٠٧، Richardson, March, Baron[1]). لقد وضعوا الفرضية التي ترى أن نقاط الانتقال بين الأفعال الشخصية والأفعال الجماعية إنما تحدَّد من خلال إدراك كمونات بينية، تلك الكمونات التي تتشكل، هي نفسها، من خلال علاقات معقدة بين معوقات المهمة والمحيط وبنية المتنافسين وقدراتهم. كان على

(١) أنظر تلخيص سيبانز وبيكبرنغ وكنوبليش (٢٠٠٦) (Sebanz, Bekering, Knoblich).

الأفراد، في سلسلة تجارب، أن يجيبوا على السؤال حول إذا كانوا مستعدين للإمساك بألواح من الخشب معينة بيد واحدة، أو بيدين اثنتين، أو بواسطة أداة خاصة، أو بالاستعانة بشخص آخر. وضمن سلسلة تجارب، كان على الأفراد أن ينقلوا، بشكل فعلي، هذه الألواح من مكان إلى آخر، مستخدمين إحدى الوسائط المذكورة، وقد اكتشف المؤلفون أن المشاركين يجيبون عن السؤال حول معرفة وقت الانتقال من صيغة إمساك إلى أخرى، أو الانتقال فعلياً من صيغة إلى أخرى، في لحظات انتقال متشابهة (م س، ص ٨٤٧):

> يتوصّل الأفراد إلى التعاون وتحقيق الكمونات البينية بطريقة متشابهة جداً، وبالطريقة نفسها التي يتوصل فيها عضوان جسديان إلى تحقيق الكمونات داخل الفرد [...]. إن حدوث التعاون والتنسيق في كل مستوى (داخل الأفراد وفي ما بينهم) ينتج من الضرورات المعلوماتية الداخلية نفسها. وهكذا، وعلى الرغم من الحدس الذي يرى أن الفعل التعاوني مختلف جوهرياً عن الفعل الفردي، فإن فهماً للنشاط التعاوني ضمن مصطلحات الكمون يوحي بوجود تشابه في الطريقة التي تخضع فيها الفعالية الجماعية وتُنظم.

حين يقوم العميل باستخدام أداة مألوفة من أجل تحقيق كمون، تصبح الأداة جزءاً وظيفياً من نظام فعل العميل، كما هو الحال بالنسبة إلى أعضائه البيولوجية. لقد وُسع نظام فعل العميل باستخدام الأداة. ويمكن للعميل أيضاً، استخدام طاقات فعل الآخرين من أجل توسيع نظام فعله. وكما كتب ذلك ريشاردسون (يمكن أن يفهم الجسد الأداة والأنظمة الاجتماعية ويدرسها باعتبارها تعاضداً أو تنفيذاً فريداً) (م س، ص ٨٥٦).

إن النتائج التي توصّل إليها ريشاردسون وزملاؤه ملائمة للإجابة عن السؤال حول معرفة إذا كانت القدرة على التذهين متضمَنة في العمل الجماعي، وإلى أي حد، في حال كانت الإجابة بالإيجاب. تقول فرضية: كما أن القدرة على التذهين ليست متضمنة بالضرورة، في استخدام الأداة، فهي ليست، بالضرورة أيضاً، مندرجة ضمن العمل الجماعي (في أشكاله الأولية أقلّه). حين أشارك في عمل جماعي، لا يتم ذلك لأنني أدرك الآخر على أنه أداة بسيطة، متجاوزاً بذلك

مبدأ «كانط» الذي يرى أنه ليس من الواجب اعتبار الآخرين وسيلة لإدراك غاية أخرى. إنني أدرك، على العكس من ذلك، وبشكل مباشر، الآخرين باعتبارهم أشخاصاً، أو عملاء مستقلين بيولوجياً، أقلّه. ومع ذلك، وكما رأينا ذلك سابقاً، لا يتطلّب هذا الشكل من الإدراك القدرة على التذهين، التي تعتبر قدرة على إسناد حالات ذهنية مثل المعتقدات والرغبات والغايات، للآخرين وللذات نفسها.

تأخذ الكمونات ما بين الأفراد، في الحالة الأكثر بساطة من العمل الجماعي الشكل [(ح١ + ح٢)← (هـ)] الذي يعني أن الوصل بين حركة جسدية من النمط (ح١) والحركة الجسدية من النمط (ح٢) ربما أدى إلى تحقيق الهدف (هـ). حين أدرك مثل هذا الكمون، يصبح من حقّي الاعتقاد بأننا قادرون على تحقيق (هـ) شرط أن أقوم بالحركة الجسدية من نمط (ح١) وأن يقوم شريكي، من جانبه، بالحركة الجسدية من النمط (ح٢). يمكن أن تكون هذه الحركات معكوسة أحياناً، غير أن بإمكان شريكي لوحده، أيضاً، أن يتمكن من القيام بحركة من نمط (ح٢). كذلك، يدرك شريكي الكمون نفسه، ما يمنحه الحق في الاعتقاد بأننا قادرون على تحقيق الهدف (هـ) ضمن شروط خاصة، تمت الإشارة إليها. ندرك، نحن الإثنان، مثلاً، أننا قادرون على أن ننقل معاً، لوحاً خشبياً خاصاً، لا يمكننا نقله من دون مساعدة الآخر، إذا قام كل منا بالإمساك باللوح من أحد أطرافه.

ومن جهة أخرى، إذا أدركت أن شريكي يشرع بتنفيذ حركة جسدية من النمط (ح٢) وأنه، مثلاً يشرع بالإمساك باللوح من أحد أطرافه، فإنني سأدرك وجود كمون شخصي جديد، أي أنني قادر على إدراك هدف (نقل اللوح من مكان إلى آخر) من خلال القيام بالحركة الجسدية (ح١). وكذلك إذا أدرك شريكي أنني أشرع بتنفيذ حركة جسدية من النمط (ح١)، فإنه سيدركُ كموناً شخصياً جديداً، أي أنه قادر على الوصول إلى الهدف نفسه، من خلال القيام بالحركة الجسدية (ح٢). ما من شك، في أنه، في العديد من الحالات (حالة الرقص مثلاً، ترتبط حركتي الجسدية بشكل معقد بتطور حركة الآخرين، وبشكل تبادلي، ما يعني أن إدراكاتنا للكمونات الملائمة، الشخصية وما بين الشخصية، مترابطة ترابطاً وثيقاً.

لقد دافع عدة فلاسفة، من بينهم ميكائيل براتمان (M. Bratman) (١٩٩٩)، عن المقولة التي ترى أن العمل الجماعي يرتبط، بشكل تأسيسي، بتكوّن الغايات ذات المستوى الرفيع، أي الغايات المرتبطة بغايات المشاركين الآخرين بالعمل. ووفاقاً لهذه المقولة، فإن القدرة على المشاركة بعمل جماعي ترتبط بشكل وثيق بالقدرة على التذهين. ويكتب ميكائيل تومازيلّو (M. Tomasello) وزملاؤه، ضمن الفكر نفسه، بخصوص عمل ثنائي «إن على أهداف وغايات كل مشارك أن تتضمّن، على مستوى محتواها، أهداف الآخر وغاياته» (٢٠٠٥، ص ٦٨٠). لقد تفحصنا، هنا، الفرضية المعاكسة، أي تلك التي ترى أن القدرة على المساهمة بأعمال جماعية بسيطة يمكن أن تنتشر لتشمل حقل الإدراك، من دون أن تستدعي القدرة على التذهين. وبدقة أكثر، إذا كان العمل الجماعي يتطلب التلاعب بتمثّلات إدراكية وغير إدراكية لأنماط متنوعة من الكمونات الشخصية وما بين الشخصية، فإن هذه التمثّلات تبقى أولية نسبياً، لأنها لا تستند إلى تمثّلات أخرى مدركة بما هي عليه (مثل الغايات).

يمكننا أن نعترض بأن فعل نقل سلسلة ألواح من مكان إلى آخر يعتبر حالة تعاون (بسيطة)، بدل أن يكون حالة تنافس. غير أنه إذا كانت القدرة على التذهين غير مطلوبة، بالضرورة، في الحالة الأولى، فإنها مطلوبة بالضرورة في الحالة الثانية، أقلّه وفاقاً للفرضية المعروفة جداً «للذكاء المكيافيلي» (بيرن، وايتن، Byrne, Whiten, ١٩٨٩). ويمكننا، إجابة عن هذا الاعتراض، أن نوضح أن الإدراك الاجتماعي يعبّر (إلى حد ما أقلّه) عن أفعال أولية تقوم على التنافس، كما عن أفعال تتطلب التعاون والتنافس، في الوقت نفسه (مثل فعل اللعب بالتنس). يوصل الإدراك الاجتماعي، في الواقع، نظام فعل العميل إلى مستوى يسبق التمييز بين التعاون والتنافس، ويمكنه، وفاقاً لهذا المنطق، أن يأخذ على عاتقه هذه الحالة أو تلك، أو تشابك الحالتين.

ليس المقصود، بأي شكل من الأشكال، التأكيد أن قدرة التذهين لا تقوم بأي دور في الأعمال الجماعية المعتادة جداً. فمن البدهي، على العكس من

ذلك، أن تراعي هذه القدرة إمكانية وجود أشكال أكثر تعقيداً وأكثر مراقبة من التعاون. وكما بين ذلك جيداً پيير ليڤيه (P. Livet, ١٩٩٤)، يتطلّب العمل الجماعي الإنساني، في الغالب، مستويات تعاون متبادل، وتصحيحاً للخطأ، وتبادلات لم تلاحظ في عالم الحيوانات، حتى ولو بقي علينا أن نبرهن أن هذه الملامح تتطلب دوماً قدرة نظرية على التذهين، وليس مزيداً من المرونة الإدراكية. ويمكن لتدخّل القدرة على التذهين في العمل الجماعي، من جهة أخرى، أن يرتبط أيضاً بوجود أشكال أوّلية من العمل المشترك القائم حصرياً في حقل الإدراك. تحتوي قدرتنا على العمل الجماعي، أقله، بعداً إدراكياً مركزياً، ربما دارت حوله قدرات نظرية أكثر تعقيداً.

*

**

لقد قدمتُ في هذه المقالة، عدة أمثلة عن التفاعلات المحتملة والمثمرة بين مشكلات فلسفة الفكر والاهتمامات التجريبية للعلوم المعرفية. ويرتبط الدرس الأول الذي يمكن استخراجه من المناقشة التي سبقت، بغموض مصطلح «المعرفة الاجتماعية». إن المعرفة الاجتماعية، بالمعنى الذي تهتم به العلوم المعرفية، هو جانب المعرفة الفردية الملائم لبناء تفاعلات اجتماعية. فالمعرفة الاجتماعية، من وجهة النظر هذه، ليست اجتماعية في جوهرها. إن الأنموذج المثالي المعياري للعلوم المعرفية يبقى في أساسه فردياً.

ويمكننا أن نفهم، أيضاً، مصطلح «المعرفة الاجتماعية» على أنه يحيل إلى أشكال للمعرفة اجتماعية جوهرياً. ونجد أنفسنا، بهذا المعنى، أمام عدة مواقف ممكنة. يمكننا أن نشك، أولاً، بأن مثل هذه الأشكال موجودة. ويمكننا أن نعتبر، ثانياً، أنها موجودة، غير أن العلوم المعرفية، حبيسة الأنموذج المثالي المعياري الفردي، غير قادرة على اكتشافها.

أعتبر، من جهتي، أن الموقف الأول أكثر احتمالاً، على المستوى الإدراكي، بل وكذلك على المستوى التجريبي. ومن الخطأ أن نستنتج، من ذلك، أن يكون للعلوم المعرفية الكلمة الحاسمة في طبيعة الكيانات الاجتماعية. ومن جديد،

تدرس العلوم المعرفية عمل المعرفة الفردية في سياق محدّد. ويصبح التفكير «اجتماعياً» حين يتطلب هذا السياق فاعلين آخرين بنحو معيّن. غير أن العلوم المعرفية تفترض وجود المعنى الذي علينا أن نمنحه هنا للنعت «اجتماعي». وبقول آخر، يُظهر برنامج المعرفة الاجتماعية الشروط المسببة الضرورية لوجود الوقائع الاجتماعية، وللمكونات المعرفية الفردية لهذه الوقائع، بشكل محتمل. غير أنه لا يسعى للحلول محل وجود الظواهر الاجتماعية، أي محل تحليل عام وخاص، معاً، لطبيعة التفاعلات الاجتماعية. ويبقى هذا التحليل، وحتى إشعار آخر، من مهمات الفلسفة والعلوم الاجتماعية.

المراجع

Allison Truett, Puce Aina et McCarthy Gregory, 2000, « Social perception from visual cues : Role of the STS region », *Trends in Cognitive Sciences*, 4 (7), p. 267-278.

Bermúdez José Luis, 1998, *The Paradox of Self-Consciousness*, Cambridge, The MIT Press.

Bratman Michael E., 1999, *Faces of Intention : Selected Essays on Intention and Agency*, Cambridge-New York, Cambridge University Press.

Byrne Richard W. et Whiten Andrew W., 1988, *Machiavellian Intelligence : Social Expertise and the Evolution of Intellect in Monkeys, Apes, and Humans*, Oxford, Clarendon Press.

Carruthers Peter, 2009, « How we know our own minds : The relationship between mindreading and metacognition », *Behavioral and Brain Sciences*, 32 (2), p. 121-138.

Conein Bernard, 2005, *Les sens sociaux. Trois essais de sociologie cognitive*, Paris, Economica (coll. « Études sociologiques »).

Csibra Gergely, 2008, « Action mirroring and action understanding : An alternative account », dans Patrick Haggard, Yves Rosetti et Mitsuo Kawato (eds.), *Sensorimotor Foundations of Higher Cognition : Attention and Performance*, XXII, Oxford-New York, Oxford University Press, p. 435-459.

Davidson Donald, 1991, « Animaux rationnels », dans *Paradoxes de l'irrationalité*, trad. par Pascal Engel, Combas, Éditions de l'Éclat (coll. « Tiré à part »), p. 63-75.

Dennett Daniel C., 1986 [1969], *Content and Consciousness*, 2e éd., Londres-Boston, Routledge and Kegan Paul.

Fogassi Leonardo, Ferrari Pier Francesco, Gesierich Benno *et al.*, 2005, «Parietal lobe: From action organization to intention understanding», *Science*, 308 (5722), p. 662-667.

Gallagher Shaun, 2005, *How the Body Shapes the Mind*, Oxford-New York, Oxford University Press.

Gallese Vittorio, 2003, «The manifold nature of interpersonal relations: The quest for a common mechanism», *Philosophical Transactions–Royal Society of London*, 358 (1431), p. 517-528.

Gallese Vittorio et Goldman Alvin I., 1998, «Mirror neurons and the simulation theory of mind-reading», *Trends in Cognitive Sciences*, 2 (12), p. 493-501.

Gallese Vittorio, Keysers Christian et Rizzolatti Giacomo, 2004, «A unifying view of the basis of social cognition», *Trends in Cognitive Sciences*, 8 (4), p. 396-403.

Gibson James J., 1977, «The theory of affordances», dans Robert E. Shaw et John Bransford (eds.), *Perceiving, Acting, and Knowing: Toward an Ecological Psychology*, Hillsdale, Lawrence Erlbaum Associates, p. 67-82.

— 1986 [1979], *The Ecological Approach to Visual Perception*, Hillsdale, Lawrence Erlbaum Associates.

Goldman Alvin I., 2006, *Simulating Minds: The Philosophy, Psychology, and Neuroscience of Mindreading*, Oxford-New York, Oxford University Press.

Hurley Susan, 2006, «Active perception and perceiving action: The shared circuits model», dans Tamar S. Gendler et John Hawthorne (eds.), *Perceptual Experience*, Oxford, Clarendon Press, p. 205-259.

Jacob Pierre et Jeannerod Marc, 2003, *Ways of Seeing: The Scope and Limits of Visual Cognition*, Oxford-New York, Oxford University Press.

— 2005, « The motor theory of social cognition: A critique», *Trends in Cognitive Sciences*, 9 (1), p. 21-25.

Knoblich Günther et Jordan J. Scott, 2002, «The mirror system and joint action», dans Maxim I. Stamenov et Vittorio Gallese (eds.), *Mirror Neurons and the Evolution of Brain and Language*, Amsterdam, John Benjamins, p. 115-124.

Lhermitte François, 1983, «"Utilization behaviour" and its relation to lesions of the frontal lobes», *Brain*, 106 (2), p. 237-255.

Livet Pierre, 1994, *La communauté virtuelle. Action et communication*, Combas, Éditions de l'Éclat.

Marcel Anthony, 2003, «The sense of agency: Awareness and ownership of action», dans Johannes Roessler et Naomi

Eilan (eds.), *Agency and Self-Awareness: Issues in Philosophy and Psychology*, Oxford, Clarendon Press, p. 48-93.

Miall R. Christopher, 2003, « Connecting mirror neurons and forward models », *NeuroReport*, 14 (17), p. 2135-2137.

Pacherie Élisabeth et Dokic Jérôme, 2006, « From mirror neurons to joint actions », *Cognitive Systems Research*, 7 (2-3), p. 101-112.

Perner Josef, 1996, « Simulation as explicitation of predication-implicit knowledge about the mind: Arguments for a simulation-theory mix », dans Peter Carruthers et Peter K. Smith (eds.), *Theories of Theories of Mind*, Cambridge, Cambridge University Press, p. 90-104.

Premack David et Woodruff Guy, 1978, « Does the chimpanzee have a theory of mind? », *Behavioral and Brain Sciences*, 1 (4), p. 515-526.

Richardson Michael J., Marsh Kerry L. et Baron Reuben M., 2007, « Judging and actualizing intrapersonal and interpersonal affordances », *Journal of Experimental Psychology: Human Perception and Performance*, 33 (4), p. 845-859.

Rizzolatti Giacomo, Carmada Rosolino, Gentilucci Maurizio *et al.*, 1988, « Functional organization of area 6 in the macaque monkey. II: Area F5 and the control of distal movements », *Experimental Brain Research*, 71 (3), p. 491-507.

Rizzolatti Giacomo, Fogassi Leonardo et Gallese Vittorio, 2001, « Neurophysiological mechanisms underlying the understanding and imitation of action », *Nature Reviews Neuroscience*, 2, p. 661-670.

Rizzolatti Giacomo et Sinigaglia Corrado, 2007, *Les neurones miroirs*, trad. par Marilène Raiola, Paris, Odile Jacob.

Sebanz Natalie, Bekkering Harold et Knoblich Günther, 2006, « Joint action: Bodies and minds moving together », *Trends in Cognitive Sciences*, 10 (2), p. 70-76.

Stoffregen Thomas A., Gorday Kathleen M., Sheng Yang-Yi *et al.*, 1999, « Perceiving affordances for another person's actions », *Journal of Experimental Psychology: Human Perception and Performance*, 25 (1), p. 120-136.

Tomasello Michael, Carpenter Malinda, Call Josep *et al.*, 2005, « Understanding and sharing intentions: The origins of cultural cognition », *Behavioral and Brain Sciences*, 28 (5), p. 675-735.

لوران باري
Laurent Barry

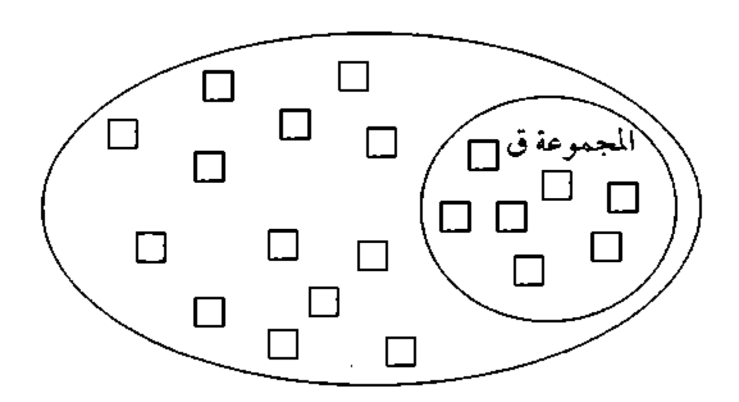
القرابة بالمفرد

تصنيفات منطقية ونمطية

القرابة علم تصنيفي

حين نتحدث عن قرابتنا، نقوم بعملية تصنيف ضمن عدد كبير من العناصر - الأفراد الذين يحيطون بنا - وندخل عدداً منهم في المجموعة (ق) من «أقربائنا». فننطلق إذاً من فكرة أن لديهم نقاطاً مشتركة أكثر - أنهم أكثر «تشابهاً» في ما بينهم - من الأفراد الذي نستبعدهم من هذه المجموعة (الصورة ١).

الصورة (١) - المجموعة (ق) للأقارب

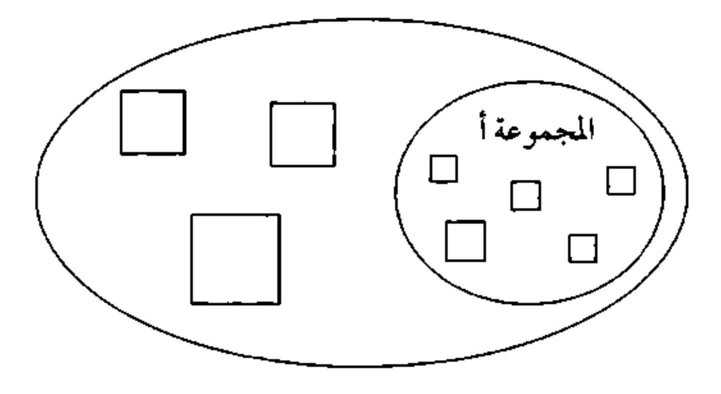


سيُضم هؤلاء الآخرون، بالطبع، بدورهم، من قبل آخرين غيرنا، إلى مجموعات (ق')، (ق'') إلخ. ومع ذلك، فإنهم جميعاً ينتسبون، من وجهة نظرنا، إلى المجموعة الفردية وغير المنتظمة «الغير الأقارب».

إن هذا التمثّل الأول لفكرة التصنيف القائم على القرابة غير كافٍ، بالطبع، حتى لو أننا اعتبرناه تمريناً بسيطاً على تصنيف القرابة التطوري الاجتماعي الأولي.

تقوم تصنيفات القرابة، في الواقع، على الصفات الخاصة التي لا تتشارك فيها مع المجموعات جميعـاً. وبذلك يتكون عدد منها انطلاقاً من التعرف إلى ميزة أو عدة ميّزات تتشـارك فيها عناصرها، من دون أن تعبر هذه التشابهات عن أصل مشـترك، ولا حتى عن وجود علاقات خاصة بين هذه العناصر. إذا ما صنفتُ، مثلاً، مجموعة مكعبـات، وفاقاً لحجمها واصفاً المكعبـات التي تحمل أضلاعاً معادلة لعشرة سـنتيمترات أو أكثر في مجموعة (أ)، مهمـلاً، المكعبات الأخرى (الصورة ٢)، فأحصل بذلك، فعلياً، على تصنيف من هذا النوع، أسـميه نمطياً، لأنه لا يأخذ في الاعتبار سوى الخصائص الجوهرية، المستخلصة بشكل مباشر، من خلال تفحص عناصر التصنيف فقط (حجم المكعبات هنا). ولا تتدخّل، في أي من الأحوال، أسـباب اكتسـاب هذه الخصائص المشتركة في هذا التصنيف، ذلك أن التنوع في حجم المكعبات - باعتبارها أشـياء ملموسة - يمكن أن يتأتى عن عناصر عديدة (ناتجة من أساليب تصنيعها، واستعمالاتها، إلخ).

الصورة (٢) - مجموعة نمطية لأشياء معرّفة من خلال معيار الحجم.



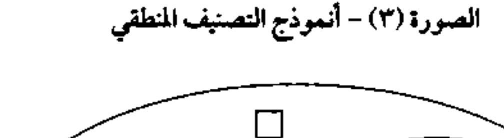
والأمر كذلك إذا نظرت إلى مجموعة الأشخاص الذين استفادوا من زيادة في الراتب في أثناء الشهر الماضي، في الشركات الفرنسية، أو مجموعة الأشخاص الذين يتمتعون بطول أقل من ١,٨٠ م، أو مجموعة الأفراد الذين تبدأ أسـماؤهم

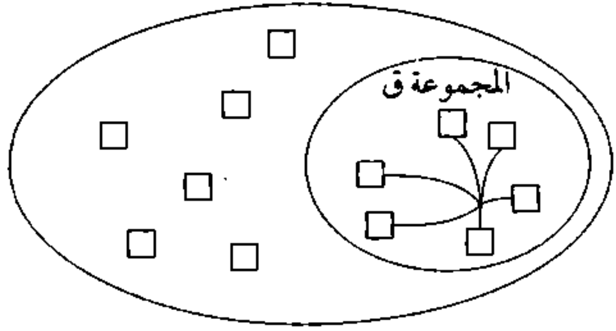
بالحرف (أ): لا يفترض وجود ميزة مشتركة، في أي من هذه الأمثلة، وجود سبب مشترك لهذه الميزة، ولا وجود علاقة خاصة بين هؤلاء الأشخاص. فنحن دوماً بصدد تصنيفات نمطية.

لا ترتبط المقاربة، في الواقع، بهذا النمط الأول من العلم التصنيفي. تقوم القرابة، على عكس التصنيفات النمطية التي عرضنا لها، على ما سأسميه تصنيفاً منطقياً يجمع عناصر (أفراداً) انطلاقاً من افتراض هوية مشتركة بين هؤلاء، هوية تنبثق من الأسباب المشتركة التي أنتجتهم، وليس انطلاقاً من خصائص جوهرية موضوعية خاصة بهم. وبقول آخر، إذا أحسن تأسيس مفتاح التصنيف، كما هو الحال مع كل تصنيف، على واقعة أن مجموع العناصر الواجب تصنيفها تملك الملامح المشتركة التي يفتقدها أولئك الذين استبعدوا من التصنيف، فإن تماثل هذه الملامح إنما تحدّد هنا من خلال خصائص ليست في جوهر العناصر نفسها. يقوم التوافق بين عناصر هذه المجموعة في الواقع، فقط على العلاقة (المباشرة أو الوسائطية)، التي تربطها وليس على بخصائصها الوجودية الخاصة. وتبرر آنيةهذا الرابط أو تحيينه، اعتبارنا لهذه العناصر على أنها تشكل كلاً واحداً.

إذا أردنا أن نمثّل هذا التصنيف المنطقي، فإن المخطط التالي (الصورة ٣)، هو، من دون شك، أنسب من سابقَيه.

الصورة (٣) - أنموذج التصنيف المنطقي





لا تفهم القرابة، بالطبع، على أنها العلم التصنيفي الوحيد، المرتبط بما أشرت إليه هنا بعبارة التصنيف المنطقي. فيجب، بحكم الواقع، أن تُضم إلى هذا الصنف جميع المجموعات القائمة على وجود علاقة بين العناصر التي تؤلفها، بدل قيامها على الاشتراك بميزة مشتركة خاصة مع عناصر هذه المجموعات.

وهكذا، حين أشير إلى مجموع الذرّات الأساسية أو الأعداد الأولية، أرجع صراحة إلى **تصنيفات نمطية**[1]، بينما أقف بوضوح في إطار التصنيفات المنطقية، إذا أشرت إلى مجموع الفرنسيين أو مجموع أصدقائي. لنقف قليلاً عند هذا المثال الأخير.

إذا دُفعت إلى القول لماذا أحببته، أشعر بأنه لا يمكن التعبير عن هذا إلّا بالإجابة: «لأنه هو، لأنه أنا» (مونتينيه، ٢٠٠٩، الكتاب الأول، الفصل ٢٧).

نعرف جميعاً هذا الاقتباس من كتاب المقالات حين يبدو أن ميشيل دو مونتينيه، (Michel de Montaigne) يشخّص، أو يجسّد، صداقته لإتيين دو لابويسي (٢٠٠٩، الكتاب الأول، الفصل ٢٧). ولكن هل نعرف، أيضاً، جيداً المقطع الذي يقدّمه ويبرر لوحده هذه الخاتمة:

> وبالنتيجة ليس ما نسميه، عادة، أصدقاء وصداقات، سوى معاشرات وتآلفات حدثت في مناسبة ما أو من خلال تسهيل، تتناجى أرواحنا من خلالها. في الصداقة التي أتحدث عنها، تتمازج هذه وتلك وتختلط ببعضها البعض، ضمن مزيج شمولي لدرجة تمحو معها الخيوط التي تربطها.

---

[1] ترتبط مجموعات العناصر التي تأخذ شكل شبكة، بشكل عام، بصنف التصنيفات المنطقية من دون أن يختصر هذا الصنف في الصنف الأول، مع ذلك. وهكذا فإن مفاهيم الجوار أو الجنسية المرتبطة بالتصنيفات المنطقية لا يمكن أن تنقل، كما هي، إلى مقاربة تعتمد مفردات «دراسة الشبكات» (Networks studies)، حيث تكون مقاربة الصداقة من هذا الأنموذج. وعلى العكس من ذلك، ترتبط معظم المجموعات الرياضية، بحكم الواقع، بالتصنيفات النمطية. ولنذكر أخيراً، أن التصنيفات تكون في الغالب منطقية ونمطية في الوقت نفسه: هكذا هو حال المجموعة المشكلة من أعضاء من الجنس نفسه (الحيواني أو النباتي) في التصنيف اللينيّ (نسبة إلى عالم الطبيعة لينّي Linné)، والتي تعتمد على التصنيف المنطقي (الأصل المشترك لعناصرها)، الذي يستنتج، بحكم الواقع، من خصائص تشريحية مشتركة، تجعل منه أيضاً تصنيفاً نمطياً.

تمزج الصداقة، حقاً، أرواح أولئك الذين تربط بينهم، غير أنه لا يمكننا أن نكتشف ذلك، من خلال تفحّص ملامحهم الفردية - شكل عيونهم أو توزع جيناتهم. بل من خلال الاعتراف، فقط، بوجود علاقة متفردة ومتبادلة، ومن خلال معرفة هذه المعاشرات والتآلفات التي حدّثنا مونتينيه عنها والتي حدثت في مناسبة ما، أو ظرف ما. وبقول آخر، علينا، في الصداقة كما في القرابة أن نستدعي **موضوعاً منطقياً** (العلاقة) **ليس في جوهر العناصر نفسها** (الأفراد) كي نعرف ما نملكه بشكل مشترك، وما يبرر ذوباننا في المجموعة نفسها (ص)، «الأصدقاء» أو (ق) «الأقارب»، ويوصف لنا مونتينيه بشكل رائع هذا الذوبان للعناصر غير المتجانسة، من وجه آخر (م ن):

[لأن الصداقة] ليست باعثاً خاصاً، ولا اثنين ولا ثلاثة ولا أربعة ولا ألفاً: إنما لا أعرف أي عنصر خامس ناتج من هذا الخليط الذي ما إن يسيطر على إرادتي كلها حتى يقودها إلى الغوص والضياع في إرادته، والذي، ما إن يسيطر على إرادته حتى تأخذه إلى الغوص والضياع في إرادتي، إنها خليط من الجوع والتنافس المماثل. أقول ضياعاً، في الحقيقة، لأنها لا تحتفظ بشيء يخصنا، سواءً كان له أو لي.

القسمة الكبرى

ولكن لِمَ هذا الاهتمام بطبيعة التصنيف الذي يُستخدم أساساً لبناء «القرابة»؟ إلامَ ما يقودَ هذا التفكير؟

يبدو منطقياً، في حالة التصنيف النمطي - تصنيف الذرات الأولية مثلاً - حيث الخصائص الضمنية لكل عنصر تحدّد التصنيف، أن نبدأ بالاهتمام بالخصائص الفردية لهذه العناصر (بكتلتها، وبالطريقة التي تتفاعل فيها القوانين الفيزيائية مع كل عنصر منها). وننتظر مرحلة ثانية كي نهتم بتفاعلات هذه العناصر في ما بينها، أي الاهتمام، مثلاً، بالطريقة التي تتراكب فيها أولاً، من أجل تكوين مجموعات صغيرة، ثم بالطريقة التي تتفاعل فيها هذه المجموعات الصغيرة بدورها، في ما بينها، إلخ.

وعلى العكس من ذلك، وفي إطار التصنيف المنطقي، من البدهي ألّا يكون من واجبنا أن نهتم بالمستوى الفردي، بالقدر الذي لا تستخدم فيه الميّزات الخاصة بعناصر المجموعة في بنـاء التصنيف. إن ما يجب أن يشـد انتباهنا، أولاً، هو ما يؤسس جوهرياً لهذا التصنيف - أي العلاقة بين عناصره؛ إن ما يجب أن ندرسه، أولاً، هو طبيعة هذا الرابط وخصائصه. وسوف لن نستطيع أن نطرح على أنفسنا السؤال حول وجود خصائص ناشئة بنتيجة تفاعل مجموعات فرعية في ما بينها.

وكما نرى، إن الأولويات في تحليل هذين الشكلين من التصنيف تختلف بشكل واضح. غير أننا إذا ما تفحصنا، الآن، الطريقة التي سعى علماء الأنتروپولوجيا مـن خلالها لإدراك هذا التصنيف الخاص، الذي تمثّلـه القرابة، فإننا نضطر إلى ملاحظة أنهم لم يفهموا الأمر بطريقة معكوسة فقط، مما لا يعتبر على درجة عالية من الخطورة، بل إنهم أهملوا تماماً، وببساطة، مرحلة التحليل الأولى والأساسية، وهذا أمر أكثر خطورة من عدم الفهم.

نحن هنا بصدد رابط القرابة، وبقول آخر، بصدد العلاقة التي تربط عناصر فردية مختلفـة في ما بينها، وتبرر، بذلـك، ضمّها إلى مجموعـة (ق) التي تضم «أقرباءنا»، حين نعتبر القرابة مجموعة منسجمة، بعيداً من وجهة نظر المجموعات الصغيرة الخاصـة التي تكوّنها (رابط الدم، البنـوة، التجانس، التوأمة، الإقامة المشـتركة، إلخ). لم يجرِ الاهتمام بهذا النوع من القرابة، من قبل الأنتروپولوجيا[1] البتة، إذا صح القول.

---

(1) يجب أن نفرد مكاناً خاصاً لكاتبين، بالنسبة للفترات القديمة: ويليام هالس ريفرز من جهة، الذي سعى، في مؤلفه القرابة والتنظيم الاجتماعي (١٩١٤) (*Kinship and Social Organization*)، لكن وبشـكل خاص، من خلال مدخلي الموسـوعة «الزواج» و«حقوق المرأة»، الصادرين في السـنة التالية في «موسـوعة الدين والأخلاق» (١٩١٥ أ، ١٩١٥ ب) (*l'Encyclopædia of Religion and Ethics*) منشـورات جيمس هاسـتنغر، إلى تعريف الموضـوع «قرابة» وذلك بشـكل مسـتقل عن المقولات الصغيرة التي تكوّنه (بنوة، مصاهرة، إلخ). ومن جهة أخرى، عمل إدموندز ليتش، في مقالته المحفزة «إعادة التفكير في الأنتروپولوجيا» (١٩٦٨)، وبشكل دقيق، حول تعريف (رغـم أنه كان الهدف، من جانبه، باعتباره عـالم إتنولوجيا ورياضيات، التأمـل المنطقي النظري أكثر من الإثبات النظري) ما كان يسـميه، في تلـك الفترة، «وظيفة القرابة» ذلك المفهوم الذي يرتبط كثيراً مع ما أفهمه هنا من «رابط قرابة»، كما سوف نرى.

لقد ركّز عالم الدراسات الأنتروبولوجية الصغير، في أثناء الستين سنة الأخيرة، على نقاش آخر يتعلق بتأثير تعارض يقابل بين التجانس (أو المصاهرة) ورابط الدم (أو البنوة). وقد سخّر بذلك كل جهوده في خدمة تفكير يتعلق بالتفاعلات بين مجموعتين فرعيتين من المجموعة(أ)من القرابة، حيث لم يكن من الواجب أن تتدخل هذه الدراسة، في أفضل الأحوال، إلّا باعتبارها مرحلة ثانوية، في أثناء دراسة تصنيف منطقي. وبعيداً من الإفساح في المجال لتفكير آخر، تتابع هذا النقاش اليوم أيضاً، من دون أي تغيير في الجوهر، حتى حين يلجأ إلى تراكيب تعبيرية محدثة («ما فوق التجانس»، تجانس، «افتراضي»، أو «كامن»، إلخ)، بخاصة في أعمال المدرسة البنيوية الجديدة، الفرنسية – البرازيلية.

وأعاتب نفسي، مع ذلك، لأنني قد بالغت في تعتيم لوحة كانت تتميّز، بالأحرى، بالتباساتها. وفي الواقع، شرع بعض المؤلفين، في السنوات الأخيرة، في نقل تساؤلاتهم، وتوجيهها، بدقة، إلى هذه الفكرة «علاقة القرابة» هذه، وهي الفكرة نفسها التي استخدمت مقدمة، وليس خاتمة، للدراسات في هذا الحقل، وذلك على هامش الأنتروبولوجيات البنيوية أو البنيوية الجديدة للقرابة، المستمرة والعقيمة، في رأيي. وقد أولوا هذه الفكرة اهتمامهم بشكل رئيس، من خلال مفهومين، مفهوم الأبوة في المقام الأول، ومفهوم المصاهرة حديثاً.

الأبوة

ولد مفهوم «الأبوة» (من Parentage في الكيبك ومن Parenthood للناطقين بالإنكليزية) ضمن سياق الدراسات الطبية – الاجتماعية والتحليلية النفسية، وكان سيرج لوبوفيتشي أحد المروجين له في فرنسا (S. Lebovici)، إلّا أن استخدامه الأنتروبولوجي بقي متكتماً[1] أكثر، بالرغم من اعتماده السريع

[1] لقد قدم في تنوعه الإنكليزي Parenthood، الذي سأشير إليه لاحقاً، منذ بداياته، في الأدب الأنتروبولوجي الإنكليزي حول القرابة.

والواسـع من قبل علماء اجتماع الأسرة في العقدين الأخيرين (لوغال وبيتاهار، ٢٠٠٠، Le Gall, Bettahar)؛ ڤاسان وإياكوب ولاغراڤ، ٢٠٠٠، Fassin, Iacub et Lagrave ؛ فـين، a2001 و b2001؛ مايلفـير، ٢٠٠٢، Mailfert؛ إلخ)، وبقي استخدامه الأنتروبولوجي أكثر سرية.

ويحتفظ هـذا المفهوم، من أصولـه بوضوح، بطابع نفـسي عاطفي يفسر لمـاذا عُـرّف، في الغالب، على أنـه علاقة تكافليـة، تشرك وظيفـة أبوية (أن أكون أباً، والاسـتعدادات المرتبطـة بها). ومع ذلك، يبدو المفهوم في نسـخته الأنكلوسكسـونية (Parenthood)، الأقدم، والتي اهتم الأنتروبولوجيون بها كثيراً، أنه لا يسـعى إلى الإشـارة إلى طبيعة العلاقة أهل - طفل من وجهة نظر الزوجـين، الأب (Fatherhood)، أو الأم (Motherhood) فقـط - بـل من وجهة نظر الأطفال أيضاً. تظهر هذه الفكرة إذاً في متغيرتها الإنكليزية، على أنها التعبير عن علاقة تبادلية، فيما تعـبر، في تركيبها الفرنسي المعاصر، بخاصة، عن وجهة نظر ذاتانية وفردية - وجهة نظر الأبوين (بمعنى الأب والأم) - في التعبير عن مختلف أنواعها: العاطفية والقانونية، والطبية - الاجتماعية.

تقـوم أهمية مثل هذا المفهـوم، في ما يخص بحثنا (في نسـختها الإنكليزية والفرنسية معاً) على واقعة أنه أحد المفاهيم الوحيدة التي تشير إلى فكرة «القرابة»، من دون أن تسـتند إلى تمييـز جذري بين قرابة الدم والمصاهـرة. والمثال الأكثر إدهاشـاً على ذلك، هو دراسـة العائلات المعروفة بـ«المعادة التركيب» (حيث يتحرر الأولاد من أبوين سـابقين)، حيث تعتبر فكـرة الأبوة فيها الرابط الذي يسـمح بتوحيد العناصر التي ربما عالجتها الأنتروبولوجيا البنيوية الكلاسيكية بشكل منفصل: فهي تدخل تمايزات تقوم على مفاهيم المؤالفة وقرابة الدم ضمن إطار ندرك فيه بسهولة أنها غير ملائمة.

ومع ذلك، فإن مفهوم الأبوة هذا بعيد عن أن يكون مُرضياً. أولاً، وكما رأينا ذلك، لأنه ينطبق على عالم محدود جداً: على العلاقة بين الأبوين والأطفال فقط. وكذلك، وبخاصة، بسـبب تجذره العميق في حقل خاص. إنه حقل المجتمعات

الغربية الحديثة و«الأسرة المؤلفة من الأب والأم والأولاد غير المتزوجين». وبسبب غياب كل بعد مقارن - يغيب في الغالب عن المفاهيم التي يلجأ إليها علماء اجتماع الأسرة - فإنه يفقد، بالنتيجة، القسم الأكبر من أهميته بالنسبة إلى حقل الدراسات الأنتروبولوجية.

المصاهرة

يبدو أن هناك مفهوماً آخر، أكثر انفتاحاً، بهذا الصدد. إنه مفهوم المصاهرة (Relatedness) الذي استخدم منذ عام ١٩٩٥ من قبل جانيت كارستن (Janet Carsten) في نص أول، قبل أن يعتبر، بحق «مفهوماً» اجتماعياً في المؤلف الذي أشرفت عليه عام ٢٠٠٠ **ثقافات المصاهرة**، الذي عرف نجاحاً مباشراً[1].

إن أول ميزة لمفهوم المصاهرة تقوم على «حيادها» تجاه واقعة - كما هو الحال بالنسبة للأبوة - أنه لا يرتبط بأي من مفاهيم الأنتروبولوجيا الكلاسيكية: لا رابطة الدم ولا البنوة ولا المصاهرة، ولا الأبوة الروحية أو الخيالية، ولا حتى مجال القرابة لوحده، في النهاية. وتنبثق الميزة الثانية من واقعة أنه يقترح علينا رؤية امتدادية لفكرة الرابط الذي لا يختصر (على عكس مفهوم الأبوة هذه المرة) بالعلاقات البينية أهل - أولاد وبإطار العائلة الأساسية الغربية. ويسمح أيضاً بوصف علاقات أكثر تعقيداً (علاقات القرابة البعيدة، العلاقات بين السلالات أو العلاقات ضمن السلالات، إلخ)، التي على علماء الإتنولوجيا أن يفسّروها.

تفسّر إمكانات هذا المفهوم نجاحه المباشر، بخاصة لدى علماء الأنتروبولوجيا الذين يعملون على الاستخدامات (الاقتصادية والقانونية، إلخ)، وعلى الأبعاد (الأخلاقية والطبّية الحيويّة بخاصة) للقرابة. يعود

(1) لقد اعتمد المفهوم «حالاً» في العديد من الأبحاث الإنكليزية حول الأبوة. مثال ذلك، وكما يشير إلى ذلك العنوان، المؤلف الجماعي الممتاز: ميّزات القرابة: معاني المصاهرة الاجتماعية واستعمالاتها، الذي أشرف عليه بيتر شفايتسر ونشر في العام نفسه (٢٠٠٠) (*Dividends of Kinship : Meanings and Uses of Social Relatedness*).

جان-هوغ ديشو (Jean-Hughes Déchaux)، في مذكّرته النقدية (٢٠٠٦، ص ٦١٥) إلى ما سماه الدراسات الجديدة للقرابة[1]:

> [نفضل] على مفهوم القرابة، الموسوم بالنزعة الحيوية، المفهوم الاجتماعي الصريح «للمصاهرة». سيكون المطلوب إذاً، دراسة كيف يدخل الأفراد في علاقات في ما بينهم، ويقيمون في ما بينهم تشابهات وفروقاً مستندين إلى مبادئ ووجود ثقافات متعددة، وبإيجاز، كيف يبنون روابطهم ويمنحونها معنى. وبذلك تسقط مبدئياً، التعارضات بين القرابة والتعايش والصداقة والعرقية والجنسية، إنها صيغ مختلفة إلى حد ما، أو متشابهة «للمصاهرة» يقرّب بينها الباحث ويواجهها في ما بينها.

ومع ذلك ستتقلّص كثيراً الفائدة من هذا المفهوم، بسبب ما يمكن أن يظهر، في التحليل الأولي، على أنه أحد أهم خصائصه: إنها مرونته. ذلك أن هذا المفهوم لم يخضع في الواقع مطلقاً للتعريف، بشكل دقيق، بسبب اهتمام المؤلفين الذين استخدموه، في الغالب بتأثيرات إظهار القرابة - أي بعلاقات التوازي التي تقيمها مع انماط أخرى من الروابط (الرابط الاقتصادي أو السياسي، والشبكات الاجتماعية، إلخ)، أكثر من اهتمامهم بتميّزه وبطبيعته الخاصة أو بخصائصه. والحال، إن حقيقة أن هذا المفهوم يعرّف صنفاً واسعاً جداً من الروابط الاجتماعية - تلك التي ترسّخ، وفاقاً لديشو، المؤسسات، مثل الصداقة والقرابة والعرقية، إلخ - وأن المؤلفين الذين يستخدمونه، يمتنعون عن تحديد استعمال كل من هذه الروابط وخصائصه المتفردة، وتبعاً لمختلف المجالات التي تطبق فيها، تعيد، بالنتيجة، إلى الشيء نفسه وكأن عليّ أن أتمسك، في هذا النص، بتعريف الصنف العام للتصنيفات المنطقية، من دون بذل الجهد كي أميّز لاحقاً، ما يميّز ضمن هذا الإطار، رابط القرابة عن روابط الصداقة والجنسية، إلخ.

---

[1] إن التعبير خادع، لأنه لا يشير، في الواقع، إلّا إلى جزء صغير من الأبحاث الحديثة حول الموضوع. وبشكل رئيس، أبحاث المؤلفين الذين سيدرسون الاستخدامات «الذرائعية» للقرابة، ضمن منهج عملي أكثر منه نظري، من خلال التركيز على النقاش العام أو السياسي وعلى الاستخدامات العملية والاجتماعية لهذه القرابة.

وقد نصل بذلك إلى غموض علمي اجتماعي لطيف. غير أننا ظللنا متمسكين، حتى اليوم، بمثل هذا الاستعمال الانطباعي جداً للمصاهرة، وهذا ما يمكن أن يدفع به بعد فترة، إلى أن يلقى المصير نفسه الذي لقيته مفاهيم غامضة أخرى في زمانها، وذلك ما إن يزول تأثير الزيّ الدارج. أي مفهوم ليفي ستروس عن «المنزل» أو مفهوم بورديو عن «الإستراتيجية العائلية» مثلاً. إنه استخدام أحد هذه المفاهيم - الحاسمة المرنة جداً والتي تتكيف بسهولة أكثر مع المواقف كافة، والسياقات الثقافية كافة، لدرجة لا تعبر معها عن أي منها بشكل حقيقي.

وسأسعى هنا، ومن أجل تجاوز البدائل التي تقوم على الحصول على دقة أكثر من خلال التخلّي عن كل تعميم مع مفهوم الأبوة، أو على زيادة في التعميم، ولكن من خلال خسارة كل قدرة على وصف الأشياء الفردية من خلال مفهوم المصاهرة، إلى إعادة تعريف مفهوم أكثر قدماً، غير أنه يقدّم، على ما يبدو لي، حلاً تحليلياً وسطاً وجيداً، مستنداً في ذلك إلى الإتنوغرافيا. إن هذا المفهوم يقف في موقع وسط بين الخصوصية المتطرّفة للأبوة والنزعة الشمولية المبالغ فيها للمصاهرة، إنه مفهوم رابط القرابة.

الرابط وطبيعته

لنبدأ، من أجل القيام بذلك، بوضع بعض المعالم البسيطة. لنتساءل أولاً، ما الشيء الثابت لدينا حين نشير إلى فكرة القرابة. هناك، أولاً، وجود قناعة مشتركة بشكل شمولي. تشير هذه القناعة إلى أن الرجل والمرأة لا يظنان أنفسهما، في المعتاد، على أنهما ثمرة إنسال عفوي - مثل كيانات ظهرت من العدم - ولا على أنهما نتاج ما كان يسميه «النظام القديم» «إنسال طارئ» - باعتبارهما مولودين من شيء آخر يختلف عما ولد منه أشباههم.

وينطبق الأمر على فهمنا للإنسال كما على فهمنا العام، بشكل عام، فهو خاضع، كما أكد ذلك برغسون (١٩٩١)، لمبدأ أول لا يتغير، حيث «الشيء نفسه ينتج الشيء نفسه» . وتقبل جميع المجتمعات الإنسانية أنه، في أثناء المسار المعتاد

للحياة الاجتماعية[1]، يجب أن يكون هناك، في البداية، أفراد آخرون من الجنس نفسه، من أجل إبداع أفراد. ويجب، كي يأتي جيل، أن يسبقه جيل آخر على المسرح[2].

تُستخدم هذه المقدمة، ذات البساطة المحرجة – هناك أفراد متفردون من نسل معين، يولدون أفراد النسل اللاحق المتفردين– وهذه فرضيتي الأولى، منوالاً بشكل دائم وفي كل مكان، ومثالاً أساسياً لعلاقة القربى نفسها. أما في ما يتعلّق بتعقيد هذه العلاقة، فهو ينتج من التنوع الكبير للتصورات التي يمكن أن نستخدمها انطلاقاً من ملاحظة على هذه الدرجة من البساطة.

صيغ الإنسال

لنتفق جيداً. إنني أتحدث هنا عن منوال وإنموذج ومثال تقدمها فكرة الإنسال، وليس قطّ عن فعل الولادة ضمن رؤية حديثة وعلمية وبيولوجية نكونها عنه. إن الإنجاب العضوي ليس سوى أحد المتغيرات الممكنة في الطريقة التي نتمثّل بها إقامة الرابط بين الأجيال، فهو لا يكفي من أجل إقامة رابط ملائم، اجتماعياً، بين الأفراد الذين يلدون والأفراد المولودين.

---

(١) يثير هذا الأمر بالطبع مسألة نقطة الأصل، وفي الجزء الأعظم من الروايات الأنتروبولوجية يعتبر الإله أو كائنات أخرى «غير بشرية» آباء للجنس البشري. ولكن كيف لنا تصور الخلق بطريقة أخرى؟ ومع ذلك، وبما أن الأزمنة اللاتاريخية (لحلم السكان الأصليين، وعصر الإغريق الذهبي، والخلق المسيحي، إلخ)، قد تم تجاوزها، ويعود إلى البشر باللحم والدم، في جميع الأساطير، ميزة منح الوجود للأطفال من الجنسين.

(٢) يضع موريس غودلييه (٢٠٠٤) أيضاً هذه الملاحظة في مركز تفكيره حول القرابة بالقول إن البشر لا يزالون يعتبرون أن مكونات كيانهم ليست بشرية محضة. إلاّ أن هذا التأكيد خاطئ. فمن السهل ملاحظة أن هذا الكاتب يولي بعداً شمولياً لأسباب فريدة ومحددة تاريخياً وثقافياً. وهكذا، وفي مجتمعاتنا الغربية، لا تحمل فكرة تدخل خارق في التكاثر معنى إلاّ في مرحلة العصر الوسيط المسيحي وحده. فهي غير موجودة في العصور القديمة الوثنية، كما أنها رُفضت منذ عصر النهضة. فلم يعد لدخول الغيبيات أي دور تقوم به (سوى في المعتقدات الأرثوذكسية)، ضمن الإيديولوجيا العلمانية الحالية التي تُرجع الإنسال إلى مسار بيولوجي صرف، وتسخر من كل تعال. والحال، إن هذا الأنموذج «العلماني» الغربي في طريقه إلى أن يتحوّل إلى تصور شمولي مشترك، تحت ضغط العولمة. يمكننا إذاً أن نؤكد إن جميع المجتمعات تفكر بأنه يجب أن يكون هناك بشر كي ننتج بشراً آخرين، فيما بعضها فقط، وفي بعض المراحل أيضاً، يُضيف إلى هذا المطلب، ضرورة تدخل عناصر أخرى، إلهية بشكل خاص.

إن القرابة الاجتماعيــة والتكاثر البيولوجي أمران متميّــزان تماماً، وحتى بالنسبة إلى مجتمعاتنا الغربية الحديثة التي تميل إلى منح قيمة أكثر مصداقية للكل الجيني، فليــس أن أكون منجباً أبــداً شرط كافٍ ولا ضروري كي أكون قريباً. وتنطبق هذه الملاحظة أيضاً على الرجل كما على المرأة.

وبالمقابل[1] يُدمج الطفل، في كل مكان ودوماً، منذ ولادته وحتى قبل ولادته في أول شــبكة تنشــئة اجتماعية معروفة ومعترف بها، حيث نجد بعض البالغين بدل آخريــن. إنني أتحدث تماماً عن هذا الرابــط الأول الاجتماعي، وليس عن الرابط البيولوجي حين أذكر مفهوم الإنسال.

إلى جانب هذا الاتصال الجســدي، تســتطيع أيضاً مؤسســات مختلفة، في الواقع، إنشاء هذا الرابط الإنسالي الذي يستخدم أساساً لرابطة القرابة. إنها حالة التبنّــي بالطبع. ليس من المفيد، حقاً التفصيل، حول هــذه النقطة، إلّا إذا أردنا أن نلاحــظ أنه، في بعض المجتمعات أو الجماعــات - نفكر، بالطبع، بالطبقات الأرســتقراطية في العالم الروماني القديم - حيث يســتخدم التبنّي أيضاً وغالباً، مثل صنوه البيولوجي، الولادة، من أجل بناء علاقة قربى بين الأجيال.

تلك هي أيضاً حالة، نفكــر فيها قليلاً، في الغالب، إنه الرابط الأمومي مع قريب للطفل، في بعض المجتمعــات، إذ يمكن أن يقيم، بدوره، رابط قربى مع هذا الأخير. ففي الصــين القديمة، مثلاً، وحين تصبح امرأة الزوجة الرئيســة لرجل، فإنها تصبح، في الوقت نفسه، أم جميع أولاد هذا الزوج، قبل هذا الزواج (غرانيه، ١٩٢٠، ١٩٢٩؛ كوفــرور، ١٨٩٩ و١٩٥١ Granet, Couvreur,). وعلى العكس من ذلك، إن قيام أول رابط زوجي، في بوتسوانا بأفريقيا الوسطى، يجعل من الرجل أباً، بما في ذلك بعد موته (شــابيرا، ١٩٥٣، b١٩٦٣، a١٩٦٣، شــابيرا وكوماروف، ١٩٩١ Schapera et Comaroff,). وسيجد نفسه وقد

---

[1] باســتثناء حالات الهجر الكاملة أو العروض، بالطبع، التي تعني في الغالب الموت الاجتماعي للمولود الجديد. لنتذكر بذلك أن الأطفال المعروضين يقدمون أســاس اليد العاملة الخانعة في روما، أكثر من أسرى الحرب (فين، ١٩٧٨ Veyne).

نســب إليه، في الواقع، الأطفال التي أنجبتهم أرملته مــن أحد أقارب زوجها المتوفى، هذا القريب الذي «جاء بالبذرة» لحســاب شخص آخر (Cujus)، كي يجنب ارتباطه بــه الابتعاد عن الوصية. يبدو هذان الموقفــان مختلفين تماماً: هنا يحقق زواج رجل له الأبوة عــلى جميع أبناء امرأته اللاحقين، وهناك يحقق زواج رجــل من امرأة لها الأمومــة على جميع أبناء زوجها الســابقين. ومع ذلك، وفي الحالتين، يؤسس الزواج للقرابة مع أحد الأبوين وليس مساهمته في الولادة.

وأخيراً، بإمكاننا، اســتبدال الرابط الإنجابي (بالنسبة إلى الرجل عموماً)، بطقس بســيط يتمثّل في حلول الأب محل الأم بعد الولادة، احتفال منح اســم، أو، كما نقوم بذلك، اعتراف بالأبوة لدى الأحوال الشخصية، نحن هنا، بشكل عام، أمام سلسلة أفعال إعلانية مرنة لا تتطلب أبداً من الذي يقوم بها أن يكون منجب الأطفال الذين يعتبر أنه أبوهم.

علينا، بكل تأكيد أن نعتبر مفهوم الإنســال نفســه على أنه البنية التي يقوم عليهــا رابط القربى، وليس هــذا التعبير الخاص عنهــا أو ذاك، إنها البنية التي يقترحها التكاثر الجنسي مثلاً.

سأســتخدم هنا، بهــذا المعنى، مصطلحــي المنوال والأنمــوذج ومفهوم الإنسال، بالمعنى الدقيق الذي يستخدم فيه دافيد موراي شنايدر مفهوم «الرمز» وتعبير «نظام الرمــوز» حين يكتب: «القرابة، باعتبارهــا نظاماً رمزياً يقوم على عناصر رباط الدم والتجانس[1]» (١٩٦٤، ص ١٨١).

محاكاة الولادة

إن هذا الخلط بين مفهوم الإنسال ومفهوم الولادة يصبح أكثر قابلية للفهم، إذا اعتبرنا، في الكثير من الحالات، أن شروط فرض الأول هي الشروط نفسها، المنسوخة عن شروط الثاني. سواء أنها تقلد أو تسعى إلى الارتباط بفعل الولادة، وســواء اعتمدت بعضاً من مقيدات شكلية. وهكذا فإن العلاقة الأساسية التي

(١) *« Kinship as a symbol system is built on consanguineal and affinal elements »*

ينتجها الإنسال تربط إما فرداً متفرداً، وإما زوجاً وزوجة مرتبطين بإنسال ما، مع أفراد آخرين متفرّدين من الإنسال التالي. إن الرابط الإنسالي - وهذه ملاحظة تجريبية وليست متطلباً منطقياً - لا يرتبط البتة بتعددية الأزواج في السلالة نفسها، على عكس التنظيمات التي ينسبها لويس هنري مورغان (١٨٧١)، ثم فريدريك انجلز (٢٠٠٤) «للزيجات الجماعية» المفترضة «للزمر البدائية»[1].

لا يتجاوز رابط الإنسال، بذلك على الإطلاق، الأنموذج الذي تقدمه علاقة الولادة حين يمكنه أيضاً أن يذهب أبعد من هذا الأنموذج، أو بدقة أكبر، بعيداً من المتغيرة العلمية الغربية المعاصرة له، بالقدر الذي يستطيع معه أن يفترض أن فرداً واحداً كافياً لإنتاج رابط القرابى مع الجيل التالي، كما سنرى ذلك. ويتموضع هذا الرابط، في هذه الحالة الأخيرة، ضمن منطق إيمائي في مواجهة فعل الولادة الذي يعتبر أنموذجاً له، ذلك لأن التصورات عن هذا الفعل تعرف، هي أيضاً، متغيرات أحادية الجينات، حيث أحد الأبوين يعتبر مشاركاً في التكاثر.

تعتمد الأفعال الإشهارية الصرف نفسها، التي يمكن من خلالها إقامة رابط القربى، في الغالب، الولادة، منوالاً بدهياً. لذلك يجب أن تتم هذه الأفعال، بعد الولادة مباشرة. إن مفهوم (Inde) أي فرض الاسم الذي يعني لدى قوم الفولّان (Peuls) في الكميرون، الاعتراف بالأبوة، يتم بعد سبعة أيام من الخلاص. ويمكن لهذه الأفعال الإعلانية أن ترتبط بشكل خيالي بالولادة، حين لا تكون محددة في الزمان: إن الاعتراف بالأبوة، في فرنسا مثلاً، يسجل على صك ولادة الطفل، وتأخذ قيمته الإشهارية مفعولاً رجعياً بالنسبة إلى يوم الخلاص. وأخيراً، إن الأفعال الاحتفالية أو الطقسية التي تشرّع وتعلن الأبوة، تقلّد أو تعيد، بشكل متواتر، مختلف العناصر المرتبطة بالولادة وبالدور

[1] لا يستثنى من ذلك تعدد الزوجات. إذا كان هذا الشكل من الاتحاد يقبل، تزامنياً، تعددية الأزواج، فإنه ينحصر تتابعياً في إلحاق طفل بواحد منهم فقط. في تعدد الأصول، لا يعتبر الأولاد «مشتركين» بين جميع النساء، ويرتبط كل طفل حصرياً بأمه الحقيقية. وينطبق الأمر نفسه على الأزواج، فليس للطفل سوى أب واحد.

الأمومي. إن الأب لدى شعب الميريناس (Merinas) في مدغشقر، مثلاً، يجلس القرفصاء ويضع الطفل بين ركبتيه، في وضع المرأة التي تولد. وهنا، يغذيه، وتلك مهمة مناطة بالأم فقط، بشكل طبيعي، في فترة الطفولة الأولى للرضيع (موليه، ١٩٧٩ ،Molet). إذا بدا هذا التصرف الملغاشي، لنا «غريباً» بشكل زائد عن الحد، نسأل أنفسنا ما يعنيه لنا الفرض الأخلاقي الذي يتطلب أن يكون «الأب الصالح» حاضراً إلى جانب امرأته في المخاض ومساعدتها في غرفة الخلاص؟ إن هذا السلوك ذا المظهر «الحديث جداً» - ربما أدخل هذا السلوك الرعب في قلوب رجال القرن التاسع عشر ونسائه - ليس، بالطبع، سوى تجسيد لهذه المؤسسة العتيقة التي عرفها الميريناس أيضاً: إنها مؤسسة حلول الأب محل الأم بعد الولادة.

المتغيرة الجنسية

لننكب من جديد على تلك الفكرة التي ترى أن من الواجب وجود أفراد من أجل خلق أفراد آخرين، وبقول آخر لننكب على الملاحظة التي ترى أن الرابط الإنسالي (لا يهم إلّا قليلاً في هذه المرحلة، أن يكون له أساس بيولوجي أو إعلاني صرف)، مسلّمة ضمنية مشتركة على مستوى شمولي. ونتساءل حينئذٍ: عن أي أفراد نتحدث إذاً؟

يمكن لكل مجتمع أن يستخدم معايير متنوعة للتمييز بين الأفراد الذين يكونونه: سواء، أكانوا كباراً أم صغاراً، سوداً أم بيضاً، محاربين أم أنبياء. غير أنه ليس هناك سوى معيار واحد ووحيد مميّز يبقى مشتركاً بين مجموع الأحياء (باستثناء الأجناس عذرية التناسل)، يمكن أن يقدم دوماً وفي كل مكان، أحد التصنيفات الثانوية، إضافة إلى التصنيف القائم على التمييز بين الأجيال وتتابعها. يعتمد هذا المعيار التصنيفي الثاني على الواقعة البسيطة التي ترى أن البشر يتوزعون ويتمايزون وفاقاً لجنسين - ذكري وأنثوي - ولم يشذ أي مجتمع بشكل كامل عن هذه الملاحظة، بحسب معرفتي.

لا يقـوم رابط القربى، في النهاية، على علاقـة وحيدة، حتى لو كنا قادرين على التعبير عنها بمظاهر عديدة (بيولوجية، إشـهارية، طقسـية، إلخ)، على أن ذلك يتم، وهذه، أقله، فرضيتي، وفاقاً لبعدين أساسيين.

يغطي البعد الأول فكرة الإنسال (وليس فكرة الإنجاب)، كما رأينا ذلك. وعلينا أن نعتبر هذا البعد حالة ثبات لأنه موجود بشكل دائم في تعريف القرابة.

ويتطلّـب البعد الثاني وجود تمييـز جنسي (أو بدقة أكثـر نوعي). علينا، عندئـذٍ، أن نعتبر هذا البعد متغيرة، وبقول آخر، معياراً يمكنه أن يتدخل، أو لا يتدخل - وبطرائق مختلفة في هذه الحالة - في تعريف رابط القربى.

إذا كان رابـط القربى يقـوم، في الواقع، على الفكرة التـي تقول إن أفراداً قد أنتجهم أفـراد آخرون، وأنه ينتج من هذا الأمر علاقـة خاصة بين «المنتَج» و«أصله»، سيكون من الممكن دوماً - غير أن هذا الأمر ليس ملزماً - أن نستبدل صنف «الأفراد» في تعبير «أفـراد متفردون يولّدون أفـراداً متفردين آخرين»، بعبارة هذا الصنـف النوعي أو ذاك أو هذا الصنف النوعي وذاك. وبقول آخر، باستطاعتنا دوماً أن نقيم، ضمن التقسيم الأول القائم على الاعتراف بالإنسال، تصنيفاً ثانوياً قائماً على الجنس. غير أن هذا التدخّل لهذه المتغيرة الجنسية سيسقط حقوق كل إمكانية في التفكير برابـط القربى انطلاقاً من هذا الصنف أو ذاك - بنوة، رابط دم، مصاهرة، توأمة - في الأنتروبولوجيا الكلاسيكية، ويقودنا، شئنا أم أبينا، إلى تصوّره على أنه علاقة تضمها جميعاً في حالة رشيمية.

لنمثّل على نحو مبسـط رابط القربى على الشـكل الإنسالي البحت الذي منحناه إياه حتى الآن. (الصورة ٤)

الصورة (٤) - رابط القرابة على الشكل الإنسـالي

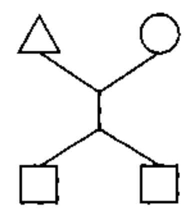
١) يُحدَّد رابط القرابة هنا من خلال واقعة أن الأفراد المتفردين في ج١ (الذين يرمز لهم برباعي الأضلاع[1]) يلدون أفراداً آخرين متفردين من ج٠.

تفترض هذه الطريقة، في تمثيل هذا الرابط، بالطبع، ألّا نأخذ في الاعتبار سوى البعد الإنسالي وأن نهمل واقعة أن أفراداً في ج+١ هم من هذا الجنس أو ذاك. ولا يجهل مجتمع يعتمد هذا التصور، وجود أصناف نوعية، إلّا أنه يحكم ببساطة أنه ليس من الضروري أن نأخذها في الاعتبار في قيام رابط بين أجيال. ربما اعتبر هذا النوع من المجتمعات، بذلك، أن الرابط مع امرأة (الأم)، في مجال القرابة، هو من الطبيعة نفسها ويملك الخصائص نفسها التي يملكها الرابط مع رجل (الأب). وفي خلاف ذلك، إن رابطاً إنسالياً لا يعتمد النوع معياراً ملائماً، يعتبر الرجل والمرأة على قدم المساواة التامة في ما يتعلّق بالعلاقة التي يقيمانها مع الجيل القادم.

لندرس إذاً هذا الشكل الأول (الصورة ٤)، باعتباره أحد التعابير المنطقية الخاصة الممكنة لرابط القربى. لا شيء يعارض، انطلاقاً من هذا، أيضاً، قيام عدد من المجتمعات الأخرى بالحكم، على النقيض من ذلك، بأن الفرق النوعي يؤدي إلى تنويع في طبيعة رابط القرابى نفسه، بخاصة وأن هذا الفرق ينتج مثل هذا التوزيع في العديد من مظاهر التنظيم الاجتماعي: في توزيع العمل بشكل مؤكد، بل وأيضاً في تصنيف الأشياء والأفراد والكائنات.

يمكننا أن نصور وجهة النظر الأخرى هذه على الشكل التالي (الصورة ٥):

الصورة (٥) - توزيع نوعي لرابط القربى



---

[1] أمثل هنا الجيل الأعلى مضيفاً إليه فردين للإشارة إلى إمكانية وجود زوجين. إلاّ أننا هنا أمام صنعة بيانية، وكما أشرت سابقاً، يمكن لفرد معزول أن يحمل رابط القرابة أيضاً. وينطبق الأمر نفسه على الجيل الأدنى.

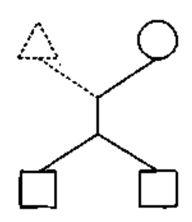
٢) يُحدد رابـــط القربى هنا من خلال واقعة أن الأفـــراد المتفردين من هذا الجنس وذاك في ج+١ يلدون أفراداً آخرين متفردين في ج٠.

وبدلاً من اســتخدام مصطلحـــات القربى، إذا أردتـــم، يفترض مثل هذا التصـــور لرابط القربى أن نفكّر بمفردات المقـــولات المكملة للأبوة وللأمومة؛ يسمح هذا التصور بإبراز الفرق في طبيعة العلاقات مع الأب والأم، بدل إبراز ما هو مشترك بينهما، كما كان الحال مع الصورة السابقة (ص ٤).

مـــن المؤكد أن رابط القربى يربط دومـــاً الأطفال بهذا الطرف، وذاك من «أبويهما»، كما هو الحال في الحالـــة الأولى (ص ٤)، غير أن ظهور معيار النوع يدلنا إلى أن هذا الرابط نفســـه يرتبط بجنس القريب الذي يعتبر نقطة انطلاق له. إن رابط القربى يكتسي هنا طابعاً جنســـياً، فيـــما هو غير جنسي في المتغيرة السابقة.

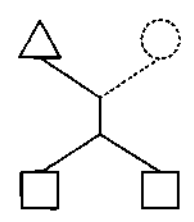
وأخيراً، إذا اعتبر مجتمـّـع ما أن النوع متغير ملائم ومهـّـم لعلاقة القرابة، فـــلا شيء يقول لنا إن هذا المجتمع يمنح القيمة نفســـها لهذا الجنس وذاك. ومن المحتمـــل تماماً أن يعتبر أن أحد الجنســـين فقط (أو واحداً مـــن بينهما بخاصة)، يســـاهم في قيام رابط الإنسال. ويبرز في هذه الحالة تشكيلان جديدان من التغير المنطقي للحالات التي يمكـــن أن يأخذه متغير النوع. فإما أن يُمنح، في الواقع، دور أســـاسي (أو حصري) للجنس الأنثوي في قيام هـــذا الرابط، ما يمكن أن نمثّله على النحو التالي (الصورة ٦):

الصورة (٦) - التركيز الرحمي لرابط القربى



وإما، على العكس، أن نقول إن الجنس الذكوري حاسم في قيام الرابط بين الأجيال، وهذا ما نمثله على الشكل (الصورة ٧):

الصورة (٧) - التركيز الأبوي لرابط القربى



يزيد هذان التشكيلان الأخيران، في النهاية، عدد المتغيرات الكبرى الممكنة، إلى أربع، بالطريقة التي نستطيع معها تصور رابط القرابة انطلاقاً من هذين البعدين الأساسيين: الجنس والنوع. وهما لا يعنيان أن الجنس الذي لا يساهم - أو يساهم قليلاً - في قيام رابط القربى، لا يقوم بأي دور في تربية أولاد شريكه أو شريكته وتنشئتهم الاجتماعية. إنهما يشيران ببساطة إلى أن هذا الجنس لن يكون ضمن المجموعة (ق) من «قرابتنا»، فلن يكون حقاً، وبالنتيجة، أحد «أقربائنا»، أحد «أفراد عائلتنا»، مع ما يتطلّبه هذا الانضمام من مقتضيات إيجابية أو سلبية (ضمن مصطلحات تحريم الزنا بالأقارب بخاصة).

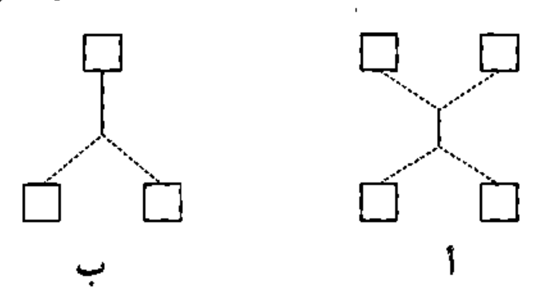
القرابة بالدم والتجانس والتوأمة

عليّ أن أبرّر برهاناً قدمته بشكل مبكر قليلاً. إنه البرهان الذي يرى أن دراسة علاقة القربى لا تميّز أياً من مقولات الأنتروبولوجيا الكلاسيكية أو مفاهيمها، بل يجب أن تعتبر عقدة رابطية تجمعها كلها.

لنستعد، من أجل ذلك، أول مخططاتنا (الصورة ٤).

لا يمنح المبدأ المؤسس لهذا المخطط والذي يرى «أن أفراداً متفردين من جيل معين يلدون أفراداً متفردين من الجيل اللاحق»، أي حق صدارة لعلاقة رابط الدم على علاقة التجانس، أو على علاقة التوأمة.

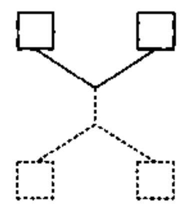
الصورتان (٨ أ وب) - متغيرا رابط القربى على شكل إنسالي



مــن المؤكد أن من الممكــن دوماً تفضيل قراءة لهذه الصــورة تبرز المركَّب الإنســالي والتتابعي للعلاقة مع إهمال مركَّبها الجنسي. ونحصل، في هذه الحالة على مخططات مــن هذا النوع (صــورة ٨ أ)، أو مخططات أكثــر غموضاً أيضاً (صورة ٨ ب)، يبدو أنها تميّز مفاهيم قرابة الدم أو البنوة التي تشــمل هي أيضاً هيكلاً إنسالياً[1].

إن كل مــا تعلمنا إيــاه هذه المخططات، في الواقع، هــو أننا فضلنا وجهة نظر على أخرى لأن مــن الممكن تماماً أن تبرز، من خلال الاســتدلال بالضد، المركّب الجنسي بدل الإنسالي. ونحصل، بذلك، على تمثيل (صورة ٩) يبرز الحالة الزوجية و/ أو علاقة المصاهرة.

الصورة (٩) - التركيز على التجانس في رابط القربى



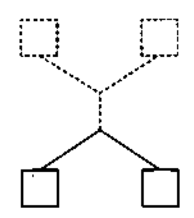
[1] من المفهوم، أن واقعة أن لا تبدو العلاقة بين عدة راشــدين، في مجتمع معين - أي ما نســميه، مصاهــرة، زواج، زوجين إلخ، مهما كانت التســمية - عنصراً ملائــماً لعلاقة القربى كما تبين ذلك حالة (ب) للصورة اللاحقة (ص ٨ب)، لا تعني أن المؤســســات غير موجودة. ويحصل هذا أحياناً (نا -Na- المدروســة من قبل كي -Cai- ١٩٩٧؛ سينوفو نافارا التي درسها زميلِني اتنوغرافيــاً ١٩٩١، إلخ)، إلاّ أن هذا الأمر لا يحمل صفــة التكرار. يعني هذا الغياب تماماً أن العلاقة مع أحد البالغين وحدها تُوخذ في الاعتبار على أنها علاقة قرابة.

تفرض الفكرة نفسها، والتي ترى أن بإمكان عدة أفراد أن يكونوا في أساس رابط القربى، وجود رابط بينهم، من المستوى نفسه تماماً الذي يوجد فيه مثل هذا الرابط بينهم وبين أولادهم. ويعيد هذا الرابط، بالطبع، إلى انبثاق مؤسسات خاصة: أي إلى الزوجين، والزواج والمصاهرة والمساكنة إلخ، إذا افترضنا أن الجنسين يساهمان فيه.

ليس من الضروري أن تكون أبعاد الزواج/ التجانس أو قرابة الدم/ البنوة لوحدها، لصيقة بعلاقات القربى. إذ يقدّم التداخل بين البعد النوعي وبعد الإنسال، في الواقع، وبشكل مباشر، إطاراً حيوياً من أجل بناء أنموذج علاقة ثالث ركز عليه بعض علماء الإتنولوجيا: إنه التوأمة (جاموس، ١٩٩٥؛ بنيثي، ١٩٩٧، Bénéï، إلخ).

وكما نستطيع تأكيد المركّب الجنسي أو الإنسالي لرباط القرابة، يمكننا أيضاً أن نعزل مركباً أخيراً ينتج عن تعريف المركب نفسه، بسبب الواقعة البسيطة التي تقول إن أفراداً متفردين من جيل معين يلدون أفراداً متفردين من جيل لاحق. لا يجري التركيز، عندئذٍ، على الجمع في نقطة الانطلاق - التي تطبع المركب الجنسي - بل على الجمع الذي يطبع الناتج ويشير إلى أن أفراداً عدة من الجيل نفسه يمكن أن ينضووا تحت رابط قربى وحيد من خلال ولادتهم وبدءاً منها (صورة ١٠).

الصورة (١٠) - التركيز على التوأمة في رابط القربى



القرابة خطوة خطوة

أرغب الآن في أن أختم هذا التحليل لرابط القربى من خلال تحليل إحدى صفاته التي تنبثق بشكل مباشر من انتماء القرابة إلى التصنيفات المنطقية. تسمح هذه الصفة لنا بالتحقق من الطابع العلائقي حصراً لعلاقة القربى، بل وكذلك،

ومن خلال إظهار الرابط الوثيق الــذي يربطهامع المحرّمات المرتبطة بالزواج، بتعزيز البرهنة التي تمت في مكان آخر (بارّي، ٢٠٠٨)، والتي تعتبر تحريم الزنا بالأقارب صفة أولى ملازمة للقرابة. يتميّز رابط القربى في الواقع، بصفة العمل دوماً «تدريجياً» وفاقاً لمخطط عملياتي سأصفه بأنه مخطط «ضم خطوة خطوة». لنقل، من أجل وصف هذه الظاهرة بشكل بسيط قدر الإمكان، إنني إذا اعتبرت نفسي قريباً لشــخص ما، فــإن جميع الأفراد الذين عليّ أن آخذهم في الحســبان لوصف علاقتي مع هذا الفرد هم «أقربائي» بشكل إلزامي. ومثلاً، إذا اعتبرت إميلي، ابنة عمي، من سلالة مختلفة من طرف الأب، «قريبة» لي، فإن هذا يفترض أن تصبح أمها وأخو أمها (والدي) جميعاً «أقاربي». ويبقى هذا الحكم صحيحاً مهما كان طول العلاقة المدروسة وتعقّدها، إذا هي أدخلت «عِقداً» مرتبطة بقرابة الدم، والزواج والتبني، أو بأي طريقة أخرى.

إن مثل هذه الميزة التي ترى أن القرابة إنما تتم «بشكل تدريجي» تبدو بدهية، للوهلة الأولى، بالقدر الذي تبدو معه هذه العملية مرتبطة بمرحلة ملزمة في بناء حقل القرابة حول أنا معيّنة. ومع ذلك، فإن القليل من التفكير بيّن لنا أن ما يشبه البديهة هذا يقوم على عادة لدينــا في تصور بناء علاقة القرابة بطريقة معينة، بدل تصور جميع الطرائق الممكنة جميعاً. ذلــك أن هناك منهجيات أخرى منطقية من أجل بناء تصنيف عائلي. وهكذا بإمكاني، مثلاً، أن أعتبر أنني قريب لأفراد أرتبط معهم بالنســب ويتبعون أجيالاً متناوبة (إذاً أفراد من ج وج+٢ وج-٢)، وليس أجيالاً من ج+١ وج-١، هم، بالمقابل أقرباء لبعضهم بعضا. أو أســتطيع أيضاً أن أعتــبر أن ليس أقربائي ســوى الأفراد المرتبطين بي بالنســب وهم من جيلي. سأكون في هذين المثلين قريباً لأبناء عمي وليس لأبي وأمي وأعمامي وعماتي الذين سيعتبرون، هم أنفسهم، آباء أبناء عمي هؤلاء وأمهاتهم، «أقربائي» الوحيدين. لا أذكر، بالطبع هذه الأنظمة المتخيلة إلّا باعتبارها أمثلة، وفي استطاعتنا تخيُّل غيرها بســهولة. ما علينا أن نتذكره هنا هو أن مثل هــذه التصنيفات الافتراضية تحترم مع ذلك، المنطق الأســاسي للقرابة الذي يضع قواعد من أجل ضم، أو استبعاد،

أفراد مرتبطين بالنسب أو بالتوافق بعضهم بالآخرين، وتستخدم المواد الأساسية (الإنسال والتوأمة، إلخ) المستخدمة في أنظمة القرابة الحقيقية فعلياً. ومع ذلك، إذا ما توجّهنا نحو الإتنوغرافيا أو نحو التاريخ، فإننا سنضطر لملاحظة أن أياً من هذه الأنظمة الافتراضية الذي يخالف مبدأ البناء «خطوة خطوة»، للقرابة، غير موجود ولم يوجد قط. وهذا ما يفسّر تعبيراً شهيراً «لا تقوم القرابة بقفزات»[1].

ومهما كان هذا الثابت متفرداً، فإن وجوده - ظاهرة «الضم خطوة خطوة» - يريح الطبيعة العلائقية الصرف التي لا يمكن، بالتعريف، أن تنمو إلّا من خلال منهجية «تدريجية» بدل الطبيعة التصنيفية للقرابة[2]، كما يبرهن هذا الوجود على انتمائه إلى التصنيفات المنطقية. ويشهد أيضاً لمصلحة الفكرة التي ترى أن علاقة القربى يمكن أن ترتبط بالأصناف الكلاسيكية التي صنعتها الأنتروبولوجيا، برابط الدم أو المصاهرة أو التوأمة، بالقدر الذي يستطيع فيه هذا «الضم خطوة خطوة»

---

(١) لا تخص الطبيعة العلائقية للقرابة التي تظهر في صيغتها العملياتية وبنائها التدريجي، من جهة أخرى، سوى رابط القرابة نفسه. يمكننا هكذا أن نوسع عملية الضم «خطوة خطوة» للأقارب لتشمل إدارة المحرمات الزوجية. وهكذا، ووفاقاً للمبدأ نفسه، إذا كان شخص محرم عليّ بالزواج، فإن جميع الأشخاص الذين عليّ أن أمرّ بهم بشكل إلزامي، لوصف العلاقة التي تربطني بهذا الشخص هي كذلك أيضاً. لنوضح ذلك، لا ينطبق هذا الاقتراح إلّا على الوصف الأكثر إيجازاً للعلاقة: إذا تزوجت بابنة عمي، مثلاً، وولدت لي ابنة منها، لا أستطيع أن أستنتج من ذلك أن ابنة عمي محرمة عليّ، فيما ليست ابنة عمي كذلك. إن العلاقة الأكثر إيجازاً في وصف ابنة ابنة عمي، في هذه الحالة، هي اعتبارها مثل ابنتي. وفي ما أعرف، تقوم الاستثناءات الوحيدة على قاعدة «الخطوة الخطوة» هذه، في التعبير عن تحريم زنا الأقارب، على وجود بعض المحرمات التي يعبر عنها من خلال أصناف شمولية: إذا ما وضعت، مثلاً، قاعدة تقول إنه ليس من حقي الزواج من أشخاص من جيل نسبي غير جيلي، فباستطاعتي، بذلك، أن أتزوج ابنة عمي، وليس ابنتها، مثلاً. أشكر كلاوس هامبرغار (Klaus Hamberger) من أجل النقاش الغني الذي تم بيننا حول هذه النقطة. تتعلّق مثل هذه الاستثناءات، مع ذلك أكثر، من وجهة نظري، بصنف المحرمات القانونية (القائمة على فروق السن والجيل والفئة والطبقة والغنى بين الزوجين) من المفاهيم المحلية التي يحملها الممثلون حول الزنا بالأقارب.

(٢) لقد أعادت إثارة النقاش الكلاسيكي للأنتروبولوجيا من جديد، الذي شرع به عالم الأنتروبولوجيا ألفريد كروبر عام ١٩٠٩، في مقالته «أنظمة تصنيف العلاقات». (يرتبط النقاش الذي بدأه كروبر، بشكل رئيس، ببناء علوم المصطلحات، إلّا أنه قد شمل بعد ذلك فكرة القرابة نفسها)، أي النقاش حول الطبيعة في المعنى أو في الخصائص لظواهر القربى، من خلال الحسم بشكل واضح، لمصلحة المنظور الأول (انظر أيضاً ديفو، ٢٠٠١، Désveaux) الذي دافع عن وجهة النظر نفسها، في الفصلين ١٧ و٢٠ من كتاب Quadratura Americana).

أن يتطور بشـــكل متناغم ضمن جميع هذه الأبعاد. ويتقاطع الحد الحقيقي الوحيد لتوسعه، في النهاية، مع الحد الذي نعتبره إطاراً للتمثلات المحلية لهوياتنا الجماعية. إنها حدود هذه «النحت» التي تقسم التعدديات المغفلة، بطريقة مختلفة، والتي تحيط بنا من خلال سلسلة مجموعات مألوفة لدينا، إنها مجموعات (ق) في «قرابتنا» .

المراجع

Barry Laurent, 1998, «Le tiers exclu», *L'Homme*, 38 (146), p. 233-247.

— 2008, *La parenté*, Paris, Gallimard («Folio. Essais»).

Bénéï Véronique, 1997, «De l'importance de la relation frère-sœur au Maharashtra (Inde)», *L'Homme*, 37 (141), p. 25-53.

Bergson Henri, 1991 [1907], *L'évolution créatrice*, Paris, Puf (coll. «Quadrige»).

Cai Hua, 1997, *Une société sans père ni mari. Les Na de Chine*, Paris, Puf (coll. «Ethnologies»).

Carsten Janet, 1995, «The substance of kinship and the heat of the hearth: Feeding, personhood, and relatedness among Malays in Pulau Langkawi», *American Ethnologist*, 22 (2), p. 223-241.

Carsten Janet (ed.), 2000, *Cultures of Relatedness: New Approaches to the Study of Kinship*, Cambridge, Cambridge University Press.

Couvreur Séraphin (ed.), 1899, *Lì Kí ou Mémoires sur les bienséances et les cérémonies*, texte chinois avec trad. par Séraphin Couvreur, 2 vol., Ho Kien Fou, Imprimerie de la Mission catholique.

— 1951, *I-LI Cérémonial*, trad. par Séraphin Couvreur, Les Humanités d'Extrême-Orient, Cathasia, série culturelle des Hautes Études de Tien-Tsin, Paris, Les Belles Lettres.

Déchaux Jean-Hugues, 2006, «Les études sur la parenté. Néo-classicisime et nouvelle vague», *Ophrys. Revue française de sociologie*, 47 (3), p. 591-619.

Désveaux Emmanuel, 2001, *Quadratura Americana. Essai d'anthropologie lévi-straussienne*, Genève, Georg (coll. «Ethnos»).

Engels Friedrich, 2004 [1884], *L'origine de la famille, de la propriété privée et de l'État*, Bruxelles, Éditions Tribord.

Fassin Éric, Iacub Marcella et Lagrave Rose-Marie, 2000, «Parentalité et filiation face aux discriminations. L'égalité entre les sexes et les sexualités au principe d'une nouvelle approche de la famille», *Mouvements*, 8, p. 70-82.

Fine Agnès, 2001a, «Vers une reconnaissance de la pluri-

Fine Agnès, 2001a, « Vers une reconnaissance de la pluri-parentalité », *Esprit*, 3-4, *L'un et l'autre sexe*, p. 40-52.

— 2001b, « Pluriparentalités et système de filiation dans les sociétés occidentales », dans Didier Le Gall et Yasmina Bettahar (eds.), p. 63-93.

Godelier Maurice, 2004, *Métamorphoses de la parenté*, Paris, Fayard.

Granet Marcel, 1920, *La polygynie sororale et le sororat dans la Chine féodale. Étude sur les formes anciennes de la polygamie chinoise*, Paris, Ernest Leroux.

— 1929, *La civilisation chinoise. La vie publique et la vie privée*, Corbeil, La Renaissance du livre (coll. « Bibliothèque de synthèse historique. L'évolution de l'humanité »).

Jamous Raymond, 1995, *La relation frère-sœur. Parenté et rites chez les Meo de l'Inde du Nord*, Paris, Éditions de l'EHESS.

Jean Chrysostome, 1864, « Épître aux Romains », dans *Œuvres complètes*, t. X, trad. par Jean-Baptiste Jeannin, Bar-le-Duc, L. Guérin et Cie éditeurs, p. 189-433.

Kroeber Alfred L., 1909, « Classificatory systems of relationship », *The Journal of the Royal Anthropological Institute of Great Britain and Ireland*, 39, p. 77-84.

Leach Edmund R., 1968, « Repenser l'anthropologie », *Critique de l'anthropologie*, trad. par Dan Sperber et Serge Thion, Paris, Puf (coll. « Sup, Le Sociologue »), p. 11-54.

Le Gall Didier et Bettahar Yamina (eds.), 2001, *La pluriparentalité*, Paris, Puf (coll. « Sociologie d'aujourd'hui »).

Lévi-Strauss Claude, 1967 [1949], *Les structures élémentaires de la parenté*, 2e éd., Paris-La Haye, Mouton.

Mailfert Martha, 2002, « Homosexualité et parentalité », *Socio-anthropologie*, 11, *Attirances*, p. 63-85.

Molet Louis, 1979, *La conception malgache du monde, du surnaturel et de l'homme en Imerina*, vol. 2, *Anthropologie*, Paris, L'Harmattan.

Montaigne Michel de, 2009 [1580], *Essais*, Paris, Pocket (« Classiques »).

Morgan Lewis Henry, 1871, *Systems of Consanguinity and Affinity of the Human Family*, Washington, Smithsonian Institution Press.

Rivers William Halse, 1914, *Kinship and Social Organization*, Cambridge-Londres, Constable and Co.

— 1915a, « Marriage », dans James Hastings (ed.), *Encyclopædia of Religion and Ethics*, vol. VIII, Édimbourg, T. & T. Clarck, p. 423-432.

— 1915b, « Mother Right », dans James Hastings (ed.), *Encyclopædia of Religion and Ethics*, vol. VIII, Édimbourg, T. & T. Clarck, col. 851a.

Schapera Isaac, 1953 [1950], « Parenté et mariage chez les Tswana », dans Alfred R. Radcliffe-Brown et Darryll Forde (eds.), *Systèmes familiaux et matrimoniaux en Afrique*, trad. révisée par Marcel Griaule, Paris, Puf (coll. « Bibliothèque de sociologie contemporaine »), p. 178-212.

— 1963a, « Agnatic marriage in Tswana royal families », dans Isaac Schapera (ed.), *Studies in Kinship and Marriage*, préf. d'Edwards E. Evans-Pritchard, Londres, Royal Anthropological Institute of Great Britain and Ireland (« Royal Anthropological Institute Occasional Paper »), p. 103-113.

— 1963b [1949], « The Tswana conception of incest », dans Meyer Fortes (ed.), *Social Structure : Studies Presented to Alfred R. Radcliffe-Brown*, New York, Russel and Russel, p. 104-120.

Schapera Isaac et Comaroff John L., 1991, *The Tswana*, éd. révisée, Londres-New York, Kegan Paul International-International African Institute-Wiley.

Schneider David M., 1964, « The nature of kinship », *Man*, 64, p. 180-181.

Schweitzer Peter (ed.), 2000, *Dividends of Kinship : Meanings and Uses of Social Relatedness*, Londres-New York, Routledge.

Veyne Paul, 1978, « La famille et l'amour sous le Haut-Empire romain », *Annales. Économies, sociétés, civilisations*, 33 (1), p. 35-63.

Zempléni Andras, 1991, « L'amie et l'étranger », *Autrement*, 57 (2), *La fidélité. Un horizon, un échange, une mémoire*, p. 57-74.

ميشيل دو فورنيل
Michel de Fornel

تعميم غير المعرّف

لقد فكّر علم اللغة لمرتين، مع البنيوية ومع القواعد التوليدية، أن باستطاعته أن يعالج الشموليات اللغوية، ضمن إطار التوجه الشكلاني الذي ميّز تقرّبه من اللغة. لقد أكد نيكولاي سرغيفيتش تروبتزكوي في كتابه مبادئ الفونولوجيا عام ١٩٣٩ (*Grundzüge der Phonologie*)، وجود الشموليات الفونولوجية. ودافع رومان جاكوبسون ثم جوزيف هارولد غرينبرغ (Joseph H. Greenberg)، في الخمسينيات من القرن الماضي، عن وجود الشموليات على شكل لزوم منطقي (إذا وجدت (أ) في لغة ما، فإن (ب) موجودة فيها أيضاً). ويضع نعوم شومسكي في كتابه **مظاهر من نظرية النحو** (Aspects of the Theory of Syntax)، المنشور عام ١٩٦٥، لنفسه برنامجاً يقوم على دراسة القواعد الشمولية المستوعبة من الناطقين، ويدعو إلى مقاربة مستقلة للنحو. ويؤشر الكتاب في الوقت نفسه، إلى قمة الأبحاث التي تؤكد أن بإمكان القواعد وعلم المعاني أن يدرسا بشكل متناغم، وإلى أفول هذه الدراسات. ويتعايش منذ الآن فصاعداً تياران متنازعان منذ ثلاثين سنة[1]. التوجه الأول شكلاني ويعتبر أن اللغة تتميّز، قبل كل شيء، بأنها تنظيم وتوزيع لعناصر شكلية. وهو يتبع بشكل واضح نظرية معرفة العلوم التجريبية، وينادي بمنهجية افتراضية - استنتاجية تطبق على الوقائع التجريبية. ويقوم التوجه الثاني على المعنى، ويؤيد فكرة أن

(1) يشهد بذلك، اليوم، التعارض الجذري بين النزعة الأصغرية لدى نعوم شومسكي، وعلم اللغة الفكري لدى جورج لاكوف ورونالد لانغاكر (Ronald Langacker).

بســاطة الحكم بالقواعدية، باعتبارها جهازاً تجريبياً، خادعة. ولذلك، فهو يعيد إدخال سياقات اســتخدام البلاغات، والبعد التواصلي في بناء المعنى. ويدخل هذا التوجه انعطافاً مهماً: فهو يعتبر أن من الواجب دراســة الطريقة التي تنظم من خلالها بعض التراكيب القواعدية على المســتوى الدلالي، معاني ثقافية. وهو يدخل، بشكل أعم، في مجال دراسة المعوقات التواصلية والاجتماعية، التي تعرقل الخيارات القواعدية والطرائق المتنوعة، التي يؤثر من خلالها المجتمع والثقافة في توصيف القواعد نفســه. لا يؤدي الاهتمام الكبير الــذي حمله هذا التوجه نحو التنوع القواعدي مع ذلك إلى تخلّيه عن البحث عن الشــموليات. فقد أجريت البحوث على أساس الشــموليات الفكرية. لذلك من الممكن أن نؤيد فكرة أن علم اللغة في مجمله، لم يتوقف عن متابعه برنامج فردينان دوسوسور في ما يتعلق ببرنامج التعميم: ليس موضوع علم اللغة «اللغة» بل اللســان، باعتباره مجموع التعميمات الممكنة المتعلقة بالألسن.

وعلينــا أن نقبل بالحقيقــة: إن هذا التوافق النظــري في طريقه إلى الانهيار مع ذلك. فهناك ســببان قد ســاهما، من دون شك، في الانقســام العميق الذي أصاب علوم اللغة. يرتبط السبب الأول بتعددية البرامج حول الألسن المعرضة للخطر. فقد عرفنا، منذ عشرين سنة، أن تنوع الألسن مهدّد من العولمة، وعلمنا أن عدد الألسن التي ما زالت تستعمل في العالم، مستمر في التقلص. لقد أدركت جماعة علماء اللغة الضرورة الملحّة في وصف الألسن الآيلة إلى الزوال ودراستها (تلك الألسن التي لم يبقَ في الغالب إلّا القليل ممن يتكلمها). وقد شهدنا العديد من الوصوف القواعدية، وكانت النتيجة معرفة أفضل للبنى اللســانية التي تميّز الألســن. لا يعتبر اللسان، على المســتوى النظري نظاماً ثقافياً فقط، بل يشكّل وســيطاً فكرياً حيث يتم إعداد الفكر وبناؤه وبلورته. فكل لسان يضع القواعد ويُنظــم، بالنتيجة، بشــكل منتظم، من خلال نظامه القواعــدي، موقفاً تجريبياً خاصاً لا نســتطيع الفهم العميق له بشكل كبير، ويقدم وجهة نظر لا تقدر بثمن حول الطرائق العديدة التي تملكها المجتمعات في إدراك العالم الطبيعي والثقافي.

ولا يجري التركيز على وجود بنى إدراكية شمولية مندرجة في الألسن، تعكس الإدراك المشترك للعالم من قبل الجنس البشري، بل على تنوع البنى الإدراكية الخاصة بالألسن. إن لهذا التجديد في اللسانيات الوصفية، مع ذلك، تأثير غريب: فقد تملّك الشك الكثير من اللسانيين حول إمكانية تطوير قواعد «عامة» انطلاقاً من المقارنة بين الألسن الخاصة. ولا يعني تعدد الوصوف فقط أن نعي التنوع الكبير للأنظمة اللغوية، والخطر الكامن في القيام بمقارنات متسرّعة للظواهر اللغوية المتشابهة ظاهرياً، إذ قاد هذا التعدد، أيضاً، إلى الشك بوجود مقولات لغوية شمولية.

أما السبب الثاني فهو من طراز متصل بنظرية المعرفة. وهو يقوم على التعديل الجذري لمحور البحوث اللغوية بمعنى تجديد النزعة التجريبية. ويبدو تأكيد أولية المنهجية الاستقرائية، من دون أي عقدة، متشاركاً مع عدم الثقة، في ما يتعلق بالتعميمات اللسانية. لقد تطورت تيارات متنوعة بشكل كبير - لسانيات المدوّنات، قواعد البناء - وشهدت، ضمن أشكال متنوعة، على رفض النماذج المجردة. هل علينا أن نرى، ضمن هذا التطور، حركة خلاص الرقاص، تسعى إلى التخلص النهائي، المباشر وغير المباشر، من اللسانيات الشكلية، ومن وجهة النظر الذهنية والتقديرية التي تميّز، في الغالب، نماذج الكفاءة اللسانية؟ تقود هذه الحركة، في كل الأحوال، بصيغتها الجذرية إلى رفض كل فكرة تعميم وشموليات، مقترحة برنامجاً علمياً يركز على توصيف الألسن الخاصة، حيث كل لسان يمتلك منظومة مقولات خاصة به. لقد أكد ذلك كل من نيكولاس إيفانس (Nicholas Evans) وستيفن كورتيس. ليفنسون، في مقالة استفزازية نشرت عام ٢٠٠٩ (ص ٢٢٩):

> اللوحة الأمينة مختلفة جداً: فاللغات تختلف بشكل جوهري عن بعضها بعضاً، وعلى كل مستويات الوصف (الأصوات، القواعد، المفردات، الدلالة)، مما يجعل من الصعب، حتى، تحديد ميزة بنيوية واحدة مشتركة بينها. إن التأكيدات حول القواعد الشمولية [...] هي إما مزيّفة تجريبياً، مستحيلة الرفض، أو أنها تدخل في الخطأ، لأنها تعيد إلى نزعات بدلاً من شموليات حاسمة. يجب أن

تقبل الفروق البنيوية وأن تدمج في مقاربة جديدة للسان والفكر الذي يضع التنوع في مركز اهتماماته[1].

وهكذا فإن الأنموذج المثالي المعياري للقواعد التوليدية، والتوجه الفطري الذي يشكل مقاربته للسان، يوضعان موضع الشك بشكل واضح. لقد أظهرت هذه الصيغة دوماً، نوعاً من اللامبالاة حول مسألة تنوع الألسن، أقلّه، إذا هي لم تظهر العداوة تجاهها. ولقد أكدت في مواجهة البنيوية، غالباً، أن ليس من المطلوب الوصف العلمي للألسن، بل يجب أن يكون هدفنا اكتشاف المبادئ التي تحكم القواعد الشمولية. إن التنوع الكبير في التنظيمات القواعدية الذي نلاحظه حين ندرس الألسن الهندو - أوروبية ليس سوى خداعٍ، وظاهرة «سطحية» تخفي وجود بنية عميقة، مشتركة بين الألسن جميعاً.

ويمكن لهذا التنوع أن يكون، بالأحرى، عائقاً بدل أن يكون مساعداً لأنه يمنع عن الاهتمام بالمظاهر الأساسية للغة، كما يمكنه أن يُفشل البحث عن الشموليات. (نيوميير ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، Newmeyer).

ما إن نتفق على التنوع بين الألسن والأهمية التي يستحقها، فإن موقفين متكاملين يصبحان ممكنين؛ الأول كموني: يعتبر أن السعي للتعميم سابق لأوانه. ويعرِّف برنامجه من خلال التمسك باقتراح فرانز بواس (Franz Boas) الذي يرى أن من الواجب تطوير مقولات وصفية خاصة بكل لسان أو بكل عائلة لسانية. والثاني ذو نزعة هندسية: ويظهر تفاؤله في إمكانية تطوير برنامج تجريبي تعميمي يقوم على مقارنة الألسن، ويعتبر أن باستطاعة هذه المقارنة الاستفادة من نمو

---

(١) نورد في ما يلي النص بالإنكليزية، علماً أن الترجمة العربية تمت عن الترجمة الفرنسية. والترجمة الفرنسية للنصوص الإنكليزية تمت جميعها بإشراف (المؤلف). *«The true picture is very different: languages differ so fundamentally from one another at every level of description (sound, grammar, lexicon, meaning that it is very hard to find any single structural property they share. The claims of universal grammar [...] are either empirically false, unfalsifiable or misleading in that they refer to tendencies rather than strict universals structural differencies should instead being accepted for what they are, and integrated into a new approach to language and cognition that places diversity at centre stage.»*

عدد الألســن الموصوفة شرط إهمال فرضية المقولات القواعدية الشمولية. نحن هنــا أمام المقاربة التصنيفية، ذلك التيار الــذي، ومنذ الأبحاث الرائدة لغرينبرغ في الســتينيات من القرن الماضي، لا يهتم بتحديد النماذج اللسانية أكثر من اهتمامه بدراسة الشموليات «الظاهرية» . يتطلب غياب مقولات مسبقة الإعداد، وفاقاً لهذه المقاربة، أن يمر السعي إلى التعميم من خلال تحديد المفاهيم الألسنية البينية المســتقلة والمقولات القواعدية للألســن الخاصة. ليس المقصود هنا فقط رفض وجود المقولات (النعت، المبني للمجهــول، الضمائر الصامتة، وحالة الإضافة، إلخ)، وأنظمة المقولات (الزمن، المظهر، الحالة القواعدية والبناء، إلخ)، المسبقة الإنشاء وذات الطبيعة الشــمولية، بل وكذلك، وبشــكل أكثر مركزية، وجود شموليات اللزوم والتراتبيات اللزومية التي تقوم على مثل هذه المقولات[١].

أســعى، في هذا النص، إلى أن أضع موضع الشــك فكــرة أن على مقارنة الألســن أن تمارس هذا النوع من الخصوصية المقولاتية. ويبدو لي جوهرياً عدم قبول الانحراف التجريبي الحالي الذي يقود إلى رفض وجود وظائف شــمولية مرتبطــة بالمقولات القواعدية. وســأركز على مثالين من المقولات الإشــكالية مــن أجل التقرّب النمطــي، تم اختيارهما مصادفة (أو بما يشــبه المصادفة): إنه حالة الجر - النصب في لغــة نيفخ (Nivkh) وحالة غير المعرّف في لغة موهاوك (Mohawk) (من اللغات الإيروكواسية، Iroquoises[2]).

رفض الشمولية المقولاتية

لا يدهشنا إلّا قليلاً أن يرفض علم التصنيف اللغوي، ذلك العلم الذي ترتبــط أهميته المتنامية في الحقل اللغوي، من دون أدنى شــك ممكن، بالأهمية الممنوحة للخصائص، المدهشة غالباً، للألسن المدروسة بشكل محدود أو غير

---

(١) إن تراتبية إلزامية شمولية هي من أنموذج أ>ب>ج. إذا ما امتلكت لغة ما الصفة ج، فإنها تملك الصفة أ، ب. وهناك مثال مسلّم به: ليس هناك من لغة تملك المثنى ولا تملك الجمع.

(٢) اســتخرج المثال الثاني من البحث الميداني الذي قمنا به حول غير المعرّفات «في اللغات الهندو-أميركية. التوجه النظري، هو الذي اقترح في ديفو وفورنيل (٢٠٠٩).

المدروسة (مثل الألسن الأوسترالية أو الأمازونية). ينطلق النقد من ملاحظة أن أولى المحاولات التصنيفية، مثل محاولة غرينبرغ (١٩٦٣ - ١٩٧٨)، تنطلق من مفاهيم قواعدية تقليدية موروثة، في جوهرها، من اللغات الهندو - أوروبية. لقد تحوّل حذر منهجي - تجنب التعميم انطلاقاً من بعض اللغات - شيئاً فشيئاً إلى مبدأ: لا يمكن للمقولات القواعدية للألسنة المتفردة أن تشكل منطلقاً لتنميط ما. ولئن كان ممكناً قبول فكرة أن على التعريف أن يتطور آخذاً في الاعتبار الخصائص الدلالية التي يكشفها توصيف ألسن جديدة، وإذا كان من الضروري غالباً إدخال مقولات جديدة، يمكننا الشك بأننا لسنا سوى أمام أصناف «معدّة بشكل مسبق»، وغير صالحة للتحليل المقارن. إن ما هو مرفوض في الواقع، هو فكرة الوظائف الشمولية المرتبطة بالأنظمة - الثانوية للعلاقات القواعدية (هذه اللفظة أو تلك، موجودة أم لا في هذه اللغة، أو أنها موجودة بطريقة «ظاهرة»، أو «صامتة»). وتعتبر معارضتنا لوجود المبادىء والمعوقات الشمولية التي تنظم حيّز العلاقات القواعدية، أكثر من مبدأ حيطة منهجية. لم يبق سوى أن نطور لغة نظرية، طرف ثالث من أجل المقارنة. يؤكد جيلبير لازار (٢٠٠٦)، الذي يدعي انتماءه لسوسور، بذلك أن لا وجود لمقولات بين الألسن، وأن علينا أن نكتفي بإعداد «أطر إدراكية اعتباطية» يُترك اختيارها لحرية الباحث. وفي ما يتعلّق بالمنظور التصنيفي، فما إن يُقترح تعريف «المفهوم المقارن» حتى يختبر هذا الأخير من خلال فحص الألسن المتنوعة، ويعدل بطريقة يحافظ فيها على قابليته للتطبيق على الألسن الجديدة التي تدخل في المدوّنة الخاضعة للتحليل. نحن، عملياً، في الغالب، أمام تعريف أكثر مرونة وأقل انتظاماً للأصناف التي نعثر عليها في الوصوف القواعدية التقليدية أو في الأبحاث المنبثقة عن اللسانيات الشكلية. وبما أن التعاريف تتنوع وفاقاً للباحثين من دون أن يكون الاختلاف واضحاً، على المستوى النظري، فإننا مضطرون إلى ملاحظة أن المساهمة النظرية للأبحاث القائمة ضعيفة جداً.

برهان من أجل الخصوصية المقولاتية:
الجر - النصب في لغة نيفخ (Nivkh)

لنأخذ مثلاً مستخدماً من قبل مؤيد آخر للخصوصية المقولاتية، إنه مارتن هاسبلماث (Martin Haspelmath ،٢٠٠٧). يعتبر هذا الأخير أن من غير الممكن أن نسلم بوجود نظام شمولي للحالات القواعدية (الرفع، النصب، الجر...). ويلاحظ بذلك أنه، إذا كان ممكناً أن نشبّه حالة الجر الروسية بحالة الـ(Allatif: الحالة الإعرابية التي تعبر عن اتجاه الحدث) في الفنلندية، فالحال ليس كذلك بالنسبة إلى حالة الجر - النصب في لغة نيفخ، التي لا تتوافق مع التعبير المعتاد للجر. ووفاقاً لعالم اللغة المختص بهذه اللغة ڤلاديمير زينوڤيڤيتش. پانفيلوف (١٩٦١ - ١٩٦٥، Vladimir Z. Panfilov). في الواقع، يمكن لهذه الحالة أن تشير إلى «المنفِّذ» (ج) للتراكيب السببية (جعل (ج) يفعل شيئاً). يمكننا، مع ذلك، أن نتساءل عن أهمية مثل هذه الملاحظة. ما الفائدة الاستكشافية لاقتراح يقوم على التأكيد أنه ليس لمقولةالجرّ (ولا يمكن أن يكون لها) صلاحية شمولية، وأن ليس هناك بين مختلف حالات الجرّ في قواعد الحالة الإعرابية للألسن الخاصة سوى تشابه أسري غامض؟ يفترض مثل هذا الاقتراح، كي يكون مقنعاً، أن ننجح في إظهار أنه ليس بإمكاننا التقريب بين القيم الدلالية لهذه المقولة ضمن أنظمة الحالات الإعرابية للألسن المختلفة، وأن نحدّد، بخاصة، المبررات الدلالية للحالة الاستنسابية التي يبدو أنها تميّزه بخاصة. نحن نتجه، هنا، إذاً إلى الملاحظة نفسها: إن الشمولية المقولاتية أفضل حتماً، وهي تقود إلى التساؤل عن خصائص نظام التعارض في الحالات الإعرابية في لغة نيفخ، سواء أكانت هذه الخصائص من النمط الظرفي أم المضاف للاسم، كي نقارنها مع أنظمة إعرابية أخرى. فإما أن يكون من الممكن أن نجد مبرراً بالنسبة إلى حصرية ما للوظائف، وإما أن نستنتج أن پانفيلوف قد أخطأ في استخدام هذا اللفظ من أجل الإشارة إلى الكيانات الشكلية المدروسة. وعلينا الخروج من التناقض الذي يجعلنا نعتبر، أن مقولة «الجر» ليست سوى تسمية وصفية بسيطة في لغة نيفخ، من جهة،

وأن هناك «مفهوماً مقارناً» للجرّ يتطابق مع وظيفة شمولية مستقلة جذرياً عن التمظهرات الخاصة في اللغات الموثّقة، من جهة أخرى.

ويقوم برهان آخر اقترحه هاسپلهاث على التأكيد أن ليس بإمكاننا اعتبار أن حالة الجر الروسي وحالة (Allatif) الفنلندي تجسدات زمانية للمقولة نفسها، لأن كلاً من حالتي الجرّ هذه يمتلك خصائص أخرى غير التي تستخدم في تشكيل «المفهوم المقارن». إن مثل هذا البرهان لا يحمل معنى إلّا إذا افترضنا أن حالة الجرّ لا تحمل دلالة عامة معرّفة بالعلاقة التي تبنيها مع نظام حالات الإعراب في مجموعها. ولن يكون ممكناً بذلك قيام أي تراتبية للمعاني المرتبطة بحالة معيّنة. إن تحديد «مفهوم مقارن»، ممكن، لا يمكن أن يتحقق إلّا بطريقة إعتباطية، من خلال الاختيار الأفضل، أي من أجل حاجات التحليل المقارن، لإحدى الدلالات البارزة للجرّ، بخاصة، لأننا نجده في العديد من اللغات - وهذا ما يعيد، في الأغلب وعملياً، إلى استرجاع أحد التعاريف المقترحة من التقاليد القواعدية. وهكذا فإن مفهوم الجرّ المقترح لا يفعل شيئاً سوى العودة إلى فكرة الشخصية المرسل إليها أو المستفيدة (في موقع الإخبار) في التقاليد القواعدية. إذا كانت المفاهيم المقارنة مقولات نظرية محدّدة بشكل مستقل لبنية اللغات الموثّقة، فلن يعود، عندئذٍ، من الممكن، السعي إلى كشف الخصائص السيميولوجية للمقولات القواعدية، (ما معنى الحالة الإعرابية، الصيغة، الضمير، البناء، إلخ؟). إن رفض المقولات الشمولية هو، حتماً وبهذا المعنى، النتيجة الحتمية للنزعة التجريبية، المضطرة إلى تأكيد ضرورة وجود إطار منطقي - إدراكي مستقل عن اللغات الحقيقية.

غير المعرّف في لغة موهاوك Mohawk وفي اللغات الايروكواسية

في عام ١٨٨٢، وفي كوغفناواج (كاهناواك اليوم)، حصلت إيرميني أديل سميث (Erminnie A. Smith)، التي درست عادات الموهاوكس ولغتهم، من الأب أنطوان والأب بورتان (Burtin)، أكبر العارفين بهذه القبيلة، على

السماح بمراجعة مخطوط قاموس لغة الموهاوك وقواعدها لمؤلفه الأب ماركو (Marcoux). لقد نسخ هذا الأخير، استناداً إلى تجربته الطويلة في هذه اللغة، هذا المخطوط قبل ثلاثين سنة. وقد لاحظت، بدهشة، أن التقسيم وفاقاً للجنس، الذي اقترحه الأب ماركو، لا يتطابق مع التقسيم الذي تمكنت من ملاحظته، منذ البحث الميداني اللساني الذي قامت به في السنوات السابقة. يرى الأب ماركو، أن في لغة الموهاوك جنسين: النبيل أو الذكر، ويسمح بالإشارة إلى الكائنات من الجنس المذكّر والملائكة والله؛ والبغيض، أو المؤنّث ويتضمّن الشيطان والأشرار والأرواح الشريرة والحيوانات سواء أكانت أنثى أم ذكراً، والأشياء والنساء. وترى سميث أن الأب ماركو قد تأثر باللغة الفرنسية. فلم يرَ، في النتيجة، أن في لغة الموهاوك الجنس الحيادي. كما ارتكب هذا الأخير خطأً ثانياً: فقد افترض وجود سابق غير معرّف أو غير محدّد، هو غير موجود في نظر سميث، ذلك أن لغة الموهاوك تستخدم في الإعادة إلى مرجع بشري غير معرّف (أحدهم، مرء)، ضميراً مستقلاً (Onka)، وليس سابقاً (Préfixe). الخطأ الثالث: إن ما يزعم أنه سابق غير معرّف هو، في الواقع سابق يشير إلى المؤنّث. إن استنتاج سميث حاسم: «أستنتج، في النهاية، أن ضمائر التأنيث تشير في الواقع، إلى الجنس المحايد، وأن الضمائر غير المحدّدة تتوافق، في نظري، مع ضمائر التأنيث الحقيقية، التي أتوقع وجودها»[1] (سميث، ١٨٨٥، ص ٢٤٩). وتشير أخيراً إلى أن الأب ماركو قد أوضح أن الضمير الذي وسمه غير معرّف يمكن أن يستخدم بدل الضمير الذي وسمه مؤنّثاً حين نتوجه إلى امرأة، ونريد أن نعبّر لها عن احترامنا. وتشير بذلك، مع شيء من السخرية (م ن):

> يفرض الأب ماركو استعمال ضميره غير المحدد (الذي يتطابق مع ضميرنا المؤنّث) بدل ضميره المؤنّث (الذي يتطابق مع غير المعرّف لدينا)؛ وهو بذلك، يربط النساء بضمائرنا الحقيقية، عازلاً، إياهن بذلك عن محيط الحيوانات الذكور

(1) الملاحظة السابقة نفسها بخصوص النص الإنكليزي: *«Therefore, I conclude that his feminine pronouns are in fact the neuter, and his indeterminate the real feminine pronouns which I trust will appear.»*

والإناث والأشـرار أو الأشيـاء، حيث صنفهن في أول الأمر[1].

أيها الصحيح؟ هل علينا أن نعتبر أن اللغة قد تغيرت في الفترة الفاصلة بين الملاحظات الخاصة بالأب ماركو وإيرميني سميث؟ أم علينا بالأحرى أن نثق بهذه الأخيرة، أن نثق أكثر، بكل تأكيد، بواقعة الاعتبـارات ذات الطابع اللغوي (قد كانت سميث عالمة أنتروبولوجية في مكتب الإتنولوجيا في معهد السميثسوني، وقد سـاعدها بخاصة، عالم اللغة والإتنولوجي جون هيويت (John Hewitt) الذي كان ناطقاً بلغة توسكارورا)؟ هل علينا، بخاصة أن نعتبر، كما تؤكد ذلك، أن ليس هناك من سابق غير معرّف في لغة الإيروكواس. ويمكننا على ضوء هذه الفرضية، أن نلاحظ أن وجود غير المعرّف يثير غالباً مشكلة في اللغات الأميركية - الهندية، وبشكل أعم في اللغات المتعدّدة التركيب. إن الخارطة الدلالية لاستعمالات الضمائر غير المعرّفة التي تختصر النماذج الممكنة لتوزيع الضمائر غير المعرّفة في اللغات، هي ذات فائدة محددة[2]، من وجهة النظر هذه.

الصورة (١) - الخارطة الدلالية لاستخدامات الضمائر غير المعرّفة

خاص معروف — خاص غير معروف — غير الحقيقي(*) غير خاص — سؤال — نفي غير مباشر — نفي مباشر

غير الحقيقي — شرطي — تشبيهي — خيار حر

(*) «غير الحقيقـي» صنف قواعدي صيغي نجده في بعض اللغات يربـط بطريقة متنوعة اللاحضور وغير المنجز، والكامن.

---

(١) الملاحظة السابقة نفسـها بخصوص النص الإنكليزي: «*Père Marcoux enforces the use of his indeterminate pronoun (which is our feminine) in the place of his feminine (which is our it) and in reality bringsall woman-kind under their own pronouns, thus separating them from the surrounding of beasts, male and female, demons and things, which he first environs them.*»

(٢) هاسبلهات (١٩٩٧، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤)، تقدّم هذه الخارطة مخططاً إلزامياً عاماً لأهم استعمالات غير المعرّفات. ونشير إلى أن هذه الخارطة تقوم، لسوء الحظ، على فرضية الخصوصية التصنيفية. إن التمايـزات الوظيفية التي تقترحهـا لا تقوم على التحليل الدلالي للتشـكيل باعتباره نظام تعارضات أو على دراسـة لموقعه اللغوي بالنسـبة إلى نظام الضمائر في مجمله. تضمّ الوظائف نمطين من العناصر غير المتجانسـة: الملامـح الدلالية (معروف/ غير معروف) وسـياقات استخدام وظهور.

لا تنتظـــم الضمائر غير المعرّفة للألســـن متعددة التركيـــب إلّا قليلاً ضمن سلاســـل منســـجمة (مثلاً وفق سلاســـل Some- any - no – بالإنكليزية أو ni,-to,-nibud,-libo, kœ- بالروســـية). وبالمقابـــل، نلاحـــظ الظهور المتكرر للاصق غير المعرّف في تعارض عمودي مع لواصق الضمائر للشـــخص الغائب في شكل الفعل. ربما كان هذا حال لغة الموهاوك، إذا ما اتفقنا على ذلك مع الأب ماركـــو. أي مقام تصنيفي يمكن أن نمنح لهـــذا اللاصق؟ هل علينا أن نرى فيه صنفاً خاصاً بأنموذج لســـان، وأن نؤكد مع الخصوصية التصنيفية، أننا هنا أمام صنف مفيد على المســـتوى الوصفي غير أنه من دون صلاحية شمولية، طالما أنه لا يستطيع الاندماج بالخارطة الدلالية لغير المعرّفات المشكلة بمساعدة المفاهيم المقارنة التي قام بها علماء النماذج؟

مشكلة غير المعرّف في اللغات المتعددة التركيب

يمكن للخصوصية المقولاتية أن تستند، بسهولة، إلى بعض الدراسات اللسانية، مثل دراسات إيفانس (٢٠٠٢)، التي تضع موضع التساؤل البعد المرجعي للواصق الضمائر (سواء أكانت خاصة – أم غير معرفة)، بالاستناد، بخاصة، إلى تفحّص بعض الألسن الأسترالية والهندية – الأميركية. تؤكد هذه الدراسات، بشكل أدق، أنه، إذا وجدت ألسن – مثل الموهاوك – غير تشكيلية، فإن لواصق الضمائر (التي تشير إلى مجموعة ملامح مثل الشخص والجنس، والعدد)، التي ترتبط بالفعل، لا تشكل مع ذلك براهين حقيقية على هذه الأخيرة. لقد رفضت، في الواقع، فكرة أن بإمكان هذه اللواصق أن تشكل نظاماً معقداً، مستقلاً، مرجعياً، مع نتيجة مفادها أن التراكيب الاسمية الموجودة في الجملة تتحوّل إلى مستوى الملاحق. إذا كان الحال كذلك، سيكون منطقياً، عندئذ، ألّا نجد في هذه الألسن لاصقاً ضميرياً تتمثل وظيفته الرئيسة في الإشارة إلى مرجع غير معرّف. ويبدو بدهياً أن نجد هذه المؤشرات أحياناً، في لغة نافاجو (Navajo)، مثلاً، ولكن، وبما أن حضورها يبقى موقتاً، فإن وجودها

الجدول (١) - أسرة كادوان – إيروكواس

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="2">أسرة كادوان</td><td colspan="4">الأسرة الابروكواسية</td></tr>
<tr><td rowspan="4">Caddo
كادّو</td><td>كادّو الشمال</td><td rowspan="4">شيروكي
Cherokee</td><td colspan="3">إيروكواسية الشمال</td></tr>
<tr><td rowspan="3">باوني
Pawnee
ويتشيتا
Wichita</td><td rowspan="3">توسكارورا
كايوغا
Tuscarora
Cayuga</td><td colspan="2">إيروكوسية البحيرات</td></tr>
<tr><td rowspan="2">هورون
وايندو
Huron
Wyandot</td><td>الأمم الأربعه</td></tr>
<tr><td>سينيكا Seneca
اونونداغا
Onondaga
اونيدا Oneida
موهاوك
Mohawk</td></tr>
</table>

لا يسمح بإزالة الشك حول مسألة الطبيعة المرجعية الحقيقية لمجموع المؤشرات الضميرية الأخرى للشخص الغائب. إن التأكيد أن هذه المؤشرات لا تحمل مرجعية، يعيد إلى تحويل هذه المؤشرات إلى لواصق بسيطة، يكون مقامها أقرب إلى مقام المورفيمات المستخدمة في الإشارة إلى التوافق أكثر من قربها من الضمائر المستقلة، مما لا يسمح بتحويلها إلى ضمائر مستقلة. وتكتفي هذه المؤشرات بتقديم المعلومات حول الجنس أو العدد، فيما تستند المرجعية إلى المجموعات الاسمية الحاضرة في الجملة. يرى البرهان الرئيس الذي قدمه إيفانس، أن هذه المؤشرات ضرورية، وأنها، على هذا الأساس «لا تعود قادرة على تنظيم التعارضات مثل التقابل»، «مرجعي مقابل غير مرجعي، معرّف مقابل غير معرف، إلخ» (م س ن، ص ٢٥٥). لم تجد ماريان ميثون (٢٠٠٣) سوى القليل من الصعوبة مع ذلك في إظهار أن المؤشرات الضميرية تملك، في العديد من اللغات تعددية التركيب، مكانة مرجعية وتعريفية في الوقت نفسه. وتبين أيضاً أنه، في حال الألسن مثل اليوپيك (Yupik)، نعثر على استخدام فعلي لغير المعرّفات، وهو مستقر في هذه الألسن. هل باستطاعتنا تأكيد الفرضية نفسه، في ما يتعلّق بلغة الموهاوك، وبشكل أعم، في ما يتعلّق باللغات الإيروكواسية؟

تطوّر ضمائر الغائب في اللغة الايروكواسية:

تشـكّل ألسنة الأسرة الإيروكواسـية أسرة مهمة في أميركا الشمالية، وهي منسوبة عموماً، على المستوى الجيني، إلى أسرة كادوان (Caddoane)، (وبشكل أبعد إلى أسرة السيو Sioux، وفاقاً لسـابير [١٩٤٩] Sapir) نقابل، عادة، بين فرع شمالي، يقسـم هو نفسه إلى أسرتين صغيرتين (توسـكارورا وكايوغا، من جهة، والألسـنة الايروكوازسية للبحيرات الكبرى من جهة أخرى ـ هورون، وياندو، سـينيكا، أونونداغا، أويندا، موهاوك)، وفرع جنوبي مؤلف من عضو واحد، الشيروكي[1]. يتميّز الفرع الأول، على مستوى صرف الفعل، بنظام معقد من السوابق الشخصية، وتشمل صيغ تصريف كل لسان أكثر من خمسين شكلاً للتعبير عن الشخص والعدد والحالة والجنس. ويتضمّن الشخص المفرد والمثنى والجمع.

تميّز وصوف اللسـان الايروكواسي، تقليدياً، بين ثلاثة نماذج من تصريف السوابق. وهناك تقسيم ثلاثي للجنس (المذكّر، المؤنّث، وغير البشري) بالنسبة للغائب (سـواء أكان فاعلاً أم مفعولاً). ويتم التوافـق على الاعتقاد بأن تطور الجنس تجديد حديث، فهو غير موجود في الشيروكي ولا في الألسن الكادوانية، وليـس تراكماً، وأنه تم من خـلال إعادة تأويل للّواصق المسـتخدمة من أجل غايات أخـرى في صرف الفعل. لقد اهتم عدد مـن الباحثين المنتمين إلى مجال القواعد المقارنة وعلم اللغة التاريخي، بوصف بزوغه، على المسـتوى التطوري، وبتحديد الأسباب التي سـمحت بالانتقال من مرحلة لا يحدد فيها الجنس إلى مرحلة تشـتمل على أجناس ثلاثة: (شـاف، ١٩٩٧، ٢٠٠٣، Chafe؛ ساسّ، ١٩٩٥، Sasse؛ سيسو، ١٩٩٧، Cysouw).

---

(1) تشتمل الأسرة الإيروكواسـية على لغات أخرى بقي منها القليل من الآثار. وكانت تستخدم من قبل جماعات سـكنت جنوب بحيرة أونتاريو، وبالقرب مـن بحيرة ايريي وجنوب وادي سان - لوران.

إعادة بناء «شافي» لنظام السوابق الشخصية

إن المقارنة المنتظمة للألســن المتنوعة لأسرة الإيروكواس - كادوان تظهر أن اللسان الإيروكواسي والكادواني الأول قد اشتمل على نظام لواصق للضمائر قريب من الألسن الحالية في ما يخص المتكلم والمخاطب -K* يستخدم للإشارة إلى المتكلــم -S* للمخاطب. وبالمقابل فقد أشــير إلى الشــخص الغائب بـ Ø، فيما العلامات الوحيدة المرتبطة بهذا الشــخص هي علامات العدد (كان يشــار إلى الجمع بـــ -W*). وكانت هناك، من جهة أخرى، علامة للغائب، الســابق غير المعرّف (- Yi* للفاعل -Yu* للمفعول به) الذي ســنهتم بتطوره بشــكل خاص والذي حمل قيمة قريبة من on الفرنســية. إن نظام اللغة الإيروكاوسية - الكادوانية كان إذاً على الشكل التالي:

الجدول (٢). نظام اللغة الإيروكواسية – الكادوانية الأول

	فاعل	مفعول به
غير معرّف	*Yu	*Yi
خاص	Ø	Ø

تقود عدة تحوّلات، على المستوى التتابعي إلى الإيروكواسية الأولى المشتركة مع لغات الإيروكواس الشمالية والشــيروكي. وتمثل التحوّل الأول في التعميم لـ -Yi*-/ Yu* للعودة إلى المساهمين المعرّفين أو الخاصّين. وتمثّل التحوّل الثاني في إدخال الســابق Ka*- وعــودة التعارض خاص/ غير خــاص، إلى الظهور بالنسبة إلى الفواعل.

الجدول (٣). نظام الإيروكواس الأولي

	فاعل	مفعول به
غير معرّف	*Yi-	*Yu-
خاص	*Ka- /*Ya-	

لقد عرف الانتقال من اللغة الإيركواسية الأولية الشمالية، ظهور التمييز نفسه بالنسبة إلى المفعول به من خلال امتداد قياسي (شكل Ko* مقابل لـKa*)، وتغيرات متنوعة صغيرة في شكل المورفيمات، إن ما هو مهم بالنسبة إلينا هو التغير الدلالي الذي اضطر والاس شاف إلى التسليم به: إن سابق الفاعل غير المعرّف (Ye* Ya*) ستخدم، من الآن فصاعداً في الإشارة إلى الفاعل المعرّف أيضاً، أما مؤشر الفاعل المعرّف أو الخاص (-Ka*) في ما يخصه، فقد انحصر دوره في الكيانات غير البشرية. واتبعت إعادة التأويل الوظيفي اتجاهاً معاكساً في ما يخص المفعول به: لقد شملت المقولة غير المعرّفة غير البشر.

الجدول (٤). النظام السابق لإيروكواس الشمالي الأولي

	الفاعل	المفعول به
بشري	*Ye– /*Ya–	*(Ya) Ko–
غير بشري	*Ka	*Yo-

تتميّز المرحلة الأخيرة، القريبة من نظام اللغات الإيروكواسية الشمالية الحالية، بظهور التمييز مذكّر/ مؤنّث في ما يتعلق بالكيانات الإنسانية. لقد نتج هذا التمييز من إدخال سابق جديد، إنه سابق المذكّر (hra*–) ومن خلال آلية قياسية (hro*–) من أجل المفعول به. وهكذا فقد تمت إعادة تأويل السابق غير المعرّف، على أنه سابق شخصي مؤنّث أو غير مذكّر، مع المحافظة على قيمته غير المعرّفة، في بعض السياقات.

الجدول (٥) – نظام الإيروكواس الشمالي الأولي

	فاعل		مفعول به	
	مفرد	غير مفرد	مفرد	غير مفرد
مذكّر	*hra		*hro	
مؤنّث/ غير معرف	*Ye /*Ya		(*Ya) Ko–	
غير بشري	*Ka /*wa		*Yo	

لقد ظهرت تطورات متنوعة بين اللغات الإيروكواسية الشمالية من دون أن تغير، مع ذلك، بعمق، التشكيل المقدم في الجدول ٥ (شاف وفورستر، ١٩٨١). ومن المهم بخاصة، دراسة تطور فرع اللغات الإيروكواسية في البحيرات الكبرى (أونيــدا، موهاوك، أونونداغا)، لأن هذه التطــورات تخص الجنس - ذلك أن لغتي توســكارورا وكايوغا قد تطورتا، بخاصة، على مستوى التفاعل بين نظام العدد والشخص (انظر الجدولين ٦ و٧).

الجدول (٦) - نظام لغتي توسكارورا وكايوغا الأولي

	فاعل		مفعول به	
مفرد غير مفرد	مفرد	غير مفرد	مفرد	غير مفرد
المذكّر	*hra-	*kaye	*hro -	
المؤنّث/ غير معرف	-Ya- /*Ye		*(Ya)ko	
غير البشري	*wa /*Ka		*Yo	

الجدول (٧) - نظام اللغة الإيروكواسية للبحيرات الكبرى

	فاعل			مفعول به	
	مفرد	مثنى	جمع	مفرد	غير مفرد
مذكّر	-*hra	-*hni	-*hrati	-*hro	*kroti
مؤنّث غير معرف	*Ya/*Ye	*Kni	*Wati	Ko (-*(Ya	*Yoti
غير بشري	*wa/*Ka-			*Yo	

هيمنة المرجع المذكّر

يصف شاف تطور السوابق في الألســنة الإيروكواسية للبحيرات الكبرى بأنها تطور الهيمنة التدريجية للمرجــع المذكّر. ذلك أنه قد نما نظام ثنائي، وليس ثلاثيــاً، حيث المذكّر لا يقابل إلّا ما هو غــير المذكّر. لقد نتج هذا الأمر من نمو

نظام ضمائر استخدم فيه المرجع غير المفرد المؤنّث السابق نفسه، الذي تستخدمه الكيانات غير البشرية (فيما بقي التمييز الثلاثي في حال المفرد). وتظهر لهجة الهورون (Huron) (كما لهجة قريبة منه الوايندوت Wyandot)، ضمن هذا المنظور على أنها اللغة التي تتابع حتى النهاية، هذا المسار، طالما أن هذا التطور يشمل أيضاً المفرد (كوبريس، ٢٠٠١، Kopris).

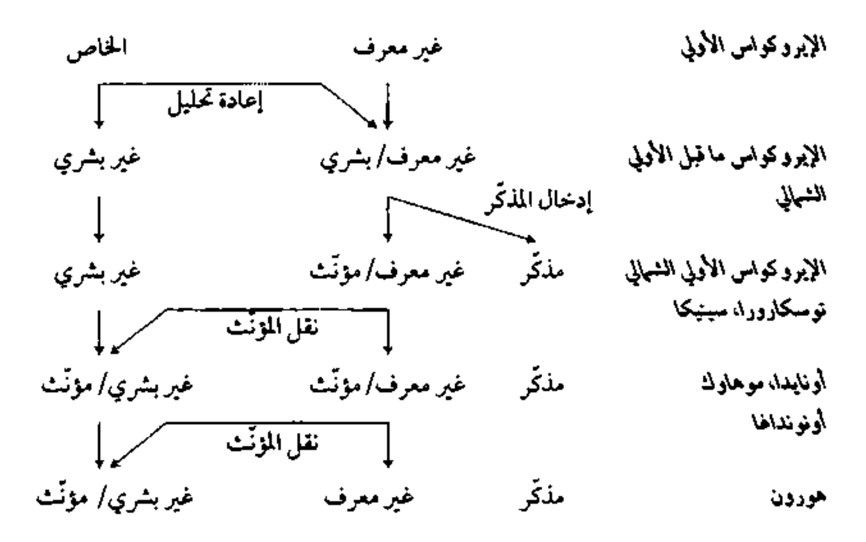
مصير السابق غير المعرّف، فاعل، مفعول به

يرى شاف في نظام الضمائر الإيروكواسي الحالي، نتيجة لمسار مزدوج. يتعلق الأول بإدخال سابق ضميري، في مكان المؤشر Ø الذي يحمل قيماً متابعة – بشري معرف، ثم مخصص للفواعل غير البشرية، وهو يضم أخيراً مجموعة صغيرة من المرجعيات المؤنّثة من أجل غير المفرد بالنسبة إلى ألسن البحيرات الكبرى، كما في حال المفرد في لهجة الهورون. أما المسار الثاني فهو مسار التبدلات المتزامنة للسابق غير المعرّف. فبعد إضافة صفة المعرّف ثم المؤنّث إلى قيمته الأساسية، يعود إلى قيمته الأساسية غير المعرّفة، سواء، أكان ذلك بشكل كامل ـ مع لهجة الهورون ـ أو جزئياً فقط – مع ألسن البحيرات الكبرى.

يبدو أن التطور الدلالي للسابق غير المعرّف، قد تم فرضه، ضمن هذا المنظور، من خلال ظهور تعارض بشري/ غير بشري، مع تأثير جانبي لنمو فرق في الجنس حيث يهيمن جنس المذكّر. وأخيراً، يجد السابق غير المعرّف نفسه «محتلاً» من قيمة المؤنّث.

يتميّز التطور اللاحق لألسن البحيرات الكبرى بتذبذب في تأشير المؤنّث. وهكذا يستخدم السابق غير المعرّف/ المؤنّث في لغات موهاوك والوايندو واونونداغا، بشكل رئيس في الإشارة إلى النساء اللواتي نقيم معهن علاقة احترام أو علاقة عاطفية. ويستخدم، المؤشر المرجعي غير البشري، من أجل التعبير عن أي نموذج علاقة أخرى. ويشير فلويد ج. لونسبوري (١٩٥٣، F. G. Lounsbury)، إلى أنه يستخدم، في لهجة الوايندو، السابق الأول، حين

الصورة ٢ - إدخال المذكّر ونقل المؤنّث



المصدر: سيسو (١٩٩٧).

يميز العمود اليميني مجموعات اللغات واللغات نفسها المائل.

نشير إلى نساء لديهن (أو من عمر من لديهن) أطفال، أما الثاني فيشير إلى الشابات أو إلى نسوة أكبر سناً.

ويشكل تحليلشاف إعادة بناء ممكن لتطور الجنس في لسان الإيروكواس. إلّا أنه، مع ذلك، يحمل عيب غياب التبرير اللغوي بالنسبة للتحوّلات التي مست اللاصق غير المعرّف. يمكننا، بخاصة، أن نتساءل عن ملاءمة التحوّل المضاعف، أي تحوّل المؤشر غير المعرّف إلى مؤشر مرجعي لا يميّز بين بشري معرّف أو غير معرف، وتحوّل الفاعل المعرّف إلى غير بشري. ويعتبرشاف (وهانس جورسن، من بعده) أن إعادة تأويل السابق غير المعرّف لا تعتبر مشكلة، لأن هذا السابق يعيد فقط إلى كيان بشري. غير أن المشكلة ليست هنا: إنها تكمن في أن مثل إعادة التأويل هذه تُفقد السابق معناه الدلالي الأولي غير المعرّف، لمصلحة القيمة المعرّفة أو الخاصة. فقيمة غير المعرّف لا يمكن أن تكون سوى قيمة ثانوية أو سياقية. أما التحوّل الثاني، فهو أيضاً قليل الاحتمال، ذلك لا يبدو أن هناك شيئاً يبرر أن

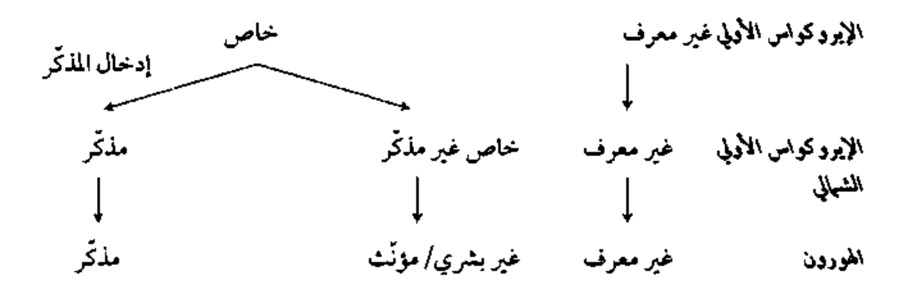
يجد مؤشرٌ، يعيد إلى الدور الدلالي الأولي (الفاعل النموذجي الأولي هو إنسان خاص في العموم)، نفسه وقد هبط إلى مستوى مرجع غير بشري. تخضع إعادة البناء هذه، من دون أدنى شك، إلى معوق منطقي، ضمن مصطلحات التراتبية الإلزامية: يفترض التعارض مذكّر/ مؤنّث وجود التعارض بشري/ غير بشري. ويتم التمييز بين المذكّر والمؤنّث في اللغات عموماً، ضمن الرتبة «بشري».

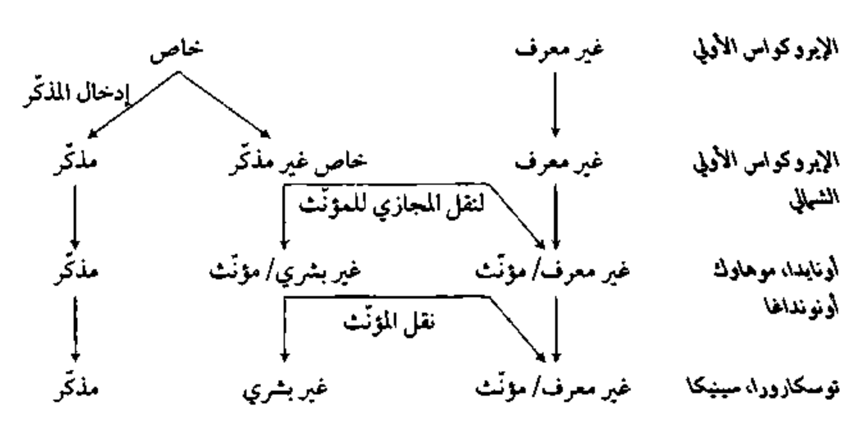
مقترح سيسو المضاد

لقد أعاد ميكائيل سيسو (١٩٩٧)، بعد ذلك بسنوات، دراسة ملف الجنس في ألسن الإيروكواس، واقترح بديلاً مقبولاً جزئياً من شاف. ويمثل هذا البديل، من وجهة نظرنا، خطوة أولى في الاتجاه الصحيح. حيث يعتبر أن السابق المستخدم في الإشارة إلى المؤنّث هو سابق معرّف أو خاص، وأنه يكتسب هذا المعنى الإضافي ما إن يُبتدع سابق يرجع إلى المذكّر. إن واقعة أن السابق غير المعرّف يستخدم، في مرحلة لاحقة، للإشارة إلى بعض خصائص المؤنّث، هي، نتيجة تمييز للجنس المؤنّث.

إن من حق سيسو إذاً أن يضع موضع الشك نظرية شاف حول مرحلة أولية سابقة للغة الإيروكواس الشمالية، حيث دخل التقابل بشري/ غير بشري. إلّا أننا أمام اقتراح يحافظ، في الواقع، على الفرضية الأساسية نفسها، لأنه يقبل أيضاً أن المؤشر الخاص (الذي يتعارض في الأصل مع علامة غير المعرّف، في ما يتعلق بمجال البشر)، لا يأخذ علامة التأنيث فقط، بل يعيد من الآن فصاعداً، أيضاً، إلى مجال غير البشر. لا يقطع اقتراح سيسو إذاً، بشكل حقيقي مع اقتراح شاف، إذ يحمل هذا الأخير ميزة احترام التراتبية الإلزامية، لأنه يفترض أن بزوغ التعارض مذكّر/ مؤنّث قد تحقق ضمن مقولة / بشر/ . لقد واجه سيسو، إذن، من أجل حل هذه المشكلة، إمكانيتين: اعتبار أن مقولة «خاص» تحيل إلى مجال البشر، ما يسمح له بالشرح الصحيح لبزوغ الفرق في الجنس. غير أن كلفة ذلك تتمثل في عدم القدرة على تفسير سبب قدرة هذه المقولة على الإرجاع إلى غير البشر، وطريقتها، أيضاً؛ أو أن نعتبر، كما فعل شاف، أن هذه المقولة ترجع إلى غير البشر، غير أنه، وفي هذه

الصورتان (٣) و(٤) - تحليل سيسو





المصدر: سيسو (١٩٩٧).
يميز عمود اليمين مجموعات اللغات من اللغات نفسها.

الحال، يصبح بزوغ الفرق في الجنس مشـكلة. في الحل الأول، ينسجم الجنس مع التراتبية الإلزامية التي قال بها شـاف، وذلك من خلال تطبيقها على مقولة أخرى (خاصة). وتبقى النتيجة إشكالية. أما الحل الثاني فهو أقل إقناعاً أيضاً لأنه يفشل في الانسجام مع مبدأ التناسق المنطقي. كما أنه يعود إلى دعم الخصوصية المقولاتية.

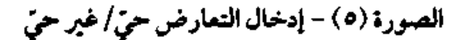
التعارض حي/غير حي

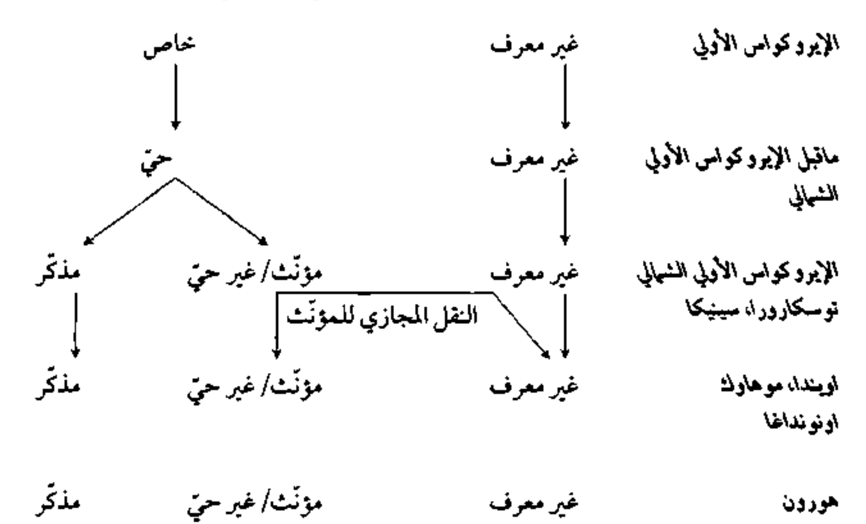
هناك مع ذلك بديل بسيط يسـتدعي تعارضاً آخر، إنه التعارض حي/ غير حي، وتراتبية إلزامية شـمولية - حي> مذكّر، مؤنّـث. لنذكر أن هذا التعارض يقوم بدور مركزي في قواعد أسرة لغات متقاربة جغرافياً، إنها لغات الألغونكين

(بين كارولينا واللابرادو، ديفو وفورنِل، ٢٠٠٩). غير أن دراسة دقيقة للمعطيات تظهـــر أن هذا التعارض حــاضر، فعلياً، في لغات الإيروكواس. وهكذا، يشــير السابق غير المذكّر في الموهاوك كما في أونَيدا إلى الحيوانات المذكّرة كما إلى الكائنات البشرية من الجنــس المذكّر. (بونفيــلان، ١٩٧٣؛ بيتّي، ١٩٧٤؛ لونســبوري، ١٩٥٣، Bonvillain, Beatty, Lounsbury). أمــا اللاحق «غير البشري» فلا يعيد، أولياً إلى أشياء غير حيّة. إنه يستخدم في الإشارة إلى الحيوانات المؤنّثة أو ذات جنس غير محدّد، كذلك إلى كائنات بشرية مؤنّثة في سن الإنجاب. ويكفي أن نمنح دوراً مركزيــاً للتعارض حي/ غير حي، وأن نربطه بالتعارض مذكّر/ مؤنّث، كي ترتســم إعادة بناء أخرى، أكثر بساطة وتناسقاً، مع نتيجة أولى ذات أهمية بالنسبة إلى نظرية غير المعرّفات: لم ينل اللاصق غير المعرّف أي تغيير، فقد حافظ بشــكل ثابــت على قيمته الأولية باعتباره غير معرّف، وأرجــع إلى صنف البشر الوحيد. استطاع هذا اللاصق، في بعض لغات الإيروكواس مثل لغات البحيرات الكبرى (آبّوت، ١٩٨٤)، أن يستخدم أيضاً، ولكن بشكل ثانوي، للرجوع إلى الكائنات البشرية من الجنس المؤنّث، بالقدر الذي لا يتطابقون فيه مع مقولة «نســاء في سن الإنجاب»، أو لا يعتبرون في علاقة مع ميزة الجنس (علاقة الاحترام).

لم يعد ضرورياً أيضاً أن نفترض تحوّلاً للسابق، غير المعرّف أو الخاص، إلى لاحق غير بشري. ومــن المرجّح أن يتطابق إدخال مؤشر ظاهر بدل المؤشر Ø، ومنذ البداية، مع قيمة مجالها الكائنات الحيّة. إن إدخال مؤشر مذكّر (حيّ) أتاح، مــن خلال التعارض، فرصة رؤية هذا المؤشر وهــو يحمل قيمة مؤنّثة، باعتباره مفردة ســلبية، وقيمة عامة حيّة، باعتباره مفردة حيادية، (من أجل الإرجاع إلى كائــن حيّ [غير بشري] غير محدّد الجنس). كما أن هذا المؤشر قد تمكّن أيضاً، في النهاية، مــن الحصول على قيمة غير حيّة، إلّا أنه ليس بالضرورة أن يحدث هذا: يشار لغير الأحياء، في لغة الأونَيدا، بالمؤشر Ø (لونسبوري، ١٩٥٣).

وباختصار، يقــدم التحليل الذي نقترحه ميزتين: إنــه لا يفترض، أولاً، وجود تحوّل للســابق غير المعرّف، على المســتوى الزمني. إذ يحتفظ هذا الأخير





يميز عمود اليمين مجموعات اللغات عن اللغات نفسها (بالحرف المائل).

بقيمتـه الأولية. ينسـجم هذا المظهر مع نظرية سـاس التي تـرى أن اللغات الإيروكواسـية قد عرفت تحوّلاً في سوابق الشـخص الغائب التي تحوّلت، من علامات تطابـق صرف، إلى لواحق ضميرية ذات قيمة مرجعية كاملة. يفترض هذا التطور، في الواقع المحافظة على لاحق ضميري يسمح بالإحالة إلى كيانات بشرية غير معرّفة، أو غير محددة. ثانياً، يفترض هذا التحليل إدخال لاحق معرّف أو خاص، يحيل إلى الكائنات الحيّة، كما يفترض تطوراً لاحقاً للجنس في علاقته مع هذا المجال. إذا قبلنـا مثل إعادة البناء هذه، يصبح ضرورياً، من أجل شرح تطور لغات البحيرات الكبرى أو الهورون، أن نفترض «توجهاً مذكّراً» . فعلينا أن نعتبر أن هذه اللغات لا تسعى إلى الدلالة على تمييز إضافي.

*

* *

لم يتوقف تفجر الإعراب الضميري في اللغات الإيروكواسية، بالمقارنة مع الأسرة الكادوانية والسيو، عن إثارة فضول فقهاء اللغة وعلمائها الذين يواجهون

مهمة تنظيم التصاريف ضمن صيغ. لقد أعد الأب جوزيف ماركو والأب جان أندريه كووك (١٨٨٦، J. A. Cuoq)، وإرميني سميث (١٨٨٥)، وفرانز بواس (١٩١١)؛ وماريوس شارل باربو (١٩١٥، Marius C. Barbeau)، وآخرون، ومنذ ذلك الحين، مجموعة مقولات وصفية من أجل التعبير عن الخصائص الدلالية للسوابق الضميرية. لقد افترض المختصون، بشكل خاص، وجود مقولة، إنها مقولة غير المعرّف المؤنّث. ويمكننا أن نستنتج، بسهولة، من هذه الدراسات أن هذا الوضع الخاص لغير المعرّف في الأسرة الإيروكواسية يحتمل التقرب من خلال مفردات الخصوصية اللسانية. ومثل الجر - النصب في لغة نيڤخ، يحمل السابق غير المعرّف، في الواقع، طابعاً غريباً لأنه يشتمل على دلالة مرتبطة بالجنس ولا يبدو، أنه يقبل المقارنة، بسهولة، مع اللواصق غير المعرّفة التي نجدها في لغات أخرى غير تشكيلية. وبالنسبة للمقاربة الخاصة، ليس من الضروري أن نعبر عن غير المعرّف في لغة الإيروكواس ضمن نظرية عامة لغير المعرّفات. فنحن أمام ميزة خاصة بالأسرة الإيروكواسية لا تدخل في إطار البحث المقارن.

لقد رأينا أن المختصين لم يتوقفوا عند هذا الحد. لقد حاول شاف، ضمن عمل ريادي (١٩٧٧)، أن يعيد بناء تطور الشخص الغائب، مستنداً إلى إحدى ميزتين بارزتين في نظام الفعل: انبثاق نظام الجنس - فيما الميزة الثانية كانت نظاماً معقداً في ما يتعلق بالعدد (مفرد، مثنى، جمع)، انطلاقاً من صيغ مثبتة في اللغات الحالية. وقد تم اقتراح تفسيرين: يرى الأول في إبداع اللاحق المذكّر، الومضة الأولى التي سمحت بنمو نظام الجنس (شاف، ١٩٧٧، و٢٠٠٢؛ سيسو، ١٩٩٧). أما التفسير الأكثر رواجاً فهو من طبيعة إتنو-نحوية: يبدو هذا الإبداع صدى للفرق بين الأجناس يميّز الرجال (والمحاربين) في هذا المجتمع. ولم ينشاف، نفسه - ملاحظة أن هذا الفرق لا ينسجم مع هيمنة النساء في المجتمع الإيروكواسي. وفي كل الأحوال، لن يكون مثل هذا التفسير سوى جزئي. والحال كذلك مع تفسير ساس (١٩٥٥)، الذي فصل، في ما

يتعلق به، تحوّلاً في الإيروكواسـية، من لغة تشـكيلية إلى لغة تعددية التركيب. وبعيداً من إهمال هذين العنصرين، يبدو لنا بزوغ الجنس، قبل كل شيء، إحدى النتائج التحويليـة لإدخال التعارض حيّ/ غير حيّ في نظام الفعل الذي تهيمن عليـه العلاقة فاعل/ مفعول به. تقـوم أصالة اللغات الإيروكواسـية (ما عدا الشيروكي)، على إبداع إعراب ضميري في تنافس مع حضور سابق غير معرّف. يفسر تذبذب الجنس الذي اسـتطعنا ملاحظته بين لغـات الأسرة المختلفة، في ذاتـه، من خلال المحافظة على لاصق غير معرّف ضمن الصيغة العامة. يسـتند مثل هـذا التحليل إلى الفرضية التي ترى أن الأنظمـة الصرفية النحوية للغات خاضعة لمعوقات ترتبط بوجود تراتبيات إلزامية شـمولية. وهو يرفض التنازل أمام سراب الخصوصية المقولاتية.

لنعد، من أجل الختام، إلى الأب ماركو وإلى إيرميني سـميث. ما من شك أن الثانية كانت على حق حين سـخرت من اسـتخدام مقولتـي نبيلة وبغيضة المنبثقتـين من قواعد رجال الإرسـاليات الجزويتية. ونفهـم رغبتها في تحويل السـابق (*Ye-) (*Yu- /*Y-Yakaw- /*Yak-) إلى سـابق مؤنّث، حتى ولـو قاد هذا الأمـر إلى الرفض الخالص لتحويله إلى ضمـير غير معرّف. غير أن التطور الزمني والتحليل المقارن للغات الإيروكواسـية يضطر المرء للحسم لمصلحـة الأب ماركو: إن القيمة البدائية لهذا السـابق هي حقـاً غير معرّفة، والقيمة المؤنّثـة، هي من تأثير الجوانـب الاجتماعية. أما بالنسـبة لـ (*Ka- /*Y /*Yaw /*w- /*k-)، فهو ليس ضميراً حيادياً فقط، بل يعيد تماماً أيضاً للكائنات البشرية من الجنس المؤنّث. وأخيراً: «وأخيراً وبخاصة»، إذا لم نستطع لوم إيرميني سميث لاستبعادها، بخبث، إبليس والشياطين والأرواح الشريرة من تعريف هـذه المقولة، فيبقى أنه ما كان علينا أن نتخلص، بهذه السرعة، من «الحيوانات الذكور والإناث» التي ربـما كانت قدمت لها المفتاح من أجل حل الاختلاف الظاهر في الملاحظات الحقلية.

المراجع

ABBOTT Clifford, 1984, « Two feminine genders in Oneida », *Anthropological Linguistics*, 26 (2), p. 125-137.

BARBEAU C. Marius, 1915, *Classification of Iroquoian Radicals with Subjective Pronominal Prefixes*, Canada Department of Mines, Geological Survey, Memoir 46, Anthropological Series 7.

BEATTY John J., 1974, *Mohawk Morphology*, Greeley, Museum of Anthropology, University of Northern Colorado.

BHAT Darbhe N. S., 2000, « The indefinite-interrogative puzzle », *Linguistic Typology*, 4 (3), p. 365-400.

BOAS Franz, 1911, « Introduction », dans *Handbook of American Indian Languages*, vol. 1. (Bureau of American Ethnology, Bulletin 40), Washington, Government Print Office.

BONVILLAIN Nancy, 1973, *A Grammar of Akwesasne Mohawk*, Ottowa, National Museum of Man.

CHAFE Wallace L., 1977, « The evolution of third person verb agreement in the Iroquoian languages », dans Charles N. Li (ed.), *Mechanism of Syntactic Change*, Austin, University of Texas Press, p. 493-524.

— 2002, « Masculine and feminine in the Northern Iroquoian languages », dans N. J. Enfield (ed.), *Ethnosyntax : Explorations in Grammar and Culture*, Oxford-New York, Oxford University Press, p. 99-109.

CHAFE Wallace L. et FOSTER Michael K., 1981, « Prehistoric divergences and recontacts between Cayuga, Seneca, and other Northern Iroquoian languages », *International Journal of American Linguistics*, 47 (2), p. 121-142.

CHOMSKY Noam A., 1965, *Aspects of the Theory of Syntax*, Cambridge, The MIT Press.

CYSOUW Michael, 1997, *A History of Iroquoian Gender Marking* (dactyl.).

DÉSVEAUX Emmanuel et FORNEL Michel de, 2009, « From Ojibwa to Dakota : Toward a typology of semantic transformations in American Indian languages », *Anthropological Linguistics*, 51 (2), p. 95-129.

EVANS Nicholas, 2002, « The true status of grammatical object axes : Evidence from Bininj Gun-wok », dans Nicholas Evans et Hans-Jürgen Sasse (eds.), *Problems of Polysynthesis*, Berlin, Akademie Verlag, p. 15-50.

EVANS Nicholas et LEVINSON Stephen C., 2009, « The myth of language universals : Language diversity and its importance for cognitive science », *Behavioral and Brain Sciences*, 32 (5), p. 429-448.

GREENBERG Joseph H., 1963, « Some universals of grammar with particular reference to the order of meaningful elements », dans Joseph H. Greenberg (ed.), *Universals of Grammar*, Cambridge, The MIT Press, p. 73-113.

GREENBERG Joseph H. *et al.* (eds.), 1978, *Universals of Human Language*, 4 vol., Stanford, Stanford University Press.

HASPELMATH Martin, 1997, *Indefinite Pronouns*, Oxford, Clarendon Press.

— 2003, « The geometry of grammatical meaning : Semantic maps and cross-linguistic comparison », dans Michael Tomasello (ed.), *The New Psychology of Language : Cognitive and Functional Approaches to Language Structure*, vol. 2, Mahwah, Lawrence Erlbaum, p. 211-242.

— 2004, « Does linguistic explanation presuppose linguistic description ? », *Studies in Language*, 28 (3), p. 554-579.

— 2007, « Pre-established categories don't exist : Consequences for language description and typology », *Linguistic Typology*, 11 (1), p. 119-132.

KOPRIS Craig A., 2001, *A Grammar and Dictionary of Wyandot*, thèse de doctorat, State University of New York, Buffalo (dactyl.).

LAZARD Gilbert, 2006, *La quête des invariants interlangues. La linguistique est-elle une science ?*, Paris, Honoré Champion (coll. « Bibliothèque de grammaire et de linguistique »).

LOUNSBURY Floyd G., 1953, *Oneida Verb Morphology*, New Haven, Yale University Press.

MITHUN Marianne, 2003, « Pronouns and agreement : The information status of pronominal affixes », *Transactions of the Philological Society*, 101 (2), p. 235-278.

NEWMEYER Frederick J., 2007, « Linguistic typology requires crosslinguistic formal categories », *Linguistic Typology*, 11 (1), p. 133-157.

— 2008, « Universals in syntax », *The Linguistic Review*, 25 (1-2), p. 35-82.

PANFILOV Vladimir Z., 1961 et 1965, *Grammatika nivxskogo jazyka*, 2 vol., Moscou-Leningrad, Nauka.

SAPIR Edward, 1949 [1929], « Central and North American Indian language », Londres-New York, *Encyclopedia Britannica* (14e éd.), p. 138-141, reproduit dans *Selected Writings of Edward Sapir in Language, Culture and Personality*, David G. Mandelbaum (ed.), Berkeley, University of California Press.

SASSE Hans-Jürgen, 1995, « The evolution of person prefixes in the Iroquoian languages and its functional background », dans Michael Dürr, Egon Renner et Wolfgang Oleschinski (eds.),

Languages and Culture in native North America: Studies in Honor of Heinz-Jürgen Pinnow (Lincom Studies in Native American Linguistics, 2), Munich, Lincom, p. 199-210.

SMITH Erminnie A., 1885, « The customs and language of the Iroquois », *The Journal of the Anthropological Institute of Great Britain and Ireland*, 14, p. 244-253.

TROUBETZKOY Nikolaï Sergueïevitch, 1946 [1939], *Principes de phonologie*, trad. par Jean Cantineau, Paris, Klincksieck.

فيليب أورفالينو

قرار المجموعات

يغيِّر هذا الجسم الضخم روحه وقلبه بشكل عام، إنه مجلس الشيوخ نفسه، وشيوخ آخرون.

كورنيّ، (تيت وبيرينيس، الفصل الخامس، المشهد الثاني).

ما هو القرار الجماعي؟ يعني القرار الجماعي التنسيق بين عدة أفراد، من أجل التحديد الجماعي لخيار، لا يمكنهم القيام به، بشــكل فردي، ذلك هو الجواب المسيطر في العلوم الاجتماعية على هذا السؤال. ويبدو لي هذا الجواب غير كافٍ، بالرغم مــن أنه يمتلك قدراً هاماً مما هو مقصــود. يقوم طموح هذا النص على إظهار أن القرار الجماعي يفترض نموذجاً فاعلاً خاصّاً يمكن أن نسميه «جسماً» أو «مجموعــةً» . ويجب أن ترتبط تعددية المســاهمين في القرار بمثل ذلك الكيان الجماعي. وفي العموم، سيكون القرار الجماعي قراراً للمجموعات.

إن الأخذ بجديّة مســألة تعريف القرار الجماعي يعني أثاره السؤال الذي اعتادت العلوم الاجتماعية إعادة صوغه: ما درجة امتداد مفهوم أو فكرة؟ وهل تقتصر ملاءمتها على صنف من الظواهر يمكن أن نســميه «جنساً»، أم إننا أمام ميزة أو آلية تخترق مجموعة غير متجانسة من الظواهر المختلفة؟ يُفهم التعميم، في الغالب، على أنه امتداد الاســتخدام والملاءمة لمفهوم أو آلية أو ميزة، إلى مجموعة ظواهر أكثر اتساعاً من تلك الظاهرة التي عُرِّف هذا المفهوم على أساسها، ما إن يتم اعتماد هذه الآلية أو هذه الميزة. ويجدر بنا التمييز بين طريقتين في ممارسة هذه العملية.

– أولاً، يمكننا أن نستند، كما إلى عتلة، إلى أجزاء أو مظهر من ظاهرة اجتماعية، كما أن هذا الملمح المختار يبدو شمولياً أو شبه شمولي. ويمكن لهذا الملمح أن يشكل مشكلة (مثل مشكلة التنسيق)، أو تقنية (مثل وسيلة اتصال أو قدرة (مثل العقلانية الذرائعية)، من المنطقي أن نعتقد بأنها شمولية (إنها موجودة لدى البشر جميعاً، أو لدى الحيوانات جميعاً).

ثانياً، يمكننا أيضاً أن نحدِّد، بشكل تدريجي، من خلال سلسلة مقارنات، مجموعة ملامح مميّزة تحدد فئة خاصة من الظواهر الاجتماعية. في هذه الحالة الأخيرة، تشكل فعالية التعميم رهاناً تكفله فرضية وجود فئة من الظواهر، أي جنس منها. إن محاولة الكلام بشكل عام لا تنفصل عندئذٍ عن الاهتمام بتحديد فئة محددة من الظواهر، عبر عمليات متعددة.

لقد تم تعريف القرار الجماعي، في أغلب الأحيان، وفاقاً للطريقة الأولى بالاستناد إلى مشكلة وتقنية، أما المشكلة فهي مشكلة تنسيق وتعاون مجموعة أفراد تجمعهم مصلحة اختيار نشاط والقيام به بشكل مشترك، أما التقنية فهي تجميع الأفضليات. وهذه الطريقة هي المستخدمة في الأدبيات المسيطرة على القرار الجماعي: نظرية الخيار الاجتماعي، وهو حقل فرعي لفرع علمي نشأ ضمن علم الاقتصاد، انطلاقاً من كتاب كينيث جوزيف آرو (K. J. Arrow) **الخيار الجماعي والأفضليات الفردية** (١٩٧٤)، وقد تطور أيضاً في العلوم السياسية باللغة الإنكليزية. وأدى نجاح هذه النظرية وتكرار التصويت في ممارساتنا للقرار الجماعي، إلى المطابقة بين هذا الأخير وتجميع الأفضليات. إلّا أن القسم الأول يضع ملاءمة هذه المطابقة موضع الشك.

اقترح جون إلستر (J. Elster, 2007) من جهة، مقاربة أكثر شمولاً وأكثر دقة تختصر القرار الجماعي في مسارات توقّف تؤدي إلى فعل جماعي. وقدّم، من خلال ذلك، تعريفاً أكثر وضوحاً وأكثر اختصاراً للقرار الجماعي، يرتبط، من خلال الاغتناء بدراسات الحالات، بالطريقة الثانية للتعميم. إن القسم الثاني مخصص لمسارات التوقف هذه.

تقودنا دراسة هاتين الطريقتين في اتخاذ القرارات الجماعية، في القسم الثالث، إلى التمييز بين ثلاثة نماذج من المواقف التي تحكمها فعاليات ثلاث مختلفة: التفاوض، والتقاسم النزيه، وأخيراً قرار المجموعات. ويبين القسمان الرابع والخامس أنه لئن كان القرار الجماعي يتميّز عن كل فعالية تنسيق أخرى، فإن الأخذ في الحسبان للأفراد الذين يساهمون فيه يصبح، عندئذ، غير كافٍ: إذ يتطلّب وصفه أيضاً الأخذ في الحسبان المجموعة أو الهيئة التي توجه غاياتها هذا القرار الذي سوف ينسب إليهما في النهاية.

جمع الأفضليات

إن تصور القرار الجماعي الذي يسيطر على شعورنا المشترك كما على الأدب العلمي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتآلفنا مع إجراءات التصويت. نستخدم التصويت، في الواقع، للحصول على قائمة طويلة جداً من المواقف، أعدّ دونالد جين ساري (D. G. Saari)، خبير الرياضيات المختص بإجراءات التصويت، قائمة أولى منها، من بين إجراءات أخرى، مع توجيه قارئه إلى الصعوبات التي تحتويها[1] (٢٠٠١، ص ١).

> في وقت من النهار تتخذ قراراً. ولكن هل هو القرار الصحيح؟ يستحق السؤال أن يثار، كما يوضح ذلك المثال الافتراضي التالي. لقد طُردتَ من نادي القراءة الذي تنتمي إليه لأن أعضاءه يعتبرون أنك خنت ثقتهم. كل ذلك لأنك تحب البيتزا بالفليفلة وأن لديك الرغبة الصادقة في مساعدة الآخرين. كلّفك النادي، في الواقع، بمهمة طلب البيتزا من أجل الاجتماع القادم. وقد قمت بتحديد أفضليات كل فرد في الجدول اللاحق [...] بدقة كبيرة.

لقد استخدم عضو النادي السابق التعيس، الذي يطابق ساري بينه وبين قارئه، إذاً إجراءً للتصويت وقاعدة الأغلبية النسبية (إن البيتزا المختارة ستكون البيتزا المفضّلة من أكبر عدد). ونتيجة قيامه بذلك، تعرض لمشكلة «من أسيء

(١) لقد قام المؤلف بجميع الترجمات الفرنسية عن الإنكليزية. والترجمة العربية الحالية تمت عن الفرنسية.

الجدول (١) - توزيع الأفضليات ضمن نادي القراءة

عدد الأشخاص	المفضل ١	المفضل ٢	المفضل ٣
٣	بالفليفلة	بالنقانق	بالسمك
٢	بالنقانق	بالفليفلة	بالسمك
٢	بالسمك	بالنقانق	بالفليفلة

المصدر: ساري، ٢٠٠١ ص ١.

انتخابه»، المكتشفة من جانب بوردا (١٧٨١). ويبدو للوهلة الأولى، أنه اعتبر أن البيتزا بالفليفلة هي إحدى الأفضليات الثلاث التي تجمع أكثر الأصوات، بما فيها صوته (إنها مفضّلة، في الدرجة الأولى، من قبل ثلاثة أعضاء، ضد اثنين بالنسبة إلى الاثنين الآخرين). إلّا أنه أهمل معلومة أخرى قدمها هذا التوزيع للأفضليات: تفضل البيتزا بالنقانق على البيتزا بالفليفلة أغلبيةٌ أكبر أيضاً (أربعة أعضاء من سبعة). لنترك هذه المشكلة ونتبع أيضاً دونالد ساري، (٢٠٠١، ص ٢):

> إن إجراءات التصويت لدينا هي من بين أفضل طرائق اتخاذ القرار. تسمح وسائل الديمقراطية هذه ليس بتحديد اختيار البيتزا فقط، بل باختيار، رئيس جديد للجمعية أيضاً، وباختيار عمدائنا ونوابنا ورؤسائنا. وتستعمل إجراءات التصويت في مجالسنا التشريعية للاختيار بين مختلف المقترحات التبادلية للقوانين. ولكن، وكما توحي بذلك قصة البيتزا، هل نختار هذا أو ما نريده حقاً؟

تقدم بداية كتاب ساري، في سطور قليلة، الأخطار المركزية للتفكير المسيطر حول القرار الجماعي.

- إنه متخذ من قبل مجموعة، تعتبر تعددية أفراد.
- إنه يحمل بعداً ديمقراطياً طالما أنه يأخذ في الحسبان أفضليات كل فرد.
- إنه يستخدم وسيلة، صالحة بالنسبة إلى عدد كبير من المواقف: تجميع الأفضليات.

- إنه يواجه مشكلة صعبة: هناك طرائق عدة لتحديد الخيار الذي سيمثل توزيع الأفضليات، كما ليس من السهل تحديد طريقة أفضل.

لقد فرض مفهوم الأفضلية نفسه، منذ أن استخدمه آرو (Arrow) في كتابه المؤسِّس (١٩٧٤). وهو لافت بفضل بساطته وحياده وقدرته التحليلية. إن الأفضلية هي درجة، أي موقع في نظام. إذا كان على الاختيار أن يتم بين ثلاثة احتمالات مهما كانت (أ، ب وج) فإن أفضلية المساهم هي، بكل بساطة، طريقته في تصنيف الاحتمالات الثلاثة. وهكذا فإن الصيغة أ< ب < ج تشير إلى أنه يفضل بالدرجة الأولى أن يكون (أ) الاحتمال المختار، و(ب) بالدرجة الثانية و(ج) أخيراً. وتأتي قوة التعميم في هذا المفهوم، من حياده: إنه مستقل عن الأسباب أو الغايات أو الرغبات أو الآليات النفسية التي يمكن أن تكون في أصل هذه الأفضليات. ويمكن لهذا المفهوم أن يهملها.

إن التجميع هو الوسيلة التي يُحدد من خلالها القرار الجماعي بشكل نهائي، انطلاقاً من مجموع أفضليات المساهمين. يحمل هذا المفهوم دلالتين شديدتي الارتباط، غير أنه من المناسب أن نميّز بينهما. فلدى آرو، ثم في اقتصاد الخيارات الجماعية، يعتبر التجميع الدالة الرياضية التي تنسب أفضلية جماعية لكل توزيع للأفضليات. وبما أن هذا التشكيل، لازم من أجل الصياغة الرياضية، فإنه يقبل أشكالاً مناقضة للتصور الطبيعي للقرار الجماعي: ومثال ذلك الموقف المعروف بموقف الديكتاتور حيث الأفضلية الجماعية تحدد من خلال أفضلية واحد من المساهمين، مهما كان توزيع الأفضليات. وتعتمد الدلالة الثانية التجربة التجريبية للتصويت: إن التجميع هو جمع الأفضليات المعبر عنها، والتي تسمح بمنح نقاط لكل خيار في حالة التنافس: فالحالة الأكثر بساطة هي الحالة حيث تجمع الأصوات التي حصل عليها كل خيار، بما أن على كل ناخب أن يقوم بخيارٍ واحدٍ ضمن المنافسة. يمكن لهاتين الدلالتين أن تعيدا إلى إدراكات مختلفة وحتى متناقضة، للقرار الجماعي. في الحالة المسماة حالة الدكتاتور، ليس القرار الجماعي جماعياً إلّا لأنه يفرض نفسه على مجموعة من الأفراد. وبالنسبة إلى الحالة المرتبطة

بتجربة التصويت، يعتبر القرار جماعياً ليس بالنتيجة فقط، بل بالمنهجية أيضاً: إذ يشارك جميع المساهمين في الخيار الجماعي. ومن أجل دلالة واضحة لمصطلح القرار الجماعي، علينا أن نحصره في مجموع الممثلين المشاركين فعلياً في اتخاذ القرار، وحتى النهاية[1].

إن إعادة الكتابة الرياضية لنموذج التصويت من خلال مفهوم تجميع الأفضليات، قادرة بشكل لافت على أن تطبق على أنواع كثيرة جداً من الظواهر. وتسمح من خلال ذلك، بتطبيق الخصائص الملاحظة على هذه الظواهر انطلاقاً من الرسم الرياضي. وهكذا، يكون باستطاعتنا أن نتوقّع أن تكون مفارقات التصور، مثل مفارقة من أسيء انتخابه، وأن المشكلات التي تقدمها هذه المفارقات حلولاً محتملة، قابلة للملاحظة في المواقف كافة التي يمكن أن تصاغ وفاقاً لمصطلحات تجميع الأفضليات. إن السؤال الذي يثار، في هذه الحالة يأتي على الشكل التالي: هل يرتبط مجموع هذه المواقف برتبة واحدة من الظواهر؟ إذا كان الجواب ايجابياً، يمكن لهذه الرتبة أن تقتصر على ظاهرة اجتماعية عامة، أي القرار الجماعي الذي سيكون، عندئذٍ، مطابقاً لتجميع الأفضليات بشكل واضح.

لنستعد القائمة التي أعدها ساري: اختيار البيتزا، واختيار مسؤول جمعية، انتخاب عمدة أو نائب أو رئيس للجمهورية، التصويت على القوانين ضمن البرلمان. هل هذه القائمة متناسقة؟ هل هي مؤلفة من ظواهر من الطبيعة نفسها؟ هل يمكننا مثلاً أن نعتبر اختيار بيتزا من أجل وجبة أعضاء نادٍ، من الطبيعة نفسها التي نراها في اعتماد قانون من خلال تصويت النواب؟ لا تتمثل المشكلة، مثلاً، في واقعة أننا نضع، في المستوى نفسه، خياراً عادياً، مثل خيار البيتزا، وقراراً حازماً أو سلطوياً مثل تحديد قانون. لنحيِّد الفروق غير الملائمة من خلال استخدام تعارض آخر: لنتصوّر، إلى جانب اختيار البيتزا من أجل وجبة أعضاء نادي القراءة الذي تحدث عنه ساري، تعيين «بيتزا الشهر» من

[1] وفاقاً لهذه الدلالة الأكثر تجريبية أقوم باستخدام مفهوم التجميع، في ما يتبع من النص.

قبــل نادٍ للذواقة مكرسٍ لقضية البيتزا، وراغب في ترويج بيتزا تراثية، من النوع الجيّد. لنتصور أن هذا النادي يقوم كل شهر بالترويج لنوع من البيتزا، في صحيفة النادي، مثلاً، من أجل إبراز تنوع هذا الطبق ونبله، إننا على المستوى الاعتيادي نفسه. فما هي الفروق بين هذين الموقفين، بعد أن أثرنا هذه الموضوعات جميعاً؟

الأفضليات: هل هي تعبير عن ذوق

لا يقبل النقاش أم خاتمة محاكمة عقلية؟

لنشر أولاً أن تشــكيل أفضليات الأعضاء ونظامها يُدخل فروقاً هامة على طبيعــة ما يجري في الموقفــين. إن أفضليات أعضاء نادي القــراءة هي انعكاس لذوقهم، ولا تنتج من محاكمة عقلية، وهي ليست بحاجة لأن تخضع إلى مذاكرة فردية أو جماعية. وبالمقابل، ووفاقاً لاختيار «بيتزا الشــهر»، يعتبر أعضاء نادي ذواقة البيتزا مساهمين في اتخاذ القرار الذي سيكون في النهاية قرار النادي، الذي علينا أن نلحقه بالغايات التي يستهدفها النادي. إن للمشاركين أفضليات مختلفة، لأن لديهم إدراكات مختلفة حول ما يناسب أن يختاروه بيتزا للشهر، انسجاماً مع أهــداف النادي. غير أن الأفضلية لا ترتبط بشــكل مباشر وضروري، هنا، مع البيتزا التي يرغبون بأكلها في ذلك اليوم، أي مع ذوقهم. لقد فكروا في ما يناسب بشكل أفضل، وتمكنوا أن يناقشوه معاً، ولديهم أسبابهم في تفضيل هذا الخيار أو ذاك ويمكن لهذه الأسباب أن تواجه أخرى.

فعالية: اقتسام العادل أو تحديد الفعل الجماعي؟

علينا أن نشير أيضاً إلى أن القرار يحيل، في الحالتين، إلى فعاليتين مختلفتين: الاقتســام العادل للثروة أو تحديد عمل للنادي. يحمل اختيار البيتزا في وسط النادي مظهر قرار جماعي، ذلك لأن نموذجاً من البيتزا، أكثر من آخر، سيُشرى في النهاية، بناء على مبادرة جميع الأعضاء الحاضرين، ومن أجلهم. غير أننا، في الواقع، أمام توزيع الثروة واقتسامها. إن الثروة المعنية هنا ليست البيتزا نفسها،

فمن البدهي أنها ستُشرى بشكل مشترك وتُقتسم، كما أن توزيع الحصص ليس مقصوداً هنا، ونحن نعرف أنه سيكون عادلاً. إن الثروة المناسبة، التي يقوم الرهان، هنا، على اقتسامها، أي اتخاذ القرار بشأنها، هي المسافة بالنسبة إلى كل عضو، بين الطبق المفضّل وبين الطبق الذي سيُشرى فعلياً. ويقوم الوضع المثالي على إمكانية كل عضو في أكل البيتزا التي يحبها: سيكون هذا حال البعض. أما بالنسبة إلى الآخرين فإن البيتزا المختارة لن تكون سوى الاختيار الثاني، أو الاختيار الأخير (من هنا تأتي الاحتجاجات، إذا كان هؤلاء الآخرون هم الأكثر عدداً). إن هذه المسافة هي خير أو شر، ويعادل اختيار نموذج البيتزا المشتراة تقاسمها أو توزيعها بالطريقة الأكثر عدلاً قدر الإمكان، من خلال قاعدة الأغلبية هنا.

ليس نادراً أن يتم تقاسم على الشكل الذي يشبه القرار الجماعي في نظرنا، من خلال استخدام التصويت. وهاكم مثالاً على ذلك. في مقالة تسعى إلى إبراز عبثية الاستخدام المنتظم لقاعدة الأغلبية، درست الفيلسوفة اليزابيث أنسكومب (Elizabeth Anscombe ١٩٧٦)، حالة مجموعة أشخاص يرغبون في القيام بسفر للترفيه، ويستأجرون من أجل السهولة، سيارة عامة. عليهم، بعد ذلك، تحديد وجهة السفر بشكل جماعي، إنهم لا يتشاطرون الرغبات نفسها ويستخدمون قاعدة الأغلبية من أجل تحديد خيار جماعي.

يعادل اختيار وجهة، هنا، اعتماد قانون، أي الاختيار الجماعي لخيار. غير أنه في حالة السفر كما في حالة البيتزا المشتراة من قبل أعضاء نادي القراءة، ليس للاختيار الجماعي هدف آخر سوى إرضاء الأفراد. إن القرار الجماعي هنا توزيعي. فهو يستخدم ما نسميه اقتساماً عادلاً. يجمع هذا المصطلح مجموعة مشكلات وإجراءات تهدف إلى حلها، مشكلات تعترضنا من أجل اقتسام حلوى أو إرث أو ثروات زوجين، حين ينفصلان (برامس وتايلور، Brams et Taylor ١٩٩٦؛ موسينغر، Mœssinger,1998).

وبالمقابل، حين يحدد أعضاء نادي الذواقين «بيتزا الشهر»، فإن الرهان

يقوم على تحديد خيار، هو مركَّب سياسة النادي. ليس لهذه السياسة، أو ليس لها بالضرورة، تأثير توزيعي تجاه الأعضاء، وفي الحالة التي يكون لها هذا التأثير، فلن يشكل هذا التأثير الرهان الرئيس للقرار.

نظام الفاعلين: مجموعة أفراد أم فاعل جماعي؟

أخيراً، فإن نظام الممثلين والطبيعة «الجماعية» للقرارين مختلفة جذرياً، حتى ولو أن هناك تعددية أفراد تأخذ القرار في الحالتين. تقتسم ثروة في الحالة الأولى، ضمن **مجموعة أفراد**، ويحدد، في الحالة الأخرى فعل **فاعل جماعي**. تشير أنسكومب إلى أنه، بالنسبة لاختيار جهة السفر الذي تم جماعياً، «يجب أن يكون القرار صادراً عن مجموعة أفراد تعتبر **مجموعة**» (أنسكومب، ١٩٧٦، ص ١٢٦) وينطبق الأمر على شراء البيتزا ضمن نادي القراءة. وبالمقابل، حين يحدد نادي الذواقة «بيتزا الشهر»، فإن القرار الناتج من تصويت الأفراد يحيل هنا إلى **فاعل جماعي**، أي إلى كيانٍ، لا يمكن اختصاره بمجموع الأفراد، بالرغم من أنه لا يمكن أن ينسب إليه اختيار إلّا من خلال فعالية الأفراد الذين يشكلّونه.

وهكذا فإن بإمكان المجموعتين، مجموعة نادي القراءة ومجموعة نادي الذواقة، أيضاً، اختيار بيتزا، واستخدام طريقة التجميع نفسها، قاعدة الأغلبية، ومواجهة مشكلة التوافق نفسها بين نتيجة الأفضليات وتوزيعها. ولكن، ومع ذلك، فإن أنظمة الأفضليات والنشاط والمشاركين مختلفة جذرياً.

لنحدد نظام الملاحظات السابقة. لم أشر إلى الفروق الملاحظة بين موقفين كي ألوم تحليل القرارات الجماعية القائم على تجميع الأفضليات، بسبب إهماله للفروق التجريبية. ذلك أنه من طبيعة المخطط الإدراكي أن يهمل بعض الفروق التجريبية. وتقوم دراسة تجميع الأفضليات بهذه المهمة بنجاح: فهي تقدم تصوراً ناجزاً يسمح بتأكيد وجود الخصائص والمشكلات المشتركة بين عدد كبير من المواقف. غير أن التمايزات الخاصة بأنظمة الأفضليات والنشاط والفاعلين تدعونا إلى اعتبار أن هناك صنفين من الظواهر، أقله، يجب أن يؤخذا

في الاعتبار: التقسيم العادل وقرار الفاعل الجماعي. لا تلغي هذه الملاحظات مصداقية مفهوم تجميع الأفضليات، ولكنها تبين أن ليس باستطاعتنا أن نجعل من هذا التجميع معياراً لتعريف القرار الجماعي، وهذا ما كان يحدث في الغالب، بشكل ضمني أو علانية.

مسار التوقّف

يمكن أن يفهم القرار الجماعي أيضاً على أنه مسار يؤدي إلى المبادرة بفعل جماعي. يُدخل جون إليستير، بهذه الطريقة، مفهوم القرار الجماعي في فصل من مؤلفه تفسير **السلوك الاجتماعي**[1] (٢٠٠٧a، ص ٤٠١).

> غالباً ما يحتاج أعضاء مجموعة – تنتقل من أسرة إلى المجتمع بأسره – إلى مراقبة الشؤون التي تخص المصلحة المشتركة من خلال اتخاذ قرارات ملزمة للجميع. لنلحظ مسألة مراقبة استهلاك الماء في مرحلة الجفاف. يمكن أن تحل مشكلة الفعل الجماعي هذه، أحياناً بقرارات لا مركزية، من خلال تركيب لمعايير اجتماعية وأخلاقية أو شبه أخلاقية. على المجلس البلدي غالباً مع ذلك، أن يحدد التموين بالمياه أو أن يقلل من الاستهلاك من خلال منع بعض الاستخدامات، مثل ري المسطحات الخضراء أو ملء المسابح. وحين يفشل الفعل الجماعي، يصبح القرار الجماعي مطلوباً.

إن أهمية هذا التفكير مضاعفة. فهو يشير أولاً إلى البعد المعياري للقرار الجماعي: إنه ملزم. وهو يحدد، بعد ذلك، ميزة: إن القرار الجماعي أحد المسارات التي من خلالها يصبح الفعل الجماعي ممكناً. والأمران متضامنان بقوة: طالما أنه ملزم، فهو قادر على توليد فعل جماعي، أي التخفيف من استهلاك المياه، الذي ما كان يمكن أن يتم بطريقة أخرى.

يحرص جون إلستر على اقتراح رؤية للقرار الجماعي أكثر غنى من تلك التي تم اقتراحها من خلال تجميع الأفضليات وحده. ويحرص على أن يضيف

---

(١) استخدم هذا النص لأنه قدّم، في ذلك الوقت، العرض الأكثر شمولاً وتكيفاً لآراء جون إلستر حول الموضوع. من أجل دراسة حالة، وأفكار أخرى أكثر عمومية، أنظر إلستر (٢٠٠٠b و٢٠١٠). لم آخذ في الاعتبار، لسوء الحظ، المؤلف قيد الصدور، (إلستر، ٢٠١٣).

إليها أيضاً تحويل الأفضليات كما الانحرافات التي تؤثر في التعبير عنها. وهو يعتبر أن مسار القرار يتحقق في الغالب من خلال تركيب ثلاث آليات تجمَع أفضليات المساهمين، أو تعدلها: البرهنة باعتبارها نشاط إقناع، المفاوضات باعتبارها تبادل تهديدات ووعود، والتصويت. وبعد تقديم هذه النشاطات الثلاثة، يعرض لمختلف تركيباتها، وتلك إحداها (م ن، ص ٤٠٤):

> يتوضّح تركيب البرهنة والمفاوضات، من دون تصويت، من خلال المفاوضات الجماعية حول الأجور. حين تكون نقابة وإدارة بصدد التقرير كيف تقتسم أرباح المشروع، يبدو أن المفاوضات وحدها تعمل. ومع ذلك، ومن خلال التمحيص، سنلاحظ أهمية البراهين المتبادلة حول الصحة المالية للمشروع وحول إنتاجية العمل. ويَظهر تركيب المفاوضات والتصويت حين يكون على العاملين أن يتوافقوا، من خلال التصويت، على اتفاق حول الأجور، تم التفاوض عليه من قبل الممثلين النقابيين. ويمكن للنتيجة المنتظرة من التصويت أن تستخدم تهديداً في المفاوضات في مثل هذه المواقف.

يبدو لي تشبيه المفاوضات بقرار جماعي، مدهشاً ومألوفاً في الوقت نفسه. ما المشترك بين موقفي القرار الجماعي المتخيّل من قبل إلستر، أي المفاوضات الجماعية الحقيقية وإقرار الاتفاق؟ نحن أمام مسارين يؤديان إلى وقف ما، من المناسب القيام به؟ نجد هنا، في الواقع، شيئاً مشتركاً مع مجلس النواب الذين يعتمدون قانوناً من خلال التصويت، ومع جمعية محتجّين يحددون بالطريقة نفسها الأفعال التي عليهم الشروع بها من أجل متابعة معركتهم، ومع المفاوضات بين شركتين من أجل تحديد اتفاق تعاون، أو كذلك مع التفاوض بين نقابة ورجال أعمال من أجل حل نزاع عمل. وفي كل الأحوال، تهدف الفعالية المشتركة لهؤلاء الممثلين إلى القيام بمجموعة أفعال تم التوافق عليها بشكل تبادلي، وتؤدي إلى نوع من الالتزام لانجاز هذه الفعالية[1]. إن الطابع المضاعف للنتيجة المنتظرة لهذه المسارات الجماعية – خط عمل محدد والتزام بإنجازه – يتبدّل من خلال حقيقة أنه من الممكن أن تفشل هذه المسارات بطريقتين مختلفتين: من خلال استحالة

[1] حول الالتزام الأخلاقي الناتج عن المفاوضات، انظر: رينو (Reynaud, ١٩٩٣).

تحديد خط عمل بشكل (لا ينتج التصويت أغلبية، أو لا يتوصل المفاوضون إلى اتفاق)، ومن خلال عدم إنجاز الفعل المحدّد (ليست السياسة المستندة إلى الأغلبية مطبقة، أو أن الاتفاق لم يحترم).

يبدو لي، أنه، من زاوية مسار التوقف هذه، يستطيع جون إلستر أن يجمع، في قائمة أمثلته، قرارات مجلس بلدي أو جمعية تشريعية، والمفاوضات حول الأجور بين نقابة وإدارة، وإقرار اتفاق حول الأجور من قبل العاملين. ويمكننا، مع ذلك، أن نميّز ضمن هذه القائمة نمطين من المسارات الجماعية. إن تصويت المجلس البلدي، والبرلمان، والعاملين يُربط بخيارات «بيتزا الشهر»، ويختلف في بعض الملامح، عن المفاوضات حول الأجور. إن جمعية المنتخبين والعاملين تشترك بمظهر واحد، أقلّه: سينسب القرار إلى جماعة. وبالمقابل، فإن المفاوضات من صنع عدة ممثلين، مجموعتا مفاوضين أو ثلاث مجموعات، تمثل هي نفسها، فاعلين جماعيين. وتُنسب النتيجة إلى المفاوضين الذين لا نتصور عموماً، أنهم يؤلفون كياناً جماعياً من خلال تجمعهم. ومن جهة أخرى، على المفاوضين أن يتوصلوا إلى اتفاق، وما من مفاوضات ناجحة من دون ذلك. وبالمقابل، يمكن الحصول على قرار من دون الإجماع، نتيجة تصويت جمعية.

وهكذا، وفيما يضع مساري التقسيم العادل والقرار الفاعل الجماعي ضمن المفهوم نفسه للقرار الجماعي، باعتباره تجميع أفضليات، فإن جون إلستر يربط القرار الجماعي بمسار توقف من خلاله، مجموعة فاعلين، فعلياً، سواء تم هذا المسار على شكل قرار لفاعل جماعي، أم على شكل مفاوضات بين فرقاء يبحثون عن اتفاق.

قرار المجموعات

نحن الآن أمام ثلاثة نماذج من الفعاليات، متمايزة للوهلة الأولى، تستدعي، عادة، التسمية نفسها: القرار الجماعي. علينا أن نحدّد نظام الكيان الجماعي المذكور، قبل تمييز مواقف المفاوضات والتقسيم العادل عن ما سميناه، بشكل موقت، «قرار الفاعل الجماعي».

إن مفاهيم الجماعي والفاعل الجماعي، في الواقع، ليست بدهية قطّ. فالنقاش حول النظام الإدراكي وحول ملاءمة المفاهيم التي تُرجع إلى كيانات جماعية، قد عرف تاريخاً طويلاً جداً في الفلسفة الاجتماعية وفي القانون وفي عدة اختصاصات من العلوم الاجتماعية، ولا يزال بعيداً من الحسم. عليّ الآن أن أحدد الملامح التي أنسبها إلى هذه المجموعة التي تنسب إليها القرارات[1].

علينا أولاً أن نميّز بين جماعة معينة ومفهوم المجموعة، وكيانات جماعية أخرى، وأن نحدد تحت أي مظهر، يسمح لنا بمنحها نظام الفاعل، وأخيراً علينا أن نوصِّف العلاقات التي تقيمها مع مكوناتها.

المجموعة مقابل الجماعة

لنعد إلى أمثلة نادي القراءة ونادي الذواقة من أجل إيضاح الأبعاد الثلاثة لهذا التمييز (ديكومب، Descombes, ١٩٩٦، الفصل ١٧).

- مستوى التفريد: علينا أن نميّز مستوى الأفراد التجريبيين، أعضاء النادي ومستوى المجموعة، نادي الذواقة. يتضمّن المستوى الثاني، الأول، من دون أن يذوب فيه. ويفترض المستوى الثاني وجود المستوى الأول، غير أن هذا الأخير لا يتطلب بالضرورة وجود مستوىً ضام: يشكل أعضاء نادي القراءة مجموعة أكلة البيتزا المتفقين على شراء، وأما انتسابهم المشترك إلى النادي فلا يقوم سوى بدور ظرفي.

- البعد الزماني: تُختار «بيتزا الشهر» من دون شك، من شهر إلى آخر، من قبل جماعة مختلفة من أعضاء النادي، وفاقاً لحضور البعض والبعض الآخر وغيابهم. ومع ذلك نستمر، في كل مرة، بنسبة القرار لنادي الذواقة نفسه. وبالمقابل ستكون البيتزا المشتراة بشكل جماعي ضمن نادي القراءة، مختارة وتقتسم من قبل الأعضاء الحاضرين ومن أجلهم، ويمكن لقائمة هؤلاء الأعضاء أن تتغير في كل اجتماع. إذا كان أعضاء نادي القراءة يجتمعون كل شهر، فإن على البيتزا المشتراة أن تلبي رغبة مجموعة مختلفة من الأعضاء والأذواق في كل مرة. إن هناك

---

[1] أستعين بعدة كتّاب إلّا أنني أحتفظ فقط باقتراحات ديكومب (١٩٩٦ و٢٠١١).

هوية زمانية لنادي الذواقة في ما يتعلق بالتحديد الشهري لبيتزا الشهر، وليس هناك من هوية زمنية لقوائم آكلي البيتزا في نادي القراءة.

يعتبر التمييز فعالاً أيضاً على مستوى العلاقات. إن جماعة أعضاء نادي القراءة التي تقتسم، من أجل السهولة، البيتزا نفسها، لا تمثل سوى علاقات بين الأعضاء الذين يتوافقون من أجل هذا التقاسم، وما من علاقة أخرى ضرورية من أجل فهم هذا القرار. وبالمقابل، وفي ما يتعلق باختيار «بيتزا الشهر»، فقد اتُخذ القرار لغاية التأثير على هواة البيتزا، أضف أن مفهوم الفاعل الجماعي يفترض غيرية من المستوى نفسه: فاعلون جماعيون آخرون (أندية أخرى منافسة، مشاريع، أو إدارات قادرة على تسهيل عمله أو عرقلته).

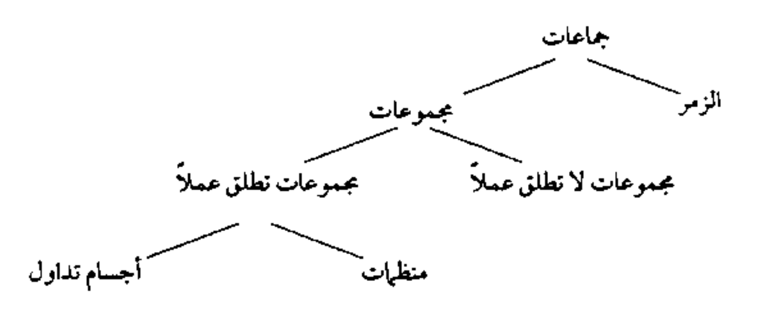
إن المجموعة التي تهمنا هي، من جهة أخرى، هيئة مداوِلة. إن جميع المجموعات لا تملك القدرة على إطلاق أفعال (الأمة أو الكنيسة لا تتصرف، بشكل حصري؛ وبالمقابل، يمكن لحكومة أو مجموعة مؤمنين أن يشرعوا بأعمال جماعية باسم هذه الكيانات الاجتماعية الأكثر اتساعاً). وأخيراً، إن جميع المجموعات التي تطلق أعمالاً لا تأخذ قرارات جماعية بمعنى أنها ليست، جميعها، هيئات مداوِلة (فريق كرة قدم، أو مجلس الشيوخ الروماني يتميّزان حول هذه النقطة عن الجمعية العمومية لنادي كرة قدم أو مجمع الأساقفة).

تسمح هذه السلسلة من التعارضات، كما تظهر ذلك الصورة ١، أن نحدد الكيان المستهدف ضمن مجموعة غير متجانسة من الزمر.

المقام النسبي للفاعل الجماعي

لقد استخدمنا، حتى الآن، التعبير «فاعل جماعي»، بسبب عدم وجود الأفضل. يعود التردد في منح اسم ممثل أو فاعل جماعي، إلّا في حالة الاستخدام الاستعاري للكيان المؤلف من عدد من الأفراد، إلا أنه يميل إلى إسناد مقام الفاعل إلى هذا الكيان، في حين نعرف تماماً أن أعضاءً قد اتخذوا القرار، حين ننظر إلى قرار مجموعة. لتكن الجملة: إن مجلس الشيوخ بصدد اتخاذ قرار، التي تعادل، في الواقع، الجملة: إن الشيوخ بصدد اتخاذ قرار بشكل جماعي. وهكذا،

الصورة (١) - تصنيف الزمر



نقبل هنا أن نهاية طبيعية للتداول هي القرار. وبما أنني قد قمت بهذه التمييزات، وافترضتها وقبلتها، سأشير إلى الكيان المعني، من دون تميز، من خلال مصطلح "جماعي"، "فاعل جماعي"، "جسم يتداول".

وعلى المستوى المنطقي، ليس الكيان ولا الجسم فاعلين، إن فعالية اتخاذ القرار جماعية. هل يعني هذا الأمر أن الرجوع إلى قرارات مجلس الشيوخ ليست سوى تجاوز لغوي؟

إن من الصعب تجنب تعبير «فاعل جماعي»، لأن مشروعاً أو جمعية أو دولة أو مدينة، تتصرف، إذا نُظر إليها من الخارج، على أنها فواعل عقلانية. إلّا أن هذا التعبير الإيحائي خاطئ أيضاً. إن ميزة ما نسعى إلى وصفه هو أنه يحمل نعوت فاعل، كافة، ما عدا الأكثر أهمية بالنسبة إلى فاعل: القدرة على التصرف، إنه يستطيع أن يظهر العقلانية العملية لفاعل من دون أن يملك القدرة الخاصة لهذه العقلانية. إن المجموعة فاعل، من الخارج، فيما تبدو دمية من الداخل.

ونضطر إلى ملاحظة أن مفهوم الفاعل الجماعي يُستدعى، من قبل قسم ممن نحاول أن نسميه ويُرفض من جزء آخر، في الوقت نفسه. وتتمثل الصعوبة في أننا نسعى إلى نعت المجموعة بالطريقة نفسها مهما كانت وجهة النظر التي نُظر من خلالها إليها، من الخارج والداخل. ويقوم الحل على القبول بأن مفهوم الفاعل الجماعي ليس ملائماً إلّا تحت مظهر آخر: إنه مظهر علاقات الهوية الجماعية مع محيطها. فوفاقاً لهذا المحيط، يصبح الجسم المشاور فرداً (كياناً لا يقسم)، من بين آخرين - نجد هنا أحد الفروق بين المجموعة والجماعة - ويصبح ممكناً أن

نسب إليه حالة عقلانية. غالباً ما يكون الجسم المشاور، في الواقع، على علاقة مع كيانات أخرى، وذلك بطريقتين غير حصريتين، أفقية وعمودية. إنه يتمفصل إلى كيانات من مستوى مماثل، مثل مجلس شيوخ مع الجمعية الوطنية، وحكومة في نظام برلماني ثنائي التمثيل. كما يمكن أن يرتبط أيضاً، بشكل متداخل، مع مجموعات أكثر اتساعاً ذات أنظمة مختلفة (لجنة أكاديمية ضمن جامعة مثلاً). إن غايات الجسم المشاوِر هي إذاً متمفصلة بطريقة أفقية أوعمودية مع غايات الكيانات المكمِّلة أو المستوعبة. وهذا يعني أيضاً أن بعض المجموعات هي الأكثر استيعاباً على حد علم مجتمعاتها (الجمعية الأثينية، بعض مجالس القرية، الجسم الانتخابي للانتخابات القومية).

العلاقات بين الجسم وأعضائه

العلاقات بين الأجزاء والكل

ونعاني من صعوبة أخرى من أجل توصيف هذا الكيان، إنها الصعوبة التي تتعلّق بتركيبه الداخلي. اذا استطعنا توصيف الكيان من الخارج، على أنه فاعل، فما هو الحال إذا سعينا إلى الإحاطة بما يؤلفه من الداخل؟ تفرض مجموعة أفراد في حالة تفاعل، للوهلة الأولى، نفسها على نظرتنا. غير أن علينا أن نفرض تدخل واقعة أنهم يؤلفون كياناً جماعياً، بطريقة ما. إن العلاقة بين الأفراد والكيان الجماعي الذي يجمعهم لا يمكن أن تكون سببية، ذلك أن هذا الكيان ليس فاعلاً بالمعنى الكامل للكلمة، إنه رابط منطقي ومعياري. نحن أمام علاقة نظامية: يساهم الأفراد في قرار جماعي باعتبارهم أفراداً في كيان جماعي، وستنسب إليهم القرارات، وبهذا المعنى سيشكلون أجزاء من كل[1].

لنعد إلى مثال مجلس الشيوخ. يتألف هذا المجلس من أفراد، إنهم أفراد لهم قدرة الفعل: فهم يملكون الأفكار وينفذون الفعاليات الضرورية لاتخاذ

---

(1) حول العلاقات بين الأجزاء والكل، لا يمكنني هنا أن أفعل أفضل من الإعادة إلى ديكومب (١٩٩٦، فصل ١٨).

القـرار في المجلس. ومع ذلـك، لا يمكننا أن نفهم فعاليـات المجلس انطلاقاً من فئة واحدة، أي فئة الأفراد فقط. وباعتبارهم شـيوخاً، أو أجزاء من مجلس الشـيوخ، فهم يساهمون باتخاذ القرارات، ويجعلونها ممكنة، ويخضعون لها. ذلك هـو الملمح الرئيس للربط بين الجسـم ومكوناته. يملك الأفـراد قدرة الفعل، فيما يملك الجسـم المشاور السـلطة، باعتباره كلاً، ولا يمارس هذه السلطة على الأفراد، باعتبارهم أعضاء، إلّا لأنهم يشـكلون أجـزاء من هذا الكل. ولأنهم يقبلون بالخضوع للقرارات التي اتخذوها بشـكل جماعي، باسم الجسم، يتمكن هذا الجسم من الاستمرار بالوجود. وتتجلى هذه السلطة على شكلين:

- الرجوع إلى السابق: يسبق الجسم، زمنياً، أجزاءه. وإذا كان من الضروري إيداعه في لحظة معينة، يسبق الجسم، على مدى وجوده، أعضاءه اللذين يتبدلون بشكل منتظم. وهكذا فإن الغايات التي تنسب إليه والقرارات السابقة يمكن أن تستدعى من أجل توجيه القرارات الواجب اتخاذها.

- السـماح: يجب أن تحصل كل مبادرة وكل تغيير مطلوبين من قبل بعض الأعضاء على السماح، وفاقاً للإجراءات المطبقة في الاستشارة، من قبل الجسم في شموليته (ولا يعني هذا الأغلبية).

عـلى الهيئات المشـاورة إذاً، أن توصـف بطريقة مختلفة وفاقـاً للمظاهر المستهدفة. طالما أنها تشكل نوعاً من جنس المجموعات: عدد من الأفراد في حالة التفاعل، وفاعل جماعي في علاقاته مـع كيانات أخرى، وعلاقات بين الأجزاء الخاضعة، بشـكل كامل للقواعد. وتؤخذ في الحسبان حقيقة هذه المجموعات، بهذه الطريقـة، كما يوصف تعقيدها (تزمينات عدة، مسـتويات تفريد، ونماذج علاقـات)، من دون أن يكون من الضروري أن ننسـب إليها صفات لا يمكن أن تملكها.

تمفصل تراتبي

لقد ميّزنا ثلاثة أصناف من الظواهر المسـتندة إلى مفهـوم القرار الجماعي نفسه: المفاوضات، والتقسيم العادل وقرار المجموعات. ويستحق أي اعتراض

تجريبي الدراســة على هذا المســتوى من التفكير. إن التمييزات المقترحة مدانة، للوهلة الأولى، بســبب واقعة أن الفعاليات التي تم ربطها، بشكل أحادي، مع المواقف الثلاثة: التفاوض، التقاسم، القرار، تعمل بتواتر عالٍ، بشكل مشترك. إن فعاليــات التفاوض وهــمَّ النزاهة حاضرة في معظــم المواقف التي توصف عفوياً بالقرار الجماعي. ويمكننا أن نعتبر أن التقســيم المقترح يخضع للعرقلة، في الغالب، من المواقف الخاضعة للملاحظة بشــكل حقيقي، وأن من الأبسط أن نميّز الفعاليات ونوصف تمفصلاتها.

لا تديــن الملاحظة التجريبية لنماذج الفعاليــات، في الواقع، ملاءمة تثليث المواقف، بل تريحها. ولا تُزج هذه الفعاليات، في الواقع، بشكل متزامن فقط، بل تقوم وفاقاً لتمفصلات دقيقة تشير إلى تبعية بنيوية، تكون فيها الواحدة في خدمة الأخرى نوعاً ما، أو تطعَّم الأولى من الثانية.

التفاوض والقرار الجماعي

من الدارج أن تطعَّم المفاوضات بالقرار الجماعي. وهكذا، وضمن برلمان، يمكن لحزبين سياســيين أن يتفاوضا في ما بينهما من أجل تشكيل أغلبية سياسية يمكنها أن تفرض إرادتها. نحن في هذه الحالة أمام تفاوض، غير أن هذا الأخير يتم بمناســبة موقف قرار جماعي. ولا يتكون هذا القــرار بنيوياً من التفاوض. تتم ممارسة التفاوض من خلال مشاركة المســاهمين بالقرار الجماعي، فهو يقود طريقتهم في التصويت. إن المســاومات، واحتمال تبــادل التهديدات والوعود ســيكون لها، بالطبع، تأثير عــلى النتيجة النهائية (ســيُصوت على القانون أو لا يصوت عليه، وســيتغير مضمونه عــلى هوى التنــازلات المتبادلة حول بعض أجزائه، إلخ). غير أن الموقف - تحدد الفعالية الأساســية الموقف - يبقى موقف قرار مجموعة. إن تطعيم التفاوض بالقرار الجماعي يؤثر في إدراك مواجهة الفعل وطريقتها التي سيوقفها القرار، في النهاية. ولكن لنلاحظ أن القرار سيكون قد اعتمد في النهاية، من خلال استخدام قاعدة توقف، أي تصويت في الغالب.

وبالمقابل، إن الملامح المكونة للقرار الجماعي يمكن أن تعبأ لخدمة تفاوض. إن (British wages concils) (المؤسسة السابقة للحق العام الإنكليزي المكلفة بتحديد الأجور الدنيا في مهنة معينة) التي تأسست عام ١٩٤٥، وألغيت عام ١٩٩٣[1]، تقدم مثالاً جديراً بالملاحظة عن ذلك: كانت هذه المؤسسة مكلفة بأن تقترح على الحكومة، في استحقاقات منتظمة، الحدود الدنيا للأجور التي على الدولة أن تفرضها على المشاريع. وكان من المطلوب موافقة النقابات، ورجال الصناعة، من أجل حسن التطبيق. إن تأليف المجالس، التي كانت تتخذ قراراتها بالتصويت بالأغلبية، كان يصمم لمصلحة تشكيل هذا التوافق. وقد تشكلت المجالس بشكل رئيس من ممثلي النقابات ورجال الأعمال، بشكل متساوٍ، يضاف إليهم عدد قليل من الأعضاء المسَمين مستقلين - قدامى كبار الموظفين في الغالب. كان باستطاعة أنموذجي الممثلين، في كل لحظة، أن يقدِّما اقتراحاً، غير أن اعتماده كان يتطلب موافقة أغلبية أعضاء المجلس. ومن خلال تشكيل هذه المجالس، كان الأعضاء المستقلون فقط، قادرين على توجيه التصويت لمصلحة النقابات أو رجال الأعمال. وكان للأعضاء المستقلين، في الواقع، دور الوسيط، فهم يسهلون تبلور اتفاق بين أنموذجي الممثلين: فقد نجحوا حين كان مثل هذا الاتفاق يجعل التصويت بلا فائدة. وكان باستطاعة الأعضاء المستقلين ممارسة هذا الدور لأن أصواتهم كانت حاسمة. وفي حال التجميد أي التصويت، كان كل معسكر يخشى أن يصوّت الأعضاء المستقلون لمصلحة موقف المعسكر الآخر، في حال غياب تنازلات بالتراضي. وهكذا، نرى أن الحكومة البريطانية قد أسست هيئةً مشاورة، عليها أن تأخذ قرارات، مثل البرلمان، عبر التصويت وقاعدة الأغلبية. غير أنه كانت لهذا الجهاز المؤسساتي، في الواقع، وظيفة تسهيل التفاوض بين نقابات العمال وممثلي المشاريع. ما الذي يتيح أن نؤكد، في هذه الحالة، أن التفاوض يسيطر، بنيوياً، على قرار الجماعة؟ إنه الواقعة التالية: يعادل مؤشر النجاح، في نظر أصحاب المشاريع، ترك إجراء التصويت، الذي يصبح

(١) بيليس (١٩٥٧) Baylis. أشكر جون إلستر لأنه دلّني على هذه الحالة الجديرة بالملاحظة.

غير مفيد من خلال اتفاق الفريقين المتعارضين عادة. إن قاعدة التوقف الخاصة بالقرار الجماعي تفسح في المجال لاتفاق ينهي تفاوضاً ناجحاً.

يبين الترابط التراتبي بين التفاوض والقرار الجماعي، بذلك، أنه حين نمارس الأول والثاني (التهديد والتصويت، مثلاً) معاً، فإن واحدة من هذه الفعاليات تفرض تعريف الموقف.

التقسيم العادل والقرار الجماعي

تقف عدة اعتبارات في وجه فصل واضح بين هاتين الفعاليتين. وهكذا، فإن مسألة نزاهة الاجراءات الانتخابية تثار بشكل متواتر. ونتساءل في ما إذا كانت تسمح، حقاً، لكل ناخب بالتأثير أيضاً في النتيجة. ولقد تم توضيح أن قاعدة الأغلبية وحدها تحترم هذه المساواة، وهذا ما يسمح بالدفاع عن استخدامها (مي، ١٩٥٢ May). ويوضح بعض المؤلفين أنه إذا أخذنا في الاعتبار سلسلة قرارات متتابعة، فإن قاعدة الأغلبية هي القاعدة التي تؤمّن أكبر توافق ممكن للإرادات مع الإرادة الجماعية (كيلسن، ٢٠٠٤ Kelsen؛ رَي، ١٩٦٩ Rae؛ برجيفورسكي، ٢٠١٠، Przeworski). وانتقد آخرون، بالمقابل، التصويت بالأغلبية لأنه لا يخدم مصلحة الأقليات الثابتة (غينييه، ١٩٩٤، Guinier). ولقد قبلوا، من خلال القيام بذلك، جميعاً، وبشكل ضمني أقلّه، أن التطابق بين الإرادة الفردية والإرادة الجماعية كان نوعاً من الحيّز الذي يتنافس عليه الناخبون. يمكن لكل قرار جماعي إذاً أن يعتبر تقاسماً لهذا الحيّز يتطلب احترام النزاهة. وبالنتيجة، فإن التمييز بين القرار الجماعي والتقاسم العادل سيكون أقل وضوحاً مما أكدته.

سأجيب على هذا الاعتراض انطلاقاً من مقالة ماتياس ريسّ (Mattias Risse) «تبريرات حول قاعدة الأغلبية» (٢٠٠٤)، إحدى أهم المساهمات الجديدة ذات الدلالة، في التفكير حول قاعدة الأغلبية. تتم معالجة الترابط بين التقاسم العادل والقرار الجماعي، فيها، من خلال تساؤل حول القيمة الخاصة

لقواعد القـــرار. يبين ريسّ أن تبريرات اســتخدام قاعــدة الأغلبية خاطئة في الغالب، وهو يقدم، من أجل تجاوز هذا النقص، ثلاثة شروط على البرهنة المقنعة التي تعمل من أجل أن تحترمها. يتمثل أحد هذه الشروط في تبرير اختيار قاعدة تجميع، بدل طريقة تقاســم عادل. إن الحاجة لتبرير الاختيار بين هذين النمطين من الطريقة تتوضح من خلال المثل التالي (ص ٤٨ و٥٠):

> لنتأمل ســيناريو التوظيف في قسم ما، من أجل توضيح أفكارنا. «نحن» و«هم» مدرســتان متعارضتان فكرياً في قسم الفلسفة. لديهم الأغلبية. وعلى القسم أن يقرر إذا كان ســيوظف فيلسوفاً تابعاً لمعسكرهم أم لمعسكرنا. [...]. لنفترض أننا نجمع ٤٠ ٪ من القســم. أما هم فــ ٦٠٪. تقيّم قاعدة الأغلبية حظنا في أن يُختار مرشحنا عند ٠٪، ومرشحهم عند ١٠٠ ٪. [...]. نعتبر هذا الموقف غير عادل لأنه لا يمنحنا تقديراً مناسباً. يمكننا أن نقترح حلولاً مختلفة لهذا الإهمال الذي لا ينسجم مع موقفنا. إذا كان هذا المنصب قابلاً للتجديد في كل عام، فإننا ســنطالب به لعدة ســنوات: ولا نعتبر من العدل أن يعود كل سنة إلى المدرسة الأخرى. ولكن لنفترض أن هذا التنسيق قد ألغي نظراً لعدم وجود توظيف آخر في مستقبل قريب. يبدو لنا منطقياً، والحال كذلك، أن نطالب بـ ٤٠٪ من فرص الحصول على توظيف مرشــحنا. على القسم أن يجري تصويتاً من أجل تقويم الحجم النسبي لكل فريق، وكذلك للاحتمالات التي من خلالها يجب أن يحدد إجراء اقتراح النتائــج. إن النزاهة، ونلح على ذلــك، تقتضي إرضاء المطالب بطريقة نسبية. إذا كنا نمثل ٤٠ ٪، فإننا نستحق ٤٠٪ من فرص النجاح.

يفترض الأمر، بذلــك، موقفاً يتطلب الاختيار بــين التصويت الأغلبي، وطرائق التقاســم العادل. ويفضل في النهاية استخدام طريقة التجميع، وذلك لســببين. أولاً، نادراً ما تكون الزمر مقسمة إلى فريقين متجانسين يحققان توزيعاً واضحــاً ضرورياً، من أجــل تعريف القيمة الخاصة بــكل زمرة صغيرة تحمل مطالب متنافســة. وثانياً، في حالة عدم توافق مستمر وجذري، فإن الاتفاق على اختيار طريقة تقسيم يبقى صعباً (م ن، ص ٦١).

وبعيداً من مناقشــة تبرير ريسّ بشكل عميق، لنلاحظ أنه ذو طابع تقني. نحن هنا أمام مشــكلة تطبيق تبرر، إذا لم تحدث، الاستخدام التفضيلي لقاعدة

الأغلبية، ومن جهة أخرى، إن السرد الذي يعرض السيناريو غير دقيق بشكل يثير الدهشة، كما أنه غامض في النهاية. يجعل ريسّ، في الواقع، من صاحب السرد عضواً في القسم. وتؤدي هذه الطريقة السردية إلى تقديم الموقف من وجهة نظر أحد المساهمين بالقرار الذي عليه، كما على جميع الآخرين، من جهة أخرى، ألّا يواجه التوظيف إلّا من زاوية نمو مدرسته الفكرية. ويمكننا، نتيجة لذلك، أن نتساءل في ما إذا كان هذا التقديم للموقف هو ذلك الذي ساد في الجامعة في الوقت الذي تم فيه إسناد المنصب في القسم، أو في ما إذا كان هذا التقديم هو تقديم أعضاء القسم الذين تشكلوا على هيئة جسم انتخابي فقط. يستحق السؤال أن يثار لأن التعبير عن ما هو متوقع من القرار يبقى مثيراً للدهشة: «على القسم أن يقرر إذا كان سيوظف فيلسوفاً يتبع معسكرهم أم معسكرنا» (م ن، ص ٤٨). إن المطلوب إذاً إرضاء إحدى المدرستين «معسكراً» أو آخر.

نحن أمام أحد خيارين:

- إما أن يتوافق هذا التعبير مع الطريقة التي تم من خلالها إجراء هذا التوظيف من قبل المقامات الجامعية، حتى قبل أن يضع أعضاء القسم يدهم عليه. لقد اعتبر التوظيف، في هذه الحالة، وبشكل واضح على أنه مناسبة إرضاء إحدى الزمرتين، وتصبح مسألة النزاهة بذلك مركزية: إن استخدام طريقة التقاسم العادل يصبح بذلك مطلوباً بشكل واضح.

- وإما أن يكون هذا التعبير ناتجاً عن تأويل أعضاء القسم: يحصل أنهم قد اعتمدوا توصيفاً للموقف ضمن مفردات التنافس على ثروة (زيادة أعضاء مدرستهم الفكرية). علينا، في هذه الحالة، أن نأخذ، أيضاً، في الاعتبار، التعبير الأولي للسيناريو الذي استخدم من قبل المقامات الجامعية، أو تعبير المسؤولين عن القسم. علينا أن نتصوره، ذلك أن ريسّ لا يقترح مثل هذا التعبير. وعلينا من أجل المحافظة على احتمالية الحالة، أن نتصور التوظيف على أنه طريقة لدعم قسم الفلسفة، مثلاً، من خلال السماح له بتوسيع اقتراحات التعليم وزيادة مكانته. لا

يدعو هذا الوصف للموقف إلى اعتبار أن على أعضاء القسم أن يتقاسموا ثروة، أو أن يدخلوا في منافسة من أجل الحصول عليها. ويمكن لهذا الوصف، كذلك، أن يدعو إلى اختيار فكرة استبعاد المرشحين المنتمين إلى مدرستي الفكر هاتين، من أجل تنويع عرض التعليم في القسم.

وعلى أعضاء القسم، عموماً، أن يساهموا في قرار التوظيف آخذين في الاعتبار غايات الجامعة والقسم. وعلى التوظيف، من هذا الجانب، استخدام طريقة تجميع تدمج، في النتيجة، مجموعة الأحكام والأفضليات التي لدى المساهمين بالقرار، تجاه المرشحين.

ما هي الدروس التي يمكن أن نستخلصها من هذا السيناريو «الذي اكتمل» بفضل جهودي من أجل إدراك الروابط بين التقاسم العادل والقرار الجماعي؟

لسنا، أولاً، بصدد موقف وحيد تجاه القرار الجماعي الذي يتطلب اختياراً تقنياً بين طريقتين، كما يلمح إلى ذلك ريسّ. إن الاختيار قائم بين توصيفين لموقف، يفرض كل منهما استخدام أحد نمطي الطريقة.

ثم، ولأن المساهمين بالقرار يشكلون، في الوقت نفسه، تعددية وكياناً جماعياً، فباستطاعتهم أن يقوموا بدورين مختلفين غير حصريين. إنهم يحتلون مكانة المساهمين، غير أن باستطاعتهم أن يتصرفوا وأن يدركوا أنفسهم باعتبارهم متنافسين: مساهمون باعتبارهم يساهمون في تكوين القرار الذي يعتبر صالحاً بالنسبة إلى المجموعة وغاياتها، ومتنافسون باعتبارهم قادرين على إظهار قيمة المصالح الشخصية أو مصالح الأطراف، أو قناعاتهم بما هو مفيد للمجموعة، قبل كل اعتبار.

وأخيراً، هناك أيضاً تقاسم عادل من نوع ما – رغبة في النزاهة، أقله – في كل قرار جماعي، غير أن هذا التقاسم يركز على التأثير النسبي في القرار لكل مساهم، بالنسبة إلى المبدأ الذي يبرر مساهمته. إذا كان هذا المبدأ يتمثل في المساواة في السيادة لكل ناخب، يصبح بقدرة الجميع أن يؤثروا بالشدة نفسها (انتخاباتنا

السياسية)، أو إذا كان هذا المبدأ هو المنافسة، فإن الناخب يؤثر بحجم تملكه أو عدم تملكه لقدرة يثبتها إنجاز ما (التصويت الجماعي الذي اقترحه ميل ٢٠٠٩، الفصل ٨ ,Mill): وإذا كان هذا المبدأ هو الملكية، فإنه سيؤثر بحجم حصته في الملكية المشتركة التي يطلب أن يُتخذ قرار بخصوصها (جمعية عمومية لملكية عقارية مشتركة، مجلس إدارة شركة). إن قواعد العدالة تتعلّق بالتأثير الخاص للمساهمين وليس بفرصهم في الحصول على القرار الذي يرغبون به، إنها تخص مسار القرار وليس نتيجته. وإذا ما اعتبرنا أن التوافق بين الإرادة الفردية والإرادة الجماعية هي ثروة بالنسبة لكل مساهم، فلا تكون غاية القرار الجماعي التقاسم العادل لهذه الثروة.

ربما سمحت مناقشة مقالة ريسّ بإظهار أمرين: إن تشبيه التقاسم العادل بالقرار الجماعي خاطئ، أو يقوم على تعريف غامض للموقف؛ وبالمقابل، إن مسألة العدالة حاضرة بشكل تأكيد، في كل قرار جماعي، غير أنها حبيسة أحد مركباته، أي توازنات المساهمات.

توصيفات القرار الجماعي

لاحظ رواد دراسة القرار الجماعي تأثيرات إجراءات التصويت الرائجة ضمن أجسام محددة جداً، وحللوها. إنها الانتخابات في الكنيسة (لّولّ،٢٠٠١، Llull) ولجان حكم الدعاوى، والمجالس المحلية والتشريعية (كوندورسيه Condorcet, ١٩٨٦) وأجسام وشركات (بوردا، ٢٠٠١)، وأخيراً في اللجان الأكاديمية (دودجسون ١٨٧٣ - ١٨٧٧ ,Dodgson).

وبما أن دراساتهم قد ركزت على التحليل الرياضي لقواعد التجميع، فقد أغفلت، بحق، الإطار المؤسساتي للقرارات، غير أن طبيعة المواقف المدروسة كانت محددة. بشكل واضح، لقد استأنفت نظرية الاختيار الجماعي، الذي بدأ بها الاقتصاديون، وطورت بشكل واسع أقطارهم، ولكن، وانطلاقاً، هذه المرة، من آفاق نظرية بعيدة جداً من كل سياق تجريبي محدّد. حين استخدمت العلوم السياسية والفلسفة السياسية مكتسبات نظرية الاختيار الاجتماعي من أجل

دراسة الانتخابات والقرارات الجماعية الحقيقية، هذه المرة، فإنها تابعت، غالباً، الميل إلى إهمال اندراجها المؤسساتي.

كان من المشروع، ومن المشروع دوماً، أن تُهمل هذه الأجسام المشاورة من أجل دراسة الخصائص الرياضية لقواعد التجميع، غير أننا لا نستطيع أن نهملها في حال وصف موقف القرار الجماعي. ليس من النادر، أن تَستدعيَ أفكار رفيعة حـول قواعد القرار أمثلةً عن مواقف ذات طبيعة غير محددة أبداً: زمرة أصدقاء يختارون مطعماً (كورنهاوزر وزاغر، Kornrhauser et Sager, 2004)، وخمسة أشخاص يجتمعون في عربة القطار نفسها (بارّي، ١٩٩٠ ,Barry، ص ٣١٢). ومن اللافت أن ريسّ قد أعاد إنتاج نمط عدم التحديد نفســه مع سيناريو أكثر تفصيلاً، مع ذلــك. توضح هذه الأمثلة وهذا الســيناريو، تماماً، مفهوم القرار الجماعي باعتباره تنســيقاً لتعددية ممثلين من أجل تحديــد اختيار لا يمكنهم أن يقوموا به بشــكل إفرادي (اختيار مطعم مشــترك، الامتناع بشكل متبادل عن التدخين، أو عدم الامتناع عنه)، غير أن ما يميّز، بشــكل أفضل، هذه المواقف، هو تماماً عدم تحديدها. ولا يشكل عدم التحديد هذا مشكلة بالنسبة إلى الملاحظ، فقط، إذ إنه حالة على الممثلين تجاوزها. فلا يستطيعون التنسيق في ما بينهم إلّا إذا وصّفوا الموقف: يبدو هذا الموقف لهم، وفاقاً للحالات، وكأنه يرتبط بالتقاســم العادل، وبالتفاوض، وباستخدام مبدأ العدالة... وربما بالقرار الجماعي.

يرتبــط مفهوم التوصيف بالمفــردات المعاصرة للحقوق، غير أن المســألة قد خضعــت لعمليات إعداد معقدة ضمن التقاليد البلاغية (ســكينّر، ١٩٩٦ ,Skinner، الفصـــل ٤؛ غوايّه، ٢٠٠٠ ,Goyet؛ القســم ١ الفصل ٦). يمكن للمحامــي، الذي يضطر إلى الاعتراف بالوقائع التــي تدين موكّله، أن يوصّف الموقــف المعني بطريقة تقدّم رؤية أكثر ملاءمــة لأفعال المتهم. هل يعني هذا أن كلاً منــا حرّ في تقديم تأويل مختلف عــن الموقف؟ لا، وإذا كانت الحال كذلك، فإن الفوضى ستمنع من إدراك رهان النزاعات.

يمكــن أن تقبل بعض المواقف عــدة توصيفات متنافســة إلى حد ما. إنها

بخاصة حالة قـرار المجموعات، حيث باسـتطاعة المسـاهمين الاكتفاء القيام بدور المساهم أو أن يتصرفوا كمتنافسين بشكل أساسي. وتسمح قابلية الممثلين لتعريف الموقف، بإظهار أهمية مفهوم التوصيف بشكل أوضح، وكذلك الطابع الحاسم للأخذ في الحسبان للمجموعة ومتطلباته المعيارية، في هذه الحالة المعنية. وبالقدر الذي تسبق فيه فكرةُ المجموعة الأفرادَ الذين يساهمون في القرار، يكون باسـتطاعة بعض الفرقاء المعنيين، من داخل الجسم المشاور أو خارجه، التذكير بالغايات الخاصة لهذه المجموعة أو ببعض الغايات المعاد تشـكيلها، ومقارنتها بتوجهات القرارات المتخذة أو قيد الاتخاذ. إن الأخذ في الحسـبان للمجموعة وغاياتهـا، إذناً، في التوصيف المسـيطر للموقف، يجعل من هـذا الأخير قراراً جماعياً، بشـكل مسـتقر إلى حد ما. لنستعد سيناريو توظيف اسـتاذ الفلسفة. نتصور بسـهولة أن يضع أعضاء مدرسـتي الفكر، الراغبين بتقوية سيطرتهم، طريقـةً، الاقتراع المتوازن أو الدوار، متجنبـين النزاعات في ما بينهم. ويحولون الموقف، بذلك، إلى تقاسـم عادل لثروة بين مدرستيهم. يصبح القسم بذلك في خطر باعتباره كياناً، ذلك أن أهدافه قد فقدت طابعها الموجه. وإذا لم يذكِّر طرف معني، من داخل القسـم أو خارجه، من أجل مصلحة أو قناعة، فالأمر سيّان، بالأهداف الخاصة بهذا القسـم أو الجامعة، ولم ينجح في فرضها، يصبح القسم، في النهاية، بنية عادية تدعم مدرسـتي الفكر. وبذلك يمكن لمجموعة أن تفسد أو تتلاشى.

* * *

ليست الغاية من كلامي، بالطبع الدعوة إلى تعديل الاستخدام المصطلحي الذي يربط مصطلح «قرار جماعي» بـالتنسيق بين مجموعة أفراد من أجل اختيار موقف مشـترك. لقد بينت فقط أنه، إذا أعرنا انتباهنا لما يميّز القرار الجماعي عن النشاطات الأخرى جميعها، بما في ذلك، النشاطات التي يرتبط بها بشكل متواتر، فعلينا، عندئذٍ، أن نقترح تعريفاً أكثر دقة له. يتميّز هذا التعريف بوجود مجموعة على غاياتها أن توجه تحديده، كما يرتبط بها في النهاية. ويمكننا أن نؤكد، على هذا الأساس أن القرار الجماعي هو قرار المجموعات.

المراجع

Anscombe Elizabeth, 1976, « On the frustration of the majority by fulfilment of the majority's will », *Analysis*, 36 (4), p. 161-168.

Arrow Kenneth J., 1974 [1951], *Choix collectif et préférences individuelles*, trad. par le Groupe de traductions économiques de l'université de Montpellier, Paris, Calmann-Lévy (coll. « Perspectives de l'économique. Critique »).

Barry Brian, 1990 [1965], *Political Argument: A Reissue With a New Introduction*, Londres, Harvester Wheatsheaf.

Bayliss Frederick Joseph, 1957, « The independent members of British wages councils and boards », *The British Journal of Sociology*, 8 (1), p. 1-25.

Borda Jean-Charles de, 1781, « Mémoire sur les élections au scrutin », *Mémoires de l'Académie royale des sciences*, p. 657-663.

Brams Steven J. et Taylor Alan D., 1996, *Fair Division: From Cake-Cutting to Dispute Resolution*, Cambridge, Cambridge University Press.

Condorcet, 1986 [1785], *Sur les élections*, textes choisis et revus par Olivier de Bernon, Paris, Fayard (coll. « Corpus des œuvres de philosophie en langue française »).

Descombes Vincent, 1996, *Les institutions du sens*, Paris, Minuit (coll. « Critique »).

— 2011, « Réflexions sur les questions d'identité », *Bulletin de la Société française de philosophie*, 105 (3), p. 1-48.

Dodgson Charles, 1873-1877, « Three pamphlets », dans Black Duncan (ed.), 1968, *The Theory of Committees and Elections*, Cambridge, Cambridge University Press, p. 214-238.

Elster Jon, 2007a, *Explaining Social Behavior: More Nuts and Bolts for the Social Sciences*, Cambridge, Cambridge University Press.

— 2007b, « The night of August 4, 1789: A study of social interaction in collective decision-making », *Revue européenne des sciences sociales*, 45 (136), p. 71-94.

— 2010, « Décisions individuelles et décisions collectives », *Social Science Information*, 49 (1), p. 11-28.

— 2013, *Securities Against Misrule: Juries, Assemblies, Elections*, Cambridge, Cambridge University Press.

Goyet Francis, 2000, *Le sublime du « lieu commun ». L'invention rhétorique dans l'Antiquité et à la Renaissance*, Paris, Honoré Champion (coll. « Bibliothèque littéraire de la Renaissance »).

Guinier Lani, 1994, *The Tyranny of the Majority: Fundamental Fairness in Representative Democracy*, New York, Free Press.

Kelsen Hans, 2004 [1932], *La démocratie. Sa nature, sa valeur*, trad. de la 2e éd. par Charles Eisenmann, préf. de Philippe Raynaud, Paris, Dalloz (coll. « Bibliothèque Dalloz »).

Kornhauser Lewis A. et Sager Lawrence G., 2004, « The manys as one : Integrity and group choice in paradoxical case », *Philosophy and Public Affairs*, 32 (3), p. 249-276.

Llull Ramon, 2001 [1299], « *De arte eleccionis* », dans Günther Hägele et Friedrich Pukelsheim, « Llull's writings on electoral systems », *Studiana Lulliana*, 41 (97), p. 3-38.

May Kenneth O., 1952, « A set of independent necessary and sufficient conditions for simple majority decision », *Econometrica*, 20 (4), p. 680-684.

Mill John Stuart, 2009 [1860], *Considérations sur le gouvernement représentatif*, trad., prés. et annoté par Patrick Savidan, Paris, Gallimard (coll. « Bibliothèque de philosophie »).

Moessinger Pierre, 1998, *Décisions et procédures de l'accord*, Paris, Puf (coll. « Le Sociologue »).

Przeworski Adam, 2010, *Democracy and the Limits of Self-Government in our Times*, Cambridge, Cambridge University Press.

Rae Douglas W., 1969, « Decision-rules and individual values in constitutional choice », *American Political Science Review*, 63 (1), p. 40-56.

Reynaud Jean-Daniel, 1993 [1989], *Les règles du jeu. L'action collective et la régulation sociale*, 2e éd., Paris, Armand Colin (coll. « U. Série Sociologie »).

Risse Mattias, 2004, « Arguing for majority rule », *Journal of Political Philosophy*, 12 (1), p. 41-64.

Saari Donald G., 2001, *Decisions and Elections : Explaining the Unexpected*, Cambridge, Cambridge University Press.

Skinner Quentin, 1996, *Reason and Rhetoric in the Philosophy of Hobbes*, Cambridge, Cambridge University Press.

سيباستيان لوشوڤاليه
Sébastien Lechevalier

لا تجريد صرفاً ولا تعميم بسيطاً

دروس يابانية في إعادة صوغ الاقتصاد السياسي

ربما أثيرت مسألة الصفة العلمية دوماً، وبحدة أكبر، بالنسبة إلى العلوم الاقتصادية التي تعتبر نفسها في منتصف الطريق بين العلوم البحتة وعلوم المجتمع، أكثر مما يجري بالنسبة لأي علم اجتماعي آخر. يعود أحد الأسباب الرئيسة لذلك إلى المظهر الكمي للظواهر التي يدرسها علماء الاقتصاد بخاصة، كما أشار إلى ذلك أنطوان دوتوم، وجان كارتلييه (A. d'Autume, J. Cartelier)، وربما استفاد علم الاقتصاد من التجريد، أكثر، من أجل الحصول على مقام علمي (١٩٩٦، ص ١). وهكذا، لا نبالغ إذا أكدنا أن مسألة التعميم لم تُثر في شأن العلوم الاقتصادية، كما هي قائمة اليوم. لقد سعى علماء الاقتصاد، في الواقع، منذ عشرات السنين، إلى بناء منهج استنباطي وفرضي معاً (آمابل، بوايّه، لوردون، ١٩٩٦، Amable, Boyer, Lordon).

وبدل أن ننتقد علماء الاقتصاد لبعد نماذجهم عن الواقع، يمكن، على العكس، من ذلك، أن يبدو مشروعاً أن نمتدحهم من أجل الانعطافة التاريخية الرائعة التي قاموا بها من أجل فهم أشياء معقدة. ما من شك في أن المشكلة الرئيسة في العلوم الاقتصادية تتركز، اليوم حقاً، في علاقتها مع الواقع، غير أنها لا تعيد، بشكل رئيس، إلى مسألة الواقعية. وهي تظهر في صعوبات الضبط التجريبي الذي

يجعل من المستحيل القيام بتجربة في المختبر. لقد مال علماء الاقتصاد، في مواجهة هذا الموقف، إلى التركيز على الانسجام المنطقي، وإلى تفضيل الشكل في علاقته مع المضمون. وينتج عن ذلك، بالطبع، أحياناً، جمال شكلي، وكذلك أيضاً موقف فصامي، يتمثل أحد مظاهره في غياب إعادة النظر في حال ظهور تناقضات ثابتة بين توقعات نموذج نظري والحقيقة التي عليه أن يشرحها. وهكذا فإن محاكمة عقلية نموذجية لعالم الاقتصاد الذي عليه التعبير عن أزمة لم يتوقعها، تتمثل في «لوم» الواقع بسبب بعده الكبير عن نظريته، وليس العكس، كما أشار إلى ذلك روبير بوايّه (١٩٨٦، ص ٨)، مع شيء من السخرية (التشديد من الأصل):

> في نموذج الاقتصاد الصرف، تتوازن جميع الأسواق بشكل يستفيد معه بشكل إذن، وجود بطالة دائمة وكبيرة، فربما لا يكون ذلك إلّا نتيجة لخرق الفرضيات الأساسية للنموذج [...]. وبذلك، تبدو الأزمة وكأنها **الهوة بين النظرية والواقع** في الاقتصادات المدروسة.

تظهر هذه الصعوبة الناتجة عن العلاقة مع الواقع، بشكل خاص، في الفرضية المسيطرة في العلوم الاقتصادية، والمستوحاة من العلوم الطبيعية، والتي ترى أن هناك قوانين اقتصادية شمولية صالحة في كل زمان ومكان)بوايّه، ١٩٨٦؛ بوايّه وسايار، ١٩٩٥، Saillard). ليست المشكلة، هنا أيضاً، في غياب الواقعية في الفرضية بقدر ما هي في النتائج القاتلة التي يؤدي إليها تعريف برنامج البحث ومواجهة الواقع التي يعبر عنها، في الغالب، من خلال إستراتيجية النفي.

إن هدف هذا النص نقد هذه العلاقة بين العلوم الاقتصادية والواقع، من خلال الإشارة إلى حدود العلاقة مع منهج قائم على الاستقراء فقط. إننا نرى أن الرابط المنطقي بين الاستنتاج والأخذ في الاعتبار لتنوع الآليات الاقتصادية هو القادر على الوصول إلى فهم أكثر غنى للآليات الاقتصادية. يستند برهاننا، من أجل القيام بذلك، وبشكل جوهري، إلى تحليلات الرأسمالية اليابانية التي تشكل حالة مدرسية للصعوبات التي تعاني منها العلوم الاقتصادية في فهم تنوع الآليات الاقتصادية في الزمان والمكان.

وفيما وقع الاقتصـــاد الياباني، منذ عقدين، في إغفـــال جمود اقتصادي ذي طابع أوروبي جداً، نميل اليوم إلى نســـيان الصدمة المعرفية التي أثارها نجاحه في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي: كنا عندئذٍ، في الواقع، أمام مثال عن اقتصاد رأســمالي لا يبدو أنه يحترم القواعد النظرية الأساسية لاقتصاد السوق، وهو يؤدي إلى نتائج أفضل بشــكل واضح، ســواء أكان على مستوى النمو أم العدالة.

وتبدو لنا الصعوبات التي تواجه تحليل مســـار الرأســمالية اليابانية، في إطار معياري، مصدر تحريض من أجل تطبيق برنامج بحث قادر على مساعدتنا في فهم تنوع الآليات الاقتصادية في الزمان والمكان. سنقدم، ضمن هذه المساهمة، بعض النتائج، في الحالة اليابانية، لهذا البرنامج الذي يمكن أن يوصف بالاقتصاد السياسي للتغير المؤسساتي وتنوع الرأسماليات، وسنشير إلى بعض التطبيقات الممكنة.

في الشمولية في الاقتصاد

تشــكل الفرضية التي ترى بوجود قوانين اقتصادية شــمولية أحد أسس العلوم الاقتصادية التي نشأت، بشكل تدريجي، منذ نهاية القرن التاسع عشر مع مســاهمة ليون ڤالراس (Léon Walras) ونظريته في التوازن العام، والتي قامت على دعامتين، هما: فرضية العقلانية ومفهوم التوازن باعتبارهما تنســيقاً (أوتوم وكارتلييه ١٩٩٦).

لقد تمّ تجاوز مرحلة جديدة تدريجياً، في الســبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، مع تطبيق برنامج البحث «الكلاسيكي الجديد»، الذي نُسبت أبوته في الغالب إلى روبير لوقــا، حائز جائزة نوبل للاقتصاد عام ١٩٩٦، من بين آخرين. لم يعد الطموح استنباطياً فقط، بل فرضيٌ (آمابل، بوايّه، لوردون، ١٩٩٦). لقد انتقلنــا، بذلك، من البحث عن نظرية عامة إلى تأكيد شــمولية نظرية التوازن العام. وباختصار، وضمن هذا الإطار، يمكن أن تفسر الأزمات الاقتصادية ومراحــل الإصلاح من خلال التغييرات فــي أفضليات الفاعلين

الاقتصاديين، و/ أو من خلال التدخلات الطفيلية، وفي مقدمتها تدخل الحكومة.

نفهم بشكل أفضل منطق التحليل الاقتصادي المستوحى من أبحاث فالراس ولوقا، من خلال مقارنته مع المقاربة التاريخية، كما فعل ذلك روبير بوايّه (١٩٨٦، ص ٤٠):

> يستند ما هو جوهري، بالنسبة إلى المؤرخ، إلى بناء الوقائع التاريخية، بشكل تحمل له معه العلوم الأخرى - بخاصة التحليل الاقتصادي - أدوات بدل إشكالية ذات نزعة شمولية. وعلى العكس من ذلك، بالنسبة إلى عالم الاقتصاد، يقدم التاريخ والمقارنات الدولية معطيات من أجل اختبار النماذج النظرية التي استخرجها من التحليل المنطقي، أو القائم على المنهج الفرضي. غير أنه من النادر أن يتوصل الطابع المتصلب للبدهيات التجريبية إلى إقصاء نظامه التأويلي، أو إلى التحريض على تعديله أقله. [...] ويميل عالم الاقتصاد هذا إلى تأويل كل تباعد بين التطور التاريخي وتعليم نظريته، واختلاف وجهات النظر حتى لو كانت غريبة، على أنه خبث معادن، أو نقص. [...] وعلى عكس زميله المؤرخ، لا يميل الباحث في الاقتصاد إلّا قليلاً إلى تغيير نظام تأويله. فهو يسعى، على العكس من ذلك، إلى الاحتراز، مع المخاطرة بإعادة تعريف اجراءات جديدة، أو مناهج تسمح بإعادة إدخال الواقع التاريخي ضمن حقل نظريته.

ومن المستغرب ألّا يتأثر الموقف المهني هذا، في علاقته مع الواقع، بعمق بالتطورات الأكثر حداثة، والتي من بينها الأزمات المالية، التي كان باستطاعتها أن تغذي، أقلّه، بداية الشك في الفضائل التي تنظم ذاتياً الأسواق (أورليان، Orléan, ٢٠٠٩). وعلى العكس، يجعل سياق العولمة والتجانس الذي يفترض أن تولّده، فرضية شمولية الآليات الاقتصادية، أكثر ملاءمة. ترى الفكرة الأساسية أن على التنافس بين المشاريع، والتسويات المؤسساتية، والتقانات والمناطق والدول، أن تستبعد، حكماً، التشكيلات غير الفعالة، وتروج للتوجّه نحو المارسات الأفضل. يبين بوايّه (١٩٩٦) حدود هذه الفكرة من خلال الإشارة إلى أنها لا تأخذ في الحسبان، على العكس من ذلك، الآليات القادرة على

دعم التنوع بين الأنظمة الاقتصادية القوميــة، بما في ذلك، ضمن إطار العولمة. ويمكن أن نذكر من بين هذه الآليات شــكلاً من التقســيم الدولي للعمل وفاقاً لامتيازات مقارِنة مؤسســاتية مدعومة من آليات التكامل (هول وسوسكيس ٢٠٠١، Hall, Soskice).

حبة الرمل اليابانية

حــين ننتقل من النــماذج النظريــة إلى الاقتصادات الواقعيــة، يعي علماء الاقتصاد أنه، وفي التفصيل، لا يتبع الاقتصاد في غانا أو اقتصاد أوزباكســتان، تماماً، القوانين الشمولية التي يسلِّمون بها. إن هذا الابتعاد عن النموذج النظري لا يثير لديهم، مع ذلك، مشــكلة كبرى، بالقدر الــذي يؤكد فيه تفاضلُ الأداء أو النمــو في علاقته مــع الاقتصاد الذي عليه أن يكون أكثــر قرباً من النموذج النظري، الاقتصاد الأميركي، عدم فعالية التنســيقات المؤسساتية التبادلية. لقد دُعمت هذه القناعة من خلال التحليلات الاقتصادية لانهيار الاتحاد السوفياتي، الذي فُسر على أنه البرهان الواضح على غياب نظام بديل ومسار تقارب يتوجه نحو اقتصاد السوق من النموذج الأنكلوسكسوني.

ومع ذلك يثــير نجاح الرأســمالية اليابانية بين عامــي ١٩٧٠ - ١٩٨٠، مشكلة معرفية أكثر عمقاً، بمعنى ما، من تلك التي أثارها وجود نظام اقتصادي ســوفياتي. يفسر هذا الأمر سبب الرواج الكبير لدراستنا في الثمانينات من القرن الماضي، بعيداً جداً من الحلقة الضيقة للمختصين باليابان (بوايّه، ٢٠١١). يستند أصل هذا الاهتــمام إلى التفاضل في الأداءات بين الاقتصــاد الياباني من جهة، والاقتصادين الأميركي والأوروبي من جهة أخرى، ســواء اكان من وجهة نظر نسبة النمو (الضعيف أقلّه بالنسبة للنسب الأميركية والأوروبية)، أم من وجهة نظر ميــزان التبادلات التجارية (التي كانت فائضة بشــكل كبير تجاه الولايات المتحدة وأوروبا، بدءاً من الثمانينيات من القرن الماضي). لقد أصبح هذا الموقف «إشكالياً» جداً، بدءاً من منتصف الســبعينيات من القرن الماضي، إلى درجة أن

اليابان كانت قد أنجزت مرحلة الاستلحاق[1]، وأظهرت قدرة على التأقلم مثيرة للاهتمام جداً ضمن سياق يعتبر، مع ذلك غير مناسب، بشكل خاص[2].

غير أن هذه الإنجازات «مزعجة»، مع ذلك، إلى درجة أن تحليلاً أولياً يبين أن عمل الاقتصاد الياباني على المستويين الأصغري والأكبري يبدو بعيداً من قوانين اقتصاد السوق، كما تدرسها المراجع الجامعية. وهكذا، وعلى سبيل المثال، فإن العلاقات بعيدة المدى بين مصدّري القرار والمورّدين تدخل في تناقض مع المبدأ الأساسي للتبادلات القائم على مقارنة آنية للكلف والأرباح. أضف أن المشاريع اليابانية تقلل، بكل تأكيد، من أرباحها، كما هو الحال لدى نظرائها الأميركيين، غير أن البعض من قراراتها، مثل المحافظة على الفعاليات الخاسرة، أو غياب اللجوء إلى التسريح في حالات الصدمات السلبية، تبين أن الربح ليس سوى متغير بين آخرين (مثل النمو، أساس الاستخدام بعيد المدى) في وظيفتها باعتبارها أهدافاً. وبقول آخر، لا يبدو أن الاقتصاد الياباني يتبع القواعد الأساسية لاقتصاد السوق، فقط، بل إنه يبدو، مع ذلك، أكثر فعالية. لم نعد هنا في حالة الاقتصادات «العتيقة» أو «الغريبة» التي تقود فروقها، بالنسبة إلى النموذج النظري، إلى إداءات أدنى مستوى. إن التحدي النظري ذو طبيعة أخرى تماماً وقد أثار عدداً من النقاشات.

في نهاية السبعينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، كانت المساهمات، الأميركية بخاصة، والتي تهدف إلى شرح النجاح الياباني، مهمة بشكل خاص في ما يتعلق بموضوعنا. واستهدفت زاويةُ الهجوم الرئيسة التجارةَ العالمية. وقد أثبتت هذه المساهمات، في تلك الفترة، في الواقع، فكرة أن اليابان ربما استفادت من العولمة من دون أن تحترم قواعدها. وركز بعض الاقتصاديين، بشكل خاص،

---

(1) كان بإمكان مرحلة الاستلحاق هذه أن تفسر، تحت فرضيات معيّنة، معدلات نمو أعلى من تلك المحققة في أوروبا وبالأحرى في الولايات المتحدة في الخمسينيات والستينيات.

(2) على سبيل المثال، مع ارتفاع أسعار النفط في اقتصاد مرتهن ١٠٠٪ لتصدير هذا المصدر للطاقة، وإعادة تقييم الين (endaka) بحيث تضاعفت قيمته ثلاث مرات في خلال ١٥ سنة، الأمر الذي طرح مشكلة كبرى لجهة المنافسة – الأسعار بالنسبة إلى الصادرات الصناعية اليابانية.

على تحليل عدد من الحواجز مثل (keiretsu)، تلك البنية التكتلية الخاصة التي فَسرت نتائجها في التطبيق (العلاقات مع الممولين، تحديد التوظيفات، المساهمات المتقاطعة، التضامن في حال الأزمة، إلخ)، غياب التوازنات التجارية بين الولايات المتحدة واليابان (لورانس، ١٩٩٣).

ومع ذلك، فقد بقيت هذه التحليلات غير قادرة على تفسير إنجازات الاقتصاد الياباني من وجهة نظر النمو، من هنا جاءت الغواية القوية جداً، وبشكل لافت، لدى بعض الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد الذين يتمسكون عادة بصلابة البرهان الاستنباطي، لإدخال تفسيرات من خارج النظريات الاقتصادية العامة، بخاصة التفسيرات ذات الطابع الثقافي[1]. غير أن هذه الفرضيات ذات النزعة الثقافية لم تقاوم التحليل، لا من زاوية العقلانية الاقتصادية ولا ضمن منظور تاريخي، بشكل خاص.

الحل (المزيّف) ذو النزعة الثقافية

من أجل تفسير الفروق الواضحة بين الرأسمالية اليابانية والرأسمالية الأميركية، من وجهات نظر العمل والإنجازات، شاعت، في الواقع، فرضية أخرى، بشكل واسع، في الثمانينيات من القرن الماضي: إن النظام الاجتماعي - الاقتصادي الياباني هو نظام ما قبل رأسمالي. وللدلالة، على ذلك، نورد، في الواقع، مثالاً، إنه الطابع الأبوي لإدارة المشاريع، أو، وبشكل أعمّ، مجموعة العلاقات بين الممثلين الاقتصاديين التي يبدو أنها لا تناسب، بدقة، معايير العقلانية التي عرّفتها النظرية الاقتصادية. يتخفى، في الواقع، وراء هذه القراءة للرأسمالية اليابانية تأويل ذو طابع ثقافي.

لا يمكن مقارنة الأنموذج الياباني، في الواقع، وضمن هذا المنظور، بالرأسماليات الأخرى، لأنه محدّد من خلال قاعدة ثقافية مزوّرة تماماً. إن هذه

---

[1] يميّز هذا الموقف، في الواقع، بشكل كاف اللجوء المخجل إلى الحجة الصالحة، في الاقتصاد، كما يبين ذلك، آمابل وبويي ولوردون، (١٩٩٦).

المقاربة الشائعة جداً لدى اليابانيين أنفسهم الذين تشدهم فكرة استثنائية عن بلدهم، معروضة، مثلاً، في كتاب ميشيو موريشيما، الكنفوشية والرأسمالية (Michio Morishima, 1986). وكما فهمنا، تُستوحى، هذه المقالة، من الفرضية الشهيرة لماكس ڤيبر حول الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، حيث يفسر المؤلف ميزات الاقتصاد الياباني بالقاعدة الثقافية التي تقوم على الكنفوشية. إن ما يشكل ميزة الرأسمالية اليابانية وقوتها، يقوم على القيم الكونفوشية. تلك القيم التي تفسّر التوظيف في التربية، وأهمية الإدخار، واحترام السلطة، وأولية علاقات الثقة على المدى البعيد، وغياب الصراع الطبقي أو النزاع في المجتمع الذي تحكمه مبادئ الانسجام حيث يجد كل فرد مكانه.

ومع ذلك فإن هذا النمط من التحليل لا يصمد طويلاً أمام تفحّص عميق. لا يمكن، أولاً، أن نتوصل إلى تفسير سبب أن بلداناً أخرى ننعتها بـ«الكنفوشية»، على رأسها الصين، لم تعرف، مع ذلك، المسار نفسه الذي عرفته اليابان (بوايّه وياما‌دا، ٢٠٠٠، Boyer et Yamada). وبعد ذلك، إن فرضية رأسمالية «كنفوشية» تلح على وجود صراع طبقات. إن العلاقات التي تحكم الأجور في اليابان قد استطاعت، أن توحي، في الواقع، للباحثين الذي اهتموا بها منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، بالاستناد إلى التعاون بين رأس المال والعمل، أكثر مما هو الحال عليه في أوروبا والولايات المتحدة. لقد أصبحت صورة العمال المخلصين المستعدين للتضحية، إذا لم يكن من أجل رب عملهم، فمن أجل مشروعهم أقله، صورة متفائلة بالنسبة إلى من يرغب باستيراد علاقة الأجور على الطريقة اليابانية إلى فرنسا، مثلاً.

ومع ذلك، فإن صورة علاقة الأجور السلمية هذه ترتبط بالخيال أكثر من ارتباطها بتفحّص دقيق للوقائع. إن علاقات العمل في اليابان، كما في أوروبا أو الولايات المتحدة، نزاعية بشكل أساسي. وإذا كانت نسبة الإضرابات فيها أقلّ ارتفاعاً بشكل واضح، فذلك يعود، في رأينا، إلى سببين رئيسين. فصيغة حل النزاعات فيها مختلفة عَمَّ يجري في السياقات الأوروبية والأميركية، وترتكز

على عولمة أكبر لهذه النزاعات (أيزنشتات وبن – آري، Eisenstadt, 1990 Ben-Ari) من جهة، كما أن الحزب الليبرالي الديمقراطي، بالتعاون الوثيق مع البيروقراطية ورجال الأعمال، حرص على بناء «كتلة اجتماعية مسيطرة» يمكن أن تجد ضمنها جميع مركبات المجتمع، تقريباً، مكاناً، بما في ذلك الطبقة العاملة، إلى درجة أن ٨٠٪ من الشعب الياباني كان يتماهى مع الطبقة المتوسطة في نهاية السبعينيات من القرن الماضي[1]، وذلك بعد التطهير الأحمر للخمسينيات من القرن الماضي، والذي تم بعد مرحلة نزاعات قاسية جداً، من جهة أخرى.

ويتمثل الضعف الرئيس للمقاربات ذات النزعة الثقافية، بخاصة، في عدم قدرتها على التعبير عن تاريخية المسار الياباني. وهكذا، فقد أظهرت دراسات المؤرخين إلى أية درجة كان «الأنموذج الياباني» قريباً جداً من الأنموذج الرأسمالي الليبرالي للسوق، في أثناء الفترة بين الحربين، مع سيطرة علاقات التوظيف على المدى القصير وتمويل الاقتصاد القائم على الأسواق المالية (هوشي وكاشياب، Hoshi et Kashyap, ٢٠٠١). لقد كان الأنموذج الياباني للسبعينيات والثمانينيات ١٩٨٠، قبل كل شيء، نتيجة تاريخية لتجربة اقتصاد الحاجات في خلال الحرب العالمية الثانية، كما كان نتيجة للاحتلال الأميركي بعد الحرب، والمتميّز بتأثير المبادئ والممارسات الروزفلتية، ثم للمأساة، في خلال مرحلة النمو السريع (الخمسينيّات والستّينيات)، والحل الوسط الاجتماعي لمرحلة ما بعد الحرب (أوكازاكي وأوكونو – فوجيوارا Okazaki et Okuno-Fujiwara, 1999).

لا يقاوم التحليل ذو النزعة الثقافية، في الواقع، اختبار الوقائع التاريخية. وهكذا فإن الإلحاح على دور الكنفوشية لتفسير نسب الادخار العالية التي كانت في أساس التوظيف المالي والنمو الياباني يبقى فرضية، قد تكون مغرية. ومع ذلك، فإن رؤية رأسمالية يابانية «زاهدة» لا يتطابق مع واقع نمو الدين من أجل الاستهلاك، والذي قاد إلى تحويل الدين الزائد إلى مشكلة اجتماعية حقيقية (سالا، ٢٠١٠)،

---

[1] لوشوفاليه، ٢٠٠١ مفهوم «الكتلة الاجتماعية المسيطرة» مستدانة من آمابل وبالومباريني (Palombarini, 2009).

بخاصة وأن إطار التحليل هذا يصل بسرعة إلى حدوده، حين نسعى إلى تفسير سبب هبوط نسب الادخار هذه نفسها، بشكل دراماتيكي، اليوم، وهذا ما توصل إليه عالم اقتصاد، مثل شارل يوجي هوريوكا (Ch. Yuji Horioka) (١٩٩٠ - ٢٠٠٤) من خلال أدوات كلاسيكية جديدة معيارية جداً. لذلك، من المهم ألّا نقارن بشكل جذري جداً المقاربات الكلاسيكية الجديدة من جهة، والأخرى المؤسساتية والتاريخية من جهة أخرى، لأن من الممكن أن نجد تكاملات في ما بينها. وهكذا علينا أن نعترف بأهمية مساهمة شخص مثل تاكاتوشي إيتو (Takatoshi Ito, 1992)، الذي عبأ كل لوحة الأدوات الكلاسيكية الجديدة المتاحة في تلك الحقبة، من أجل تفسير انجازات الاقتصاد الياباني وميّزاته. ويمكننا القول إنه قد توصل إلى ذلك بشكل جزئي، بخاصة في ما يتعلق بالاقتصاد الدولي والنمو. وبالرغم من ذلك، فإن الجزء غير المفسر ليس قليلاً. وتبقى المقاربات المؤسساتية والتاريخية في نظرنا، أقدر في عملية رفع التحدي النظري. وبقول آخر، يتمثّل الحل الحقيقي في ربط منطقي بين الأدوات الكلاسيكية الجديدة ونظريات تنوع الرأسماليات، وهذا ما يشهد به النجاح، إلى حد ما بالطبع، الذي حققه الإدماج بين المقاربات «التحريفية» ونظريات الأنموذج الياباني.

الدراسات «التحريفية»

لنظريات الأنموذج الياباني

يشير النعت «تحريفي» - الذي علينا أن نعترف بأنه لا يناسب إلّا قليلاً - ضمن سياق تحليلات الاقتصاد الياباني إلى مجموعة الدراسات التجريبية التي تمت ضمن إطار مقارنة دولية سعت، من خلال أدوات كلاسيكية جديدة، إلى دحض فكرة وحدة النظام الاقتصادي الياباني. إن أفضل هذه الدراسات هي بالطبع دراسات كازُوو كويْكي (Kazuo Koike) في إطار اقتصاد العمل. يحلل كويْكي (١٩٩١)، هكذا، ممارسات العمل في اليابان ضمن منظور مقارن. وفيها تتميّز هذه الممارسات، في الغالب، بالتعبير - الشاعري طبعاً، البعيد من

الدقة – عن ثروات ثلاثة (Sanshu no jingi) هي: العمل مدى الحياة، الراتب وفق القدم، ونقابة المشروع (من دون أن يفهم كاتب هذه السطور كيف يمكن أن تنعت نقابة المشروع بالثروة من وجهة نظر العاملين). يبين كويْكي أنه، وبخاصة وفاقاً للنقطتين الأوليين، لا تتمايز اليابان بشكل جذري عن الولايات المتحدة أو البلدان الأوروبية في السبعينيات من القرن الماضي، حيث تفردت أيضاً بممارسات العمل طويل الأمد ونمو الأجور وفاقاً للقدم، وبخاصة في المشاريع الكبرى. ووفاقاً لكويْكي، إن التميّز الياباني الذي يظهر من خلال المقارنات الدولية ليس العمل مدى الحياة ولا الأجر وفاقاً للقدم بل ما يسميه (white collarization of blue – collar workers)، أي حقيقة أن سياسة المصادر البشرية في المشروع الياباني الأنموذجي، لا تميّز بين الياقات البيضاء والياقات الزرقاء (حرفياً: تبييض ياقات العمال الزرقاء). ويردّ هذا الأمر إلى السؤال حول الحل الوسط الاجتماعي في المشروع وإلى اندماج الطبقة العاملة بالطبقة المتوسطة. يكمل كويْكي تحليله من خلال نظرية أصيلة حول الصيغ المختلفة لرأس المال البشري، التي يوضح بشأنها قائلاً إن الرأسمالية اليابانية تميل إلى تطوير إحداها بشكل خاص، أي الصيغة التي تزداد كفاءاته مع الممارسة في موقع العمل، مما يؤكد عقلانية ممارسات العمل الطويل المدى.

ما إن نحدد جوهر خصوصيات الرأسمالية اليابانية، حتى يأتي زمن التنظير، الذي يمر، بالطبع، بمحاولة تعميم الملاحظات المحسوسة، ولكنه يمرّ أيضاً وربما بشكل خاص، بجهد تجريدي يَرجع إلى إطار نظري أكثر شمولاً. لقد استخدم الاقتصاديون، في الواقع، خيالهم من أجل اقتراح نظريات حول الأنموذج الياباني في الثمانينيات من القرن الماضي، غير أنه باستطاعتنا القول إن أكثر المقترحات بروزاً كانت تلك التي قدمها مازاهيكو أوكي (١٩٨٨ و١٩٩٠ Masahiko Aoki,)، والتي ركزت على التنظيم الداخلي للمشروع. وهي هامة، بشكل خاص، في ما يخص موضوعنا، لأنها تقوم على ملاحظة الممارسات الحقلية (بخاصة لدى شركة تويوتا، التي تعتبر المصدر الحقيقي للإيحاء بالنظرية)، وعلى

التطورات الأحدث لنظريات الاعلام في الاقتصاد، في الوقت نفسه. لقد توصل أوكي، من خلال ذلك، إلى الابتعاد، في الوقت نفسه، عن الفرضيات ذات النزعة الثقافية من خلال إظهار عقلانية هذا الأنموذج، وعن الشمولية الكلاسيكية الجديدة من خلال الأخذ في الاعتبار لعلاقات القوة التاريخية والمؤسساتية. واشتهرت هذه النظرية، في الواقع، لأنها قد ساهمت في أخذ الإعلام في الاعتبار في التحليل الاقتصادي (١٩٨٨)، وليس من أجل ما يحتمل أنها قد قامت به من خلال إفساح المجال أمام اقتصاد سياسي لتنوع الرأسماليات (١٩٩٠).

يثبت أوكي، أولاً، عقلانية صيغة تنظيم المصنع الياباني (ي) التي تختلف بشكل جذري، في هذا المجال عن صيغة المصنع الأميركي (أ) على مستوى تعميم الإعلام ونقله (أوكي، ١٩٨٨، Aoki). يتميز المعمل الأميركي (أ) في الواقع، بالمركزية والضبط التراتبي والفصل الصارم بين التصميم والتنفيذ، ما يتطلب تخصص كل عامل وتطبيق نظام تحفيز أفقي (من أجل مركز محدّد). ويقوم عمل المصنع الياباني، على العكس من ذلك، على اللامركزية والتعاون الأفقي بين العمال على أساس تقاسم المعرفة. أما المبادئ المشتركة فهي تعددية الكفاءات لدى العمال وتراتبية الدرجات (وليس العمل) من وجهة نظر التحفيز والتنافس الداخلي. إن هذين الشكلين من التنظيم عقلانيان تماماً، ولهما فضائلهما: التي تتمثل بالنسبة إلى المصنع الأميركي في الرد على صدمة مدمجة، فيما تظهر فضائل المصنع الياباني في حال الصدمة المحلّية، على مدى سلسلة الانتاج، مثلاً.

أضف أن هذا التنظيم الخاص يتوضع ضمن سياق تاريخي ومؤسساتي خاص يتناغم مع علاقات القوة الخاصة التي يجب أن تدرس ضمن منظور الاقتصاد السياسي (أوكي، ١٩٩٠). ينسجم هذا التنظيم، واقعياً، مع إدارة مشروع خاصة تتميّز بالتحالف الموضوعي بين المديرين و(جزء من) (العاملين، على حساب أصحاب الأسهم. ويمكننا، ضمن هذه الشروط أن نوصف المصنع الياباني الكلاسيكي من خلال العلاقات بعيدة المدى مع المساهمين الذين يسعون إلى التطوير الأعظمي لنمو المشروع (بدل الربح قصير الأمد). وبقول آخر، أدى

شكل الحل الوسط في المشروع الياباني الكلاسيكي إلى نتائج على صعيد عمل هذا المشروع: فهو يتوجه أكثر، مثلاً، نحو النمو، ما يسمح بتفسير إنجازات الرأسمالية اليابانية في هذا المجال (أوداجيري، ١٩٩٤ ,Odagiri).

وفي لحظة انعطافه عودنا عليها علماء الاقتصاد، تعرضت نظريات الأنموذج الياباني، بعد ذلك، لمحاولات نشر وتعميم تعرضت جميعها تقريباً، للفشل، ضمن سياق الأزمة اليابانية الطويلة (١٩٩٢ - ٢٠٠٤). لنقدم الآن محاولات استخلاص الدروس العامة من تحليلات الأنموذج الياباني وحدودها، والتي أصبحت بديهية ضمن سياق الجمود الياباني الطويل.

تعميم الأنموذج الياباني

تظهر المحاولة الأولى لتعميم الأنموذج الياباني في اقتصاد النمو، ولا يثير هذا الأمر الدهشة، طالما أن اليابان كانت البلد الأول غير الغربي الذي نجح في عملية التصنيع. أضف أن النظرية اليابانية «للنمو على شكل طيران البط البري» التي اقترحها، للمرة الأولى، كانام أكاماتسو (Kaname Akamatsu) في الثلاثينيات من القرن الماضي - فيما كانت الحكومة اليابانية تسعى إلى تبرير طموحها الاستعماري من خلال مفهوم فضاء الازدهار المتضامن - والتي تطورت بعد الحرب، قد جعلت من اليابان محرك نمو اقتصادات آسيا الشرقية (سوتّر، ١٩٩٦، Sautter) وليس أنموذجاً لها فقط. إن التعبير الأكثر نجاحاً (وأيضاً الأكثر إضحاكاً ربما) يمكن أن نقرأه في تقرير البنك الدولي الشهير (١٩٩٣) المخصص للمعجزة الآسيوية. يسعى هذا التقرير إلى تفسير الانجازات الاستثنائية للاقتصادات الآسيوية، بالمقارنة، بشكل خاص، مع اقتصادات أميركا اللاتينية، مع الاعتراف بالفرق في الممارسات بالنسبة إلى توافق واشنطن (سياسات الإصلاحات البنيوية وتحرير التجارة). يرى هذا التقرير أن معظم بلدان آسيا الشرقية قد قلدت، قليلاً أو كثيراً، إستراتيجية النمو اليابانية، مستندة إلى الجمع بين شكل من الحماية وسياسة صناعية «ذكية»، وتراكم رأس

المال، البشري والمادي أيضاً (أهمية التربية). ويرى مؤلفو هذا التقرير، أن أزمة البلدان الآسيوية عام ١٩٩٧ قد بينت، لسوء الحظ، بطلان هذه المحاولة المقياسية للتعميم. تبين التأثيرات المختلفة للأزمة في الاقتصادات، في الواقع، إنها كانت بعيدة عن اتباع الأنموذج نفسه، فمن جهة، تظهر الفروق في البنى الصناعية بين تايوان (حيث تسيطر المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، وكوريا الجنوبية (حيث السيطرة للمشاريع الكبرى المدمجة، chaebols)، والطابع التناقضي للتوازن الدولة - السوق في سنغافورة (حيث تراقب الحكومة الاقتصاد بشكل مباشر)، وهونغ كونغ (حيث المستثمرون الأكثر فعالية في آسيا)، بشكل كافٍ، صعوبات التعميم في هذا المجال. ومن جهة أخرى، وبالقدر الذي تظهر فيه حدود ما يعرف بالأنموذج الياباني بشكل صريح، يتبدى بوضوح أفول تأثيره في المنطقة، ماك إنتاير ونُوْتون (MacIntyre et Naughton, 2005).

وهناك محاولة أخرى لافتة لتعميم التجربة اليابانية، وهي تتعلق بتنظيم الإنتاج والعمل في المشاريع. طالما أن عدة نظريات قد اختارت إحداها لتكون في جوهر تحليلها «للمعجزة» اليابانية، وحيث إن المشروع الذي منح اسمه لهذا الأنموذج (التويوتية)، قد أصبح خلال سنوات قليلة الأول في قطاعه، أو الأكثر فعالية في قطاع التصنيع في مجمله - إذا كان لمثل هذه النتيجة من معنى - فإننا نفهم بسهولة في ما إذا كانت جهود تعميم الأنموذج الياباني قد ركزت على هذه النقطة، بشكل خاص. لقد بينت عدة دراسات انتشار المهارسات «التويوتية»، بحكم الأمر الواقع) (انظر إلغر وسميث ١٩٩٤، مثلاً ,Elger et Smith). وقد أدى هذا الانتشار إلى منح علاقات العمل الجنسية اليابانية، أي نمواً في الشدة من خلال طرق أخرى تختلف عن الطرق التي قالت بها النظرية التايلورية (نسبة إلى تايلور، اقتصادي أميركي، صاحب نظرية التنظيم العلمي للعمل): تحميل العمال المسؤولية من خلال استقلالهم، والإدارة بالدفق المتوتر، والالتزام بأهداف نوعية الانتاج، وإنجاز المشروع (كوهين، ٢٠٠٠). ومع ذلك فإن تحليلاً أكثر تفصيلاً لانتشار المهارسات التويوتية يبين، أن هذا الانتشار محدود جداً في

الواقـع، بما في ذلك، في اليابـان. وتتخفى وراء المحاولات الرسـمية لإدخال المنهجيـات التويوتية، في الواقع وغالباً، إرادة مجـردة في تفعيل العمل من دون تحمّل التكاليف المرتبطة بالتويوتية، وهذا ما جرى تحليله، بدقة، على أنه شـكل جديد من الإنتاجيـة (أشـكينازي، Askenazy, ٢٠٠٤)، أو على أنه طوباوية رأسمالية جديدة، في أحسن الأحوال (كوترو، Coutrot, ١٩٩٨).

إن الحالة الأنموذجية هي حالة إعادة تنظيم الانتاج، وفاقاً لشعارات من السهل تحديدها مثل غياب المخزون أو العيوب، الذي يترافق مع تسريح العمال. غير أنه لا شيء يناقض التويوتية مثل هذا الأمر، فهي تتطلب مناطق استقرار كي تجعل الإدارة محتملة وفعالة أيضاً، في ظروف الاضطراب والخطر (لوشوفاليه، ٢٠٠٥).

ونجد، بشكل عام وغالباً، فكرة أن اليابان ستكون مختبراً لتطورات مستقبلية، في ما يخص السـكان، مثلاً. إن اليابان، هي بحكم الواقع، البلد الأول في منظمة التعاون والنمو الاقتصاديين (OCDE) التي عاشـت تجربة شـيخوخة متسارعة في سكانها (ستقلدها كوريا الجنوبية في ذلك قريباً وتتجاوزها)، ويُتوقع ملاحظة ظواهر مماثلة في أوروبا مع وصول جيل ابناء الرخاء لفترة ما بعد الحرب إلى سـن النضج. ومع ذلك، وضمن هذا التحليل من النمط المختبري، يمكننا أن ننسـى، في الغالب، أن أهم مصدر لشـيخوخة السـكان اليابانيين يعود إلى هبوط نسـبة الولادات. فقد وصلت هذه النسـبة إلى المستوى نفسـه الذي نلاحظه في فرنسا منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، قبل أن نشـهد فرقاً واضحاً في التطورات، بخاصة بسـبب الاختلافات في السياسـات الاجتماعية والأسريـة، التي تؤثر، بأشكال خاصة، في شروط التوفيق بين العمل والأسرة، مما يجعلها صعبة التعميم. (غيمار ٢٠١٠؛ أرَي ولوشوفاليه، ٢٠٠٥؛ Guillemard, Arai, Lechevalier).

وفي النهايـة، إن منظـور البحث الـذي يتمثل في تحويـل اليابان إلى مخبر اجتماعي واقتصادي بالنسـبة إلى دول منظمة التعـاون (OCDE) مغر، إلّا أن علينـا أن نتعامل معه بدرجة عالية من الحيطة. أمـا محاولات تعميم الأنموذج الياباني، والتي تمتلك، في الغالـب، مركباً معيارياً، فقد أدينت من خلال دخول

هذا الأنمــوذج في الأزمة، والذي أتاح الفرصة لبعض علماء الاقتصاد من أجل إعادة تأكيد وجود الطريق المثلى الوحيدة (One best way)، التي تنسجم قليلاً أو كثيراً مع رأســمالية السوق من الأنموذج الأنكلوسكسوني. يؤكد هذا الأمر، في رأينا، أيضاً، الفكرة التي تــرى «أن لكل مجتمع أزماته وظرف بنيانه»، ونردد هنا تعبير روبير بوايه (١٩٨٦، ص ٣١)، الذي يُستوحى هو نفسه، من أبحاث مدرسة الحوليات (Annales)، وإرنست لابروست بشكل خاص، والذي يحدد بذلك، بشكل صارم إمكانيات التعميم.

هل الأزمة اليابانية الطويلة برهان على وجود طريق مثلى وحيدة؟

فيما كانت انجازات الاقتصاد الياباني، في الثمانينيات من القرن الماضي، أعلى مــن انجازات الولايات المتحدة وأوروبا، وجعلــت أغلبية من علماء الاقتصاد تتوقع أن تكون التسعينات من القرن الماضي يابانية أو لا تكون، فقد بينت الأزمة اليابانية الطويلة (١٩٩٢ – ٢٠٠٤)، التي جرت العادة على تســميتها بـ«العقد الضائع»، بالمقابل، حدود محاولات تحويل الرأســمالية اليابانية إلى أنموذج بديل للاقتصاد الأنكلوسكســوني، قابل للتعميم. ومنذ ذلك الحين، كانت الفرضية المسيطرة لدى علماء الاقتصاد تسعى إلى تفسير النجاحات اليابانية في السبعينيات والثمانينات من خلال ســياق مناســب (اقتصاد مغلق، تطور تقاني بطيء) كما فــسرت أزمته من خلال التغيــيرات العميقة التي أثرت عــلى هذا المحيط، مع مرحلة جديــدة من العولمة، وبزوغ موجة جديدة من التطور التقاني (القادر على توليد اقتصاد جديــد)، وقد دعمت هذه الفرضية بالإنجازات الجيدة للاقتصاد الأميركي منذ التسعينيات من القرن الماضي.

مــن المؤكد، وفاقاً لأنمــوذج أول للتأويل ذي طابع «كينــزي»، أن يُفسر الجمود الياباني من خلال سلســلة من الأخطاء في الاقتصاد السياسي (ميكيتاني وبوزن، ٢٠٠٠، Mikitani et Posen)، ولا يدحض هذا الأمر، بشكل أساسي،

نظريات الأنموذج الياباني. ومع ذلك فإن استمرار الأزمة يُضعف بحكم الواقع نظرية الطابع الظرفي لها. من الجدير بالذكر هنا أن الأحداث التي لحقت بإفلاس (ليمان برازرز، عام ٢٠٠٨ ,Lehman Brothers)، قد نشرت، على نطاق واسع، الفكـرة التي ترى أن بإمكان الاقتصادات الأميركية والأوروبية، في السـنوات القادمة، أن تعرف مسـاراً «على الطريقة اليابانية»، يتمثل في هشاشـة كبيرة في النظـام المالي وزيادة كبرى في الدين العـام، إضافة إلى انكماش مرافق، هذا إذا لم يتمثل ذلك في انهيار مشـابه لانهيار الثلاثينيات من القرن الماضي، أو في شـكل جمـود اقتصادي أقله. وبقـول آخر، إننا ننتقل من محـاولات تعميم للأنموذج الياباني إلى محاولات اسـتخلاص الدروس العامة لأزمته. غير أنه، وهنا أيضاً، من المناسـب الابتعاد عن محاولات التعميم المتسرعـة التي لا تأخذ في الاعتبار سـياقاً مؤسساتياً خاصاً جداً. إنها حالة تكوين الأجور مثلاً، المتأثرة بأفول مبدأ الشـونتو (Shuntô)، هذه الممارسـة التي تقوم على الزيادة المنسقة للأجور التي تحوّلت إلى أداة تحقيق لاعتدال الأجور، والتي سـاهمت بشكل واسع في وقوع مرحلة الانكماش (كانري، فوكو ولوشـوفالييه، ٢٠١٠؛ لوشوفالييه، 2011a ,Canry, Fouquau et Lechevalier; Lechevalier).

تعود، عندئذٍ، بقوة النظريات الاقتصادية «ذات النزعة الشمولية» التي ترى أن سبب الأزمة إنما يعود إلى انحراف الأنموذج الياباني عن القوانين «الشمولية» من أجل احـترام قواعد الربحية والقيمة بالنسـبة إلى المسـاهم (دور ٢٠١١، Dore). وبدقـة أكثر، تعتبر هذه الأزمة، علامة على أنه كان بإمكان الرأسـمالية اليابانيـة أن تحافظ على طابعها الخاص، ضمن محيط مغلـق، غير أنه لم يعد هذا ممكناً، في سـياق معولم – يتوافق قليلاً أو كثيراً مع نهاية التاريخ بالنسبة إلى علماء الاقتصاد. ليس أمام الرأسـمالية اليابانية، ضمن هذه الشروط، من حل سـوى التوجه نحو الشـكل الوحيد القابل للحياة في التنظيم الاجتماعي، الاقتصادي، أنه رأسمالية السوق من الصيغة الأنكلوسكسونية الذي سيجسد بذلك الطريق الصحيحة الوحيدة. ويبين كوزو ياماورا وڤولفغانغ ستريك ٢٠٠٣، Kozo)

(Yamamura et Wolfgang Streeck,، قـوة هـذه المقاربة وكذلك حدودها العميقة.

تشكل بقية هذه المساهمة نداء كي «لا نرمي الطفل في ماء الحمام»، وبكلمات أخرى، كي لا نهمل نظريات الأنموذج اليابـاني جميعاً مع أزمة هذا الأنموذج. فبدل «تعميم» حقيقـي للأنموذج الياباني، نقترح إخصابـاً أفضل بين التاريخ (الاقتصادي والاجتماعي بخاصـة)، والمقارنات الدولية والنظرية الاقتصادية، وبرنامج البحث الذي أثمر، وفاقاً لما نراه.

من أجل اقتصاد سياسي للتغير المؤسساتي وتنوع الرأسماليات

نقترح أن نعدّل، بشـكل واضح، برنامج البحث حول الرأسمالية اليابانية: فبدل نظرية معممة للأنموذج الياباني (نحدد نقاطها الرئيسـة الأساسـية، ولا يكون على الأشكال الرأسمالية الأخرى سـوى تقليدها)، وفاقاً لطموح معظم أبحـاث الثمانينيات من القرن المـاضي. يقوم الرهان على اقـتراح نظرية تغيير مؤسساتي ذات مركب اسـتنتاجي (مبنية على المبادئ العامة)، وآخر استنباطي، يقود إلى إغنائها الفعلي من خلال الأخذ في الاعتبار التشـكيلات الأصيلة، مثل المسار الياباني) لوشوڤالييه، ٢٠١١، a و b).

وضمن هذا السـياق، ترى الفرضية المسيطرة والمتعلقة بالرأسمالية اليابانية منذ بداية التسـعينيات من القرن المـاضي، أن هذه الرأسـمالية وكما رأينا ذلك سابقاً، لم تتمكن من التكيّف مع تغير المحيط الدولي والتكنولوجي. وبقول آخر، فإن عدم قدرتها على إصلاح ذاتها من خـلال التخلص من يابان «مصاب بداء المفاصل» هي سـبب أزمتها (لينكولـن، ٢٠٠١، Lincolin). وتقاس القدرة على الإصلاح الذاتي ضمنياً بمقياس الانسجام مع رأسمالية السوق ذي الصيغة الأنكلوسكسـونية: نحافظ عندئذ على مجموعة خصائص لهذه السوق، ونقيس المسـافة التي تفصل الرأسمالية اليابانية عن هذه الحداثة المفترضة من وجهة نظر

كل من هذه الخصائص. وكما حاولنا سابقاً إظهار ذلك، إن هذا الأنموذج من التفكير، المنتشر جداً، غير صحيح (لوشوفالييه، ٢٠١١ a).

علينا أن نلاحظ، أولاً، أن سياسات الإصلاح قد بدأت قبل الدخول في الأزمة بكثير، وبدقة أكثر منذ بدايات الثمانينيات من القرن الماضي، عبر تطبيق برنامج التحرير ورفع الضوابط والخصخصة التي قادها رئيس الوزراء ياسوهير ناكازوني (Y. Nakasone). وانطلاقاً من هذا الأمر، نتفق على أن الاقتصاد الياباني لم يكن متوجهاً، في عام ٢٠١١، نحو الرأسمالية الليبرالية، ومع ذلك فإن غياب هذا التوجه لا يعني الاستقرار، بل عكس ذلك. فالرأسمالية اليابانية قد تبدلت، مع ذلك، بعمق، منذ ثلاثين سنة، لدرجة أصبحت معها اليوم، مختلفة جداً عن النظام «الكلاسيكي» للثمانينيات من القرن الماضي. وبدقة أكبر، إنها اليوم لا مركزية ومنسقة ومجزأة، غير أن هذه الأبعاد الثلاثة التي علينا دراستها بشكل جماعي قد تطورت بعمق. ويسمح الإطار العام للتحليل المقترح من فولفغانغ ستريك وكاتلين تيلين (Kathleen Thelen, ٢٠٠٥)، في رأينا، بفهم هذا التوازن الحساس بين الاستمرار والقطع، كما هو الحال بالنسبة إلى نمط التغير المؤسساتي المتدرج الذي ميّز الرأسمالية اليابانية منذ ثلاثين عاماً. في مؤلف سابق (لوشوفالييه، ٢٠١١ a)، عدلنا هذا الإطار آخذين في الاعتبار التشكيل الياباني، مع استلهام تحليل الحل الوسط الاجتماعي المقترح من برونو آمابل وستيفانو پالومباريني (٢٠٠٩).

تقوم الصعوبة الأولى في تحليل التغير المؤسساتي للرأسمالية اليابانية على ما يجب أن نسميه مفارقة اقتصادية أصغرية - أكبرية. وفيما تؤكد دراسات الحالات للتسعينيات من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة، على تغيرات عميقة حدثت في تنظيم مشاريع مثل «نيسان» مثلاً، فإن الدراسات الاقتصادية الأكبرية تصل إلى نتيجة تتمثل في وجود استقرار كبير جداً للاقتصاد بمجموعه (لوشوفالييه، ٢٠٠٧). وإننا نرى أن سبب هذه المفارقة يقوم على حدود منهجية تعتمد فرضية وجود مصنع تمثيلي. غير أن ما يبدو لنا هاماً هو أن

نتعلم من الحالة اليابانية استحالة تعريف شكل وطني من الرأسمالية، وفاقاً لخصائص الصيغة الأنموذجية والتمثيلية للمشاريع التي يتألف منها هذا الشكل.

لقد ألححنا، في الواقع، على الطابع «الرصين» بشكل أساسي، لعدم تجانس المشاريع اليابانية، من خلال استلهام الدراسات ذات الطابع التطوري في ذلك، (لوشوفالييه Lechevalier, a٢٠١١؛ نيلسون، Nelson ١٩٩١؛ دوزي Dosi، لوشوفالييه وسيشي ٢٠١٠): فلا تزال هناك فروق جوهرية، بمفردات التنظيم والإنجاز، حتى حين نتحكم بالحجم والقطاع. أضف أن عدم التجانس هذا يتنامى منذ منتصف التسعينيات في الحالة اليابانية: من المهم إذاً ألّا نلاحظ عدم التجانس هذا من وجهة نظر الثبات فقط، بل دراسة تغير هذا التطور ومحدداته (إينو ولوشوفالييه، ٢٠٠٩).

علينا بذلك، من أجل تعريف الرأسمالية اليابانية، وكذلك كل شكل من أشكال الرأسمالية، أن ننتقل إلى مستوى آخر غير مستوى تنظيم المشاريع، إنه مستوى أشكال التنسيق لعدم التجانس هذا. ونلاحظ، في اليابان، وفي هذا المجال أيضاً، تطوراً لأشكال تنسيق، مع انحسار علاقات الوكالات على المدى البعيد وكذلك ما يعرف بـ(Keiretsu) (بنية دمجية في وسطها بنك رئيس)، وبزوغ أشكال جديدة مثل تجزئة الانتاج على مستوى آسيا واللجوء إلى شكل مؤسسات توظيف الأسهم والسندات. وبقول آخر، لا يمكن لتحليل الرأسماليات أن يهمل التحليل الأدق لتطور أشكال التنسيق. يسمح هذا التنسيق، أيضاً، وفي حالة الرأسمالية اليابانية، باقتراح تأويل بديل لأزمتها. إن تشجيع التنسيق من خلال السوق في جميع المجالات، على حساب أشكال من التنسيق خارج السوق، مبرر تماماً، من حيث المبدأ. ومع ذلك، فقد تكلل هذا الأمر بالفشل، ضمن السياق الياباني، كما شهد بذلك تشكل الفقاعات المالية والعقارية في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي نتيجة موجة اختلالات، وتبخّر هذه الفقاعات في بداية التسعينيات من القرن الماضي. أما في ما يتعلق بالأزمة اليابانية

الطويلة نفسها، فهي لا تُفسر من خلال فقدان تنسيق عدم التجانس المتزايد في المشاريع (لوشوڤالييه، ٢٠٠٧ و٢٠١١a).

وأخيراً، إذا كانت الرأسمالية اليابانية لا مركزية بشكل أساسي ومنسقة، فمن المهم أن نأخذ في الحسبان أيضاً ميزة ثالثة، إنها ميزة الحل الوسط الاجتماعي، الذي يمكن أن ننعته بالمجزأ. لا تعني هذه التجزئة أن هذا الحل لا يعتمد المساواة: بل لقد كان يعتمد المساواة، في فترة ما بعد الحرب، غير أننا لاحظنا وجود قطع منذ بداية التسعينيات مع صعود عدم المساواة. وضمن هذا المنظور، لا يعتبر مستوى عدم المساواة وتطورها ضمن شكل معيّن من الرأسمالية، مؤشر انجاز (كما هو الحال بالنسبة إلى النمو)، ولا عنصراً يتجاوز هذا المستوى من التحليل، بسبب الآليات المرتبطة بالعولمة أو بالتقدم التقني. يكشف هذا الأمر، بعمق، طبيعة الحل الوسط الاجتماعي، واحتمال رفضه، كما يشهد بذلك وبشكل مضحك، المسار الياباني في هذا المجال، حيث ننتقل، وفاقاً لهذا المؤشر الناقص لتوزع الدخول، أي معامل جيني (Gini)، من مستوى ضعيف جداً للمساواة في السبعينات من القرن الماضي، يشبه مستوى السويد، وهو مستوى مرتفع نسبياً بالنسبة إلى متوسط منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية (OCDE)، طالما أن اليابان تعتبر اليوم من المستوى البريطاني.

إن المستويات الثلاثة المأخوذة في الاعتبار - الأصغري وأشكال التنسيق، والحل الوسط الاجتماعي - قد عرفت، بذلك تغيرات عميقة يمكن معها أن نستنتج أن الرأسمالية اليابانية قد أنجزت «تحوّلها الكبير» (لوشوڤالييه، ٢٠١١a). ونقدم هنا مثالين قادرين على إبراز الأهمية الكامنة لتحليل الرأسمالية اليابانية، ليس من وجهة نظر التعميم، بل من خلال الإخصاب بين التحليل النظري والأخذ في الحسبان للتنوع، في الزمان والمكان، للآليات الاقتصادية.

يتعلق المثال الأول بالاقتصاد السياسي لعدم المساواة. لقد أدى صعود عدم المساواة إلى نقاش أكاديمي - غير معروف تماماً في فرنسا، لسوء الحظ، حتى بين أخصائيي عدم المساواة - بخاصة بين توشياكي تاشيباناكي (١٩٩٨، Toshiaki Tachibanaki)، الذي يقوم تحليله بشكل رئيس على معامل جيني، والذي

يخلص إلى نمو جوهري لعدم المساواة، وفوميو أوهتاكي (٢٠٠٥، Fumio Ohtake) يبرز تأثيرات شيخوخة السكان على عدم المساواة هذه، والذي لا يعتبر النمو، إذاً، سوى تحقق مصطنع إحصائي لها. لقد أكدنا، مع ريو كامبياشي (Ryo Kambayashi)، ملاءمة نتائج أوهتاكي حتى بداية الألفية الثالثة، وبيّنا أيضاً أن عدم المساواة بين الأجيال قد زادت بعد ذلك، وذلك بالنسبة إلى مستويات متطابقة من التربية (كامبياشي ولوشوڤالييه، ٢٠١٢). وبكلمات أخرى، فإن تفسير أوهتاكي، كما التفسيرات الأخرى التي جرت العادة على إبرازها من قبل علماء الاقتصاد (تأثير التقدم التقني الموارب، بخاصة) لم تعد قادرة على المقاومة بالنسبة إلى المرحلة الأحدث، لذلك على التجربة اليابانية في هذا المجال أن تقودنا لاقتراح فرضيات جديدة، من خلال التركيز بخاصة على النظام التربوي والانتقال من الدراسات إلى العمل (كاريا وهوندا، ٢٠١٠، Cariya et Honda، جيندا، Genda, ٢٠٠٥).

يتعلق المثال الثاني بإلغاء التصنيع. فعلى عكس ما يُظن في الغالب، ليست اليابان أقل اهتماماً بهذه النزعة العريقة، كما هو حال بلد مثل فرنسا. نلاحظ في كلا الحالين، وبشكل خاص، انخفاضاً واضحاً لحصة الصانع في الاستخدام العام (التي انتقلت من ٢٦٪ عام ١٩٧٠ إلى أقل من ١٨٪ اليوم في الحالة اليابانية). ويبدو أن ما يجري إذاً، في الحالتين، هو مجموعة آليات متطابقة: مثل إفراغ الاستخدام الصناعي في الخدمات، بسبب تطور الطلب وتفاضل الإنتاجية بين هذين القطاعين، وكذلك أيضاً بسبب الصدمة الارتدادية للمنافسة العالمية وانتقال المصانع (دومو، Demmou, ٢٠١٠). ومع ذلك، وفي الحالة اليابانية، يأخذ هذا التأثير الأخير شكلاً خاصاً جداً، بالقدر الذي تلجأ فيه الشركات المتعددة الجنسية إلى ما اتفق على تسميته «تجزئة الانتاج»، بدل لجوئها إلى انتقال المعامل بلا قيد ولا شرط. وبقول آخر، تسعى هذه الشركات إلى الاحتفاظ بمراقبة سلاسل القيمة من خلال احتفاظ اليابان بالنشاطات ذات القيمة المضافة العالية، لدرجة يختلف معها بشكل واضح، المساران الفرنسي والياباني، من وجهة

نظر حصة المصنّع في القيمة المضافة العامة للاقتصاد، مع تخفيض في حالة فرنسا، وزيادة طفيفة في حالة اليابان. إن أخذ المسار الياباني في الاعتبار، يجب أن يقودنا إذاً إلى إعادة النظر أيضاً في إطار التحليل المسيطر على إلغاء التصنيع.

*
**

لم لا نزال نهتم أيضاً اليوم بالرأسمالية اليابانية، فيما تحليلات «الأنموذج الياباني» أصبحت بالية، بعد عقدين من الجمود؟ لا تتركز أهمية الرأسمالية اليابانية، في نظر علماء الاقتصاد، في غرابتها ولا في شموليتها. وكما يذكر بذلك روبير بوايّه (٢٠١١)، كان للرأسمالية اليابانية قيمة استكشافية بدهية بالنسبة إلى نظريات تنوع الرأسمالية. ومع ذلك، ونتيجة للإفراط في الإلحاح على الخصوصيات الصلبة للرأسمالية اليابانية، فإننا نعرض أنفسنا لمجازفة كبرى إذا أوقعنا التحليل في تصنيف مجهدٍ وغير نظري (لوشوڤالييه، a٢٠١١). من المناسب إذاً تغذية التوتر القائم بين الأخذ في الحسبان لتنوع الاقتصادات الحقيقية وجهد التجريد الذي يتيح إسناد هذا التنوع. إن المساهمة الرئيسة المنهجية لتحليل الاقتصاد الياباني يمكن بذلك أن تلخص على النحو التالي: إن المسار الذاتي للرأسمالية اليابانية يبين إلى أي مدى يبقى البحث عن القوانين الشمولية في الاقتصاد غير مجدٍ في فهم الاقتصادات الحقيقية، وفي الوقت نفسه، إن هذا المسار يجب أن يبقى مصدر تحريض إضافي من أجل إعداد نظريات، مرتبطة بالواقع وقادرة على مساعدتنا في الفهم الأفضل لهذا الواقع.

إذا كان تحليلنا صحيحاً، فعلينا، عندئذٍ، أن نحاول أن نستخلص منه جميع النتائج. إن المطلوب بدقة أكثر، أن نعيد إلى جوهر تحليل الآليات الاقتصادية والاجتماعية معيار التنوع في الزمان والمكان (بوايّه، ١٩٨٦). وبالتوازي، إذا بقيت الرأسمالية اليابانية مختلفة تماماً عن الرأسماليات الأنكلوسكسونية والأوروبية، فإنها ليست بعيدة جداً عن المقارنة معها. ويجب أن يقودنا هذا الأمر إلى دعم متطلباتنا المقارنة حول مسائل، مثل إلغاء التصنيع أو بطالة الشباب. إن استخلاص دروس من هذه الفروق تمرين خطر بشكل خاص، ومع ذلك، فإن

ضرورة الأخذ في الحسبان لتنوع التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية هو حافز لا مثيل له من أجل القيام ببحث نظري مفتوح على التناقضات التي لا يتوقف الواقع عن تقديمها لنا، في تعقيده.

ويمكننا، انطلاقاً من هذا، أن نعرّف هكذا، مبدأين أساسيين. فمن جهة، يجب ألّا يمنعنا مطلب التعميم من أن نأخذ في الحسبان تنوع الرأسماليات، وكذلك التنوع الداخلي لكل شكل منأشكال الرأسمالية. ومن جهة أخرى، وبعيداً من متطلب التعميم، علينا أن نبني منهجية قائمة على مبادئ نظرية استنتاجية، تبقى مفتوحة على إعادة النظر الدائمة من خلال تنوع الآليات الاقتصادية في المكان والزمان. ويمكن، ضمن هذا الإطار، للتاريخ الطويل والمقارنات الدولية أن تشكل وسيلة رائعة لإغناء التحليل الاقتصادي.

إن ما نقترحه، في النهاية، هو برنامج بحث يمكن أن ننعته بالاقتصاد السياسي للتعبير المؤسساتي وتنوع الرأسماليات، بحث قادر على مساعدتنا في فهم المسارات الاقتصادية الشبيهة بمسارات اليابان أوالصين، أو الهند مثلاً، والتي أقل ما يمكن أن نقوله فيها، هو أن ضبطها الاقتصادي صعب التفسير من خلال النظريات التي نملكها، والتي تكونت بشكل أساسي من خلال الرجوع إلى السياق الأميركي (آمابل، بوايّه، لوشوڤالييه، ٢٠١٢).

المراجع

Amable Bruno, Boyer Robert et Lechevalier Sébastien, 2012, *Le capitalisme est pluriel*, Paris, Gallimard (coll. «Folio»), à paraître.

Amable Bruno, Boyer Robert et Lordon Frédéric, 1996, «L'*ad hoc* en économie. La paille et la poutre», dans Antoine d'Autume et Jean Cartelier (eds.), p. 267-290.

Amable Bruno et Palombarini Stefano, 2009, «A neorealist approach to institutional change and the diversity of capitalism», *Socio Economic Review*, 7 (1), p. 123-143.

Aoki Masahiko, 1988, *Information, Incentives, and Bargaining in the Japanese Economy*, Cambridge, Cambridge University Press.

— 1990, «A new paradigm of work organization and coordination? Lessons from Japanese experience», dans Stephen

A. Marglin et Juliet B. Schor (eds.), *The Golden Age of Capitalism : Reinterpreting the Postwar Experience*, Oxford, Clarendon Press, p. 267-293.

Arai Misako et Lechevalier Sébastien, 2005, « L'inégalité homme-femme au cœur de la segmentation du marché du travail japonais ? Une prise en compte du genre dans l'analyse du rapport salarial toyotiste », *Le mouvement social*, 210, *Les femmes et les métamorphoses de l'emploi au Japon*, p. 121-152.

Askenazy Philippe, 2004, *Les désordres du travail. Enquête sur le nouveau productivisme*, Paris, Seuil (coll. « La République des idées »).

Autume Antoine d' et Cartelier Jean (eds.), 1996, *L'économie devient-elle une science dure ?* [actes du colloque, Paris, 29-30 oct. 1992], Paris, Economica (coll. « Grands débats »).

Banque mondiale/World Bank, 1993, *The East Asian Miracle : A World Bank Policy Research Report*, Oxford-New York, Oxford University Press.

Boyer Robert, 1986, *La théorie de la régulation. Une analyse critique*, Paris, La Découverte (coll. « Agalma »).

— 1996, « The convergence hypothesis revisited : Globalization but still the century of nations ? », dans Suzanne Berger et Ronald Dore (eds.), *National Diversity and Global Capitalism*, Ithaca, Cornell University Press, p. 29-59.

— 2011, « De la "japonophilie" à l'indifférence. Trois décennies de recherches sur le Japon contemporain » [préf.], dans Sébastien Lechevalier, p. 13-53.

Boyer Robert et Saillard Yves (eds.), 1995, *Théorie de la régulation. L'état des savoirs*, Paris, La Découverte (coll. « Recherches »).

Boyer Robert et Yamada Toshio (eds.), 2000, *Japanese Capitalism in Crisis : A Regulationist Interpretation*, Abingdon, Routledge.

Canry Nicolas, Fouquau Julien et Lechevalier Sébastien, 2010, « Price dynamics in Japan (1981-2001) : A structural analysis of mechanisms in the goods and labor markets », *Brussels Economic Review*, 53 (3-4), p. 357-374.

Cohen Daniel, 2000, *Nos temps modernes*, Paris, Flammarion.

Coutrot Thomas, 1998, *L'entreprise néolibérale, nouvelle utopie capitaliste ? Enquête sur les modes d'organisation du travail*, Paris, La Découverte (coll. « Textes à l'appui. Série Économie »).

Demmou Lilas, 2010, « La désindustrialisation en France », *Documents de travail de la DGTPE*, 2010/01 (février).

Dore Ronald, 2011, « La conversion du Japon au capitalisme de marché » [postf.], dans Sébastien Lechevalier, p. 339-360.

Dosi Giovanni, Lechevalier Sébastien et Secchi Angelo, 2010,

« Inter-firm heterogeneity : Nature, sources and consequences for industrial dynamics. An introduction », *Industrial and Corporate Change*, 19 (6), p. 1867-1890.

Eisenstadt Samuel N. et Ben-Ari Eyal (eds.), 1990, *Japanese Models of Conflict Resolution*, New York, Kegan Paul.

Elger Tony et Smith Chris (eds.), 1994, *Global Japanization ? The Transnational Transformation of the Labour Process*, Abingdon, Routledge.

Genda Yûji, 2005, *A Nagging Sense of Job Insecurity : The New Reality Facing Japanese Youth*, trad. du japonais par Jean Connell Hoff, Tokyo, International House of Japan.

Guillemard Anne-Marie (ed.), 2010 [2003], *Les défis du vieillissement. Âge, emploi, retraite : perspectives internationales*, 2e éd. remaniée de *L'âge de l'emploi*, Paris, Armand Colin (coll. « U. Sociologie »).

Hall Peter A. et Soskice David (eds.), 2001, *Varieties of Capitalism : The Institutional Foundations of Comparative Advantage*, Oxford-New York, Oxford University Press.

Horioka Charles Yuji, 1990, « Why is Japan's household saving rate so high ? A literature survey », *Journal of the Japanese and International Economies*, 4 (1), p. 49-92.

— 2004, « Are the Japanese unique ? An analysis of consumption and saving behavior in Japan », *ISER Discussion Paper*, 606, Institute of Social and Economic Research, Osaka University.

Hoshi Takeo et Kashyap Anil, 2001, *Corporate Financing and Governance in Japan : The Road to the Future*, préf. de Stanley Fischer, Cambridge, The MIT Press.

Ito Keiko et Lechevalier Sébastien, 2009, « The evolution of the productivity dispersion of firms : A reevaluation of its determinants in the case of Japan », *Review of World Economics*, 145 (3), p. 405-429.

Ito Takatoshi, 1992, *The Japanese Economy*, Cambridge, The MIT Press.

Kambayashi Ryo et Lechevalier Sébastien, 2012, « Inequalities in Japan, revisited », *Global COE Hi-Stat Discussion Paper Series*, Hitotsubashi University, à paraître.

Kariya Takehiko et Honda Yuki (eds.), 2010, *DaisotsuShusyoku no shakaigaku–Data kara miru benka* [Sociologie de la transition de l'université au travail], Tokyo, University of Tokyo Press (en japonais).

Koike Kazuo, 1991, *The Economics of Work in Japan*, Tokyo, LTCB International Library Foundation.

Lawrence Robert Z., 1993, « Japan's different trade regime : An

analysis with particular reference to *Keiretsu* », *Journal of Economic Perspectives*, 7 (3), p. 3-19.

Lechevalier Sébastien, 2005, *Toyota peut-il sauver le Japon (et le reste du monde…) ?*, HEC Eurasia Institute (mars).

— 2007, « The diversity of capitalism and heterogeneity of firms: A case study of Japan during the lost decade », *Evolutionary and Institutional Economics Review*, 4 (7), *The Evolution of Organizations and Institutions*, p. 113-142.

— 2011a, *La grande transformation du capitalisme japonais (1980-2010)*, préf. de Robert Boyer, postf. de Ronald Dore, avec Arnaud Nanta et Yves Tiberghien, Paris, Presses de Sciences Po (coll. « Économie politique »).

— 2011b, « The increasing heterogeneity of firms in Japanese capitalism: Facts, causes, consequences and implications », dans Robert Boyer, Hiroyasu Uemura et Akinori Isogai (eds.), *Diversity and Transformations of Asian Capitalisms*, Abingdon, Routledge.p. 56-71.

Lincoln Edward J., 2001, *Arthritic Japan: The Slow Pace of Economic Reform*, Washington, The Brookings Institution.

MacIntyre Andrew et Naughton Barry, 2005, « The decline of a Japan-led model of the East Asian economy », dans T. J. Pempel (ed.), *Remaping East Asia: The Construction of a Region*, Ithaca, Cornell University Press, p. 31-53.

Mikitani Ryoichi et Posen Adam S. (eds.), 2000, *Japan's Financial Crisis and its Parallels to US Experience*, Washington, Institute for International Economics (« Special Report »).

Morishima Michio, 1986, *Capitalisme et confucianisme. Technologie occidentale et éthique japonaise*, trad. par Anne de Rufi avec la collab. de Pierre-Emmanuel Dauzat, Paris, Flammarion.

Nelson Richard R., 1991, « Why do firms differ, and how does it matter? », *Strategic Management Journal*, 12 (S2), p. 61-74.

Odagiri Hiroyuki, 1992, *Growth through Competition, Competition through Growth: Strategic Management and the Economy in Japan*, Oxford, Clarendon Press.

Ohtake Fumio, 2005, *Nihon no Fubyôdô* [Les inégalités au Japon], Nihon Keizai Shimbun (en japonais).

Okazaki Tetsuji et Okuno-Fujiwara Masahiro (eds.), 1999, *The Japanese Economic System and its Historical Origins*, trad. du japonais par Susan Herbert, Oxford-New York, Oxford University Press.

Orléan André, 2009, *De l'euphorie à la panique. Penser la crise financière*, Paris, Éditions Rue d'Ulm-Presses de l'École normale supérieure (coll. « Collection du Cepremap »).

Sala Adrienne, 2010, *La régulation des crédits à la consommation au*

Japon de 1983 à 2006, mémoire de master de l'EHESS, sous la dir. de Sébastien Lechevalier (dactyl.).

Sautter Christian, 1996, *La France au miroir du Japon. Croissance ou déclin*, Paris, Odile Jacob.

Streeck Wolfgang et Thelen Kathleen (eds.), 2005, *Beyond Continuity: Institutional Change in Advanced Political Economies*, Oxford-New York, Oxford University Press.

Tachibanaki Toshiaki, 1998, *Nihon no keizai kakusa* [L'écart économique au Japon], Tōkyo, Iwanami shoten (en japonais).

Yamamura Kozo et Streek Wolfgang (eds.), 2003, *The End of Diversity? Prospects for German and Japanese Capitalism*, Ithaca, Cornell University Press.

القسم الثالث

التعميم والأصول التاريخية

بيير – سيريل هوكور
Pierre – Cyrille Hautcour

الأصول القانونية والتاريخ

بعض الملاحظات انطلاقاً من تاريخ إجراءات الإفلاس

تتقاســم العلوم القانونية والاقتصادية حياة مشتركة طويلة، وتسعى غالباً، إلى مراقبــة العالم الاجتماعي، أقل من الســعي إلى فهمه. وفي أثنــاء هذه الحياة المليئة بالخيانات وألاعيب الســيطرة، إذ عالج رجال القانون والمشرّعون طويلاً الاقتصاد، باعتباره علماً مســاعداً يبرر بسهولة الخيارات السياسية. غير أنه وفي فترة قريبة جداً، عقد علم الاقتصاد العزم، على إعادة قراءة (ومراجعة) القوانين الخاصــة، وكذلك الأنظمة القانونية في مجموعها أيضاً، بمســاعدة نماذج نظرية ووســائل تجريبية، بعد أن وحّد، بشكل كبير، قواعده المعرفية والمنهجية، ودعّم هالته العلمية من خــلال «انعطافة انتاجية» عبر النمذجة. تمرّ هذه العملية، على المســتوى النظري، من خلال قراءة القوانين بوســاطة عدد صغير من الأدوات الإدراكيــة المميّزة جداً. أما من وجهة نظر تجريبية، فتســتخدم طرائق عديدة في الإحصاء القياس الاقتصــادي. بخاصة المقارنة الدوليــة، أي إحدى الطرائق الأكثــر قدماً والأكثر اســتخداماً في العلوم الاجتماعية، التي يعاد اســتخدامها في اقتصاد القانون بشــكل منتظم وكمــي. وهي تســتند في الغالب إلى قواعد معلومات تشــتمل، بالنسبة إلى كل بلد، وأحياناً بالنســبة إلى كل سنة، وخلال فــترات طويلة إلى حدّ مــا، إلى عدد من المتغيّرات، الكميــة في أغلب الأحيان. تستخدم هذه الطرائق بشكل واسع من قبل الباحثين والمؤسسات الدولية لمقارنة فعالية السياســات الاقتصادية. وهي تُعتمد، أكثر فأكثر، أيضاً، من أجل تقويم

نوعية المؤسســـات، واقتراح نماذج مرجعيات «القوانين الجيدة»، أو «الإدارات الجيدة». لقد جرى استـــخراج توصيات من هذه الدراسات،، نشرت بدءاً من ٢٠٠٤، ضمن سلســـلة تقارير البنك الدولي تحت عنوان «مشروع قياس تنظيم الأعـــمال» (Doing Business)، وهي تميل إلى نصح البلدان النامية باســـتلهام الأنظمة القانونية للبلدان الأنكلوسكسونية، بسبب فعاليتها الاقتصادية العالية. وقـــد أثارت هذه التوصيات غضب البلدان التـــي اعتُبرت قوانينها أقل ملاءمة للنمو، بخاصة فرنســـا، التي كان لقوانينها تأثير دولي كبير عبر التاريخ. ولم تكن المنافسة الدبلوماسية والعزة الوطنية بعيدتين من هذا الغضب. إن تعميم بعض الدراسات الاحصائية، باعتبارها فرضية علمية، تستند إلى الروابط بين الأنظمة القانونيـــة والنمو الاقتصادي، كان، في الواقع، متسرعـــاً على أقلّه، وإن برنامج بحـــث أكثر جدية ربما كان قد قاد إلى حذر أكبر كما بينت ذلك بحوث لاحقة... ولكن بشكل متأخر بالنسبة لإلى بعض وجهات النظر[1].

وبمقدار كبير في الواقع، أكد النقـــاد، بخاصة، ومن جديد، تعقُّد الأنظمة القانونية وتأثيراتها، ولم يخرجوا، إلّا قليلاً، من المواجهة بين الاقتصاد والقانون. نستخدم، في هذا النص، انعطافة من خلال التاريخ، للعودة إلى هذا المثال الذي يبين بعـــض صعوبات التعميـــم في العلوم الاجتماعية، حـــين تثير موضوعات مقاربات ونتائـــج متناقضة في العلوم المختلفة. ومن خـــلال التركيز على الحالة الخاصة والجوهرية لقانون الإفلاســـات، فإننا نحاول إظهار بعض ما هو مستتر من الدراســـات التي أشرنا إليها ســـابقاً، وأن نقترح حلـــولاً لإكمال النواقص انطلاقاً من تعددية المقاربات التاريخية التي نركز على تكاملها. وســـنرى أن هذه المقاربة تسمح بمواجهة ما هو أكثر من التفصيلات بالنسبة إلى النتائج الأولية.

---

(١) وهكذا، في فرنسا، لقد نتج تشكيل برنامج «الجاذبية الاقتصادية للقانون»، الذي اداره برتراند دومـــاري في جامعة باريس العاشرة عن إدماج هذه الأنواع من الســـخط المختلفة. لقد قاد إلى نتائج علمية وسياســـية ولكنه لم يسمح بقطع نوعي على المستوى الفكري، مدعوماً في ذلك من عدد كبير من الإدارات والسلطات القضائية: (www.u-posis10fn). تمت مراجعته في أيلول ٢٠١٢.

اقتصاد القانون

استندت تقارير «قياس تنظيم الأعمال»، بشكل رئيس، إلى برنامج بحث قاده عدد قليل من الجامعيين الأميركيين، جرت العادة على الإشارة إليه من خلال الرمز LLSV المؤلف من الأحرف الأولى لأهم المشاركين[1]. لقد وزعت الأنظمة القانونية لعدد كبير من البلدان فيه، ضمن تصنيف من أربعة حقول: القانون العام، القوانين المدنية الفرنسية والألمانية والأسكندنافية، وهو تصنيف يعتمد على سلطة تاريخ القانون والقانون المقارن. يسمح تحليل إحصائي بعد ذلك، بإظهار الترابط بين هذه «الأصول الشرعية» ومستويات التطور المالي والاقتصادي في نهاية القرن العشرين. لقد كانت الإشارة إلى الأصول القانونية بالمعنى التاريخي أساسية في البرهنة التي تحتاج إلى المنشأ الخارجي للنظام القانوني كي يفرض الترابط علاقة سببية تتوجه من القانون نحو الاقتصاد: إن الأسبقية الواضحة للأنظمة الشرعية، التي تعود أصولها إلى نهاية العصر الوسيط، تعتبر برهاناً على أن النمو الاقتصادي لا يقود إلى قوانين أفضل، بل العكس هو الصحيح. ويمكن أن نقدم انتقادات داخلية بالطبع: فليست الروابط متينة جداً من وجهة نظر إحصائية، كما يمكننا أن نتصور وجود «أسباب مشتركة» تحدّد الأنظمة القانونية والنمو الاقتصادي، في الوقت نفسه، تضعف العلاقة السببية المشار إليها. غير أن عبء الإثبات قد أعيد – من وجهة نظر المؤسسات المؤثرة أقلّه – إلى المعترضين. ويبقى هذا الحل الخارجي التاريخي الذي يثير القليل من القلق لدى علماء الاقتصاد أو كبار الموظفين. من الصحيح، أن المؤرخين لم يُدعوا، إلّا قليلاً، للإدلاء بدلوهم. ولنتكلم بصراحة، تستدعي هذه الدراسات التاريخ، إلّا أنها لا تسعى إلى دراسته ولا إلى إدماجه في البرهنة. لذلك، نرغب في استجواب هذه الدراسات، حول هذا الموضوع.

---

[1] رافائيل لابورتا، فلورانسيو لوبيز - دو - سيلانيس، أندري شلايفر وروبير دابليو ڤايشني، Rafael La Porta, Florencio López-de-Silanes, Andrei Shleifer et Robert W. Vishny. Voir La Porta *et al*.) انظر لابورتا وآخرون (١٩٩٧ و ١٩٩٨)؛ لابورتا، لوبيز - دو - سيلانيس وشلايفر (٢٠٠٨).

كان علينا، في السابق، أن نوضح تمدداً للدراسات التي تمّت حول جماعة (LLSV)، تمدداً يغوص أكثر في تفاصيل العلاقات بين القانون والاقتصاد، وفي واقع هذه العلاقات، ويمنحنا فرصة اختيار الحقل الخاص بتفكيرنا. ويعتبر ملحق اعترفت الأنظمة القانونية، سريعاً، بأنه ضروري للمقاربة، وهو يقوم على إظهار كيف تؤثر هذه الأنظمة في المال والاقتصاد. إن على «الأصول القانونية» أن تتصرف من خلال آليات خاصة من المستحسن أن تحدد من أجل الاقتناع بالفرضية العامة. وأفضل من ذلك: من المناسب ألّا ندرس القوانين فقط، بل الطريقة التي يتحكم من خلالها الممثلون الاقتصاديون بهذه القوانين، وكذلك الطريقة التي تطبقها المحاكم. وهذا صحيح بشكل خاص في ما يتعلق بقانون الأعمال الذي يمكن أن يبتعد الاستخدام اليومي له من قبل الجماعات المهنية المتجانسة بشكل منطقي، عن غايات المشرِّع.

لقد أتاح هذا التحليل، الأكثر تفضيلاً للتشريعات والممارسات، الفرصة للقيام بدراسات جوهرية (دجانكوف، ٢٠٠٦ ,Djankov؛ داڤيدنكو وفرانكس، Davydenko et Franks, ٢٠١٨). وتستند المنهجية المسيطرة، إلى بحث ميداني تم على مساعدين ومراسلين في مجمل عالم مكاتب محامي الأعمال الأميركيين. لقد منحت هذه المنهجية، بذلك، حصة أكبر لتجانس الثقافات القانونية، حيث يعمل هؤلاء، ما أدى بكل تأكيد، إلى تشويه النتائج. تدعم هذه النتائج عموماً تفوق القوانين الأنكلوسكسونية، وليس البعد التاريخي الذي ذُكر في الدراسات الأولية، بالطبع. غير أنها قد تسمح لنا بأن نختار المكان الذي نركز فيه جهدنا الخاص، من خلال تحديد المجالات الدقيقة للتشريعات التجارية التي يعتبرها المؤلفون أساسية بالنسبة إلى اقتصاد (حديث) نشيط. ويبدو الحقل الذي يعالج الإفلاسات، أساسياً[1]، من بين مختلف حقول القانون التجاري. وإذا

---

(1) بلازي ونيغام (Blazy et Nigam ،٢٠٠١)؛ كلاسنس وكلاپر (Claessens et ،٢٠٠٥ Klapper)؛ كلاسنس، دجانكوف وموري (Claessens, Djankov et Mody ،٢٠٠١)، داڤيدنكو وفرانكس (Davydenko et Franks ،٢٠٠٨).

كان احترام العقود جوهرياً، في الواقع، بالنسبة إلى عمل الاقتصاد، فإن طريقة معالجة المشاريع العاجزة عن تسديد دفوعاتها يجب أن تدرس قبل كل شيء. وتأخذ أنظمة التجارة هذا الاتجاه، حيث تخصص، عموماً، نصف حجمها تقريباً للإجراءات القانونية المتخذة لإصلاح المشاريع المتعثرة وتصفيتها.

التأصيل التاريخي للأصول القانونية

إذا أخذنا، هكذا، على محمل الجد، الحجة التاريخية التي أشار إليها البرهان، فإن بإمكاننا أن نتفحّص عدة مراحل، يمكن لكل منها أن تقودنا إلى مجموعة من الأبحاث. هناك مرحلة أولى تتبع، بشكل رئيس، التاريخ المقارن، عليها أن تدرس من جديد مسألة الأصول القانونية وتأثيرها الحاسم، إلى حد ما، في مسارات الأنظمة القانونية. هل نستطيع - بخاصة في ما يتعلق بقانون الأعمال - اعتبار أن بالإمكان تصنيف التشريعات الوطنية، ومنذ العصر الحديث، ضمن عدد قليل من النماذج المتجانسة منطقياً والمختلفة بعضها عن بعض؟ هل كانت التغيرات اللاحقة للقانون متناسقة مع هذه الأصول؟ ألم يكن قانون الأعمال، بخاصة، منسقاً بشكل كبير على المستوى الدولي من خلال موجة العولمة القوية التي سادت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؟ ألم يكن تأكيد الميزات الوطنية، عندئذٍ، وسيلة بالنسبة إلى أصحاب النزعة القومية في تلك الحقبة - والتي اعتمدها، بطريقة نقدية إلى حد ما، علم التأريخ التسجيلي وعلماء اقتصاد «الأصول القانونية»، من أجل إخفاء تقارب حقيقي؟ وبالمقابل، ألم يظهر اختلاف في القرن العشرين بسبب نمو دور الدولة وتراجع الاقتصادات الوطنية التي ورثناها عن الحروب العالمية؟ هذا، مثلاً، ما نلاحظه بالنسبة إلى الأنظمة المالية الوطنية التي تميّزت بتفرد أكبر في القرن العشرين منها في القرن التاسع عشر، بسبب تدخلات الدولة ذات الغايات والتأثيرات المتنوعة جداً (راجان وزينغاليس ٢٠٠٣؛ هول وسوسكيسن، ٢٠٠١؛ Rajan, Zingales, Hall, Soskicen). لم يُسبر هذا التوجه في البحث إلّا جزئياً، غير أن بعض الدراسات توحي بنوع من التشاؤم سواء تجاه فكرة

الأسر القانونية الثابتة، كما تجاه التصنيف الخاص لجماعة (LLSV)، في ما يشير آخرون إلى التوافق القوي بين مختلف القوانين الأوروبية، بدءاً من القرن التاسع عشر، فيما يتعلق بالقانون التجاري عموماً، وقانون الإفلاسات بخاصة (ساياغ وهيلير، ١٩٨٥؛ سغار، ٢٠٠٦؛ Sayag, Hilaire, Sgard).

وترتبط مجموعة ثانية من الأسئلة بالتعزيز التاريخي للنتائج التجريبية القائمة على المعطيات المعاصرة. إذا كانت هناك أصول قانونية وإذا كانت تؤثر على الإنجازات المالية والاقتصادية للأمم اليوم، يمكننا أن نفترض أنها كانت تؤثر فيها في الماضي، إلّا إذا خصّصنا تاريخاً يفسر العكس (وهذا ما لم يحصل). فقد سعت بعض الدراسات، من خلال استعادة المنهجية المستخدمة من قبل الرواد الأكثر شهرة للدعم العلمي لفرضية الأصول القانونية، إلى إدخال مؤشرات هذه الأصول في دراسات القياس الاقتصادي الساعية إلى تفسير الفروق على مستوى النمو المالي والاقتصادي في بداية القرن العشرين. إن غياب تأثير هذه المؤشرات يوحي بأن النتائج المحققة، في نهاية القرن العشرين، عرضية ولا ترتبط بالعلاقة السببية بين نظام قانوني وإنجازات اقتصادية، أو بأن نماذج أكثر اتساعاً من البلدان المدروسة مؤخراً، تفسّر الترابط الأفضل الملاحظ، مما يدفع إلى التفكير بأن العلاقة تعمل بشكل أفضل في بعض البلدان – بلدان نامية لم تحظ بدراسة مستفيضة – مما هو عليه الحال في بلدان أخرى (بوردو وروسو، ٢٠٠٦؛ موزاتشيو، ٢٠٠٨؛ بيرغلوف وروزنتال وفون تادن، ٢٠٠١)، (Bordo et ,Rousseau; Musacchio; Berglöf, Rosenthal et von Thadden).

وأخيراً، تفترض مجموعة ثالثة من الأسئلة دراسة أكثر تفصيلاً لتاريخ إجراءات الإفلاس، وفهم وضعها تجاه الأنظمة الخاصة التي تمتنع عن اللجوء إلى العدالة، وتقويم تأثير التشريع والممارسة القانونية من وجهة نظر الفعالية الاقتصادية والنمو المالي. لقد التزمنا هذه الطريق لأنها، كما يبدو لنا، تقدم الإضافة الأكثر فائدة للمقاربات المشار إليها سابقاً. اتجهت أبحاثنا أولاً إلى فرنسا القرن التاسع عشر، ثم توسعت ضمن اهتمام مقارن، إلى عدة بلدان أوروبية ترتبط بأسر قانونية عريقة.

تاريخ الإفلاسات في فرنسا

إن أول مسألة تستوجب الحل، في الانتقال من تاريخ القوانين إلى تاريخ الممارسات، هي مسألة المصادر. إن الإفلاسات والإجراءات القانونية، قد عولجت، في فرنسا، من خلال التشريع الخاص لمحاكم التجارة، فلم تكن المحاكم العادية تأخذ صلاحياتها إلّا في حال الاستئناف (وفي المقاطعات النادرة حيث لا وجود لمحكمة تجارية)، ومن أجل القسم الجزائي حين يعلن عن إفلاس احتيالي إلى جانب الإفلاس. لقد أودعت محفوظات محاكم التجارة ضمن محفوظات المحافظات التي تحتفظ عادة بالأضابير الفردية المتعلقة بكل إجراء. إن هذه الأضابير الكثيرة جداً (ينمو عدد الإفلاسات المفتوحة، بشكل تقريبي، من ٣٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ في السنة في القرن التاسع عشر في فرنسا، ويصل اليوم إلى ٣٠٠٠٠)، تحتوي على وثائق الإجراءات، بدءاً من تقرير مأمور الإفلاس المكلف من قبل المحكمة لدراسة وضع كل مشروع معني واقتراح حل للدائنين. يقدم هذا التقرير، الذي يكون مفصلاً أحياناً، معلومات هامة حول تاريخ المشروع قبل الإفلاس (منذ تأسيسه في الغالب)، وحول السياق الذي تطور ضمنه وحول أسباب الإفلاس، كما يفهمها المأمور. وتقدم، من جهة أخرى، عدة تقويمات، بخاصة تقويم من يعلن الإفلاس والتقويم (أو التقويمات) التي يقوم بها المأمور. إن هذه الوثائق مفيدة جداً بالنسبة إلى كتابة تاريخ مفصّل جداً لبعض حالات الإفلاس، بخاصة إذا ما أضيفت إليها مصادر أخرى، مثل التسجيل أو محفوظات الكاتب بالعدل التي تسمح بالفهم الأفضل لتطور الذمة المالية لصاحب المشروع والمشروع المعني وعلاقاتهم (التعاقدية بخاصة) مع محيطهم. لقد تمت مثل هذه الدراسات، مثلاً، من قبل فيليب جوبير (Ph. Jobert)، (١٩٧٥)، حول بعض الإفلاسات في مدينة ديجون.

إن التفحّص المنتظم لإفلاسات مدينة أو بالأحرى لمحكمة خلال سنوات عدة، يسمح، على مستوى أكثر اتساعاً بقليل، بفهم كيف تشكل الإجراءات القانونية حلاً للصعوبات الاقتصادية والمالية، من بين أخرى، وذلك من خلال

إعادة وضعها في سياقها الاقتصادي والاجتماعي. فهي تستخدم في مواجهة بعض الممثلين الاقتصاديين الصغار نسبياً أو سيّيء الاندماج. أما أولئك الذين يعملون في قلب الجماعات التجارية، فيستفيدون، في الغالب، من الحلول الودية الأقل كلفة، رمزياً ونقدياً[1]. يبين جان–پيير هيرش (J. P. Hirsch) كيف أقامت الجمعيات التجارية في الشمال علاقة غامضة مع الدولة، التي تعتبر سلطة مرفوضة وحامياً مطلوباً، في الوقت نفسه، وذلك في بداية القرن التاسع عشر. لقد اتخذت غرف التجارة المبادرة في بناء هذه العلاقة. غير أن الصفة التعاونية الجديدة لمحكمة التجارة، حيث يجتمع أكثر التجار شهرة (المعيّنون أو المنتجون، وفاقاً للأنظمة)، ويمارسون فيها السلطة الرسمية على زملائهم، فقد كانت المقام المفضل لديهم[2]. لقد بيّنا، من خلال استخدام مقاربة أكثر كمية لأضابير الإفلاسات الباريسية من ١٨٥٠ و١٨٧٠ و١٩٠٠، أن المشاريع الصغيرة قد حازت على اهتمام أقلّ في المعالجة، وذلك من أجل الدخول في المصالحات التجارية، حتى لو كان الدين من مستوى واحد، ما يدل، من دون شك، على طريقة أخرى في تقدير التسجيل الاجتماعي للقرارات القضائية (هوكور وليفراتّو، Hautcœur et Levratto, ٢٠١١). ويمكن لهذه المنهجية أن تكون أكثر دقة وتسمح بالقيام بمقارنات بين المحاكم.

التعميم ١

الاحصاءات القضائية

تثير هذه الدراسات المحلية أو الجهوية، بالطبع، مسألة الصفة التمثيلية للمحاكم المدروسة وإمكانيات تعميم النتائج الخاصة بها. ويعتبر بحث ميداني وطني، انطلاقاً من الأضابير الفردية للإفلاس ومعلومات السياق حول شبكات

---

(١) انظر دراسات مارتان (١٩٧٨ – ١٩٨٠) الطليعية، والأكثر حداثة ضمن منظور ذي صفة قانونية أوضح، نويل (٢٠٠٣).

(٢) هيرش، (١٩٩١)، حول غرف التجارة، انظر لوميرسيه (Lemercier ،٢٠٠٣) والجمعية الفرنسية من أجل تاريخ العدالة (٢٠٠٧). انظر لوميرسيه، من أجل علم اجتماع تاريخي للمحاكم التجارية.

المســتثمرين المحلّيين وذمم أرباب العمل، مشروعاً ضخماً لا يبدو أنه قد وصل إلى مرحلة النضج، على الرغم من أنه لا يتمتع بأهمية أكبر من المشــاريع القائمة، مثل المشــاريع التي تتم حول جيل بوستيل - فينَي (G. P. Vinay) حول الدَين والذمــم المالية عند الوفاة (بوردو وآخــرون ٢٠٠٠، مثلاً). إن ضرورة الأخذ في الحســبان، بشكل جدي، للمشاريع الصغيرة ولصعوبات منهجية، تجعل هذا المشروع أكثر حساسية من دون شك، في الواقع.

إن حلاً، أفضل من موقت، يتمثل في استخدام الإحصاءات القانونية[1]. لقد تم تجميع هذه الإحصاءات بشكل جزئي منذ القرن التاسع عشر لملاحظة الفعالية القضائيــة، إلّا أن التجميع قد تطور بشــكل منتظم في النصف الأول من القرن التاسع عشر (ديهوس، ٢٠٠٨؛ هوكور، ٢٠٠٨ ,Deshusses et Hautcœur). ولكن، ولســوء الحظ، بما أن هدف هذه الإحصاءات كان إدارياً بشكل رئيس، فإنهــا لم تتكيف إلّا قليلاً مع ملاحظة الشروط والنتائج الاقتصادية والاجتماعية لنشاط محاكم التجارة. وكانت تُسقط، ضمن منطق الفعالية، الإجراءات المفتوحة والمغلقة، وكذلك شروط هذه الانفتاحات (بناء على رغبة المفلس أو المدينين أو المحكمة)، والإغلاقــات (التصفية أو المصالحات بشــكل رئيس، مع حصص الربح المحقق أو المتوقع). وتشير أيضاً إلى المبالغ المطلوبة بعد التقويمات. وتُجمع هــذه المعلومات لدى محاكم التجارة وفاقاً لأنموذج معياري وُجد باكراً وتطور قليلاً، كما تُنشر على مســتوى المحافظــة، ومحكمة الاســتئناف، أو وطنياً وفاقاً للحالات والأوضاع الزمنية. ويمكننا أن نؤكد، وفاقاً لهذه المعلومات المنشــورة في المكان، الضعف التمثيلي للدراسات الجهوية: تعكس ملاحظة تنوعات مختلفة وجاهزة جغرافيات متنوعة، إما لأن التشــكيلات الاقتصادية تختلف بعمق، أو لأن تصرفات أصحاب المشــاريع والمدينين والمحاكم تدفع إلى ممارســات ثابتة محلياً، ولكنها غير متجانســة جغرافياً، ما يدعم البحوث المحلية ذات الموضوع الواحد، ويجعل من الصعب تعميمها (هوكور وليڤراتّو، ٢٠١١).

---

(١) انظــر ناكاباياشي وأوكازاكي (٢٠٠٧، Nakabayashi et Okasaki) من أجل محاولة شــبيهة حول اليابان.

لقد استخدم مؤرخون عديدون هذه الاحصاءات، ضمن منظور علم سكان المشاريع، وليس إطلاقاً من أجل تقويم فعالية القانون (جوبير ولوشوفالييه، ١٩٨٦؛ ماركو، ١٩٨٩). وهي تتيح، مع ذلك، بعض التطورات ضمن هذا المجال (دي مارتينو، ٢٠٠٥، Di Martino). ويسمح استخدام هذه الإحصاءات بالتحقق من نتائج التشريع على الإفلاسات، وبفهم كيف يقوم أصحاب المشاريع ودائنوهم والقضاة باستخدامه، ضمن إطار أكثر اتساعاً لمجموع التشريعات التجارية. وهكذا فإن إلغاء الإكراه البدني، عام ١٨٦٧، الذي تم تبريره باعتبارات سياسية أكثر منها اقتصادية، قد أدى إلى تغييرات من جانب الإفلاسات، مع ندرة ملموسة في التوقف عن الدفع من قبل المفلسين، وزيادة في إعلان الإفلاس المطلوب من قبل الدائنين. لماذا؟ ذلك لأن المدينين، الذين لا يعودون يخشون أن يطالب دائنوهم بسجنهم تحت شعار الإكراه البدني (الذي نذكر أنه كان مطبقاً في حال عدم الدفع الثابت، ليس باعتباره عقوبة بل تحفيزاً على الدفع)، يمتنعون عن إعلان إفلاسهم (وذلك إجراء يمنع اللجوء إلى الإكراه الجسدي)، ما يدفع الدائنين إلى طلب الإفلاس. تسمح إحصاءات العدالة بالتحقق من هذا التغير الذي يحمل دلالة احصائية واضحة تفرض نفسها حتى خارج عدم التجانس المكاني لممارسات الإفلاسات (هوكور وليفراتّو، ٢٠١١).

وبعيداً من مقياس وجود تأثير ذي دلالة للتغييرات القانونية، نجد ردود فعل الممثلين الذين تسمح مثل هذه الاختبارات باظهارها بشكل غير مباشر، كما بيَّن ذلك المثال السابق. وتبدو النماذج النظرية للإفلاس، باعتبارها لعبة بين دائن يحمل معلومات ناقصة، ومدين يسعى إلى تقليص دينه إلى أقل كلفة، بذلك، ملائمة بشكل مبكر. وهي تفرض نفسها على حساب أنموذج «المعرفة المشتركة» الذي يرى في الإفلاسات قرارات جماعية ضمن جماعة (أو زمرة اجتماعية) تتحكم بالمعلومات الضرورية، أي أنموذج ربما كان أكثر تكيفاً مع مراحل أقدم أو مع بلدات صغيرة[1].

---

(1) انظر، مثلاً، من أجل مثل هذه النماذج: هارت ١٩٩٥ (Hart). ستيغليتس ٢٠٠١ (Stiglits)؛

إذا كان الأنموذج الإستراتيجي صالحاً بشكل تام، فإنه يدعم شرعية قرار عهد به بشكل شرعي، قبل كل شيء، إلى الدائنين، وقد كان الحال كذلك في كل مكان في القرن التاسع عشر، كما رأينا، ولم يتراجع هذا الأمر إلّا في القرن العشرين في بعض البلدان. ولم ينظّم هذا الأنموذج، مع ذلك، الاختيار الذي على هذه البلدان أن تقوم به بين التحريض على الحذر المسبق والتسديد الاستنسابي اللاحق. وتحض تشريعات ودائنون ومحاكم متشددة (يسجنون المفلسين أو يندّدون بهم بشكل دائم، ويصنفون مشاريعهم بشكل منتظم، متابعين استعادة ديونهم على مدى حياتهم)، بكل تأكيد، أصحاب المشاريع على أعلى درجات الحذر ويجعلون، بذلك، استعادة المقرضين لدينهم أمراً محتملاً. ومع ذلك، وما إن يطلق الإفلاس، فإن التصفية المنتظمة ليست بالضرورة، أفضل الحلول بالنسبة للمقرضين الذين باستطاعتهم أن يكسبوا من خلال ترك المشروع يتابع حياته ويسدد تدريجياً ديونه كافة، أو جزءاً منها. لا يمكن تجنب التوتر بين الشدة المعلنة والحلم المتوقعالذي يخفي مصلحة ما، كما لا يمكن إلّا أن يدار وفاقاً للظروف. غير أن إحصاءات الإفلاسات تسمح بملاحظة فروق بين المناطق وفي الزمن، ضمن هذا الاختيار، كما في خيارات أخرى. وإذا افترضنا أن توزيع المشروعات، ضمن نماذج هامة، بين أشكال من المواقف متشابهة (وكذلك توزيع نسبة المستدينين العاجزين تماماً عن الدفع، مقارنةً بنسبة ضحايا غياب عرضي للسيولة)، فإن بإمكاننا استخدام أصناف إحصائية من أجل تقويم «الصرامة» النسبية لقرارات مختلف أصناف الممثلين، وتصرفاتهم.

ما إن مرّ القرن التاسع عشر – وقد استمر الاتجاه في القرن العشرين – حتى مالت صرامة القانون والمحاكم إلى الاضمحلال: فقد أصبح السجن الأولي للمفلس نادراً، وخففت إصلاحات ١٨٣٨ و١٨٥٦ و١٨٨٩ من عاره. وتقترح الاحصاءات أن يرد الدائنون من خلال تدخل أكثر صرامة،

= كونيلي وفيلي ١٩٩٧ (Conelli, Felli)، أغيون وهارت ومور ١٩٩٢ (Aghion, Hart, Moore).

عبر ملاحقة المستدينين الذين يترددون في إعلان إفلاسهم ومن خلال رسم الدخول إلى المصالحة، الأكثر ندرة. هل تستطيع هذه القدرة على التكيف لدى الممثلين أن تقود إلى الحكم على التشريع بأنه «فعال»؟ هناك مؤشر خارجي على ذلك يتمثل في الاحتجاج، المعتدل نسبياً، الذي قام به التشريع الفرنسي حول الإفلاسات بعد عام ١٨٣٨، ذلك التشريع الذي لم يعرف سوى إصلاحات متواضعة بالنسبة لتشريعات أخرى في أوروبا. وهناك عنصر ثانٍ يسير في الاتجاه نفسه، وهو اللجوء المتنامي إلى المحاكم، وهو مؤشر ذو أهمية نسبية، أقل، في ما يتعلق بالحلول التوافقية بين الأطراف الحاضرة. ويلح المشرعون ورجال القانون على هذا التفسير لزيادة عدد الإفلاسات (ليون - كان ورينو ١٨٩٧، Caen et Renault). إن ضعف كلفة الإجراءات القانونية يجب أن يترافق مع مثل هذه الملاحظة. ليس من الممكن، لسوء الحظ، تقويم تطور الكلفة المالية لتصفية الاجراءات - التعرفات مستقرة جداً، بينما لا ترتبط الكلف الحقيقية بالتعرفات فقط (إذ يذهب الأهم منها إلى المفوض، الذي يهتم غالباً بتمديد الاجراءات والإكثار من الأفعال، وهذا ما لا تحثه صيغة مكافآته، مع ذلك، على القيام به، من دون جدوى). إن الكلفة الأهم، وفاقاً لرأي المعاصرين أقله، هي طول الاجراءات، وكذلك، من دون شك، الارتياب الذي ينتج عنه. وتتحسن الفعالية المعتدلة لهذه الطريقة، طالما أن نسبة الأضابير المعالجة تنمو، كل سنة، بشكل ملموس، من منتصف القرن التاسع عشر حتى عام ١٨٨٠، قبل أن تستقر، وذلك حتى لو أن الإجراء الجديد للتصفية القانونية (المعتمدة عام ١٨٨٩) لا يحقق جميع الآمال المبنية عليها، طالما أنه لا يساهم بشكل ملموس في تقليص هذه المهل.

ويبقى أنه، وقبل إسناد تغييرات فعالية إجراءات الإفلاس إلى تغيرات التشريع، من المناسب أن نتوقع تغييرات أخرى قد تمكنت من التأثير فيها، سواء بشكل مباشر أم من خلال تحديد التعديلات القانونية. يجب القيام هنا بعمل واسع أيضاً. وهو يتمثل، من جديد، في مزاوجة جغرافية بين التغيرات

الملائمة للبنية الاقتصادية وتعديلات مؤشرات فعالية إجراءات الإفلاس، عبر الاستفادة من التنوع الجغرافي والتغيرات في الزمن من أجل تحديد المسببات القائمة. ما هي التغيرات البنيوية التي يجب أن تشكل موضوع هذا التقارب؟. إذا ما اقتصرنا على النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فإننا نحدد منها اثنين بشكل رئيس: تعديلات تمويل الاقتصاد من جهة، وتعديلات حجم المشاريع وأشكالها من جهة أخرى. إن نمو الائتمان المصرفي بالنسبة للائتمان بين المشاريع والدور المتعاظم الذي تأخذه مصارف الايداع في التوزيع، عنصران مميّزان لتلك الحقبة. غير أن للمصارف قدرة على جمع المعلومات أكبر بكثير مما كان متاحاً سابقاً بالنسبة للدائنين التجاريين عبر المطبوعات مثل قاموس الإفلاسات (مثل: ماسكريه، ١٨٦٣ – ١٨٧٢ ,Mascret). إن باستطاعة مصارف الإيداع أن تجمع المعلومات على المستوى الوطني، وهذا ما لم يكن باستطاعة المصارف المحلية القيام به. وبما أنها كانت مختصة في الائتمان (على عكس المشاريع التي تقرض ضمن إطار عملياتها التجارية)، فقد كان على هذه المصارف أن تقوم بدور مهيمن في تصفية النزاعات وتقليص أكلاف جمع المعلومات والتنسيق. أما إذا أصبحت هذه المصارف الدائنة شبه الوحيدة، ليس هذا حال فرنسا، عموماً، في الزمن الذي يهمنا، فإن النزاعات بين الدائنين ستزول ولا تحتاج، إلّا استثنائياً، لإجراء إفلاس من أجل إعادة جدولة الدين، كما أنها لن تلجأ إلى المحاكم إلّا من أجل التصفيات. وإذا كانت لها معرفة عميقة بالرأسماليين وأصحاب المشاريع في مناطقها، فيمكنها استخدام ذلك من أجل إيجاد مشترين جدداً، أو مساهمين جدداً، من أجل المشاريع المتعثرة، من خلال تنظيم السوق المالية السائلة التي تجعل الإفلاسات غير مفيدة تقريباً. إلّا أن المصارف المحلية والجهوية وحدها تمتلك هذا النوع من المعرفة، وإن تراجعها لمصلحة مصارف الإيداع حتى نهاية القرن التاسع عشر (قبل انطلاقة وجيزة مع بداية ١٩١٤)، يُظهر أن المحاكم قد حافظت على دورها كاملاً، حتى لو أن هذه التحوّلات كانت، من دون شك، مختلفة جداً، من منطقة إلى أخرى (بازو، ٢٠١١، Bazot). إن تركيز المشاريع

وصعود الشركات ذات الأسهم قد أثر في حد ذاته، بشكل واضح، في اتجاه تقليص عدد الإفلاسات، طالما أن الاستقرار قد نما مع الحجم - بالرغم مما تدفع إلى التفكير فيه الإفلاسات الهائلة أحياناً، لمشاريع كبرى. إن الحلول التوافقية والمصالحات بين الدائنين والمدينين كانت أكثر رواجاً فيها أيضاً، لأن المشاريع المعقدة كانت تساوي عادة أكثر من قيمة أصولها المادية، المباعة بالمزاد العلني، مما يقود إلى إعادات هيكلة أكثر من اللجوء إلى التصفيات.

التعميم ٢

المقارنة الدولية

يظهر هذا الاختبار السريع لطرائق تقويم نوعية التشريع في حالة فرنسا القرن التاسع عشر، أهمية السياق والتكيف معه، سواء بالنسبة إلى التشريع والممارسات القانونية. ويمكننا، منذ الآن، أن نتساءل إذا كانت هذه النقطة قد أخذت في الحسبان من قبل الدراسات حول «الأصول التشريعية». وتسعى هذه الأخيرة، في الواقع، إلى البرهنة أن النظام التشريعي الأصلي يحدّد نوعية نظام قانوني ما، تقاس بطريقة أحادية. وتحمل مقارنة دولية تقتصر على بلدان أساسية بالنسبة إلى هذه الفرضية، إيضاحاً في هذا المجال، ويمكن أن تستند إلى منهجية قريبة من المنهجية التي وصفناها سابقاً (دي مارتينو وهوكور). لننظر من جديد إلى الزمن الرائع «la Belle Époque»، والاقتصادات الأوروبية الخمسة المرتبطة بالأسر القانونية الثلاث الأساسية التي حدّدتها مجموعة (LLSV): بلجيكا وفرنسا وإيطاليا بالنسبة إلى القانون الفرنسي، وإنكلترا وألمانيا. وكما بيّنا ذلك، لا يبدو أن الاختلافات في أنظمة الإفلاسات تعتمد على فلسفات قانونية متعارضة جذرياً. إلّا أن الاختلافات موجودة مع ذلك. وتقوم هذه البلدان جميعاً، تقريباً، بإبداع طريقة شبه متزامنة (انطلاقاً من الأنموذج البلجيكي لعام ١٨٨٢)، تسعى إلى السماح بالدخول السريع إلى نظام الصلح التجاري لأفضل المدينين. ومع ذلك، فإن ألمانيا ترفض هذا الأمر، حيث قامت بتوحيد قوانينها الجهوية ونظّمتها من

خلال إجراء بسيط ومتماسك عام ١٨٧٧. أما إنكلترا، التي تختلف اختلاف شديداً عن بقية البلدان من خلال الدور شـبه التصفوي فقط لإجراءات الإفلاس، فإنها قرّبت تشريعها من التشريعات الأخرى عام ١٨٨٣، من خلال استحداث إجراء مصالحة تجارية موحدة ومتابعة إدارية للإفلاسـات (سـغار، ٢٠٠٩، Sgard). ويستفيد المفلسون فيها، مع ذلك، من نظام قديم يسمح لهم بالمطالبة بالإعفاء من ديونهـم حتى في حال غياب المصالحة التجارية. إن تحليل هذه الخصوصيات (من بين أخرى) يجعل من الصعب، مع ذلك قيام تراتبية بالنسبة للمعايير التي أبرزتها مجموعة (LLSV). لقد اصطدمت الدراسـات التاريخية المقارنة، والنادرة، بتنوع المارسات القانونية في كل بلد[1]، غير أنه، وبفضل جهود ملاءمة تشهد بالتحوّلات بين الأنظمة القانونية وبحركة التجانس التي كانت قائمة في ذلك الحين، فقد قامت إحصاءات للإفلاسات منسقة بشكل عقلاني في ما بينها، بالنسبة إلى جميع البلدان، بدءاً من الأعوام ١٨٧٠ أو ١٨٨٠ (إيفيرن، ١٨٧٦، Yvernes). من الممكن إذاً، عبر العودة إلى المنهجيات المقدمة سابقاً بالنسبة إلى فرنسا، ولقاء فرضيات حذرة، أن نقارن المارسـات القانونية لهذه البلدان[2]، وليس تشريعاتها في ما بينها. وتظهر في هذا المجال صعوبات مادية: مثلاً، تصبح مقارنة عدد الإفلاسـات، أي جاذبية القانون بالنسـبة إلى الممثلين الاقتصاديين، صعبة في غيـاب الإحصاءات القابلة للمقارنة بين أعداد المشـاريع، وبسـبب الفروق الجوهرية في البنى الاقتصادية. وبالطريقة نفسها، تضاف الإفلاسات الشخصية – العُجوز في فرنسا – أحياناً إلى الإفلاسات التجارية، وبشكل منفصل أحياناً، والأمر كذلك بالنسبة إلى الشركات المغفلة. ومع ذلك، لا تمنع هذه الصعوبات أي مقارنة. وتظهر نتائج راسخة إلى حد ما، سواء تعلق الأمر بمدة الإجراءات، السهلة المقارنة، أو بفعاليتها، التي تقاس من خلال قدرتها على أن تقدم للمشاريع، الحلول الأكثر انسجاماً مع وضعها، بشكل

(١) جوبير وموسّ (١٩٩٠، Jobert et Moss). يبقى الرهان المعترف به هاماً: انظر فريدنسـون، (٢٠٠٤، Fridenson).

(٢) المنهجية ليست بعيدة عن منهجية غينّان وآخرين (٢٠٠٧، Guinnane *et al.*).

صحيح. إن الإجـــراءات الإيطالية طويلة وذات فعالية قليلة. والإنكليزية جذّابة سواء من خلال جزرة الإعفاء (الذي يستفيد منه ثلث المفلسين) أم عصا السجن من أجل دين ملغى جزئياً، إلّا أنها ليســت أكثــر جذباً من الإجراءات البلجيكية أو الفرنســية. وتبقى الإفلاســات الإنكليزية مواربة جداً لمصلحة التصفية، التي تضرب، بالطبع، المشــاريع التي كان من الممكن أن تبقى قائمة، حتى وفق معيار دخل الدائنين لوحده. ويبدو أن الإجراءات الفرنســية تمنح للمشــاريع حلولاً بطريقة متوازنة، مثل النظر إلى الأرباح المكتسبة، غير أن إحداث التصفية القانونية لم يطور العرض إلّا قليلاً، وأدخل بالأحرى التعقيد، على موقف الممثلين. ويشبه البلجيكيون الفرنسيين في هذه الأمور أو يتفوقون عليهم. وأخيراً فإن الاجراءات الألمانية سريعة غير أنها قليلة الفعالية وقليلة الاســتخدام من قبل الممثلين، على ما يظهــر، مما يعود، ربما، إلى عرض محدود جداً. يبيّن الاختبار الأول أن من الصعب وضع تراتبية لاجراءات الإفلاس للبلدان الممثلة لمختلف «الأصول التشريعية»، انطلاقاً من معايير الفعالية، بشكل مسبق. فمن جهة، تحافظ هذه البلدان، في الواقع، على توجهات مختلفة: الموارببــة الإنكليزية من أجل التصفيــة، الموراربة الإيطالية من أجل مصالحة غير مناســبة عموماً من أجل تأمين الانقاذ الدائم للمستفيدين، التوازن الألماني والبلجيكــي والفرنسي بين المصالحة والتصفية. ومن جهة أخرى ترتبط فعاليتها النسبية، بقوة، بالمعايير المستخدمة. يجب أن تَستجوب هذه النتيجة، في ذاتها، منظور الأصول التشريعية وميلها إلى التصنيفية الأحادية. وعلينا مع ذلك تجاوز هذا الأمر: إذا أردنا من جديد مقارنة أنظمة الإفلاس بالسياقات الاقتصادية من أجل تقويم انســجامها، وبكلام آخر، فعاليتها، علينا أن نتساءل عن الفروق البنيوية بين البلدان المعنية وعن الطريقة التي تُكيف فيها أنظمة الإفلاس.

إن الأدبيات الكلاسيكية حول الفروق بين الأنظمة المالية تجعلنا نعتقد بأن مثــل هذا المنظور ضروري. وتوحي الفعالية العالية للســوق المالية الإنكليزية، على ما يظهر، بأن الموارية «ذات الطابع التصفوي»، التي أشرنا إليها ســابقاً، لا تثير إلّا القليل من الصعوبات، لأن بإمكان المشــاريع التي تعاني منها أن توضع

في السوق من دون خسارة جدية. ومع ذلك، فإن المشاريع الصغيرة لا تستفيد من هذه السوق وتشكو من دون شك من هذه الوسيلة. إذ تُفرض تصفيتها، من دون رحمة، من قبل المصارف المنفذة، التي تملك الضمانات، بما في ذلك، ضد مصلحة دائنين آخرين (بيكر وكولنز، ١٩٩٩؛ دي مارتينو، ٢٠١٢). يبين مثال جمعية تجار المجوهرات في برمنغهام، التي تأسست من أجل تجنب تدني قيمة الأصول المالية المبالغ فيه والناتج عن الافلاسات، أن رجال المشاريع يعتبرون السوق ناقصة (كارنيفالي، ٢٠٠٤، Carnevali). ويوارب القانون، إضافة إلى ذلك، لمصلحة الشركات الكبرى التي تحصل على اتخاذ اجراءات ضرورية أكثر ملاءمة بكثير (لستر، ١٩٩٥، Lester). وعلى العكس من ذلك، وفي فرنسا، يُكيف النظام مع مصلحة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تحاول المحافظة على استقلالها تجاه الاعتماد المصرفي، من خلال المحافظة على الاعتماد التجاري (الذي يستوجب، في الواقع وبالنسبة للدائن، كفالات أعلى من كفالات الاعتماد المصرفي)، ومنع تقديم حلول خاصة بالنسبة للمشاريع الكبيرة من خلال الإشارة إلى قربها من عالم التجارة الواسع. يمكن أن يفهم الفرق مع إنكلترا من خلال مصطلحات السياسة، حين يفرض الاستفتاء العام الفرنسي، المستخدم في انتخاب قضاة التجارة، تضامنات، يجعلها النظام الإنكليزي الذي يمنح حق التصويت لدافعي الضرائب فقط، غيرذات فائدة.

ويمكننا الظن، بالنسبة لألمانيا، بأن ضعف مركزية البلد، والقرب بين المصارف والمشاريع يقود إلى إعادة هيكلة توافقية تحت سلطة المصارف، ما يفسّر قلة اللجوء إلى الإجراءات القانونية (فيرديه، ٢٠٠٢، Verdier). هذا أقلّه ما توحي به الأدبيات الحديثة حول النمو المالي الألماني، عندما تبين هذه الأدبيات القرب بين أصحاب المشاريع والمصارف، على المستوى المحلي والجهوي[1]،

(1) ليفمان (١٩٢١)، غيرشنكرون (١٩٦٢)؛ من أجل نقده، انظر بخاصة فوهلن (١٩٩٩، Fohlin)؛ وإدواردز وأوجيلفي (١٩٩٦، Edwards et Ogilvie)، يقدّم هذا النقد أفكاراً تصب في مصلحة فرضية تركز بشكل أكبر على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، اقترحها، بخاصة، غينان (٢٠٠٢) وكارنيفالي (٢٠٠٥).

بعيداً عن منظور روبير ليفمان وألكسندر غيرشنكرون، (R. Liefmann, A. Gerschenkron) المرفوض والذي يهتم بالمشاريع الكبرى. وبذلك لا تعود المحاكم تعالج - وبشكل فعال - إلّا عدداً قليلاً من الحالات.

أما في إيطاليا، فإن دور المصارف المحلية يخاطر، ربما وفي الوقت نفسه، بسبب ضعف السوق المالية، والطابع الحاسم جداً لقانون الإفلاس، في ما يتعلق بالدخول في المصالحات، وذلك من أجل شرح الاختيار الذي يقوم به الممثلون عادة، للتسويات الخاصة، بالمقارنة مع اللجوء إلى الاجراءات الرسمية الطويلة وغير المؤكدة، حيث يضعف حضور الأعيان المحليين (شيروتّي، ٢٠٠٩؛ دي مارتينو، ٢٠٠٥؛ دوشيكّو، ٢٠٠١، Cerutti; Di Martino; Dececco).

وهكذا يبدو أخذ السياق الاقتصادي والسياسي في الاعتبار هاماً من أجل فهم خصائص مختلف الأنظمة القانونية وإنجازاتها الظاهرة، وذلك من خلال المخاطرة بقلب الأسباب التي يشير إليها مؤيدو الأصول التشريعية، وفي إظهار أن القوانين التجارية إنما تنتج، أو تقلب، من قبل الممثلين الاجتماعيين وفاقاً لحاجاتهم، وفي أنها لا يمكن أن تشكل، انطلاقاً من ذلك، سبباً مستقلاً للنمو المالي والاقتصادي.

*

* *

لقد حاولنا هنا أن نبيّن، انطلاقاً من مَثَل الإفلاسات، كيف يسمح الربط بين المقاييس والمناهج المختلفة بمناقشة نتيجته في العلوم الاجتماعية وتعميمها. وفي ردة فعل على فرضية جذرية تؤكّد أهمية تأثيرات بعض الصفات القانونية الخاصة على نوعية العقود، و«الأصول التشريعية» على الانجازات الاقتصادية، لقد أخذنا على محمل الجد الانعطافة التاريخية التي تستند هذه الفرضية إليها. لقد بيّنا، من خلال العودة إلى تاريخ الإفلاسات في القرن التاسع عشر، أنه لا يمكن أن يعزل تأثير القانون عن شروط تطبيقه، بخاصة في سياقه المحلي، سواء أكان اقتصادياً أم اجتماعياً. وبما أننا نصعد في التعميم، فقد استخدمنا الإحصاءات القانونية من أجل تأسيس علاقات السببية، بصلابة أكبر، بين التحوّلات

التاريخية للقانون والإنجازات الاقتصادية، وقد خصّصنا لذلك الممارسة القانونية للإفلاسات من خلال قياس فعاليتها. وبيّنا، من خلال توسيع المنظور، أن مثل هذه المنهجية المطبقة على المقارنة الدولية تسمح بتقويم فعالية الأنظمة القانوينة بشكل آخر مختلف عن التقويم البسيط المسبق للخصائص الشكلية للتشريعات. وأخيراً، لقد اقترحنا أن يعدّل الأخذ في الحسبان للأنظمة المالية لمختلف البلدان المدروسة، بشكل عميق، الدروس الواجب استنباطها من التمرين، لأن الأنظمة القانونية والمالية تتيكف من دون شك، بشكل متبادل، بعضها مع بعض، لتقود إلى إيجاد حلول تعدّدية مختلفة بشكل واضح. إلّا أن هذه الحلول ليست تراتبية، انسجاماً مع اقتراح منظّري «تنوعات الرأسمالية». ويبدو، ومن دون أن ترفض الفرضية الأولية، بشكل حقيقي، أنها تظهر لنا تحت ضوء آخر، أقل اختصاراً وأكثر انفتاحاً، من الآن فصاعداً، على النقاش المتعدد الاختصاصات[1]. إن هذا الربط بين المقاييس والمناهج، هو، في رأينا، مفتاح التعميم في العلوم الاجتماعية، لأنه يسمح بتدقيق النتائج، والتحقق من مختلف مراحل الاستنتاج، وتجنب المختصرات الجذرية التي تدخل الهشاشة على البراهين وتربطها بأدوات متكلفة جداً أحياناً.

المراجع

Aghion Philippe, Hart Oliver et Moore John, 1992, « The economics of bankruptcy reform », *Journal of Law, Economics and Organization*, 8 (3), p. 523-546.

Association française pour l'histoire de la justice, 2007, *Les tribunaux de commerce. Genèse et enjeux d'une institution* [actes du colloque, cour d'appel de Bordeaux, 14-15 déc. 2001], Paris, La Documentation française (coll. « Histoire de la justice », 17).

Baker Mae et Collins Michael, 1999, « English industrial distress before 1914 and the response of the banks », *European Review of Economic History*, 3 (1), p. 1-24.

(١) إن بعض مؤلفيها الأوائل قد اعترفوا، من جهة أخرى، بضرورة هذا التوسيع: لابورتا، لوبيز دو سيلانس وشلايفر (٢٠٠٨).

BAZOT Guillaume, 2011, *Financement relationnel et développement local. L'expérience française de la Belle Époque (1880-1914)*, thèse de doctorat en sciences économiques, École des hautes études en sciences sociales, sous la dir. de Pierre-Cyrille Hautcœur (dactyl.).

BERGLÖF Erik, ROSENTHAL Howard et VON THADDEN Ernst-Ludwig, 2001, « The formation of legal institutions for bankruptcy : A comparative study of the legislative history », Background Paper for the *World Development Report*, Banque mondiale/World Bank.

BLAZY Régis et NIGAM Nirjhar, 2011, « Building legal indexes to explain recovery rates : An analysis of the French and UK bankruptcy codes », *Document de travail du LARGE*, 2011-02, Université de Strasbourg.

BORDO Michael D. et ROUSSEAU Peter L., 2006, « Legal-political factors and the historical evolution of the finance-growth link », *European Review of Economic History*, 10 (3), p. 421-444.

BOURDIEU Jérôme, POSTEL-VINAY Gilles, ROSENTAL Paul-André et SUWA-EISENMANN Akiko, 2000, « Migrations et transmissions inter-générationnelles dans la France du XIXe et du début du XXe siècle », *Annales. Histoire, sciences sociales*, 55 (4), p. 749-789.

CARNEVALI Francesca, 2004, « "Crooks, thieves, and receivers" : Transaction costs in nineteenth-century industrial Birmingham », *Economic History Review*, 57 (3), p. 533-550.

— 2005, *Europe's Advantage : Banks and Small Firms in Britain, France, Germany, and Italy since 1918*, Oxford-New York, Oxford University Press.

CERUTTI Simona, 2009, *Paradigme de l'égalité et institutions supra-locales (Piémont-France, première moitié du XVIIIe siècle)*, communication présentée aux Journées du Centre de recherches historiques [3-4 déc.], Paris.

CLAESSENS Stijn, DJANKOV Simeon et MODY Ashoka (eds.), 2001, *Resolution of Financial Distress : An International Perspective on the Design of Bankruptcy Law*, Washington, World Bank Institute.

CLAESSENS Stijn et KLAPPER Leora F., 2005, « Bankruptcy around the world : Explanations of its relative use », *American Law and Economics Review*, 7 (1), p. 253-283.

CORNELLI Francesca et FELLI Leonardo, 1997, « Ex-ante efficiency of bankruptcy procedures », *European Economic Review*, 41 (3-5), p. 475-485.

DAVYDENKO Sergei A. et FRANKS Julian R., 2008, « Do bankruptcy codes matter ? A study of defaults in France, Germany and the UK », *The Journal of Finance*, 63 (2), p. 565-608.

DESHUSSES Frédéric, 2008, « Mesurer l'insolvabilité ? Usages statistiques des dossiers de faillite (1673-1807) », *Histoire & Mesure*, 23 (1), p. 19-41.

Deshusses Frédéric, 2008, « Mesurer l'insolvabilité ? Usages statistiques des dossiers de faillite (1673-1807) », *Histoire & Mesure*, 23 (1), p. 19-41.

De Cecco Marcello, 2001, « Piccole imprese, banche, commercialisti. Note sui protagonisti della seconda industrializzazione italiana », dans Luciano Cafagna et Nicola Crepax (eds.), *Atti di intelligenza e sviluppo economico. Saggi per il bicentenario della nascita di Carlo Cattaneo*, Bologne, Il Mulino, p. 425-449.

Di Martino Paolo, 2005, « Approaching disaster : A comparison between personal bankruptcy legislation in Italy and England (c. 1880-1939) », *Business History*, 47 (1), p. 23-43.

— 2012, « Legal institutions, social norms, and entrepreneurship in Britain (c. 1890-c. 1939) », *Economic History Review*, 65 (1), p. 120-143.

Di Martino Paolo et Hautcœur Pierre-Cyrille, 2010, « Bankruptcy law and practice in historical perspective : A European comparative view (c. 1880-1913) », *SSRN Working Paper*, 1639469. Disponible en ligne : papers.ssrn.com (consulté en septembre 2012).

Djankov Simeon, Hart Oliver, McLiesh Caralee et Shleifer Andrei, 2006, « Debt enforcement around the world », *NBER Working Paper*, 12807, National Bureau of Economic Research.

Edwards Jeremy et Ogilvie Sheilagh, 1996, « Universal banks and German industrialization : A reappraisal », *Economic History Review*, 49 (3), p. 427-446.

Fohlin Caroline, 1999, « Universal banking in pre-World War One Germany : Model or myth ? », *Explorations in Economic History*, 36 (4), p. 305-343.

Fridenson Patrick, 2004, « Business failure and the agenda of business history », *Enterprise and Society*, 5 (4), p. 562-582.

Gerschenkron Alexander, 1962, *Economic Backwardness in Historical Perspective*, Cambridge, Harvard University Press.

Guinnane Timothy W., 2002, « Delegated monitors, large and small : Germany's banking system, 1800-1914 », *Journal of Economic Literature*, 40 (1), p. 73-124.

Guinnane Timothy W., Harris Ron, Lamoreaux Naomi R. et Rosenthal Jean-Laurent, 2007, « Putting the corporation in its place », *Enterprise and Society*, 8 (3), p. 687-729.

Hall Peter A. et Soskice David (eds.), 2001, *Varieties of Capitalism : The Institutional Foundations of Comparative Advantage*, Oxford-New York, Oxford University Press.

Hart Oliver, 1995, *Firms, Contracts, and Financial Structure*, Oxford, Clarendon Press.

Hautcœur Pierre-Cyrille, 2008, « Produire des statistiques : pour quoi faire ? L'échec de la statistique des faillites en France au xixe siècle », *Histoire et Mesure*, 23 (1), p. 85-136.

Hautcœur Pierre-Cyrille et Levratto Nadine, 2007, « Legal *versus* economic explanations of the rise in bankruptcies in 19th century France », *Paris School of Economics Working Paper*, 47.

— 2011, « Petites et grandes entreprises face à la faillite en France au xixe siècle. Du droit à la pratique », dans Alessandro Stanziani et Nadine Levratto (eds.), *Le capitalisme au futur antérieur. Crédit et spéculation en France, fin xviiie-début xxe siècle*, Bruxelles, Bruylant (coll. « Droit et économie »), p. 199-265.

Hirsch Jean-Pierre, 1991, *Les deux rêves du commerce. Entreprise et institution dans la région lilloise, 1780-1860*, Paris, Éditions de l'EHESS (coll. « Civilisations et sociétés »).

Jobert Philippe, 1975, « Naissance et faillite d'une banque d'affaires. La maison Bouault, Dijon 1816-1843 », *Revue d'histoire économique et sociale*, 53 (2-3), p. 329-359.

Jobert Philippe et Chevailler Jean-Claude, 1986, « La démographie des entreprises en France au xixe siècle. Quelques pistes », *Histoire, économie et société*, 5 (2), p. 233-264.

Jobert Philippe et Moss Michael S. (eds.), 1990, *The Birth and Death of Companies : An Historical Perspective*, Carnforth-Park Ridg, Parthenon Publishing Group.

La Porta Rafael, López-de-Silanes Florencio et Shleifer Andrei, 2008, « The economic consequences of legal origins », *Journal of Economic Literature*, 46 (2), p. 285-332.

La Porta Rafael, López-de-Silanes Florencio, Shleifer Andrei et Vishny Robert W., 1997, « Legal determinants of external finance », *Journal of Finance*, 52 (3), p. 1131-1150.

— 1998, « Law and Finance », *Journal of Political Economy*, 106 (6), p. 1113-1155.

Lemercier Claire, 2003, *Un si discret pouvoir. Aux origines de la Chambre de commerce de Paris, 1803-1853*, Paris, La Découverte (coll. « L'espace de l'histoire »).

— 2012, *Un modèle français de jugement des pairs. Les tribunaux de commerce, 1790-1880*, mémoire d'habilitation à diriger des recherches de l'université Paris 8 (dactyl.).

Lester V. Markham, 1995, *Victorian Insolvency : Bankruptcy, Imprisonment for Debt, and Company Winding-Up in Nineteenth-Century England*, Oxford, Clarendon Press.

Liefmann Robert, 1921, *Beteiligungs- und Finanzierungsgesellschaften : eine Studie über den modernen Effekten-kapitalismus in Deutschland, den Vereinigten Staaten, der Schweiz, England, Frankreich und Belgien*, Iena, G. Fischer.

Lyon-Caen Charles et Renault Louis, 1897, *Traité de droit commercial*, t. VII, *Traité des faillites, banqueroutes et liquidations judiciaires*, Paris, F. Pichon.

Marco Luc, 1989, *La montée des faillites en France, XIXe-XXe siècles*, Paris, L'Harmattan (coll. « Logiques économiques »).

Martin Jean-Clément, 1978, *Commerce et commerçants de Niort et des Deux-Sèvres aux XVIIIe et XIXe siècles d'après les dossiers de faillite*, thèse de doctorat de l'École des hautes études en sciences sociales, sous la dir. d'Emmanuel Le Roy Ladurie (dactyl.).

— 1980, « Le commerçant, la faillite et l'historien », *Annales. Économies, sociétés, civilisations*, 35 (6), p. 1251-1268.

Mascret Hippolyte-François, 1863-1872, *Dictionnaire des faillites, séparations de biens, nominations de conseils judiciaires*…, 37 vol., Paris, l'auteur.

Musacchio Aldo, 2008, « Do legal origins have persistent effects over time ? A look at law and finance around the world c. 1900 », *Working Paper*, 08-030. Disponible en ligne : papers.ssrn.com (consulté en septembre 2012).

Nakabayashi Masaki et Okasaki Tetsuji, 2007, « Role of courts in economic development : A case of prewar Japan », *CIRJE Working Paper*, F-517. Disponible en ligne : www.vcasi.org (consulté en septembre 2012).

Noël Tangi, 2003, *La pratique du droit de la faillite dans le ressort de la Cour d'appel de Rennes au XIXe siècle. Les prémices du droit économique*, thèse de doctorat d'histoire du droit, Université Rennes 1 (dactyl.).

Rajan Raghuram G. et Zingales Luigi, 2003, « The great reversals : The politics of financial development in the twentieth century », *Journal of Financial Economics*, 69 (1), p. 5-50.

Sayag Alain et Hilaire Jean (eds.), 1985, *Quel droit des affaires pour demain ? Essai de prospective juridique* [étude du Centre de recherche sur le droit des affaires], Paris, Librairies techniques-Litex (coll. « Le droit des affaires »).

Sgard Jérôme, 2006, « Do legal origins matter ? The case of bankruptcy laws in Europe, 1808-1914 », *European Review of Economic History*, 10 (3), p. 389-419.

— 2009, « The history of market discipline : Bankruptcy, debt discharge and renegotiation in England and France (sixteenth-nineteenth century) », Paper, International Society for New Institutional Economics. Disponible en ligne : extranet.isnie.org (consulté en septembre 2012).

Stiglitz Joseph E., 2001, « Bankruptcy laws : Basic economic principles », dans Stijn Claessens, Simeon Djankov et Ashoka Mody (eds.), *Resolution of Financial Distress : An International*

Perspective on the Design of Bankruptcy Law, Washington, World Bank Institute, p. 1-23.

VERDIER Daniel, 2002, *Moving Money: Banking and Finance in an Industrialized World*, Cambridge, Cambridge University Press.

YVERNÈS Émile, 1876, *L'administration de la justice civile et commerciale en Europe. Législation et statistique*, Paris, Imprimerie nationale.

جوسلين داخلية
Jocelyne Dakhlia

امتدادات متوسطية

الاحتكاك بين أوروبا والإسلام
خلال العصور الحديثة
(من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر)

لقد أحدثت صدمة ١١ أيلول اندفاعة جديدة في الأبحاث حول المجتمعات الإسلامية. وقد جاء هذا الاهتمام المفاجئ للعلوم الاجتماعية بالإسلام[1] ليؤكد تطوراً سابقاً احتفظ لهذا الحقل الثقافي بمكانة تزداد تميّزاً، أو لا يمكن اختزالها في أخرى. وفيما ظهرت هذه الأبحاث حول هذه المجتمعات، منذ ثلاثين أو أربعين سنة، على شكل ردة فعل على الاستشراق، وعلى إضفاء الطابع الثقافي الشامل على الإسلام، في مواجهة كل قراءة شمولية لهذه المجتمعات تحت شعار العامل الديني. فقد منح العقد الأخير من القرن العشرين، بشكل معاكس، الحرية في إضفاء الطابع الثقافي على العالم وعلى قراءة عامة له تحت شعار «صدام الحضارات».

لقد تبنّى الحراك الإسلامي، وغذّى، آلية الحرب بين الحضارات. غير أن هذه الحرب قد نتجت أيضاً عن مسارات أكثر شمولية وأكثر غموضاً. لقد نقل سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩ إلى العالم الإسلامي، من وجهة نظر الغرب، حدوداً مؤسسة، غيرية سياسية وثقافية. وكذلك فإن مسار بناء الاتحاد الأوروبي قد شجع على شكل من السعي للحصول على هوية تركز على الجذور الأوروبية.

---

(١) لنذكّر أن اللغة الفرنسية تعرّف الإسلام (اسم علم) على أنه مجموعة مجتمعات والإسلام (اسم عام) على أنه دين.

لقد أدت مثل هذه التغيرات التاريخية السريعة إلى دعم تحقيق ميزة لا رادّ لها لجماعة ثقافية تحت اسم الإسلام.

لقد عدنا إذاً، في منعطف القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين، إلى رؤية للعلاقات بين أوروبا والإسلام تحت شعار صدع أو فرق لا يمكن تجاوزه. رؤية جرى الظن، قبل عدة عقود سابقة، أنها قد زالت بشكل نهائي. إن المؤلَّف الشهير لهنري پيرين (H. Pirenne) «محمد وشارلمان»، الذي نشر بعد وفاة المؤلف عام ١٩٣٧، والذي رُفض وقتها بحزم، ثم طواه النسيان في جوهره، كان قد عاش حينها شباباً جديداً لأنه جعل من البحر المتوسط حداً فاصلاً وحدوداً مطلقة بين أوروبا والإسلام[1]. إن العودة إلى هذا المرجع لم تكن مطلقة، ومن دون تأثير في النقاشات الجيوسياسية، ذلك أن پيرين سعى، في زمانه، إلى إثبات وجود قوة موحدة لأوروبا بعد صدمة الحرب الكبرى، فصك ولادة أوروبا قد تم، في رأيه، بالإسلام وضده. لقد كانت إشكالية تماسك أوروبا نفسها إذاً، موضع الشك، بعد مرور قرن، من خلال اعتبار المتوسط، كما في السابق، حاجزاً ضد الإسلام، ضمن مسار جديد لبناء الاتحاد الأوروبي[2].

وندرك بوضوح، من خلال مثال الضمانة العلمية القابلة للجدل جداً، والمنبعثة من جديد من كتاب **محمد وشارلمان** للكاتب پيرين، إلى أي درجة يجد المتوسط نفسه، بشكل واع أو غير واع، وفجأة، في وسط آلية الاحتكاك بين أوروبا والمجتمعات الإسلامية، ذلك الاحتكاك الخشن على المستوى السياسي، والذي أصبح التفكير فيه صعباً على المستويين الفكري والعلمي. غير أنه، هل كان من السهل تعريف المتوسط على أنه سياق تصفية الاستعمار في العقد الثاني من القرن العشرين؟ وهكذا، فإن المؤلَّف الأساسي لفيرنان بروديل المتوسط والعالم

---

(١) يستعيد المؤلَّف المنشور بعد وفاة صاحبه (پيرين، ٢٠٠٥) الخطوط العريضة لمقالة نشرت بعد الحرب العالمية الثانية: هنري پيرين، ١٩٢٢، «محمد وشارلمان» المجلة البلجيكية لفقه اللغة والتاريخ، ١ (١) ص ٧٧ – ٨٦.

(٢) وهكذا فإن لوروا لادوري (Le Roy Ladurie) يعتبر پيرين أكثر حداثة من هنتنغتن في مقالته «فيرنان بروديل، مستنقعات التاريخ»، الفيغارو الأدبي، ١٥ نوفمبر ٢٠١١.

المتوســـطي في عهد فيليب الثاني (١٩٩٦)، قد خضع، حديثــاً، لقراءات نقدية إلى حد ما، بســـبب اللهجة التي استخدمهاحول صدام الحضارات في المتوسط. وبقول آخر، حول الآلية الإمبريالية، من جهة، وبسبب الميل إلى التقليل من أهمية الخصـــم العثماني، في هذه المواجهة، من جهة أخرى (بخاصة لدى پيتربرغ، رويز وسيمكوكس، ٢٠١٠، Piterberg, Ruiz et Symcox).

يوحّد مؤلَّف بروديل المتوسط والعالم المتوســـطي، في الواقع، بين مقاربتين مسيطرتين اليوم في التصورات السائدة. المقاربة الأولى، التي تتحدث عن «قاعدة» متوسطية، قاعدة أنتروپولوجية، وبشكل أساسي، قاعدة مادية جغرافية، أي رؤية للمتوســـط ثابتة بشكل مقبول، أو متطورة في زمن بطيء جداً. ويمكننا الاعتقاد أن هذا المنظور المتوسطي قد تراجع علمياً أمام انتقادات تيار أنتروپولوجي قوي فككت، بخاصة، مسَـــلَّمة «المجتمع المتوســـطي». غير أن نـــشر كتاب پريغرين هوردن ونيكولا پورسيل (٢٠٠٠، P. Horden et N. Purcell) البحر الفاسد قد أعاد النقاش حول شـــكل الترابط الضمني للجماعة المتوسطية. يرى المنظور الثـــاني، على العكس من ذلك، أن المتوســـط مسرح دائم لمواجهة بين الإســـلام والمســـيحية. ولا يمكننا هنا إلّا أن نشير إلى الاستخدام المغرض لكتاب بروديل المتوسط والعالم المتوسطي، الذي قام به صموئيل هنتينغتون في بحثه حول صدام الحضارات[1]. ومن المناســـب الإشارة أيضاً وضمن الســـياق نفسه، إلى هجوم تأريخي تسجيلي يجري، ويهدف إلى فضح النزعة العبودية الإسلامية، في المتوسط وتأثير تحويل المجتمعات الإسلامية «البيض» إلى عبيد، على أوروبا[2]. ويصل هذا التاريخ التســـجيلي إلى درجة اعتبار التيار العبودي الإسلامي مساوياً في الحجم للإتجار الأطلسي بالبشر، مما يشكل بذلك تعويضاً أخلاقياً لهذه التجارة.

وفي اللحظة نفسها التي تنمو فيها اليوم مقاربات التاريخ الشمولي والتاريخ،

---

(١) هانتينغتن (١٩٩٦). يتكرر ذكر بروديل بشـــكل أكثر، في هذا المؤلف، من ذكر شپلنغلر، ولا يرد ذكر پيرين فيه.

(٢) وبشـــكل رئيس داڤيـــز (٢٠٠٣ و٢٠٠٩، بخاصة الفصـــل الثاني: «عـــرق العبيد، والايمان بالعبودية» ص ٩ - ٢٧).

العابرة للحدود، نلاحظ، شـــكلاً من التضييق التأريخي المثير للاستغراب، على المتوســـط باعتباره كياناً في ذاته، وباعتباره، بخاصة، حيّزاً إشـــكالياً، للاحتكاك بين مجتمعات مختلفة يسودها العداء، بشكل لا يمكن تجاوزه. وتتطور التعاريف الجغرافية للمتوســـط بشـــكل جـــذري مع ذلـــك، بمقياس التاريـــخ المترابط، فتوضع موضع الشك بشـــكل منتظم بداهته، وانغلاقه كما تفرده، بشكل مبدئي (ســـوبراهمانيام، ١٩٩٨ و٢٠١١). ويظل المتوسط، مع ذلك، وفي علم التأريخ التسجيلي الحديث أيضاً، المسرح المميّز للمواجهة بين أوروبا والإسلام، وللإظهار الجذري للفرق الثقافي الذي يضع مجموعات المجتمعات هذه وجهاً لوجه.

كيف الخروج من منظور القاعدة الذي يجمّد التاريخ ويقلص من تأثيراته، ومـــن مفهوم الصدع الذي، يؤزم، على العكس مـــن ذلك، كل ظاهرة احتكاك وتفاعل، أو يجعلها بعيدة من التصور؟

تزداد أعمال المؤرخـــين، منذ عقد أو عقدين من الزمـــان، في مواجهة هذا «الانزياح للقارات» الجغرافي - السياسي الذي يعمّق الصدع، في محاولة للتفكير بطريقة أخرى حول آلية العلاقات بين شمال المتوسط وجنوبه، بين أهل الإسلام وأهل أوروبا. من دون أن نهمل أن هـــذه الاحتكاكات والتنقلات والتبادلات تخص، أقلّه، شرق المتوســـط كما غربه. على أية أسس يمكننا، عندئذٍ، أن نحاول إعادة التفكير بالبحر المتوســـط؟ وإلى أيـــة درجة بإمكانـــا أن نهمل التوترات الجغرافية - السياسية للحاضر في إعادة كتابة هذا التاريخ؟

المتوسط بين القاعدة والصدمة

يَدين مفهوم البحر المتوســـط نفســـه، من وجهة نظر العلـــوم الاجتماعية، بالكثير إلى نوع من التاريخ الاستعماري. نحن نعرف أن الإنشاء الأدبي والفكري لهذا المفهوم، في بداية القرن العشرين، ســـواء تم تحت مصطلح المواطنة العالمية أو (اللتننة / Latinité)، يندرج بوضوح ضمن ســـياق اســـتعماري بحت. وهو يعادل، عموماً، وفي تلك الحقبة، شـــكلاً من الضم، تحت رعاية روما أو اللتننة،

بخاصــة[1]. ربما كان من الســهل أن نبــين أيضاً، مثلاً، وعلى مســتوى آخر، أن التأريخ الفرنسي «للمرتدين» الأوروبيين، أي المسيحيين الذين اعتنقوا الإسلام في العصور الوسيطة، وأكثر من ذلك في العصور الحديثة أيضاً، قد وصف هؤلاء على أنهم نقلة الحضــارة الغربية أو التكنولوجيات المســتوردة من أوروبا. وقد اعتبرهم هذا التاريخ رواداً للمستعمرين الفرنسيين، ونقلة مبكرين للحداثة[2].

ومع ذلك، فعــلى نهاية هذا التاريخ أن تلفت بالأحرى انتباهنا. ذلك أنه في زمن تصفية الاستعمار في المغرب، وبشكل أعم، في العالم العربي أو أفريقيا، أصبح المتوسط موضوعاً للأبحاث بشكل كامل. فإن إثباته التأريخي، بعد صدور كتاب بروديل **المتوســط والعالم المتوسطي**، قد تم، أولاً، في لحظة تفكك استعماري. أما النسخة الثانية لكتاب بروديل المرجع، فقد ظهرت من جهة أخرى، عام ١٩٦٦، أي في مرحلة حاســمة من مسار تصفية الاستعمار هذا. وفي الوقت نفسه، كانت أنتروبولوجيا المتوســط أيضاً في أوجها. وبقول آخــر، في اللحظة التي كان من المناسب إعادة الاستقلال الخاص بالمجتمعات وإعادة المجتمعات المستعمرة إلى ذاتها، تم الشروع بشــكل قوي ومنظم في وضع التصورات عن المتوســط – في تلــك اللحظة حيث جميع الأمم المحيطة به تندرج بشــكل مثالي ضمن المخطط نفسه، ضمن تكافؤ جديد، أو قيد التكوين. كان هناك، ومنذئذٍ، مطلب أخلاقي وســياسي في التفكير بهذه المجتمعات باعتبارها متمايزة، متمايزة بالضرورة، من جهة، وقد فكت ارتباطها بفرنســا وايطاليا وإسبانيا وأوروبا، من جهة أخرى. لقد شهدت تلك الفترة، نهاية الستينيات من القرن الماضي، والعقد الذي تلاها، ازدهار الدراسات حول «المجتمع المتوسطي» مثل تلك التي نشرها جون جورج بِريســتياني (J. G. Peristiany)، والدراســات التي تركــز، عكس ذلك، على «الحدود المنسية»، كما عبّر عن ذلك أندرو هس، (A. Hess ،١٩٧٨)، في الوقت نفســه. غير أنه، وفي الغالب، لقد اعتبر فك الارتبــاط التاريخي بين المجتمعات

---

(١) تيار إلحاقي عبّر عنه بوضوح لوي برتران.

(٢) بما في ذلك، في كتاب «المتوسط والعالم المتوسطي في عصر فيليب الثاني» (بروديل، ١٩٦٦).

الإســـلامية والأوروبية على أنه واقعة، وبديهية أولى. إن صورة «المرتد» الهارب، تختفي تقريباً من منظور المؤرخين وعلماء الأنتروبولوجيا لأنها قد بنت، بالفعل، شكلاً من النزعة الغائية الاستعمارية لتصور مسبق للتبعية.

نشـــأ في تلك الفترة، وبطريقة أكثر شمولية، ميل إلى إهمال تاريخ العلاقات المشتركة بين المغرب وأوروبا، بأكمله. ونُسي أيضاً، ولهذا السبب، تاريخ أشكال الاستعمار الأوروبية السابقة للقرن التاسع عشر (الوكالات الأوروبية في العصر الوســيط وفي العصر الحديث – الإســبانية وكذلك الفرنســية أو الإنكليزية – التي أقيمت على الضفة الجنوبية للبحر المتوســط، والقصف المتكرر للســواحل الإسلامية من قبل القوى الأوروبية، أو حتى من قبل الولايات المتحدة، إنه تاريخ أهملت دراسته بشــكل واضح[1]، إلخ). وبذلك يصبح المخطط التأريخي المسيطر مخططَ حدٍّ نفوذيٍّ بين أوروبا الغربية والبحر المتوسط المسلم، لم يبدأ حقاً إلّا بعد حملة نابليون على مصر عام ١٧٩٨. أما النزعة المتوسطية الأنتروبولوجية، فكانت ترغب في إنتاج تأثير إصلاحي طالما أننا قمنـــا برأب التمزقات الأخيرة للتاريخ من خلال التذكير بالهوية المتوسطية المشتركة، وبخاصة، من خلال التذكير بالقيم المشتركة، الشرف بخاصة. وبكلمات أخرى، لقد جرى البحث، خارج التاريخ، عن منظور الشبيه، ذلك أن التاريخ مكلف بالبرهنة على ما يتعلق بالذات.

لذلك فقد كُتب تأريخ الجيل الأول المغربي كله، أي جيل تصفية الاستعمار على أســـاس هـــذه القاعـــدة التفكيكية وضـمن ريبـــة قوية تجاه مســـلّمة الهوية الأنتروبولوجية، أو حتى تجاه الأنتروبولوجيـــا باعتبارها اختصاصاً، ينظر إليه على أنه علم اســـتعماري. إن المقاربة بمقياس ثقافة مشتركة لا قيمة لها في الواقع، وعموماً، إلّا بالنســـبة إلى الجامعيين الأوروبيين؛ أما إذا توغلنا في الجنوب، فإنها تبقى موسومة بريبة استعمارية قوية.

---

(1) تُذكر الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد طرابلس بين عامي ١٨٠١ – ١٨٠٥، مع ذلك، اليـوم أيضاً ضمن نشـيد البحرية الأميركيـة «The Halls of Montezuma». حول الأسـرى الأميركيين في بلاد البربر: بيبلر ١٩٩٩ (Baepler).

لم يقم الرهان، في تلك اللحظة، على إبراز الفرق بين المجتمعات بقدر ما قام على إبراز تمايزها. لذلك بدت النزعة المقارنة التاريخية، ضمن هذا السياق، منهجية سليمة وخصبة، ما إن أكدت، من حيث المبدأ، وجود هويات متكتمة، ومنفصلة بوضوح[1]. وترسخت الأنتروبولوجيا التاريخية عندئذٍ في فرنسا وأوروبا وضمن نوع من مدى علمي متوسـط بين تاريخ وأنتروبولوجيا، بين رؤية المعالم المتمايزة ورؤية جماعة ثقافية، وذلك من خلال الدفـاع عن مقاربة مقارنة للمجتمعات. لقد عالجت هذه المقارنات، في تطبيقاتها المتوسـطية موضوع عبادة القديسين، أو كذلك أنواع الحج (سميث، ١٩٨٤؛ كيرو، ١٩٩٨، Schmitt, Kerrou). ولقد كان لافتاً أن لا يُسـتدعى أي خلل ولا أي تنافر بين الإسلام والمسيحية، عندئذٍ، ضمن هذه المنهجيات المقارنة. لقد رسخت هذه المقارنات، بالأحرى، فكرة عوالم متقاربة ثقافيـاً إلّا أنها متمايزة من حيث المبدأ، ومتقاربة فقط، من خلال المقارنة، عبر عملية فكرية. ويمكننا الاعتقاد، والحال كذلك، بأن هذه المسلّمة المتأثرة جداً بعملية التفكيك الأولي، سـتزول شيئاً فشيئاً. غير أننا قد رأينا، بشكل غير متوقع إلى حد ما، وفي الربع الأخير من القرن العشرين، بالأحرى، دعم مسـلّمة الفرق التي سيطرت، وقد واكبها منهج يعتمد ميلاً نزاعياً متكرراً في كل لحظة. ويدل أن يهدأ التاريخ، فقد «تسلّح»، على العكس من ذلك، وبشكل تدريجي.

وبعيداً جداً من المنظور الراسـخ «لحرب الحضـارات»، علينا أن نلاحظ أن أنموذج الغزو، أنموذج الاسـتعمار، قد تحـوّل إلى نوع من الصيغة المفروضة للتفكير في الاحتكاكات في البحر المتوسـط. إن خط كتاب تسفيتان تودوروف **غزو أميركا. مسـألة الآخـر** (١٩٨٢) كان لافتـاً، في هذا المجـال[2]. إن إدانة الاسـتعمار وتأثيراته في مصر أو المغرب، حتى لو كانت ضمنية، قد اسـتمرت بشكل طبيعي ضمن صيغة أميركا الهندية التي تعرضت بخشونة لصدمة الغزو.

---

(١) من أجل نقد لهذا المنظور، ضمن هذا السياق، داخلية (٢٠٠١).

(٢) تودوروف (١٩٨٢)، لقد نشر تسفيتان تودوروف، من جهة أخرى، نصوص ألكسي دوتوكفيل حول غزو الجزائر، وكتب مقدمة الترجمة الفرنسـية لكتاب إدوارد سـعيد «الاستشراق»، على التوالي، تودوروف (١٩٨٠ – ١٩٨٨).

ويمكننا أن ندين إضفاء الصفة الوحشـية على العربي المحلي، أو البربري (نسبة إلى البربر) المرفـوض في ثقافته، أو المباد، أو أن نترك هذا الأخير، محرجاً، ضمن براءة الهندي، ضحيـة الإمبريالية الأوروبية. وفي جميع الأحوال تجد المجتمعات الإسلامية نفسها مكرّسة في دور الضحايا السـلبية نسبياً. لقد اعتبر الاحتكاك مواجهة عنيفة، وبخاصة، اكتشافاً صادماً وشديداً للغيرية.

إن هذه القراءة المبسـطة لغزو أميركا والمنقولة إلى السـياق المتوسطي قد تضمنت، في المقام الأول، أنموذج المجتمعات الإسلامية، المهزومة بالضرورة، في طريـق الزوال، والخاضعـة للتاريخ، كـما منحت قيمة، في المقـام الثاني، للمخطـط الخيالي، في المطلق، والوهمي، لاحتكاك أول مع أوروبا المتطابقة مع العدوان الاستعماري. غير أن هذا النهج «للقاء الأول» يستمر في تشكيل نماذج التفاعل الذي يسـتخدمه اليوم علم التأريخ المتوسـطي، إلى حد كبير، والذي يعتبر، مع ذلك، الأكثر خصوبة، ويفضل، واقعياً، شبكة قراءة إمبريالية.

الأنموذج الأميركي

من الغريب جداً، في الواقع، ملاحظة على أي درجة، تستخدم، اليوم أيضاً، المرجعيات المسـتقرضة من علم التاريخ التسـجيلي الأميركي في التفكير حول الاحتكاك في البحر المتوسـط. فمن اللحظة التي نتصور فيها مجتمعات على أنها متمايـزة في الأصل، ثم، وفي مرحلة ثانية، على أن بعضها يتفاعل مع الآخر، فإننا ننقل حتماً إشـكالية «الاحتكاك الأول» إلى البحر المتوسط، أو حتى إلى «اللقاء الاستعماري» المصاغ في سياقات أخرى. وإضافة إلى التخفيف اللفظي البغيض الذي يتخفّـى وراء هذا التعبير الأخـير، من المفترض عمومـاً، قيام مواجهة أصيلة، غير مناسبة بالطبع، في بحر متوسـط تندرج فيه التنقلات والتفاعلات ضمن شبكة مستمرة من ضفة إلى أخرى منذ قرون. كيف بالإمكان اليوم تجاوز مطلب التفكيك للمجتمعات وفصلها، والذي نتج عن تصفية الاستعمار؟

إن إنكار الحالة الخلاسـية أو «التخليس» المتوسـطية (Créolisation)، لم

يعد رائجاً، غير أننا مضطرون إلى ملاحظة أن هناك دوماً سياقات استعمارية بعيدة تستمر في السيطرة في عملية إبراز ظواهر التهجين الضمنية. وهكذا، فإن دراسة ريتشارد وايت (R. White)، «الأرض المتوسطة» (Middle Ground)، المخصص لصيغ الاحتكاك في منطقةالبحيرات الكبرى الأميركية بين الغزاة البيض والهنود، تَرجع إلى إريك ر. دورستلر (E. R. Dursteler) في دراسة لـه حول البنادقة في القسطنطينية، مثلاً؛ لقد انتقل مفهوم وايت إلى شواطئ البوسفور[1]. وتبقى المرجعية الأمبريالية الموازية حاضرة جداً: تقترح نتالي إ. روثمان، ٢٠١١ ,(N. E. Rothman) مثلاً مفهوم الرعايا ما بين الإمبرطوريات للإشارة إلى الوسطاء بين الإمبراطورية العثمانية والبندقية.

ويبدو أنـه لم يكن هناك، فقط، انتقالٌ عام للنماذج، يخص، بالمعنى نفسـه، أجزاء أخرى من العالم، بل نسـبٌ تصنيفي أورثته الضرورة الأقدم لتسـجيل الاحتكاك، بالضرورة ضمن مصادفة استعمارية. إن من الصعب أن نهمل غائية خلل في التوازن، ومخرجاً اسـتعمارياً للمواجهة بين أوروبا والاسلام. وتفرض إعادة كتابة تاريخ البحر المتوسـط، التخـلّي، أولاً، عن هذا الإرث أو التوضيح الأعمق لأبعاده الضمنية. وبشكل خاص، كي ننظر إلى الخلاسية في المواقف التي لا تعيد، بطريقة مباشرة جداً، إلى علاقة، غير متكافئة بالضرورة، في السيطرة، ما الملاءمة التـي يحتفظ بها المفهوم في المواقف ذات العلاقات التي يمكن أن تكون متوترة أو عدائية، وغير المتسـاوية بنيوياً، كما كانت، في الغالب، في المتوسـط في الحقب الوسيطة والحديثة؟

استدانت طريقة أخرى لإعادة نسج التفاعلات التاريخية بين أوروبا الغربية والبحر المتوسط الإسلامي، وتجاوز مسلّمة القطيعة الثقافية في المتوسط، عندئذ، هـي أيضاً، في جزء منها أقلّه، من علم التأريـخ ذي النزعة الأميركية. كما تركّز اهتمام شـديد، ضمن خط سـتفن غرينبلات (S. Greenblatt) بخاصة، على

(١) دورستلر : Dursteler (2006, en part. le chap. 6 : « An urban middle ground : Venetians and Ottomans in Constantinople », p. 151-185).

شخصيات بينية، وسطاء أو نقلة ثقافيين: مترجمون ووسطاء وسماسرة، ووسائط أخـــرى (غرينبـــلات، ١٩٩٦؛ غرينبلات وآخـــرون، ٢٠٠٩). لقد أخذ مدار الوســـيط هذا، بعداً كبيراً، ما إن نُقل إلى ســـياق المتوسط. إلى درجة أنه انتظم في أثناء السنوات الأخيرة، مستأنفاً، وهذا أمر صحيح، تقاليد تأريخ متجذرة جداً (هيبرغر وفردَيّ، ٢٠٠٩، Heyberger et Verdeil).

إن رؤية ذات طابع انحطاطي للتاريخ الاسلامي في المتوسط، قد منحت، في الواقع للأقليات الدينية في العالم الاسلامي، ومنذ زمن بعيد، وظيفة «السمسار» مع أوروبا الغربية (ديور، ٢٠٠٩، Dew). لقد كان يهود الشرق ومسيحيوه النقلة المفضلين للثقافة الغربية، فيما تخصص المسلمون، في ما يخصهم، بالتلقي السلبي لهذه الثقافة، أو بشـــكل من المقاومة. لقد جاءت مع هؤلاء أفكار عصر التنوير، ثم الشـــعور القومي، أو الماسونية أيضاً. ووفاقاً لهذه الأيديولوجيا، فإن التجارة نفسها ربما بقيت في يد الأقليات والغربيين، إذ لم يتجاوز التجار المسلمون البحار أبداً باتجاه أوروبا[1]. يعود التأريخ العثماني حالياً، وبطريقة حاسمة، إلى إدانة رؤية الانحطاط هذه، وتلك الفكرة المسبقة عن غياب تجاري للمسلمين في أوروبا[2].

ويؤكد بحث جماعي حديث حول أشـــكال حضور المسلمين واندماجهم في أوروبا الغربيـــة هذا النقد، فهو يُظهر فعالية انتقالية لا تتضمن المســـيحيين واليهود فقط، بل المســـلمون أنفســـهم، بشـــكل أكبر حجماً مما كان يظن حتى ذلك الحين، وذلك حتى القرن التاسع عشر (داخلية وڤانسان، ٢٠١١؛ فيشر، ٢٠٠٤، Dakhlia et Vincent; Fisher). إن حـــصر إشـــكاليات الاحتكاك المتوسطي بتدخل الأقليات الإسلامية يبدو مجازاً تاريخياً تسجيلياً قابلاً للشك. ولا تناقض هذه الملاحظة في شيء أشـــكال التخصص في ســـمسرة الأقليات: اليهـــود أو الإغريق أو الأرمن أو كذلك الموارنـــة... إن الطابع الحصري لهذه

---

(١) حول السياق التاريخي التسجيلي لفرضية الخمول التجاري هذه لدى المسلمين في علاقاتهم مع أوروبا، أنظر سوبراهمانيام (١٩٩٨) (Subrahmanyam).

(٢) بخاصة بدءاً من نشر مقالة كافادار (١٩٨٦) (Kafadar).

المهمة يثير مشكلة، إضافة إلى مضامينه في مجال الانفتاح على الآخر، وفي مجال الحداثة.

وبالمقابل، دُرست كثيراً، وحديثاً، ظواهر «الخلاسة» في مستعمرات الأوروبيين الذين استقروا في هذه المدينة أو هذه المنطقة من الإمبراطورية العثمانية، على غرار الأقليات الإسلامية، أو المسيحية، أو اليهودية. لم يعتمد جميع المؤرخين، بهذا الصدد، المنظور الساخر قليلاً لليندا كولي (L. Colley, ٢٠٠٢)، والذي حمل عن التاريخ الحديث البريطاني، عبء تصميم أمبريالي مسبق، من خلال محاولة إظهار ما كان عليه هؤلاء العوام، والذين كانوا مكبَّلين بالحياة وبالتبدلات السياسية، والذين حققوا، في البداية، الاحتكاك بين المجتمع الإنكليزي ثم البريطاني مع النزعة الغرائبية والشرق، بعيداً من كل إسقاط توسعي أو قائم على العظمة. وتترسخ، ضمن هذه المقاربات، مقاومة للنظرة التي تعتبر المجموعة الإسلامية متناغمة، بعيداً عن «مناطق الاحتكاك» الشهيرة، مع أوروبا. تتركز الملاحظة في الواقع، ونوعاً ما، على تقاطع (متوسطي) بين أوروبا والإسلام، ضمن نقاط تلاقٍ محددة. وهي تجهل، بشكل مبالغ فيه غالباً، المنطق العام لمجتمعات الإسلام في مجال الانفتاح والتبادل. ونادراً ما تُدرس الأقلّيات الطائفية باعتبارها مشاركة بشكل كامل في الهوية الإسلامية وبثقافة مشتركة مع المسلمين. فيما يجري، على العكس من ذلك، تضخيم عناصر التمايز أو القطع.

تتأكد هذه الحالةالحصرية، بالأحرى، حين نأخذ في الحسبان جانباً آخر من المقاربة التاريخية للوسطاء، يركز، هذه المرة، على الأفراد. أصبحت صورة الناقل غير قابلة للتحديد في الإنتاج التأريخي الحديث. فهناك تضخم يمكن أن يربط، بشكل مباشر إلى حد ما، مع انعكاسات «صدام الحضارات». تعبر ناتالي زيمون دافيز (Natalie Zemon Davis)، في كتابها حول «ليون الأفريقي»، هكذا، عن نيتها إقامة جسور بين أوروبا والإسلام، في لحظة سياسية متوترة حيث يعتبر هذا العرض، نفسه، مشكلة أو يثير الشك (دافيز، ٢٠٠٧، ص ٢٩٧). لا توضح جميع البحوث القائمة اليوم والمخصصة للوسطاء بين الثقافات أو عبر الثقافات،

مشروعها بشكل متشابه، بل يمكننا الظن بأن إضفاء الطابع الثقافي المتنامي على التحليلات والتجذر غير الواضح لموضوع عدم قابلية الثقافات للقياس قد شجعت، بشكل ارتدادي، وكما بسبب الضرورة المنطقية، إظهار مثل عوامل الاحتكاك هذه.

ومع ذلك، إذا سعت هذه المقاربة من خلال الوسطاء الثقافيين، إلى محاربة مسلَّمة عدم نفوذية الثقافات، فإنها تحافظ، بل ترسخ، التمايز بين المجتمعات المعنية؛ إنها، تعيد، في الجوهر، إثبات الانفصال الأول. من هنا، مثلاً، يأتي مفهوم «المترجمين الثقافيين» الذي يعبر، قليلاً، عن مفارقة حين ينطبق على أماكن قريبة جداً ومتداخلة جداً مثل البندقية والبلقان العثمانية، أو حتى البندقية والعاصمة العثمانية نفسها. ويمكننا قول الشيء نفسه عن مراكش أو المغرب بأسره، بالنسبة إلى شبه الجزيرة الإيبيرية، أو صقلية.

تتمثل المشكلة، في الواقع، في أن هذه المسافة الثقافية، حتى حين لم تكن تثار إلّا في اللاوعي (وتتأكد، أو تثار ذهنياً من خلال نماذج جغرافية- سياسية من الحاضر)، تقود إلى أن نرى في النقلة أفراداً وأشخاصاً استثنائيين بشكل خاص. فعدد من الترجمات لا تخرج عن كونها عملية إضفاء البطولة، على شكل ليون الأفريقي لداقيز (داخلية، ٢٠٠٧). إن ما يوضع في قفص الاتهام هو قدرة الوسيط على ترجمة الثقافات في ما بينها، وليس فقط قدرته على النقل أحادي الجانب لمجموعة معارف أو ثقافات (شافر وآخرون، ٢٠٠٩، Schaffer). وعلى العكس من ذلك، يبدو أكثر إنصافاً، إعادة تسجيل هؤلاء الأفراد ضمن بعض الأمور العادية والطبيعية لتاريخ التنقلات في البحر المتوسط، في العصر الحديث أقلّه.

انتقالات ومسارات: من الذات إلى الآخر

علينا إذاً أن نقوم بالقياس الإحصائي الصحيح للظاهرة. لنأخذ مثالاً الصيغة الأولية والأكثر جذرية للانتقال «إلى الجهة الأخرى». إن صورة المرتد الديني اليوم، وبخاصة صورة المرتد الذي يترك الإسلام من أجل التحوّل إلى

المسيحية، أصبحت مأساوية بسبب النتائج الاجتماعية والسياسية التي يؤدي إليها الارتداد في البلدان الإسلامية. فنحن أمام التطابق بين هوية وطنية ودين مسيطر (تطابق لا تبتعد عنه، من جهة أخرى، أوروبا التي تستدعي جذورها المسيحية)، يفسر هذا التبلور الشوفيني اليوم عدم التسامح الشديد تجاه حوادث التخلّي عن الإسلام. غير أن تفحص هذه الظواهر نفسها في العصر الحديث يكشف، على العكس من ذلك، أشكالاً من التسوية والتسامح لا يمكن تصورها مطلقاً في أيامنا هذه. فإما أن نقبل الطابع الإلزامي لهذه التحوّلات الدينية، في تلك الفترات، ضمن سياقات حربية تزيد من عدد السجناء والأسرى، أو أن يقوم تفسيرها على الإلزام، أي الضغط الذي نخضع له. يعود عدم استقرار الكتابات الدينية إلى التعددية أو التقلب في صيغ الاعتقاد التي شكلت، عموماً، حقيقة العصر الحديث والتي يجب أن تأخذ في الحسبان، كما هو الحال بالنسبة إلى التحوّلات الدينية المتقاطعة بين كاثوليك وبروتستانت، الثابتة تماماً من جهة أخرى.

كم من الرجال والنساء، اصبحوا نتيجة مصادفات الوقوع في الأسر، ورحلاتهم الحرة رغماً عنهم نقلة أفكار وممارسات ثقافية؟ وتبدو معرفة اللغات الأوروبية في المجتمعات المغربية والمشرقية، في المرحلة الحديثة أكثر تعمقاً مما نتصور. ولا يمكننا حصر استخدام هذه اللغات بالمترجمين المحترفين الذين جعلنا منهم اليوم مترجمين ثقافيين بامتياز. لقد احتل هؤلاء المحترفون، بالطبع، مواقع تفاعل مميّزة بين أوروبا الغربية والعالم الإسلامي، غير أننا إذا تفحصنا مواقف التواصل المعروفة جداً، فإننا نلاحظ أن حضورهم لا يستند فقط، إلى كفاءتهم اللغوية. فقد وُظفوا في الغالب، لأسباب بروتوكولية بسيطة أو من أجل ممارسة الرقابة على الأجانب، أو كذلك من خلال امتياز موروث، أو من دون عمل حصري. أضف أن كمية من عمليات الترجمة قد تمت في الواقع من دون تمييز، من خلال مترجمين مرتجلين، أسرى مسلمين سابقين في أوروبا وخليلات ومرتدين، إلخ. إذا قمنا بإحصاء جميع هؤلاء الوسطاء وأضفنا إليهم التجار أو

قدامى السجناء أو الجنود، أو الحجاج أيضاً، فإن فئة النقلة، كما تصورتها ناتالي روثمان، ليست بعيدة من التفجر. وبقول آخر، علينا أن نضع موضع الشك إشكالية الاحتكاك نفسها، وكذلك إشكالية «الانتقال» والتوسط.

وكما ذكرنا، تأتي الصعوبة المنهجية لمقاربة موضوع الاحتكاك من خلال الوسطاء، في المكانة الأولى، من أنها تفصل ضمنياً كيانين بسيطين، قبل التفكير في إدمجهما في علاقة من خلال عوامل الربط هذه. وفي مكانة ثانية، إن حقيقة الاحتكاك نفسها، بين المجتمعات، والغامضة جداً، تجد صعوبة في الانضواء ضمن توسط عملاء المؤسسات أو المختصين. أما في ما يخص الانتقال، فما هي طبيعته؟ وأي نوع من التجاوز يُمارس بشكل ملموس من خلال اجتياز البحر المتوسط؟

علينا أن نأخذ في الحسبان نقتطين حاسمتين، ضمن هذا المجال. تقوم الأولى على فكرة أن مفهوم احتكاك محدد في أماكن معينة غير منطقي. فلا أحد ينكر وجود أماكن منفصلة للقاء، أو من أجل الاختلاط. وما من شك في أن مرافئ البحر المتوسط كانت أماكن للاختلاط أو للمواطنة العالمية، في بعض العصور. غير أننا لا يمكن أن نتصور أن نرى فيها المختبرات المتوسطية الوحيدة للمواجهة واللقاء. إن ممارسة الخطف لقاء فدية مالية، مثلاً، والتي انتشرت كثيراً في العصر الحديث، قد قادت عدداً من المسلمين الأسرى إلى العمل في أعماق منطقة البروڤانس، كما كان حال فرنسيين وإنكليز عملوا في ملكيات زراعية في أرياف منطقة البربر. لقد استطاع أولئك وهؤلاء مجاورة نساء والتحدث إليهن. إنه عنصر قوي في مسألة اللقاء يمنعنا من حصر إشكاليات الاختلاط الثقافي ضمن شعار أفضلية ذكورية. إن اللقاء إذاً متشعب، وهو يخص، على درجات متنوعة، مجموع المجتمعات. إن الحركة، من جهة أخرى، وبقول آخر الانتقال الجغرافي للرجال، وبدرجة أقل للنساء، ليست الشرط الوحيد للانفتاح على ثقافة الآخر. وكما عبر عن ذلك سسانجي سوبراهمانيام، إن مسافراً (ولنحدد: حتى لو كان أسيراً)، ليس فرداً معزولاً: إنه يمثل عنصراً من نظام أكثر اتساعاً ينتج حركة، أي آلية (سوبراهمانيام، ١٩٩٨، ص ٤١).

وفي مكان ثان، إن صدمة ترحيل مجتمع نحو آخر، تصبح حقيقية جداً أحياناً، إلا أنه لا يمكن أن تختلط مع صدمة اكتشاف الغير. ألم تظهر هذه الصدمة دوماً في حالة الاحتجاز والأسر، طالما أن هذه الظروف قد بقيت شبه روتينية في القرن السادس عشر، أو السابع عشر (مورو، مثلاً، Moureau, 2008). لا تختلط كل صدمة إبعاد أو عزل أو اجتثاث، بالضرورة، مع الاغتراب الثقافي؛ ذلك أن الصعوبة أو الألم الناتج من الانغماس في بلد غريب لا تفرض دوماً وجود صدمة الغريب – التي تؤدي بخاصة إلى توليد التلاقح الثقافي، وإلى فقاعة انتقالية (أپادورَيْ، ١٩٩٦، Appadurai). ومن دون العودة حتى إلى حالة الأسرى، أو سجناء الحرب، يمكن أن تؤدي وحدة المسافر والبعد عن الوطن إلى خطاب الابتعاد، من دون استبعاد سيطرة جزئية، أقلّه لقوانين البلد الأجنبي. لقد أفرطنا في استخدام بلاغة سوء الفهم الثقافي في هذه المواقف، حتى لو كان سوء فهم منتج... إن هذا التمكن من قوانين عالم آخر (وليس بالضرورة من عالم مختلف) قادر، جزئياً، على تفسير كيف استطاع حضور المسلمين في أوروبا، خلال الحقب الحديثة، أن يترك قليلاً من الآثار الوثائقية للتوترات وحالات التعصب؛ وتبقى الأحداث «العنصرية»، و«الاعتداءات على الأتراك» في أوروبا الغربية، استثنائية أو ذات حجم محدود جداً حتى نهاية القرن الثامن عشر تقريباً (داخلية وڤانسان، ٢٠١١).

إن هذه العلاقة المسيطر عليها نسبياً في أوروبا الغربية، أو حجم ظواهر الاندماج والتماهي للعديد من الأفراد أو المجموعات القادمة من العالم الاسلامي، يقود إلى إعادة النظر في الفكرة السائدة حول فرق ثقافي شديد من الصعب تجاوزه من قبل هؤلاء. وهناك حالة، أصبحت معروفة من الآن فصاعداً، إنها تلك التي درسها أحمد بوشارب (٢٠٠٤)، إنها وجود عشرات الآلاف من المراكشيين في البرتغال في القرنين السادس عشر والسابع عشر. لقد ارتبط هذا الحضور بظواهر الأَسر وكذلك أيضاً بالانتقال الإرادي لقبائل بأسرها، كانت تعيش صعوبات اقتصادية ومجاعة وأزمات سياسية. أما الاندماج المعاكس في

أرض الإســـلام لأفراد جاؤوا من أوروبا الغربية، فقد شكل ظاهرة لافتة، منذ المراحل الوسيطية، وترافق مع استخدام الميليشيات أو الحرفيين «الفرنجة» وفاقاً للتسمية التي خُص بها مسيحيو أوروبا الغربية (دوفورك، ١٩٦٦؛ ساليكرو إي للوش، ٢٠٠٢، Dufourcq; Salicru I Lluch).

ونلاحــظ، أكثر من ذلك، وفي ما يتعلّق بأنمــوذج الهجرات المعاصرة، أن ليس بالإمكان أن نتصور دوماً هذه الانتقالات على أنها قطوع، على شكل انتقال نهائي ومأساوي «إلى الجهة الأخرى» كما قد بينت ذلك، بخاصة، طلبات التعميد المقدمة من قبل المســلمين، والتي تفترض قطعاً جذرياً مع عالمهم الأصلي وبعثاً جديداً في المســيحية، أو الانتقالات الدينية بالاتجاه الآخر. كانت «الارتدادات» دارجة، وقد ولَّدت هذه الظاهرة خشــية واضحة لدى السلطات الكنسية. أما التجار، الذين كانوا ينتقلون من ضفة إلى أخرى من البحر المتوسط، فقد كشفوا أحياناً، في محيطهم عن أشــخاص أكثر إغفالاً، يقيمــون في أوروبا بطريقة غير مســتقرة وموقتة، وبشــكل مقبول. لقد كانت هذه الهجرات، في هذا الاتجاه أو الاتجاه الآخر، عبر المتوســط بعيدة عن أن تعتبر دومــاً على أنها انتقال نهائي إلى الجهة الأخرى، بل كانت تجارب موقتة أو تذبذبات منتظمة.

ومــن جهة أخرى، وعلى مســتوى آخر، اعتبر علم التأريــخ للعالم العربي حتى مرحلة قريبة، أن المســافرين العرب لم يهتموا إلّا قليلاً بأوروبا (مؤذّن وبن هادا، ٢٠٠٣؛ مطــر، ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩، Moudden et Benhadda; Matar). لقد انتاب أوروبا الفضول من أجل اكتشــاف ثقافــات ومجتمعات أخرى، فيما هذه الثقافات والمجتمعات لا تهتم سوى بذاتها (آلام (Alam) وسوبراهمانيام، ٢٠٠٧). وحــول برنار لويس (٢٠٠٢)، عدم الانتظام في العلاقة مع الآخر إلى مبدأ أفول. إن المجتمعات الإسلامية، المؤمنة بتفوقها، لا تبدي اهتماماً بأوروبا. فهي لم تسع إلى تعلم اللغات الأوروبية في الوقت نفسه الذي أسست فيه أوروبا، بالمقابل، مدارسها المختلفة لتعليم اللغات الشرقية في مدارس متنوعة.

كان يجري التركيز، من منظور لويس، على العدد القليل من ســير الســفر

الإســـلامية في أوروبا، وعلي الشـــعور الشـــديد بالغرابة الذي ألّم بسفراء الأمم الإســـلامية في تلك المناطــق. وكان يجري الإلحاح على تعابير المســـافة البعيدة: المســـافة الدينية، القطع الثقافي، إلخ (قدوري، ٢٠٠٠). إن الدراسات الأخيرة لمظفر آلام وســـانجي ســـوبراهمانيام ونبيل مطر تدخل النســـبية إلى هذا المدار الإسلامي الضعيف في مجال الســـفر أو تعترض عليه. إن تفرد أوروبا نفسه، في مجال الاستكشـــاف والاكتشـــاف يتلقى، اليوم، إعادة نظر، على شكل ردة فعل (كازاله ,Casale؛ دورستلر، Dursteler).

هل بإمكاننا أن نشـــير إذاً، من هذا الجانب أو ذاك، إلى تآلف ثقافي غامض ينبثق عن هوية متوســـطية مشـــتركة؟ يطغى هذا البرهـــان في كتابات المؤرخين الذين يشرحون بهـــذا الطريقة، بخاصة، تواتر دخول الأوروبيين في الإســـلام في العصر الحديث. فبالنسبة لشاطيء شـــمال البحر المتوسط، ليس للانتقال من الجانـــب الآخر، في العمق، إلّا القليل من التأثير، إذا لم يكن الخشـــية من الختان (أنظر بخاصة بن نصار وبن نصار، ١٩٨٩).

وهكذا، فقـــد تبين أن رجال شـــركة بونـــان (Ponant) للنقـــل البحري حاضرون فعلاً في البحر المتوســـط في الحقبة الحديثة، ويزداد حضورهم ما إن نتقدّم باتجاه القرن الثامن عشـــر. ويعيد التأريخ للبحر المتوســـط، حالياً، اكتشـــاف الحضور البريطاني أو الهولندي وتقويمه، ضمـــن هذا الإطار، مع توسع بحري وتجاري واضح. وفيما كان بعض أكبر القراصنة البربر في القرن الســـادس عشر أو السابع عشـــر إنكليزياً أو هولندياً، فقد تبين أنه، وبالمقابل، وإضافة إلى وجود البحارة الأتراك على الأسطولين الفرنسي أو الإسباني، فإن البحرية الإنكليزية، مثلاً، قد استخدمت بحارة «عرباً» أو «تركاً» . وهكذا كانت الجـــزر البريطانية مكان انتقال، بل وتمركز أيضاً، لعدد ذي دلالة من اللاجئين المسلمين الأسرى العابرين أو التجار، أيضاً، القادمين، بخاصة من مراكش أو سلطنة الجزائر.

ونلاحـــظ، ضمن إتجـــاه جغرافي معاكـــس، في جنوب البحر المتوســـط،

التنقلات نفسها التي تؤكد ظواهر التعارف المتبادل نفسها، واستمرار الممثلين والممارسات. إن استخدام اللغة الفرنجية، التي لا حاجة للتذكير أنها تتألف، في أغلبها، من خليط من اللغات الرومانية، ضد مصلحة اللغة العربية أو التركية، يخص أولاً البحر المتوسط الإسلامي، حتى ولو أنها تستخدم أيضاً، وفاقاً للمناسبات، في سياقات جنوبية أكثر، بين الأوروبيين الذين يتقنون لغات أخرى مشتركة. إلّا أن اللغة الإفرنجية كانت تستخدم أيضاً في بعض السياقات جنوب الصحراء، في التواصل مع التجار الأوروبيين، كما تثبت ذلك شهادات متنوعة (داخلية، ٢٠٠٨). لم تتوقف حدود البحر المتوسط، إذاً، عند شمال الصحراء، إذ تم التقاطع بين الفضاءات، بشكل خاص، من خلال تنقل عبيد جنوب الصحراء، ويظهر بذلك عالم أكثر استمراراً من الناحية الثقافية وأكثر انسجاماً مما نتصوره، من حيث المبدأ. ويتجاوز هذا الاستمرار مسألة إبراز وجود تاريخ متواصل.

لذلك يصبح من المشكوك فيه استجواب البحر المتوسط، فقط، من خلال مقارنته مع بحار متوسطة أخرى (غيّو ولومبار وپْتاك، ١٩٩٨،Guillot, Lombard, Ptack). وتبقى هذه الملاحظة للقيمة المطلقة للأنموذج المتوسطي صحيحة، غير أنها خادعة أيضاً. فإذا كان من حقنا أن نقارن، مثلاً، الصحراء بالمتوسط مشيرين إلى نوع من التناظر، مبتعدين بذلك عن كل تحديد لما هو خاص، يبدو صحيحاً أيضاً، أقله، واستشرافياً، أن نعيد تموضع الحيّز المتوسطي باعتباره حيّزاً للاحتكاك، وكذلك للاستمرار، ضمن منظور أكثر اتساعاً، بعيداً عن حقيقة جغرافية وهمية للحوض المتوسطي[1]. ليست الدراسة المشتركة للمتوسط، في ذاته، ما جعلت مرتداً إسبانياً من القرن السابع عشر، ينجح في إحراز مكانة في الإدارة العسكرية العثمانية في الجزائر، أو مراكشياً يصل إلى مرتبة

---

(1) نتنظر حول هذه الأسئلة المؤلف الذي سيصدر عن الكاتبة پيريغرين هوردن ونيكولا لابورسيل، القارة السائلة، دراسة في تاريخ البحر المتوسط (الجزء الثاني من البحر الفاسد: هوردن و بورسيل، ٢٠٠٠)، Peregrine Horden et Nicholas Purcell, *Liquid Continent : A Study of Mediterranean History* (2e vol. de The Corrupting Sea : Horden et Purcell, 2000).

ضابط في الجيش الإسباني، أو الفنلندي. تكشف هذه الأمثلة، الأكثر بروزاً، أو أخرى أقل انتشاراً، قدرة على التكيف مع مجتمع آخر يقوم على المعرفة البينية الغامضة، وعلى شبكات التبادل ذات الشدة المتنوعة، غير أنها الثابتة والمستمرة، عموماً.

إلّا أن هذه المجتمعات في حالة الاحتكاك، المتجاورة أو المتلاصقة، أو في حالة علاقات متبادلة دائمة، تتداخل إحداها في الأخرى، وتنمو ضمن نوع من الوحدة الجوهرية، حتى لو كانت، من ناحية أخرى، في علاقة عداء سياسي، أو ديني. فهي تنمّي، من خلال ممارستها «أماكن مشتركة» بالمعنى الأكثر حرفية، والتي لا يختلط تعريفها مع ذلك، مع تعريف «مناطق الاحتكاك»، ولا مع ما عرَّفه أفنار بن زاكن على أنه «مناطق سيطرة متبادلة»، حين تمنح هذه التعاريف طابعاً محيطياً للاحتكاك، أو تشكل حيّزاً مستقلاً للاحتكاك[1]. وتتمثل الصعوبة كلها في متابعة الاعتقاد بأن هذا الاحتكاك أساسي وأنه جزء من طبيعة المجتمعات المتفاعلة في ما بينها، ونتاج آلية داخلية مضاعفة. ويمكن، أن تُقرأ هذه الآلية، إضافة إلى ذلك، على أنها مشتركة وعادية ليس ضمن عملية مسرحية خاصة تحتاج إلى ممثلين خاصين. إنها ترجمة من دون مترجمين.

ندرك أن نظام الإلفة والمعرفة المتبادلة الجوهرية يتلاشى بفعل البعد وتراجع العلاقات المتبادلة. ولقد بقي هذا النظام قوياً جداً مع بريطانيا العظمى حتى الاحتلال الإنكليزي لمصر وما بعده. ولم تكن شبه الجزيرة الإسكندنافية غريبة عن وحدة المعنى هذه مع البحر المتوسط الإسلامي، وإذا كانت علاقات شبه الجزيرة هذه مع البحر المتوسط سواء أكانت عنيفة أم سلمية، محدودة، مع بداية العصر الحديث، فإن القرن الثامن عشر يشهد بثبوت حضور مألوف للإسكندنافيين في البحر المتوسط (ديفُويْ، Desfeuilles, 1956). فلم تُمح من

[1] تتأتى مثل هذه الممارسات للثقافة المتقاطعة ضمن حيّز ثقافي غني ومحرض في شرق البحر المتوسط، حيث المهاجرون من الثقافة الأوروبية يندمجون مع مهاجري ثقافة الشرق الأدنى من أجل خلق «منطقة تفاعل متبادل» أساسية (بن زاكن، ٢٠١٠، ص ٧)، أنظر داخليه (١٩٩٥).

الذاكرة الغارة الشـــهيرة للقراصنة الجزائريين على آيســـلنده عام ١٦٢٧، والتي أدت إلى أسر عدة مئات، غير أنها أفسحت في المجال لحضور تجاري إسكندنافي مفيد جـــداً، لمراكش بخاصـــة (هيلغـــازون، ١٩٩٧، Helgason). فقد هاجر حرفيون دانماركيون أو سويديون أو مرتزقة إلى هذا البلد، على مدى هذه الفترة.

ما الذي بقي من البحر المتوســـط، على ضوء هـــذه العلاقات والتقاطعات الواسعة جداً، والتي لا يمكن لإطار الاتفاقات الدبلوماسية لوحده، أن يوفيها حقها؟ كيف يمكـــن أن نفكّر في هـــذا البحر ضمن مقياس اســـتمرار حقيقي للمجتمعات ووحدة جوهرية للوقائع الاجتماعية؟

عالم مناوئ ومستمرّ في الوقت نفسه

لا يرتبـــط تصور أوروبا والإســـلام ضمن اســـتمرارية ثقافية تحمل طابعاً متوســـطياً، وكذلك عـــبر البلطيق، بخاصة، بفكرة الاختـــلاف، حصرياً، وهو يرتبط بدرجة أقلّ أيضاً بفكرة النزاع. ليس البحر المتوسط عالماً متجانساً ولا غير متميّز، مهـــما كان المقياس الذي ننظر منه إليه. إن حالات عدم التناظر والفروق مـــن مجتمع إلى آخر ومن مجموعة مجتمعات أو حضـــارات إلى أخرى، والواقعية حقاً، ليست محصورة ضمن هذه «الأفكار الدارجة» التي أشرنا إليها سابقاً، ولا في هذا الاستمرار الأكثر شمولاً الذي نحاول هنا أن نوضحه. إن عدم التناظر في صيغ وصف الأسفار أو في العلاقة مع الآخر هي حقيقية فعلاً، كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقاً. ولكن إلى ماذا تشير هذه الفروق في الحقيقة؟ وعلى ماذا تقوم إذا ما أهملنا البدهيات المبدئية، أي الكيانات الواضحة مبدئياً؟

يشـــار بإصبع الاتهام في هذا، من هذا الجانب من المتوسط وذاك، إلى صيغ اندمـــاج الغريب في البنى الاجتماعيـــة. ويمكننا أن نقابل، مـــن دون المبالغة في التعميم، صيغتين تفاضليتين في الاندماج يمكن أن تميّزا مجتمعات أوروبا الغربية من جهة، والمجتمعات الإســـلامية من جهة أخرى. ومهما كانت أسباب ذلك - ديمغرافية، كما اســـتطاع فيرنان بروديل أن يشير إلى ذلك، أو بنيوية، كما عبر عن ذلك أرنســـت غلنر (١٩٨١، Ernest Gellner) - يمكن أن تعرَّف المجتمعات

الإسلامية في تلك اللحظة، على أنها مجتمعات اندماج، تحتفظ بمكان واسع، معترف به بشكل كبير، لمسيحيين ويهود من أصل أجنبي. لقد استطاع أشخاص من أوروبا، ذوو مقامات متنوعة جداً، بذلك أن يندمجوا على مستويات السلم الاجتماعي كافة، ضمن هذه المجتمعات، من الجندي أو الخادم إلى إداريي القصر والوزراء.

لقد كانت هذه المجتمعات، في الواقع، مجتمعات «اندماج»، ولم يكن أي واحد منها، مطلقاً، مغلقاً أمام الأجنبي، في أوروبا الغربية أيضاً. غير أنه وبطريقة شبه رسمية أو واضحة، استطاع عدد من المسلمين أن يجدوا مكانة هنا وهناك، في هذه الجماعة القروية أو المدينية، في تلك الكتيبة أو الجماعة الكنسية، حتى اختفوا من المشهد الاجتماعي. غير أن اندماجهم، كي نحافظ، عن قصد، على هذا المصطلح الذي تجاوزه الزمن، لم يكن ممكناً إلّا ضمن هذا الشكل الصريح من الاندماج والضم، من دون أفق صعود اجتماعي واضح، بعيد من الإدهاش، كما كان يجب عليه أن يكون الحال، بالاتجاه المعاكس، في الولايات العثمانية المغربية. كان بإمكان عدد من الأوروبيين من أصل مجهول أو الفارين من المنفى أن يأملوا، وفاقاً للسياقات، والعصور، أن يحققوا ثروة في هذه المقاطعات العثمانية أو في مراكش، وذلك صعوداً، لا حدود له ضمنياً، حتى أعلى وظائف الدولة. ولم يكن هناك مسار نظير يسمح للمسلمين، حتى المعمدين منهم، باحتلال منصب أو وظيفة ذات أهمية في البلاطات الأوروبية. ويمكن الإشارة إلى بعض الأمثلة المعاكسة التي تبعدنا من الاعتقاد بأن هذه الأنظمة الاجتماعية والسياسية مختلفة جذرياً وغير قابلة للمقارنة، إلّا أن هذه الأمثلة تبقى معزولة جداً. لقد ركزت دول أوروبا الغربية، في العصر الحديث، من خلال سعيها لتوظيف المرتزقة، في هذه الحقب، على مبدأ الولادة وعلى ترجيح المنبت الحسن، ولم تستبعد الغريب باعتباره كذلك - فذلك صنف معقد، من جهة أخرى، وغير قائم على الغربة وحدها بكل تأكيد - بل لأنه أنموذج صعود

اجتماعي للمرتد المنطلق من الصفر[1]. وحتى الأمراء المغاربة الذين تحالفوا بشكل علني مع المسيحية في روما لا يبدو أنهم قد استطاعوا أن يقيموا سلالات كبيرة ولا أن يمارسوا مهناً مهمة في أوروبا (ألونزو أسيرو، ٢٠٠٦، A. Acero)، بالرغم من أنه قد أحسن استقبالهم وإكرامهم.

تندرج مسألة لغة الآخر، عندئذٍ، ضمن جدول تاريخي- أنتروبولوجي، غير متناظر، فكل مجموعة مجتمعات تبني مستويات مقاومتها وقبولها تجاه الآخر ضمن المنطق الجيوسياسي الذي يشمل خصومة بنيوية ودائمة للإسلام والمسيحية. وبشكل عام، فيما كانت أوروبا الوسطى والشرقية، في جزء كبير منها، تحت السيطرة العثمانية، كانت أوروبا الغربية تختار، في أثناء العصر الحديث، رابطاً كتابياً ومعرفياً مع المجتمعات المعروفة بالشرقية، تم التعويض عنه، بالمقابل، من خلال إهمال ظاهر، أو تردد، خارج إطار تبشيري، في استقبال صريح لرجال ونساء قادمين في هذه المجتمعات. إن النزعة الإنسانية المشرقية، التي تأكدت بدءاً من القرن السابع عشر، بخاصة، والتي كانت بشكل واضح وريثة تقاليد الحج إلى الأرض المقدسة والبعثات الدينية، قوبلت بالمقابل بهذا الانغلاق النسبي لمجتمعات أوروبا الغربية والشمالية الغربية. فقد تلقت هذه المجتمعات، في الواقع، أعداداً من المسلمين، بشكل رسمي أو غير رسمي، إلّا أن ذلك تم في الغالب من دون إرادة في معرفتهم أو من خلال التقليل من كفاءتهم الاجتماعية (هيبيرغير وآخرون، ٢٠٠٩، Heyberger *et al*). يندرج هذا «الفضول» الشهير لأوروبا تجاه الشرق، بالطبع، ضمن شكل من الإبعاد، الذي لا يقتصر على الإبعاد الفكري والذهني فقط، كما عبّر عن ذلك نقد الاستشراق، (ديو، ٢٠٠٩)، بل يشمل أيضاً الإبعاد الاجتماعي.

وبالمقابل طوّرت المجتمعات الإسلامية، في الوقت نفسه، معرفة براغماتية

---

[1] انظر مساهمة محمد والدي وتوماس غليزينر (T. Glesener)، في مؤلّف جوسلين داخليه وفولفغانغ كيزار المسلمون في تاريخ أوروبا. الجزء الثاني انتقالات واحتكاكات في البحر المتوسط، ٢٠١٢ (الجزء الأول لداخليه وفانسان، ٢٠١١).

عن أوروبا، وحافظت على مكانة شرعية ومقبولة لكل أنواع الفرار، سواء أكان أصلــه حراً أم مفروضاً، دائماً أم موقتــاً؛ إلّا أنها عوضت هذا الانفتاح الوظيفي من خلال اســتبعاد ثقافي. فلم تكن الثقافة الأوروبية السامية فيها ذات جاذبية معترف بهــا، وهذا لا يعني أنها لم تكن معروفة فيها. لقد وصف أنطوان غالان، (A. Galland, 2002)، مثــلاً، في مذكّراته، نحو عام ١٦٧٠، عروضاً مسرحية لكورنييه أوموليير قدمت في إزمير، في القنصلية الفرنسية، حيث تقاطر المجتمع التركي الراقي، بما في ذلك النساء. إن الانجذاب الثقافي الحقيقي فعلاً والثابت، تجاه أوروبا الحقيقية، لم يأخذ أبداً شــكلاً رســمياً، وكان أقل مأسسة أيضاً من خلال التعليم، فقد ارتبط، إلى حد ما، بالذوق الخاص، وبتاريخ عائلي وشخصي، يمرّ، مثلاً، عبر تقاليد عائلية رسختها أم إيطالية أو إسبانية.

إن عــدم الانتظــام كان ثابتاً، بــكل تأكيد، ولم يكن يقتــصر على التلاقي والانصهــار والأفكار الدارجة. ونلاحظ أنه لا يتأتى عن فرق ثقافي ضمني، بل عن تراكيب اجتماعية متعارضة وخيارات سياســية أو إدارية أيضاً، وعســكرية بشكل أقل، كما هو حال النظام المملوكي، وتلك خيارات عقلانية في مجموعها إلّا أنها متمايزة. لم يكن كل فرق بالضرورة فرقاً ثقافياً. فليس كل شيء ثقافة، ويثبت أن الانقطاع هنا قد تم بين خيارات حكم سياسية، عموماً، أكثر مما هو بين عوالم ثقافية. أضف أن أوروبا لم تكن موحدة، كما أن البحر المتوسط الإسلامي لم يكن يشكل كتلة، ويمكن أن يقارن النظام السياسي للسلطة في الجزائر بشكل طبيعي بنظــام الحكم في بولونيا، من قبل المراقبين. ولم يكن المعاصرون يفكّرون، أيضاً، وبشكل منظم، بالتعارض الأساسي بين المسيحية والإسلام، فمراحل المواجهات الدينية الكبرى بين الكاثوليك والبروتستانت وكذلك مع الأرثوذكس قد قادت إلى كل أنواع المقاربات الأفقية التي أزالت المفهوم الذي يرى في البحر المتوســط خط صدع بســيط في أوروبا مســيحية معارضة للإســلام. نحن هنا، من دون شــك، أمام رؤية ثنائية جرى تنظيمها بشــكل ارتدادي أو جامد ضمن قدسية وهمية (ليبرمان، ١٩٩٧، Lieberman). إن الخطاب الديني لم يكن ثنائياً إلى هذا

الحد، وعلى العكس من ذلك... إن فرضية التقريب والمجانسة المباشرة وفرضية الغيرية ليستا متنافرتين.

ليس علينا فقط، أن نتجاوز رؤية أحادية لهذا التاريخ حيث لا يأتي تحديد المعارف وفعاليتها إلّا من أوروبا الغربية، ولمصلحة رؤية تبادلية أكثر لهذه التحويلات والانتقال. إن علينا، إضافة إلى ذلك، ان نعيد النظر في موضوعة التحويل نفسها. تقيم هذه المجتمعات علاقة تبادلية تقوم على التقاسم والتشابه في ممارستها أو معارفها. غير أن هذه الأفكار الدارجة لا تقع بالضرورة تحت رمز التناغم. إن مثال اللغة الإفرنجية المتوسطية يبرهن على ذلك. فبدل أن تمثل هذه اللغة لغة التوافق كما يمكن أن يُفترض ذلك مبدئياً، من خلال تقارب غير واع مع الاسبيرانتو، فقد فرضت نفسها تحت هذه التسمية في لحظة نزاع كبير، في مرحلة اندفاعة حرب القراصنة، في القرن السادس عشر، أي ضمن سياق عداء حيث كان علينا، بالرغم من كل شيء، أن نتحادث، وبل أن نمارس التجارة، في ما بيننا، إن اللغة الإفرنجية هي لغة مشتركة لا تقلل في شيء من مبدأ الغيرية المسلحة بين المتحدثين بها.

*
**

علينا، في الختام، أن نتساءل عن معنى المجتمع، وعن معنى الاحتكاك أو البحر المتوسط؟ ما الذي يبقى من البحر المتوسط ما إن ندرك الطابع «الانعكاسي الخلفي»، والوهمي البارز لتحويله إلى «حقل ثقافي»؟ إن السؤال عَمّا يكوّن مجتمعاً لا يعود، عندئذٍ، من دون جدوى، ويعيد إلى مشكلة عدم قابلية الاختلاف للاختزال. وتدعونا الأمثلة التي أشرنا إليها، بشدة، إلى عدم المطابقة بين مجتمع وثقافة، وإلى رفض النزعة الثقافية السائدة، أو الوسم المنتظم بالثقافة السائدة الذي تقوم به العلوم الاجتماعية، منذ سنوات عدة، وفي النقاش المديني، بشكل أوسع. إن المساواة بين المجتمع وثقافته تقود منطقياً إلى بحث عن صورة الوسيط، باعتباره أداة احتكاك، وذلك على حساب الأخذ في الاعتبار، الأكثر شمولية، لحالات الاستمرار الغامضة والتافهة وللصيغ الأقل إثارة للمعرفة البينية.

يظهــر مجتمع ما، في الواقع، أمام أعيننا عــلى أنه مجموعة ملامح أو عناصر مؤسسة، نادراً ما تعيد، إذا ما عولج كل منها بشكل منعزل، من ذاتها، إلى فردية، وإلى تميّز مطلق. إن تركيب هذه العناصر وتكرارها الكبير إلى حد ما، أو كثافتها هنا وهنــاك، يمنح مجتمعاً ما، أو مجموعة مجتمعات كلية خاصة، بشــكل فعلي، وقواعــد فردية. غير أنه إذا ما انتقلنا مــن مجتمع إلى آخر، في هذا العالم المتحرك، فإننا نجد أن الأنظمة أفقية، ومشتركة في كل جزء، ومنتجة بشكل جماعي أيضاً في بعض الأوجه، وتتقابل وتتعارض، في أوجه أخرى. إن الجوهر البيني عميق، في كل الأحوال، والعداء الجيوســياسي لا يستبق في شيء استحالة قياس الثقافات، وبشــكل أكبر عزلة، المجتمعات. غير أنه إذا أردنــا أن نقوم بهذه الملاحظة وأن نتقدم في قراءة أكثر اســتمراراً وامتداداً للبحر المتوسط، فليس علينا أن نتجاوز رؤية بدهية عنه فقط، وهذا ما تتيحه، بشكل كامل، الانتقادات الأنتروبولوجية للنزعة المتوســطية، بل علينا أيضاً أن نتجاوز علم التاريخ التسجيلي القائم على مفهومي المسافة والصدع، ســواء، كان مبرراً من متطلبات تصفية الاستعمار أو من الانكفاءات الأكاديمية أو بالبراهين الجيوسياسية الحديثة لحرب جديدة بين الغرب والإسلام (زاخسنماير، ٢٠٠٧، ص ٤٨٨-٤٨٩ Sachsenmaier).

المراجع

Alam Muzaffar et Subrahmanyam Sanjay, 2007, *Indo-Persian Travels in the Age of Discoveries, 1400-1800*, Cambridge, Cambridge University Press.

Alonso Acero Beatriz, 2006, *Sultanes de Berbería en tierras de la cristiandad. Exilio musulmán, conversión y asimilación en la Monarquía hispánica (siglo XVI y XVII)*, Barcelone, Bellaterra.

Appadurai Arjun, 1996, *Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization*, Minneapolis, University of Minnesota Press.

Baepler Paul (ed.), 1999, *White Slaves, African Masters: An Anthology of American Barbary Captivity Narratives*, Chicago, University of Chicago Press.

Bennassar Bartolomé et Bennassar Lucile, 1989, *Les chrétiens d'Allah. L'histoire extraordinaire des renégats, XVIe et XVIIe siècles*, Paris, Perrin.

Ben-Zaken Avner, 2010, *Cross-Cultural Scientific Exchanges in the Eastern Mediterranean, 1560-1660*, Baltimore, The John Hopkins University Press.

Boucharb Ahmed, 2004, *Os Pseudo-Mouriscos de Portugal no século XVI. Estudo de uma especificidade a partir das fontes inquisitoriais*, Lisbonne, Hugin.

Braudel Fernand, 1966 [1949], *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, 2e éd. revue et aug., 2 vol., Paris, Armand Colin.

Casale Giancarlo, 2010, *The Ottoman Age of Exploration*, Oxford-New York, Oxford University Press.

Colley Linda, 2002, *Captives: Britain, Empire and the World, 1600-1850*, Londres, Jonathan Cape.

— 2007, *The Ordeal of Elizabeth Marsh: A Woman in World History*, New York, Pantheon Books.

Dakhlia Jocelyne, 1995, « La question des lieux communs. Des modèles de souveraineté dans l'Islam méditerranéen », dans Bernard Lepetit (ed.), *Les formes de l'expérience. Une autre histoire sociale*, Paris, Albin Michel (coll. « L'évolution de l'humanité »), p. 39-61.

— 2001, « La "culture nébuleuse" ou l'Islam à l'épreuve de la comparaison », *Annales. Histoire, sciences sociales*, 56 (6), p. 1177-1199.

— 2007, « Trickster Travels o la prodezza interculturale », *Quaderni Storici*, 126 (3), *Schiavtù e conversioni nel Mediterraneo*, p. 903-915.

— 2008, *Lingua franca. Histoire d'une langue métisse en Méditerranée*, Arles, Actes Sud (coll. « Bleu »).

Dakhlia Jocelyne et Vincent Bernard (eds.), 2011, *Les musulmans dans l'histoire de l'Europe*, vol. 1. *Une intégration invisible*, Paris, Albin Michel (coll. « Bibliothèque d'histoire »).

Davis Natalie Zemon, 2007 [2006], *Léon l'Africain. Un voyageur entre deux mondes*, trad. par Dominique Peters, Paris, Payot (coll. « Biographies Payot »).

Davis Robert C., 2003, *Christian Slaves, Muslim Masters: White Slavery in the Mediterranean, the Barbary Coast, and Italy, 1500-1800*, Basingstoke, Palgrave Macmillan. Trad. française: 2006.

— 2009, *Holy War and Human Bondage: Tales of Christian-Muslim Slavery in the Early Modern Mediterranean*, Santa Barbara, Praeger.

Desfeuilles Paùl, 1956, « Scandinaves et Barbaresques à la fin de l'Ancien Régime », *Cahiers de Tunisie*, 15, p. 327-349.

Dew Nicholas, 2009, *Orientalism in Louis XIV's France*, Oxford-New York, Oxford University Press.

Dufourcq Charles-Emmanuel, 1966, *L'Espagne catalane et le*

Maghrib aux XIIIe et XIVe siècles. De la bataille de Las Navas de Tolosa (1212) à l'avènement du sultan mérinide Abou-l-Hassan (1331), Paris, Puf (coll. « Bibliothèque de l'École des hautes études hispaniques »).

DURSTELER Eric R., 2006, *Venetians in Contantinople : Nation, Identity, and Coexistence in the Early Modern Mediterranean*, Baltimore, The John Hopkins University Press.

— 2011, « On bazaars and battlefields : Recent scholarship on Mediterranean contacts », *Journal of Early Modern History*, 15 (5), p. 413-434.

FISHER Michael H., 2004, *Counterflows to Colonialism : Indian Travellers and Settlers in Britain, 1600-1857*, Delhi, Permanent Black.

GALLAND Antoine, 2002, *Voyage à Constantinople, 1672-1673*, Paris, Maisonneuve et Larose (coll. « Dédale »).

GELLNER Ernest, 1981, *Muslim Society*, Cambridge, Cambridge University Press.

GREENBLATT Stephen, 1996 [1991], *Ces merveilleuses possessions. Découverte et appropriation du Nouveau Monde au XVIe siècle*, trad. par Franz Regnot, Paris, Les Belles Lettres.

GREENBLATT Stephen, ŽUPANOV Ines et MEYER-KALKUS Reinhard *et al.* (eds.), 2009, *Cultural Mobility : A Manifesto*, Cambridge, Cambridge University Press.

GUILLOT Claude, LOMBARD Denys et PTAK Roderich (eds.), 1998, *From the Mediterranean to the China Sea : Miscellaneous Notes*, Wiesbaden, Otto Harrassowitz.

HELGASON Thorstein, 1997, « Historical narrative as a collective therapy : The case of the Turkish raid in Iceland », *Scandinavian Journal of History*, 22 (4), p. 275-289.

HESS Andrew C., 1978, *The Forgotten Frontier : A History of the Sixteenth-Century Ibero-African Frontier*, Chicago, University of Chicago Press.

HEYBERGER Bernard, GARCÍA-ARENAL Mercedes, COLOMBO Emanuele et VISMARA Paola (eds.), 2009, *L'islam visto da Occidente. Cultura e religione del Seicento europeo di fronte all'Islam*, Milan, Marietti 1820.

HEYBERGER Bernard et VERDEIL Chantal, 2009, *Hommes de l'entre-deux. Parcours individuels et portraits de groupes sur la frontière de la Méditerranée, XVIe-XXe siècle*, Paris, Les Indes savantes (coll. « Rivages des Xantons »).

HORDEN Peregrine et PURCELL Nicholas, 2000, *The Corrupting Sea : A Study of Mediterranean History*, Oxford, Blackwell Publishers.

HUNTINGTON Samuel P., 1996, *The Clash of Civilizations and the*

Remaking of World Order, New York, Simon and Schuster. Trad. française : 1997, *Le choc des civilisations*, trad. par Jean-Luc Fidel, Geneviève Joublain et Patrice Jorland, Paris, Odile Jacob.

KADDOURI Abdelmajid, 2000, *Al-Maghrib wa urûbbâ bayna al-qarnayn al-khâmis 'ashar wa al-thâmin ashar*, Casablanca, Al-Markaz al-Thaqâfî al-Arabî.

KAFADAR Cemal, 1986, « A death in Venice (1575) : Anatolian muslim merchants trading in the Serenissima », *Journal of Turkish Studies*, 10, p. 191-218.

KERROU Mohamed (ed.), 1998, *L'autorité des saints. Perspectives historiques et socio-anthropologiques en Méditerranée occidentale*, postface de Lucette Valensi, Paris, Ministère des Affaires étrangères-Éditions Recherche sur les civilisations.

LEWIS Bernard, 2002, *Que s'est-il passé ? L'Islam, l'Occident et la modernité*, trad. par Jacqueline Carnaud, Paris, Gallimard (coll. « Le Débat »).

LIEBERMAN Victor, 1997, « Transcending East-West dichotomies : State and culture formation in six ostensibly disparate areas », *Modern Asian Studies*, 31 (3), p. 463-546.

MATAR Nabil (ed.), 2003, *In the Lands of the Christians : Arabic Travel Writing in the Seventeenth Century*, New York, Routledge.

— 2009, *Europe through Arab Eyes, 1578-1727*, New York, Columbia University Press.

MOUDDEN Abderrahman el et BENHADDA Abderrahim (eds.), 2003, *Le voyage dans le monde arabo-musulman. Échange et modernité*, Rabat, Faculté des lettres et des sciences humaines (coll. « Série colloques et séminaires »).

MOUREAU François (ed.), 2008, *Captifs en Méditerranée (XVIe-XVIIIe siècles). Histoires, récits et légendes*, Paris, Presses universitaires de Paris-Sorbonne.

PERISTIANY John G. (ed.), 1965, *Honour and Shame : The Values of Mediterranean Society*, Londres, Weidenfeld and Nicholson.

PIRENNE Henri, 2005 [1937], *Mahomet et Charlemagne*, préf. de Christophe Picard, édité par Jacques Pirenne et Fernand Vercauteren, Paris, Puf (coll. « Quadrige. Grands textes »).

PITERBERG Gabriel, RUIZ Teofilo F. et SYMCOX Geoffrey (eds.), 2010, *Braudel Revisited : The Mediterranean World, 1600-1800*, Toronto, University of Toronto Press.

ROTHMAN Natalie E., 2011, *Brokering Empire : Trans-Imperial Subjects Between Venice and Istanbul*, New York, Cornell University.

SACHSENMAIER Dominic, 2007, « World history as ecumenical history ? », *Journal of World History*, 18 (4), p. 465-489.

SALICRU I LLUCH Roser, 2002, « Mercenaires castillans au Maroc au début du XV^e siècle », dans Michel Balard et Alain Ducellier (eds.), *Migrations et diasporas méditerranéennes. X^e-XVI^e siècles* [actes du colloque de Conques, octobre 1999], Paris, Publications de la Sorbonne (coll. « Série Byzantina Sorbonensia »), p. 417-434.

SCHAFFER Simon, ROBERTS Lissa, RAJ Kapil et DELBOURGO James (eds.), 2009, *The Brokered World: Go-Betweens and Global Intelligence, 1770-1820*, Sagamore Beach, Science History Publications.

SCHMITT Jean-Claude, 1984, « La fabrique des saints » [note critique], *Annales. Économies, sociétés, civilisations*, 39 (2), p. 286-300.

SUBRAHMANYAM Sanjay, 1998, « Notes on circulation and asymmetry in two Mediterraneans, c. 1400- 1800 », dans Claude Guillot, Denys Lombard et Roderich Ptak (eds.), *From the Mediterranean to the China Sea: Miscellaneous Notes*, Wiesbaden, Otto Harrassowitz, p. 21-43.

— 2011, *Three ways to be Alien: Travails and Encounters in the Early Modern World*, Lebanon, Brandeis University Press-Historical Society of Israel.

TODOROV Tzvetan, 1980 [1978], « Préface à l'édition française », dans Edward W. Said, *L'orientalisme. L'Orient créé par l'Occident*, trad. par Catherine Malamoud, Paris, Seuil, p. 7-10.

— 1982, *La conquête de l'Amérique. La question de l'autre*, Paris, Seuil.

— 1988, « Tocqueville et la doctrine coloniale » [introduction], dans Alexis de Tocqueville, *De la colonie en Algérie*, Bruxelles, Complexe (coll. « Historiques-politiques »), p. 9-34.

WHITE Richard, 2009 [1991], *Le Middle Ground. Indiens, empires et républiques dans la région des Grands Lacs, 1650-1815*, avant-propos de Catherine Desbarats, trad. par Frédéric Cotton, Toulouse, Anacharsis (coll. « Essais »).

كاتارينا ماديرا سانتوس و جان - فريدريك شوب
Catarina Madeira Santos & Jean-Frédéric Schaub

التاريخ الإمبراطوري والاستعماري للنظام القديم

نظرة إلى الدولة الحديثة

في مقالته حول «الدولة ذات السيادة وخصومها»، يصف هونريك سبرويت (Hendrick Spruyt) إمبراطورية نهاية العصر الوسيط المقدّسة على أنها «تنظيم غير إقليمي»، مثل الكنيسة (سبرويت، ١٩٩٤، ص ٥١-٥٥؛ مونكلر ٢٠٠٥؛ إيم: وساڤي، ٢٠١٠؛ Eymes, Savy, Münkler). وتعترف شبكة من الإقطاعيات والمدن والأسقفيات والجماعات والإمارات بسلطة الإمبراطور وتمثل مصالحه في الدييت (المجلس الاستشاري). إلا أنه لم تكن هذه المجموعة السياسية تتطابق مع الخصائص المميّزة للدولة السيدة، كما عُرّفت عموماً. فلم تشكل الإمبراطورية الوحدة التشريعية ولا الاستمرار الإقليمي. لقد جدد المؤرخون مقاربة الأشكال المؤسساتية التي تحكم سياسياً المجتمعات قبل أن تفرض وحدة الدولة القومية وتماسكها نفسها، في الحقبة المعاصرة. وانتشرت هذه البحوث على مستويات عدة. ونكشف اثنين منها بسهولة. يهتم البحث الأول بالحياة السابقة للدول القومية في أوروبا. فيما يشمل الثاني ظواهر التوسع الإقليمي وتشكيل الإمبراطوريات الاستعمارية.

التاريخ الإمبراطوري، بديل عن التاريخ القومي للدول

إن هذه المسائل شديدة الترابط لدى عدد من المؤلفين. فقد تأسس الرابط بين هذين المنظورين على ورشتين تأريخيتين. قامت الورشة الأولى على البحث

عن كتابة للتاريخ «البريطاني»، في تعارضه مع التاريخ «الإنكليزي» الذي شرع به جون غريفيل أغارد بوكوك (John G. A. Pocock) عام ١٩٧٣. فيما اعتمدت الثانيــة تحليل أوروبا «الملَكيات الفردية المركبة» الذي اقترحه جون هوكسـابل إيليوت (١٩٩، John H. Elliott).

لقد طُلب إلى المؤرخين، في الحالة الأولى، تقديم وجهات نظر متعددة حول مسار تحوّل الأرخبيل البريطاني، ليس عبر ضم التجارب الغالية والإسكتلندية والإيرلندية وحســب، بل كذلك من خلال تجارب مستعمرات الإمبراطورية. لذلك فإن التاريــخ «البريطاني» والتاريخ «الأطلــسي» الناطق بالإنكليزية كانا شريكين، كــما بيَّن ذلك نيكولا باتريك كانّي (N. P. Canny) منذ أربعين ســنة (كانّي، ١٩٧٣؛ آنــدورز، كاني، هــير، ١٩٧٨، Andrews, Canny, Hair). أمــا في الحالة الثانية، فإن الأقاليم الأوروبية التي تشــكل نــواة الملَكية الفردية الإســبانية، والغــزوات الإســبانية وراء البحار، تتطلب مقاربة مشــتركة. إن الطابع الإمبراطوري لشــارل الخامس يقوم على المواريث التي تلقاها باســمه الشــخصي، وعلى انتخابه على التاج الإمبراطوري، كما على إنشــاء إمبراطورية إقليمية، واسعة في أميركا، بشــكل رئيس. ويقوم، أيضاً، على الدعاية السياسية التي قام بها الكتّاب في بلاطه، والمهتمون بإضفاء معنى على إنشاء أصبح باهظاً. (ڤيلاكاناس، ٢٠٠٨، Villacanas).

تقدّم الحالتان، البريطانية والإســبانية، قراءة ســهلة لفهم الطابع التركيبي للملَكيــات الفردية الحديثة ولحجم مســاهمة المشــاريع الاســتعمارية في تطور هذه المجموعات المعقدة، في الوقت نفســه (فيرنانديــز ألبالاديخو، ٢٠٠٧، F. Albaladejo). غير أنهما ليســتا حالتين وحيدتين. فلا نســتطيع فهم تحرر جزء من البلدان المنخفضة من إسبانيا، في نهاية القرن السادس عشر وفي خلال القرن السابع عشر، ولا تشــكل المقاطعات الموحّدة، ولا المشاريع البحرية الهولندية، بشــكل منعزل (شــميث، ٢٠٠١؛ انظر أيضــاً مؤلَّف بوكسر الكلاســيكي، ١٩٦٦، Boxer). أمــا الإمبراطوريــة البرتغالية الاســتعمارية، الأكثر تبلوراً

من بين الإمبراطوريات التي شكلتها أوروبا، فلم تخضع إلّا قليلاً للأنموذج الإسباني، طالما بقيت البلد الأم موحدة تشريعياً، وطالما بقيت دول الكومنولث ذات طبيعة متنافرة. ويبدو أن تعبير «ملَكيات فردية متعددة القارات» قد أرضى بعض المؤرخين البرتغاليين والبرازيليين (فراغوسو وغوفيّا، ٢٠٠٩ ,Fragoso Gouvêa). ومهما يكن المصطلح المعتمد، فإن النقاشات حول هذه التسمية تشير إلى أن تواريخ البلد المركز (Métropole) والمستعمرات، في العالم البرتغالي قد أصبحت مترابطة. وإن معظم مقترحاتنا ستركز على الحالة البرتغالية.

إن التاريخ الإمبراطوري الذي يكتب اليوم لا يعيد، إلّا قليلاً، إنتاج الأسلوب المنتصر للتواريخ التسجيلية للقرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين. وكيف يكون الأمر غير ذلك، طالما أن هذا التاريخ يواجه رؤية تسلسلية جداً لتطورات إنشاء الدول، من العصر الوسيط الرئيس حتى الحقبة المعاصرة؟ فهو ينشر قراءات أكثر تعقيداً وأكثر اضطراباً عن التشكيلات السياسية القديمة: القليل من التضافر الداخلي، تفاعلات أكثر مع العوالم الخارجية، القليل من الإدارة العمودية، التنوع الأكثر في مصادر القيادة (هسپانها، ٢٠٠١، Hespanha).

إذا نحن اعتبرنا التنظيم القديم للسلطات السياسية نظاماً يقوم على مبدأ خضوع مركباته القانونية للآخر، فيكون علينا عندئذٍ أن نفترض أن الثورات الليبرالية قد دلت على قطع رئيس في النظام المؤسساتي. ويعني هذا الانتقال تحوّل تصفية الشكل الإمبراطوري لمصلحة شكل الدولة. غير أنه، ما إن توضع المعادلة حتى نشعر بأوجه ضعفها. ويكفي أن نتأمل تنوع أنظمة الأشخاص والأقاليم التي سمح بها المشرع والقضاة في الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، في ظل النظام الجمهوري، كي ندرك ذلك. لذلك، وفي الجزء الذي خصصته جين بوربانك وفريديريك كوپر، ٢٠١١، (J. Burbank et F. Cooper) للإمبراطوريات، يندد المؤلفان بالخطر الذي يمكن أن يؤدي إليه اختزال التحوّلات المعاصرة في الانتقال من شكل إلى آخر، من الإمبراطورية إلى

الدولـــة. وتقدم اعمال أليكسي ميلر (A. Miller, 2008) حول المســألة القومية في إمبراطورية آل رومانوف مثالاً واضحاً حول وجهة النظر النقدية هذه، لأنها تبيّن إلى أي مدى تدعمت البنى الإمبراطورية وترســخت القوميات، وبشكل تبادلي.

إن التعــارض بين ماضٍ تعددي للإمبراطوريــات وحاضر موحد للدول قد بُسِّط بشــكل زائد إلى درجة لا يمكن معها التعبير عن التحوّلات السياسية الحديثة والمعاصرة. ولا يعود بإمكان هذا الإنشــاء أن يجذب الانتباه، فيما يقوم المؤرخون باختبار الأبعــاد الجديدة للتجربة السياســية، انطلاقاً من تداولات دقيقــة، وصولاً إلى ظواهــر ذات بعد عالمي. وضمن انفتــاح المقاييس هذا، لا يمكن للدولة أن تحتل مكانة متميزة. إذاً بــدت مفاهيم «الدولة» في ظل النظام القديــم والأنظمة الإمبراطورية، غامضة بشــكل زائد على الحــدّ، فإن مفهوم «التشــكل الإمبراطوري» يركز على المسارات المؤسِّسة للإمبراطوريات الحديثة التي تتعرض إلى إعادة تشكيل مستمرة (ستولر وماك غراناهان، Stoler et Mc Granahan). لذلك فإن الأبحاث التاريخية تســتجوب مرونة هذه التشكيلات السياسية.

تمنــح هذه المقاربة أهمية كبرى للتنوع اللغــوي والقانوني والديني والثقافي الذي على المؤسسات الإمبراطورية أن تلاحظه وتصنّفه وترتبه وتؤجره وتديره. وتوضح تعددية الحقوق وســلطة المحاكم المحلية، في الإمبراطورية البرتغالية، هذه الظواهر، ســواء تعلق الأمر «بالدولة» البرتغالية في الهند[1]، أم بمؤسســات أنغــولا، أم الموزامبيق، أم مــدن أميركا البرتغالية، أي وجــود جالية من العبيد الأفريقيين في لشــبونة وإنشاء الشركات، ســواء، أكانت ذات أغلبية برتغالية، أم برتغالية أفريقية في الأرخبيلات الأطلســية، كما هو الحال في الاستخدامات المتمايزة للقانون المكتوب في شــمال البرتغال أو جنوبها: ترتبط كل هذه المســائل أيضاً بالتاريخ السياسي للبلد، بالمعنى التقليدي جداً للكلمة، كما بتاريخ توسعه

---

[1] حول دولة الهند (Estada da India) انظر ماديرا سانتوس (١٩٩٩).

في البحــر والبر. وبهذه الطريقة، لا تعيد دراســة الإمبراطورية الاعتبار للطابع العرقــي المركزي للتاريخ القومي، إلّا أنها تعهد أكثر لأراضي الاغتراب بوظيفة علاج التمركز حــول الذات الأوروبية. وعلى العكس مــن ذلك، فإن البحث حول التشكلات الإمبراطورية يســمح بالكشف عن عدد من المسلمات القابلة للنقاش حول تاريخ تشــكل الدول، مع توسيع مجال البحث إلى مجال التجارب التي يمر بها عملاء هذه المؤسسات بشكل فعلي.

من بين المشاريع الهادفة إلى عدم الفصل بين مجال البلد المركز (Métropole) ومجال المستعمرات، أدت الدراسات «الأطلسية» إلى تطورات كبرى. ومع ذلك، يتعرض هذا الأنموذج، من الآن فصاعــداً، لانتقادات من نوعين: فمن جهة، لا تُعامل جميع المناطق المعنية بالشــدة نفســها (الشمال أكثر من الجنوب؛ أوروبا والأميركيتان أكثر من أفريقيا). ومن جهة أخرى، لا يمكن أن يُفهم العديد من المسارات التاريخية التي تجتاز المواقع الأطلسية إلّا في علاقتها مع تطورات البحر المتوســط والمحيط الهندي (كانّي ومورغــان، ٢٠١١ ،Canny et Morgan). وفي ما يتعلّق، مثلاً، بالثورة المعروفة بـ«الأطلســية» (الولايات المتحدة، فرنسا، هاييتي)، فإن الإطار الأطلسي وحده قد أصبح عقبة في وجه فهم مسارات تاريخية أساسية (أرميتاج (Armitage) وسوبراهمانيام، ٢٠١٠ ،Subrahmanyam). وتبقى مســألة الحدود الزمنية للتاريخ الأطلسي مفتوحة. يشير أخصائيو العصر الوســيط إلى أن بالإمكان تأويل التوسع الإنكليزي - النورماندي على حساب العالم السلتي، باعتباره المرحلة الأولى لتشــكل الإمبراطورية الإنكليزية (دافيز ١٩٩٩). ويصف روبير بارتليت، ١٩٩٣ (R. Bartlett) توسع النواة الفرنسية اللاتينيــة والأنكلو-نورماندية باتجاه الــشرق الأوروبي والجنوب الأوروبي - المتوسطي، منذ القرن الثاني عشر. ويشير إلى الخصائص الاستعمارية لهذه الحركة.

وتعتبر اقتراحاتــه صدى لأعمال أخرى حول مختلف المســارح الأوروبية (تورّو، ١٩٩٩ و٢٠٠٠؛ غيفن، ١٩٩٠ ،Given, Torró). وهكذا، فإن توسع أهل الأراغون في البحر المتوسط قد شجع قيام مزارع قصب السكر التي تستخدم

اليــد العاملة من العبيد. وقد تطورت هذه المنشــآت في الوقت الذي وصل فيه القشــطاليون والبرتغاليون، من جانبهم، إلى جزر الكناري، وبعيداً من التقسيم إلى مراحل وقارات، يبحث جيروم باشيه (٢٠٠٦)، في الطابع الإقطاعي لنظام السخرة القشــطالية التي وضعت الســكان الأصليين بتصرف المستعمرين في إسبانيا الجديدة على مدى القرن السادس عشر.

لقد امتــد تاريخ الحروب الصليبيــة أبعد بكثير من فشــل الملك القديس لويس أمام تونس عام ١٢٧٠، منذ أن نشرت أعمال ألفونس دوبرون (١٩٩٧، d'Alphonse Dupront)، وجيمــس مولدون (١٩٩٨، James Muldoon)، ولويس فيليبي تومــاز (١٩٩٤، Luís Filipe Thomaz)، في البرتغال، وآلان ميلو (٢٠٠٧، Alain Milhou)، وأنطونيو غارسيا إيسبادا (٢٠٠٩، Antonio García Espada)، وهي تتعلق، من الآن فصاعداً، بالعصر الحديث والتوســع الأطلسي. اما بالنســبة إلى الممالــك الإيبيرية، في علاقاتها مــع البابوية، فقد تم تعويض وعود توسع المسيحية على حساب الإسلام من خلال الموارد الاقتصادية والرمزية الجديدة. وكما هو الحال في أفريقيا الشــمالية، تسمح المغامرة الأميركية بإنشــاء طلاب الفروســية. وهكذا فقد كانت الآلية التي تدفع الغزاة إلى أميركا تتابع ممارسات طبقة نبيلة توظف في الفتوحات في الأراضي الإسلامية.

إن فتح سبتة من البرتغاليين عام ١٤١٥ شكل مدداً لحركة الفتح المسيحي لشبه الجزيرة الإيبيرية. فمنذ بدايات القرن الخامس عشر، حصل ملوك البرتغال من البابــوات على حقهم الحــصري في متابعــة إعادة المســيحية إلى الأراضي الأفريقية، وذلك في مواجهة القوى الإســلامية. ووجد ملك البرتغال نفســه، مــع معاهدات ألكاكوفاس - طليطلة لعام ١٤٧٩، في موقف يســتطيع معه أن يطالب لعرشــه بالجزر المكتشــفة، فيما هو أبعد من مئة فرسخ غرب الكاناري. ولم يكن البحارة البرتغاليون يتمتعون، بعد هذه المســافة بأي حق للغزو. وبما أن البرتغال قد اعتبرت هذه القرارات محابية جداً للإسبانيين، فقد كان على فيرديناند وإيزابيل إعادة فتح المفاوضات (فونسيكا، ١٩٩٢، Fonseca). وتمثلت النقاط

الأساسية لاتفاق ١٤٩٤، بـــمعاهدة توردسيلاس (Tordesillas)، في توسيع المنطقة المخصصة للإبحار.

لقد اعتبرت القـــوى الأوروبية الأخرى، بخاصة البروتســـتانية، المعاهدة أنموذجاً لسوء الائتمان. وكان رفضها من قبل هوغو غروسيوس (H. Grotius) في كتابه (في حرية البحـــار، ١٦٠٩)، بمثابة صـــك ولادة القانون الدولي. لقد جاءت هذه الاحتجاجات بعد أحداث ١٤٩٤، وقد شوهت تفسير ما كان يجري حينذاك. كان البرتغاليون يفاوضون حول الإحداثيات المجردة، والسابقة لكل اكتشاف حقيقي. وعلى عكس الاتفاقات السابقة التي تحدد المسارات المسموح بها وتُعرِّف شروط الرسو، قسَّمت معاهدات الكاكوفاس - طليطلة المساحات المحيطية، بشـــكل مســـتقل عَمّا يمكن أن تحتويه (رادوليه، ١٩٩٨، Radulet). غير أن المجال المطلوب فتحه قد أصبح معروفاً، على الرغم من أنه مجرد وســـابق لكل اعتراف: إن المقصود هو الحيّز الأطلسي. لقد شـــكل هذا الامتداد المحيطي المتنازع عليه، جزءاً من التصورات الجديدة للحيّز. ويشير هذا التجديد الثقافي، من دون شك، إلى مستوى دخول إلى حداثة غربية ما.

غـــير أن تكونّ الحيّز الأطلسي لم يحدث ثورة في الممارســـات. فقد شـــكلت الملاحات البرتغالية والجنوبية والنورماندية والفلامندية والقشطالية بالقرب من الســـواحل المحيطية لمراكش، القالب الذي تكون فيه الحيّز الأطلسي (غودنهو، ٢٠٠٠؛ روســـيل وود، ١٩٩٨a، Godinho, Russel - Wood). ورســـخت أســـاليبُ القيادة التي تؤمن الارتباط بين ماديرا والكنـــاري والرأس الأخضر والأزور والقارة أشكالَ الإبحار المعروفة من الباليار إلى صقلية وسردينيا، حتى نصـــل إلى كريت وبحر إيجـــه، ويبقى أول حيز أطلسي لـــدى الإيبيريين امتداداً للبحر المتوسط ضمن الرحابة المحيطية. (فونسيكا، ١٩٩٩).

وهكذا، لم تكن تجارة العبيد في المتوســـط ونخاسة الأطلسي ظواهر منفصلة ومتتابعة، الأولى وسيطية والثانية حديثة (بلومنتال، ٢٠٠٩، Blumenthal). لقد كانت أســـواق العبيد في فالانـس وليشبونة، منذ القرن الخامس عشر، هامة جداً،

وبقيت مناطق قدوم الضحايا متنوعة: يصل رجال من أصول بلقانية ومغربية ومن جنوب الصحراء الأفريقية إلى المرافئ الإيبيرية (ألميدا ميندیس، 2008 a و b، Almeida Mendes). وكان استخدام قوة عملهم في استثمارات قصب السكّر في صقلية أو الباليار يتكرر في الأرخبيلات الأطلسية، مثل الكناري أو مادير (غودينهو، ١٩٨٦). كما كان استخدام هؤلاء يبشر بالنظام الكاريبي والأميركي للزراعات. مع فروق كبيرة مع ذلك: كان العبيد والمحررون والمأجورون يعملون معاً وكانت ممارسة الإعتاق عامة. لقد قامت تجارة العبيد بوظيفة مضاعفة في المتوسط: تقديم يد عاملة مطيعة للمزارعين، وتقديم ثمرة الضرائب الباهظة على هذه الصفقات للسلطات الملكية. لم تكن هذه الملامح غائبة في المزارع الأميركية، ولا في الشركات التي كانت تتمتع باحتكار النخاسة عبر الأطلسي.

لقد كان دور البرتغاليين والإسبانيين رائداً في الحركة التي وضعت الأوروبيين على احتكاك مع جميع المناطق ومعظم شعوب العالم. وقد امتصوا صدمة التجديد وقدموا تجربتهم علانية، أي من خلال نصوص الأوروبيين الآخرين وصورهم. إن مفهوم «الاكتشاف» لم يحمل المعنى نفسه بالنسبة إلى الفتوحات البرتغاليين في المغرب وحملات إبحارهم في آسيا أو اكتشافهم للساحل الغربي لجنوب الصحراء الأفريقية، وأخيراً في النزول إلى الساحل الأميركي. امتلك الأوروبيون في الحالة الأولى معارف حول المجتمعات المعنية. وسمحت المنشآت البرتغالية في أفريقيا الشمالية والطرق البحرية، التي اتبعوها من الخليج الفارسي إلى بحر الصين، بتكديس المعلومات عن العوالم التي لم يتوقف الأوروبيون عن القيام بالاتصالات بها (غروزينسكي ٢٠٠٤؛ سالمان ٢٠١١، Gruzinski, Sallman). وبالمقابل، لم يكن الأوروبيون يعرفون سوى القليل عن أفريقيا السوداء، قبل نشر وقائع زورارا، أقلّه (١٤٦٨، Zurara)، ولا شيء حول أميركا. وأخيراً، إذا كان الاحتكاك مع «العالم الجديد» يعني وصول أوروبيين إلى مناطق ذات أقاليم وسكان مجهولين، والتدمير السريع للشعوب «المكتشفة»، كما حصل في الكاريبي، فإن كل شيء قد ابتدأ قبل عام

١٤٩٢. إن إبحارات القباطنة النورمانديين والجنوبيين والبرتغاليين إلى الكناري في نهاية القرن الرابع عشر، واستغلال الجزر من المستعمرين الإسبانيين في أثناء القرن الخامس عشر تستجيب لمعيارين (أبو العافية، ٢٠٠٨، Abulafia). فقد دخل الأوروبيون، من جهة، في اتصال مع الغوانش (سكان جزر الكناري) الذين لا نعرف أي توصيف سابق لهم. أخضع سكان الجزر هؤلاء، من جهة أخرى، لتعاملات مرعبة، تبدأ من تحويلهم إلى العبودية حتى تصفيتهم الجسدية، وذلك قبل أن ينطلق كريستوف كولومبس في إبحاره غرباً.

يتحرر التاريخ الأطلسي، اليوم من الموعد السحري لعام ١٤٩٢، الذي فرضه الاحتفال باكتشاف أميركا، ومن جغرافية تركز على الأطلسي الشمالي، فرضتها القوة البريطانية، ثم الأميركية. إن التجربة الوسيطية لاحتكاك القارات الثلاث وأهمية العلاقات بين أميركا وأفريقيا، في نصف الكرة الجنوبي، تهم البرنامج العلمي بطريقة حاسمة. ليس المقصود كسب عمق زمني أو تنوع جهوي فقط. فهذه التغييرات تدخل الاضطراب في أطر التاريخ الاستعماري. وهي تخرج من إشكالية النهب الحاصل وتعيد للمجتمعات الأفريقية قدرتها على الفعل ضمن سياق متحرك، من خلال تركيز الانتباه على تاريخ أفريقيا، أخيراً. وهي تستعيد الروابط بين المشاريع الأوروبية في أفريقيا وأميركا، من خلال إعادة الروابط مع البحر المتوسط. وتعيد منح المجتمعات الاستعمارية درجة استقلالها الدقيقة وتصنف، بالقدر نفسه، الأنموذج الثنائي أرض الوطن/ المستعمرات، من خلال توسيع التشكيلات الاجتماعية السياسية.

ما هو الموقف الاستعماري للنظام القديم؟

وجدت التعددية القانونية والمؤسساتية للنظام القديم في البلد المركز نفسها في المحيط الاستعماري. ومع ذلك، فإن تحليل المسارات الاستعمارية يكشف ظواهر ويثير أسئلة خاصة. تتفاعل المجتمعات المحلية مع المقترحات الأوروبية

وتعيد اختراعها. وبذلك فقط شُكلت المؤسسات الاستعمارية من خلال الاحتكاك مع الثقافات المحلية. وأثارت المشاركة بين النظام القديم والدراسات الإمبراطورية نقاشات حادة بين المؤرخين من هذا الجانب من الأطلسي وذاك، بخاصة في البرازيل. يعيد هذا النقاش إلى الجدل حول الصيغة السياسية المطبقة في أوروبا قبل عام ١٧٥٠، أي نقد علم التأريخ الكلاسيكي للدولة الحديثة (هيسپنها ٢٠٠٠، و٢٠٠٥ و٢٠١٠؛ فيرنانديز ألبالاديخو ١٩٩٢). وتبرز فرضية «الدولة الضعيفة» وفاقاً لتعبير انطونيو هيسپنها، قوة أقطاب أخرى مثل الكنيسة والبلديات والاتحادات المهنية. وقد جرى التركيز على العوائق التي تعترض العمل التنسيقي للمركز على مستويات مختلفة، مثل المستوى القانوني - المؤسساتي، أو المكاني- الإقليمي، أو الثقافي - الرمزي. وهكذا فقد نشر «نظام - قديم» في المدارات ضمن إطار أكثر تعددية من نظام المملكة يتميّز بقوى طرد مركزي قوية جداً، تحت تأثير المسافات البحرية والبرية.

لقد قام جاك فيليپ غرين (Jack P. Greene) بإدماج نتائج النقاش حول الدولة الحديثة وأسقطها على تحليل السياق الاستعماري الإنكليزي. وقد حلّل، من خلال الإلحاح على واقعة أن ما من دولة أوروبية حديثة تملك المصادر القسرية من أجل بناء الهيمنة ما وراء البحار، أي العلاقة الاستعمارية باعتبارها تشكيلاً سياسياً أقل قسرية أيضاً ويتطلب مفاوضات على مستويات مختلفة[1]. ويؤكد لويس فيليبي توماز أيضاً (L. Ph. Thomaz) هذا المنظور انطلاقاً من أبحاثه الخاصة. فتجدد مقالته المؤسِّسة، لعام ١٩٨٠، في الواقع، تاريخ الدولة البرتغالية في الهند، من خلال إظهار أن البنية الإدارية الاستعمارية في الهند وعلى المحيط الهندي تقوم على السيطرة على الطرق البحرية وإنشاء القلاع والوكالات التجارية على مواقع أرضية إستراتيجية من وجهة نظر تجارية. وقد عارض

(١) انظر غرين نوفي (١٩٧٨) Novais، ميلو وسوزا (٢٠٠٦) (Milo e Sousa) فراكوز غوڤييا وبيكالهو (٢٠٠٠) .Fragoso,Gouvêa,Bicalho

القراءات القومية لإمبراطورية أسيوية مطلقة القدرة (توماز، ١٩٨٥).

وهكـذا وانطلاقاً مـن فرضية لامركزية السـلطات ومن خـلال القيام بالتجريـب على الإجراءات الإدارية، يمكننا أن نتابع التفكير في اتجاهات ثلاثة: شبكات و«حدود مرنة» على الحدود؛ الاستعمار باعتباره ترجمة، والإمبراطورية باعتبارها مختبراً اجتماعياً.

كيف نعرِّف إقليم الإمبراطورية، فيما ليسـت الحدود مرسومة؟ تستدعي الإجابـة مفهومين، مفهوم «الشـبكة» (لومبـار، ١٩٧٢؛ لومبـار، ١٩٩٠)، ومفهوم الحدود المرنة (فِلّـوت، ١٩٧٥، ١٩٧٠ و١٩٧٢، Vellut). لقد صاغ المفهوم الأول مختص بآسـيا، فيما صـاغ الثاني مختص بأفريقيا الوسـطى. فمن وجهة نظر تكوين المواقف الاسـتعمارية للنظـام القديم، يتقاطع المفهومان لأن عدم اسـتقرار تعريف الأماكن وتقلبه مسألة لافتة (ماديرا سانتوس، ٢٠١٢). إن الإقليم باعتباره حيّزاً محدداً لممارسـة السيادة الكاملة يفسح في المجال لأماكن انتقال تجاري تُعقد ضمنها تحالفات سياسية ودبلوماسية ذات هندسة متغيرة. إن الحدود سلسـة، لأن جميع الممثلين يجتازونها حين ينتقلون من العالم الاستعماري الرسـمي إلى مجال الحضور شبه الرسمي. لقد وضعت دولة الهند البرتغالية اليد على عمل الشـبكات التي درسـها دوني لومبار (١٩٩٠، Denys Lombard) بالنسـبة إلى آسـيا الجنوبية الشرقية. وبقيت دولة الهنـد البرتغالية ذات حدود ضعيفة المعالم، بالرغم من بعض المحاولات. وكانت هذه الحدود تأخذ شـكل شبكة تستند إلى أماكن مغلقة، إسـتراتيجية، متوضعة على السواحل. إن «غوا» أو «مالقة»، أو «رمـوز» تعتبر ثلاثة مواقع مفتاحية فتحها ألفونسـو ألبوكيرك (Afonso Albuquerque) في ١٥١٠ و١٥١١ و١٥١٥، من أجل السيطرة على التجارة على المحيط الهندي. وكانت ترتبط بطرق بحرية مع الوكالات التجارية والقلاع القائمة في أراضي المملكات الإقليمية للهند وأفريقيا الشرقية.

ولقد أمّنت المعاهدات الموقعة مع السـلطات المحلية، ضمن نظام الشبكة، حقل تأثير من دون أن تسمح بممارسة سيادة تامة. إن هذه الاتفاقات، القائمة على

القانون الإقطاعي، قد وقعت منذ بداية القرن السادس عشر في آسيا، وانتقلت بعد ذلك إلى أفريقيا حيث بقيت صالحة حتى بداية القرن العشرين[1]. ولجأ ملك البرتغال، إلى نوع من السلطة الإقطاعية التي تمنحه موقع «ملك الملوك» في علاقاته مع السلطات الآسيوية والأفريقية. وقد سمح له هذا الإجراء بالوصول إلى موارد لا يمكن لأي فتح إقليمي قائم على مفهوم السيادة أن يقدمه له، بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر. وأدت استحالة تأسيس المستعمرات المكانية، الناتجة من الحدود السكانية للمملكة ومن الحضور الضعيف جداً للنساء البرتغاليات خارج البلد المركز، إلى قيام إمبراطورية تجارية، قبل كل شيء (بوكسر، ١٩٧٥، ص ١٩-٣٠؛ ستولر، ١٩٨٩، Boxer, Stoler).

كانت الحدود الوحيدة للإمبراطوريات الأوروبية في أفريقيا وأميركا تقع على السواحل. ومع ذلك، اعتبر الأطلسي امتداداً لخلفية البلاد الأميركية والأفريقية، أي خلفية البلاد المرفأية التي يربطها ببعضها البعض. أما في القارات فإن الحدود تكونت ببطء في أوروبا التي لم توجد بعد. وقد شكلت أميركا وأفريقيا، عندئذٍ، أماكن توسّع محتملة وغزو. إذ شكلت حقول تأثير بنى فيها التاج البرتغالي بشكل تدريجي الأقليم الاستعماري. وكانت ألقاب الملوك تدعوهم بـ «أسياد الغزو». وكانت التشريعات حول الأشخاص، ضمن هذا الإطار، أكثر متانة من الحدود في ذاتها.

اضطرت «مسألة جزر الملوك» (١٥٢٤-١٥٢٩) التاجين الإيبريين إلى توقيع معاهدة نصت للمرة الأولى، على المطابقة بين الخط الوهمي المقابل لخط

---

[1] خولي فيرمينو جوديس بيكر (١٨٨١-١٨٨٧، Júlio Firmino Júdice Biker)، مجموعة معاهدات واتفاقات السلام التي عقدتها دول الهند البرتغالية مع الملوك والحكام الذين كانوا مسؤولين عن العلاقات مع مناطق آسيا وأفريقيا الشرقية، منذ بداية الغزو وحتى نهاية القرن الثامن عشر، سبعة أجزاء، ليشبونة، المطبعة الوطنية؛ سالدانها، ١٩٩٧؛ هاينتز ١٩٨٠

(Collecção de Tratados e Concertos de Pazes que o Estado da India Portuguesa fez com os Reis e Senhores comquem teve Relações nas fartes da Asia e Africa Oriental desde o princípio da Conquista até ao fim do século XVIII, 14 t. en .(-7 vol., Lisbonne, Imprensa nacional ; Saldanha, 1997 ; Heintze, 1980.

طول تــورد ديزيلاس وتحديد أرضي. ومع ذلك، كان علينا انتظار القرن الثامن عشر، كي تسعى حكومة ليشبونة لتعريف الحدود القارية لأملاكها في البرازيل - معاهدة مدريد لعــام ١٧٥٠ - وفي أنغــولا - ١٧٥٣ (ألميدا، ١٩٩٠). لقد ســمحت المعاهدات الدبلوماســية والتنفيذ، في الواقع، لخارطة نظامية أعدتها مجموعة محترفة من المهندســين، عندئذ، بتجاوز عدم الدقة لمواقع السيطرة، على الورق، أقله (ماديرا ســانتوس، ٢٠١٢، Madeira Santos). وهكذا فقد اتخذ التنظيم الإقليمي مســاراً اســتمرّ طويلاً، من دون أن يعتبر هدفاً في ذاته. وتحل الحدود، تدريجاً، محل التشريع، ويتفوق تجانس الأشكال السياسية على الترتيب التشريعــي وكذلك على المفاوضات، لكل حالة على حدة، فيما يتعلق بالعلاقات بين الإداريين الاستعماريين والسلطات المحلية.

لقد صاغت هذه الظواهر في قالبها بناء الســلطة في الســياق الاستعماري. فاختار التاج البرتغالي عدةحلول قانونية، بدل أن يقيم سيادة متجانسة ومجانسة على إقليم معيّن. وساهمت هذه المسارات في تشكيل طبقات متراكبة من أشكال الســيادة (القباطنة المأجورون والمدن)، والســلطات الاقطاعية (المعاهدات)، وخارج حدود الدولــة (الحصون والوكالات التجارية)، (ســالدانها، ١٩٩٠ و١٩٩٢). لقد بنت أنظمة قانونية متنوعة وتقطع مكاني وتعددية قارية، بذلك، هذه الإمبراطورية العابرة للمحيطات.

ظهرت الســيادة على جدول الأعمال في المنشورات الحديثة (سيد، ١٩٩٥، Seed؛ بنتون، ٢٠١٠، Benton). ويعتبر مفهوم الســيادة الورقية الذي اقترحته جين بوربانك (٢٠٠٧)، لإدراك صيغ الحكم في الإمبراطورية الروســية، مثالاً عنها. وطورت بوربانك تصوراً ذا نزعة إنشــائية للإقليــم ولمفهوم الإقليمية. وبيّنت وجود أنواع من المنطق المكاني وإجراءات اجتماعية أو سياســية، وأخيراً، مخيلة للشأن الســياسي، لا تتطابق بالضرورة مع السيادة الإقليمية. تدعو الحالة البرتغالية إلى إغناء المفهوم وتحديد المســارات التي تشــجع عــلى الانتقال من إمبراطورية ملتزمة بالســيطرة على شــبكات تجارية إلى إمبراطورية تتحوّل إلى

أقاليم، توسع، بذلك، الممارسة الواقعية للسيادة.

يتصور زولتان بيدرمـــان (٢٠٠٩، Zoltán Biedermann) «مبدأ الدمى الروســية»، ويشــير كيف تنتقل العلاقات بين الدولة البرتغالية في الهند وملوك الكــوت (Kotte)، ضمن ســياق الملَكيــة الفردية لآل هابســبورغ، من توقيع المعاهدات إلى محاولة الاحتلال الفعلي للأرض في سيلان.

تركز الدراســات، في أمــيركا البرتغاليــة، حيث كان يمارس الاســتعمار الاســتيطاني والزراعــي، على دور الباحثــين عن الكنوز، وعلى دور الســكان الأصليين في الاستصلاح البطيء للدغلة (سفارتز، ١٩٨٦، Schwartz). وقد شكل سكان ســاو باولو مجموعات حدودية تمثل خصائص قريبة من تلك التي يحملها مجتمع حدود الولايات المتحدة. ويمكــن لمفهوم «حدود»، في التعريف الذي قدمه فريدريك جاكسون تورنر (١٩٦٣، Frederick Jackson Turner) بالنســبة إلى الولايات المتحدة، أن يطبق على التشــكل الإقليمي للبرازيل. ومع ذلك، فإن أنطوني رسل – وود (١٩٩٨ ب، Anthony Russell-Wood) يرفض فكرة الحدود المتحركة ويفضل الحديث عن «أرخبيلات استعمار معزولة بعضها عن بعض من خلال المساحات الشاسعة» (انظر: بيردريرا، ٢٠٠١، Pedreira). يشــير تنوع التأويلات أيضاً إلى عدم التجانس في أشكال السيطرة وإلى المساكنة بين إســتراتيجيات إقليمية في الإمبراطورية نفســها، وإلى إستراتيجيات تملّك للشــبكات التجارية. نحن أمام استعمار مختلف عن الاستعمار المعاصر، متجذر في تطبيق الصيغة الإدارية نفسها وفي إستراتيجيات استيطان أكثر تصميماً بكثير.

شــجّعت الحدود المفروضة على العمل الاســتعماري في النظــام القديم، الإدارة عــلى بناء نقاط تماثــل وتكافؤ بين الثقافة الأوروبيــة والثقافات المحلية المختلفة. ونستطيع بذلك الحديث عن استعمار بمعنى الترجمة في اتجاهين: بسبب واقعة إدماج مؤسســات غير أوروبية (أفريقية وآسيوية) ضمن الجهاز السياسي الإمبراطوري، وامتلاك مؤســات أوروبية في ســياقات غير أوروبية. تَحدث ظواهر تعديل الدلالة، ضمن هذا المسار، من دون أن تؤدي بالضرورة إلى نتائج

هجينة. ويقدم الحضور البرتغالي في الهند وأفريقيا أمثلة بليغة على ذلك.

وهكذا، استند تنصيب نواب ملوك للهند في غوا إلى تفويض قاض بالرموز والحقوق الملوكية. إن نائب الملك هو الممثل الحقيقي لملك البرتغال وهو يستخدم صفة الجلالة التي ترافقه. ومع ذلك لا نستطيع فهم كيف قُبل هذا القاضي لدى البلاطات والسفراء الآسيويين، إذا لم نأخذ في الاعتبار امتلاكه لعناصر الثقافة السياسية للمجتمعات التي يجري التعامل معها (ماديرا سانتوس، ١٩٩٩، الفصل ١). كانت كثيرة زيارات السفراء المرسلين من قبل ملوك الهند الذين ارتبطوا بالبرتغاليين بمعاهدات سلام وصداقة. وحين كان السفراء يأتون لتحية صاحب منصب جديد، كل ثلاث سنوات، كانوا يقدمون له الهدايا ويؤكدون تحالفاتهم[1]. وشكل تقديم الذات أمام نائب الملك، كما أمام الملك، عنصراً أساسياً في حياة البلاط[2]. وكان لهذا التقديم ما يقابله في بلاطات سلاطين «دوكان»، وفي البلاط المنغولي نفسه. كانت جلسات الاستماع أو الصالونات (Darbârs) تتم حول الإمبراطور، وشكلت جزءاً من الثقافة الارستقراطية. وكان كل شخص

---

(١) انظر: فرانسوا بيرار ١٩٩٨ [١٦١١] سفر بيرار من لافال إلى جزر الهند الشرقية (١٦٠١ - ١٦١١)؛ (François Pyrard 1998 [1611], *Voyage de Pyrard de Laval aux Indes* orientales (1601-1611), 2 vol., éd. établie par Xavier de Castro, préf. de Geneviève Bouchon, Paris, Chandeigne (coll. « Collection magellane», ici vol 2, p. 604);

ديوغو دو كوتو، ١٧٧٨، آسيا، الإنجازات التي قام بها البرتغاليون من غزو واكتشافات لأراضي الشرق وبحاره، العقد الثامن لشبونه (Diogo do Couto, 1778,Asia. *Dos feitos que os Portugueses fizeram na Conquista e Descobrimento das terras e mares do Oriente. Década VIII*, Lisbonne, Regia Officina Typographica, p. 220);

مؤلف مجهول «كتاب المدن والقلاع التي سيطر عليها التاج البرتغالي، في أرجاء الهند، والمرافئ وسفن الشحن وأهميتها».

(Anonyme, 1953 [1581], « Livro das Cidades e Fortalezas que a Coroa de Portugal tem nas partes da índia, e das capitanias e mais cargos que nelas há, e da importância deles », Francisco P. Mendes da Luz (ed.) Boletim da Biblioteca da Universidade de Coimbra, vol. 21, fl. 6 v.).

(٢) غاسبار كوريا ١٩٧٥، (١٨٤٣-١٨٥٨) «أساطير الهند» (Gaspar Correia, 1975 [1858-1864], Lendas da Índia, M. Lopes de Almeida (ed.), 4 vol., Porto, Lello, ici vol. 2, p. 366.).

من النبلاء يتمسك بصالوناته الخاصة مقلداً بذلك الإمبراطور (ريتشاردز، ١٩٩٣، ص ٦١-٦٢ و٢٩٩). ولقد استخدم هذا التعبير، بعد ذلك، لوصف اللقاءات التي تتم مع نواب الملوك في الهند البريطانية (فريدريك، ١٩٨٦). كما فرضت ثقافة البلاط الآسيوي التعقيد على طقوس سلطة نواب ملوك الهند. وتشهد بذلك اللوحات الجدارية التي تمثل الانتصارات العسكرية، والدخول المنتصر لنائب الملك جوواو دي كاسترو إلى غوا (١٥٤٦ - ١٥٤٧).

نلاحظ أيضاً، في أفريقيا الوسطى، ظواهر التملك. فقد تتابعت الحروب بين البرتغاليين والزعماء الأفريقيين في أنغولا في خلال جزء كبير من القرن السابع عشر، وأدت إلى معاهدات التبعية. فقد أصبح الزعماء أتباعاً للملك من خلال توقيع وثيقة يحتفظ بها إثباتاً لذلك. وشجع تآلف الأفريقيين مع المفردات الإقطاعية والتبعية، من خلال الاحتفالات والوثائق المكتوبة، على تبني هذه المؤسسة الأوروبية التي أصبحت شكلاً أفريقياً لمنح الشرعية القانونية. وأدى هذا التآلف إلى اعتماد النص المكتوب باعتباره وسيلة مفضلة لعلاقات السلطات الأفريقية مع الحكومة الاستعمارية، كما في ما بينها. لقد فرضت التجربة الطويلة للتبعية على السلطات المحلية اعتماد المفاهيم المرتبطة بهذا النظام، وسمحت بذلك. فقد كانت عبارات مثل «تابعك» سوبا تابع (لقب لزعيم محلي) وديمبو تابع (لقب لزعيم محلي أعلى مرتبة من سوبا) منتشرة ومستخدمة من قبل المعنيين أنفسهم، ليس فقط من أجل تحديد درجة ارتباطهم بحكومة لواندا، بل وأيضاً من أجل تحديد العلاقات بين السلطات المختلفة، حين كان من الضروري استلهام التحالفات أو منحها الشرعية. وقد أملت السلطة الاستعمارية، نفسها، في أن تسير الأمور كذلك؛ واستخدمت، عن قصد، مصطلحات التبعية باعتبارها لغة سياسية للتواصل. وعلى الرغم من المسافة الواضحة القائمة بين المفاهيم المختلفة وشحنتها الدلالية، فقد استُقبلت هذه المفردات السياسية القانونية واستُوعبت من قبل الحكام التابعين في الحيّز البرتغالي الحالي. نحن أمام نقل لمعنى ينتج من الارتباط بين استلهام نسب رمزي يلجأ إلى مفردات القرابة

الأبدية الأفريقية - (أبو الجيل)، «أولاد» (رعايا)، بالمعنى الاجتماعي السياسي للكلمة، والتراتبيات والتصنيفات التي تتطلبها هذه القرابة - والمفردات الأوروبية المبنية على الصداقة السياسية والمحيط البيتي اللذين يعتبران نماذج للعالم السياسي. إن نظامي التعبير الاستعماري عن الشأن السياسي، يتأثران بعضهما ببعض ويشجعان على التواصل. ولا يكون هذا التواصل ممكناً إلّا لأنه يقوم على الفهم، السطحي في الغالب، ولكن أيضاً، لأنه يعمل بشكل طقسي جداً (ماديرا سانتوس، ٢٠٠٥ و٢٠٠٩).

ويعتبر إدماج المؤسسات الأفريقية ضمن الإطار الإداري الاستعماري لافتاً في ما يتعلق بالقانون والمحاكم. ونلاحظ الخلط بين الحقوق التقليدية الأفريقية والقانون الاستعماري. فتسجل محكمة (Mucanos)، (وهي نوع من الحل الشفوي للنزاعات) التي يترأسها حاكم أنغولا، صيغ حلول النزاعات بين الأفريقيين، وتستند إلى القانون التقليدي (م ن، ٢٠٠٥، ص ٨٣٨ - ٨٤٥). أما المحكمة القانونية الأفريقية المخصصة لحل الخلافات والمعروفة بمحكمة الاستئناف، وبخاصة الخلافات المرتبطة بالعبودية، فقد اشتملت على البنية القانونية الاستعمارية، لأن آليات التجارة تتطلب ذلك. لقد خضعت مسألة شرعية نظام العبيد لمبدأين. فحين يحوّل البرتغاليون شخصاً ما إلى العبودية كانت تُستلهم نظرية الحرب العادلة: إن الذين يؤسرون بعد حرب كان سببها عادلاً، هم عبيد شرعيون. غير أن البرتغاليين، كانوا يشترون، في الغالب، من الأفريقيين، العبيد الذين يقاسون من هذا النظام. فلا تثار والحال كذلك مسألة الشرعية لأنها ترتبط بالقانون الأفريقي وبأساليب شرعيته. وهكذا يتحرر البرتغاليون من التبريرات المسيحية للعبودية، فمسؤولية التحويل إلى العبودية تعود إلى التجار الأفريقيين. إلّا أن الصعوبات تبرز حين يعلن هؤلاء العبيد، الذين اشتراهم البرتغاليون، أنهم قد أسروا بطريقة غير شرعية، وبناء على براهين تعتمد القانون التقليدي، أو حين يطالب الزعماء المحليون (Sobas) باستعادة «أبنائهم» من خلال إثبات عدم شرعية أسْرهم. ينتج هذا الأنموذج من المواقف من عمل مؤسسة العبودية

في أفريقيا. فغالباً ما أثارت هذه الاحتجاجات مشكلات ذات طابع سياسي، لأنه عندما يطالب (السوبا) بإعادة رعاياهم، فإن حرباً يمكن أن تقع، كما أن الرهانات يمكن أن تكون ذات طابع اقتصادي، حين تجد أهم مراكز التموين نفسها مهددة (بينات - تاشوت وغروزنسكي ٢٠٠١، شافر وآخرون ٢٠٠٩[1]، Benat - Tachot, Gruzinski, Schaffer). وتجد محكمة الاستئناف نفسها منغمسة في الممارسات القانونية الاستعمارية في أنغولا. لقد ساهمت تجارة العبيد إذن في إدماج محكمة أفريقية في البنية القضائية البرتغالية.

إن تجاوز الصيغة الثنائية مستعمِر/ مستعمَر تدعو إلى تأكيد دور المفاوضات وغموض أنظمة الممثلين الاجتماعيين. لقد أقيمت المواقف الاستعمارية للنظام القديم من خلال هؤلاء الممثلين الذين تسميهم الترجمات وسطاء ثقافيين، نقلة ثقافيين أو الوسطاء (بينات - تاشوت وغرونزسكي ٢٠٠١؛ شيفر وآخرون، ٢٠٠٩). إنهم المبادرون في جميع مسارات المفاوضات التي قمنا بوصفها. ونلاحظ، إلى جانب ظهور هؤلاء الوسطاء، الذين يعملون على المستوى الفردي، بروز مجموعات جديدة تتجاوز خصائصها المؤسسات في البلد المركز كما في المجتمعات المحلية. إن وصف هذه التشكيلات الاجتماعية يسمح بتعقيد دراسة المجموعات التي تميل الترجمات إلى الإشارة إليهم تحت اسم الصنف الغامض «الهندو برتغاليين»، (أو البرتغاليين - الهنود»)، و«البرتغاليين - الأفريقيين»، (توماز ١٩٨١-١٩٨٢؛ مارك ١٩٩٩؛ مارك وهورتا ٢٠٠١، Mark et Horta؛ ميلر ١٩٨٨). إن هذه التسميات تتناسب مع مواقف متعددة يمكن أن تختصر، بصعوبة ضمن قاسم مشترك. لقد وصف سانجي سوبراهمنيام، بالتفصيل، وفيما

---

(1) «رسالة إلى حاكم بونغو أندونغو، ٢٤ حزيران ١٨٠٥» AHNA Codex 91f 9v.

«رسالة إلى حاكم بونغو أندونغو، ٢٤ حزيران ١٨٠٥» م ن AHNA f.14.

«رسالة إلى حاكم أمباكا، ١٢ أيلول ١٨٠٥ AHNA Codex 91f 19va.

«رسالة إلى مدير معرض بوندو»، ٢٠ تموز ١٧٥٩، أنغولا.

انظر أيضاً: كورتو (٢٠٠٢)؛ فيلوت (١٩٧٥)، Boite, 43 doc. S41 .

يتعلق بالإمبراطورية البرتغالية في آسيا، الأنظمة المختلفة، القائمة وراء التسميات العامة، من خلال توضيح غموضها (سوبراهماينام، ١٩٩٩، ص ٢٦٩-٣٣٠). ويمكن لإطار تحليله أن يستخدم في التفكير في (إعادة) التشكيلات الاجتماعية في المواقع الإمبراطورية الأخرى. وتبدو بعض الأمثلة المتطرّفة بليغة حول هذه النقطة.

المثال الأول هو «متأهل» غوا (Casados). لقد أنشئ هذا النظام من قبل ألفونسو دو ألبوكيرك، بعد فتح المدينة عام ١٥١٠. يصبح الجنود البرتغاليون، إذا ما تزوجوا بنساء هنديات آمنَّ بالمسيحية (متأهلين)، مما يتيح لهم الحصول على امتيازات محددة: الحصول على أراضٍ (صودرت عموماً من المسلمين)، وإعفاءات ضريبية، والوصول إلى الإدارة البلدية... كان الهدف إيجاد شروط نمو مجتمع استعماري هجين أو استعمار استيطاني حيث تقوم الزراعة بدور ذي دلالة، وذلك بسبب غياب النساء البرتغاليات في الهند. يشير صنف «هندي - برتغالي» في هذه الحالة، والمرتبط بمدينة غوا وبالمجتمع الذي يعيش فيها، إلى مجموعة «ابتدعتها» السلطات الإمبراطورية، من الأعلى إلى الأسفل، على الأرض كانت تتجه إلى الزوال مع التّماس مع البنى الإمبراطورية.

مثال آخر من منطقة سينيغامبيا. إنهم المهمشون lançados) أو (Tangomaos، وهو نظام برز على أنهار غينيا والساحل الصغير. ويشمل جميع التجار الذين كانوا خارج التأطير الإمبراطوري، أي الذين لا يحترمون المنع المفروض منذ عام ١٤٧٢، على سكان أرخبيل الرأس الأخضر، من الإقامة على الساحل، وتهديد الاحتكار التجاري للتاج البرتغالي، بذلك. تعني lançados أن تقف على هامش المعيار الإمبراطوري. ونجد من بين هؤلاء أحفاد السيفراد (اليهود الإسبان). لقد بقي هؤلاء في غينيا وتزوجوا بنساء افريقيات، واتجهوا، بعد جيلين إلى الذوبان في الحياة الأفريقية. إن نظام «المهمش» مرحلة لم تتبلور. فقد اندمج هؤلاء الأفراد في المجتمعات التي كانت موجودة سابقاً في أفريقيا.

يمكن أن نتعرف على أمثلة أخرى في أفريقيا الشرقية والوسطى. كما تسمح

البحوث القائمة بكشف الأنظمة المختلفة، والمسارات المؤدية إلى بروزها، واستمرارها وإعادة تشكلها. إن المفاهيم الغامضة للهندي البرتغالي والبرتغالي الأفريقي، ما إن تدرس من جديد انطلاقاً من عينات هامة للحالات الخاصة، حتى تتمكن من العودة باعتبارها أصنافاً تفسيرية.

*

* *

تفرض كتابة تاريخ المواقف الاستعمارية للنظام القديم استخدام نظرة مضاعفة: تجاه المسارات الأوروبية ومسارات المجتمعات المحلية المختلفة في الوقت نفسه. يقوم الموقف الاستعماري للنظام القديم على درجات من التداخل والتملك المتبادل شديدة التنوع. ويشكل عدم التجانس هذا في الظواهر، أصالة أولى الإمبراطوريات الحديثة، الذي تسمح الحالة البرتغالية بإدراك خصائصها.

لا تتجنب الدراسات حول الإمبراطوريات، إذاً أي مسألة مركزية في تاريخ المؤسسات والممارسات السياسية: إنها تجابهها. إلّا أنها تبقى متأثرة بما يمكن أن نسميه تنوع التعددية: تُقدم مجتمعات الانطلاق الأوروبية نفسها في تعقدها، على أنها مجتمعات استعمارية في تعقدها أيضاً. ولا تختصر هذه الترتيبات بعضها في بعض، بل يتوضح بعضها ببعض. وتعتبر مجتمعات ما وراء البحار حقولاً لنشر المعايير الحاضرة في البلد المركز. لذلك فهي تولّد، فعلاً، مواقف جديدة يقوم فيها مواطنو البلد المركز والمستعمِرون والمستعمَرون بدور الممثلين والشهود. إن الظواهر التي انتشرت في هذه الأقاليم والممتلكات قد ألقت بثقلها على آليات التسييس والمأسسة في أوروبا نفسها. ويساهم التاريخ الإمبراطوري في إعادة تشكيل الجهاز الإدراكي الذي يتم إنتاجه في إطار التاريخ الأوروبي، وبالعكس. وبذلك لا يكون لتقسيم صارم للعمل بين أخصائيي الأوطان الأم وأخصائيي الإمبراطوريات الاستعمارية معنى إلّا في ما ندر (شوب، ٢٠٠٨، Schaub). لأن الذين يدرسون الإمبراطوريات مضطرون إلى النظر في اتجاهين: نحو علم التأريخ الغربي ونحو علم التأريخ الذي أُنتج ضمن الأطر الخاصة حيث تُجرى بحوثهم.

المراجع

ABULAFIA David, 2008, *The Discovery of Mankind: Atlantic Encounters in the Age of Columbus*, New Haven, Yale University Press.

ALMEIDA Luís Ferrand de, 1990, *Alexandre de Gusmão, o Brasil e o tratado de Madrid (1735-1750)*, Coimbra, Centro de história da sociedade e da cultura-Universidade de Coimbra.

ALMEIDA MENDES António de, 2008a, «Les réseaux de la traite ibérique dans l'Atlantique nord (1440-1640)», *Annales. Histoire, sciences sociales*, 63 (4), p. 739-768.

— 2008b, «The foundations of the system: A reassessment of the slave trade to the Spanish Americas in the sixteenth and seventeenth centuries», dans David Eltis et David Richardson (eds.), *Extending the Frontiers: Essays on the New Transatlantic Slave Trade Database*, New Haven, Yale University Press, p. 63-94.

ANDREWS Kenneth R., CANNY Nicholas P. et HAIR Paul E. H. (eds.), 1978, *The Westward Enterprise: English Activities in Ireland, the Atlantic and America, 1480-1650*, Liverpool, Liverpool University Press.

ARMITAGE David et SUBRAHMANYAM Sanjay (eds.), 2010, *The Age of Revolutions in Global Context, c. 1760-1840*, Basingstoke, Palgrave Macmillan.

AYMES Marc et SAVY Pierre (eds.), 2010, «Dossier – Empire reader», *Labyrinthe*, 35, p. 7-112.

BARTLETT Robert, 1993, *The Making of Europe: Conquest, Colonization, and Cultural Change, 950-1350*, Princeton, Princeton University Press.

BASCHET Jérôme, 2006 [2004], *La civilisation féodale. De l'an mil à la colonisation de l'Amérique*, 3e éd. corrigée et mise à jour, Paris, Flammarion (coll. «Champs»).

BÉNAT-TACHOT Louise et GRUZINSKI Serge (eds.), 2001, *Passeurs culturels. Mécanismes de métissage*, Marne-la-Vallée–Paris, Presses universitaires de Marne-la-Vallée–Éditions de la MSH.

BENTON Lauren A., 2010, *A Search for Sovereignty: Law and Geography in European Empires, 1400-1900*, Cambridge, Cambridge University Press.

BIEDERMANN Zoltán, 2009, «The Matrioshka principle and how it was overcome: Portuguese and Habsburg imperial attitudes in Sri Lanka and the responses of the rulers of Kotte (1506-1598)», *Journal of Early Modern History*, 13 (4), p. 265-310.

BLUMENTHAL Debra, 2009, *Enemies and Familiars: Slavery and*

Mastery in Fifteenth-Century Valencia, Ithaca, Cornell University Press.

BOXER Charles R., 1966, *The Dutch Seaborn Empire, 1600-1800*, Londres, Hutchinson.

— 1975, *Mary and Misogyny: Women in Iberian Expansion Overseas, 1415-1815. Some facts, Fancies and Personalities*, Londres, Duckworth.

BURBANK Jane, 2007, « Thinking like an empire : Estate, law, and rights in the early twentieth century », dans Jane Burbank, Mark von Hagen et Anatolyi Remnev (eds.), *Russian Empire : Space, People, Power, 1700-1930*, Bloomington, Indiana University Press, p. 196-217.

BURBANK Jane et COOPER Frederick, 2011 [2010], *Empires. De la Chine ancienne à nos jours*, trad. par Christian Jeanmougin, Paris, Payot.

CANNY Nicholas P., 1973, « The ideology of English colonization : From Ireland to America », *The William and Mary Quarterly*, 3e série, 30 (4), p. 575-598.

CANNY Nicholas P. et MORGAN Philip (eds.), 2011, *The Oxford Handbook of the Atlantic World: 1450-1850*, Oxford-New York, Oxford University Press.

CURTO José C., 2002, « Un butin illégitime. Razzias d'esclaves et relations luso-africaines dans la région des fleuves Kwanza et Kwango en 1805 », dans Isabel Castro Henriques et Louis Sala-Molins (eds.), *Déraison, esclavage et droit. Les fondements idéologiques et juridiques de la traite négrière et de l'esclavage*, Paris, Unesco (coll. « La route de l'esclave »), p. 314-327.

DAVIES R. R., 1999, *The First English Empire : Power and Identities in the British Isles, 1093-1343*, Oxford-New York, Oxford University Press.

DUPRONT Alphonse, 1997, *Le mythe de croisade*, 4 vol., Paris, Gallimard (coll. « Bibliothèque des histoires »).

ELLIOTT John H., 1992, « A Europe of composite monarchies », *Past and Present*, 137, p. 48-71.

FERNÁNDEZ ALBALADEJO Pablo, 1992, *Fragmentos de monarquía. Trabajos de historia política*, Madrid, Alianza Editorial.

— 2007, « De Hispania a Britannia. Avatares de un noventayocho historiográfico », *Materia de España. Cultura política e identidad en la España moderna*, Madrid, Marcial Pons (coll. « Estudios »), p. 17-39.

FONSECA Luís Adão da, 1992, *O Tratado de Tordesilhas e a diplomacia luso-castelhana no século XV*, Lisbonne, INAPA.

— 1999, *The Discoveriesand the Formation of the Atlantic Ocean : 14th century-16th century*, Lisbonne, CNCDP.

Fragoso João et Gouvêa Maria de Fátima Silva, 2009, « Monarquia pluricontinental e repúblicas : algumas reflexões sobre a América lusa nos séculos xvi-xviii », *Tempo*, 14 (27), p. 36-50.

Fragoso João, Gouvêa Maria de Fátima Silva et Bicalho Maria Fernanda, 2000, « Uma leitura do Brasil colonial. Bases da materialidade e da governabilidade do Império », *Penélope. Revista de história e ciências sociais*, 23, p. 67-88.

Frédéric Louis, 1986, « Darbâr », *Dictionnaire de la civilisation indienne*, Paris, Robert Laffont (coll. « Bouquins »).

García Espada Antonio, 2009, *Marco Polo y la Cruzada. Historia de la literatura de viajes a las Indias en el siglo XIV*, Madrid, Marcial Pons (coll. « Estudios »).

Given James, 1990, *State and Society in Medieval Europe : Gwynedd and Languedoc under Outside Rule*, Ithaca, Cornell University Press.

Godinho Vitorino Magalhães, 1987, « O açúcar dos arquipélagos atlânticos », *Os descobrimentos e a economia mundial*, vol. 4, Lisbonne, Presença, p. 69-93.

— 2000, Le Devisement du Monde. *De la pluralité des espaces à l'espace global de l'humanité, XV^e-XVI^e siècles*, Lisbonne, Instituto Camões.

Greene Jack P., 1994, *Negotiated Authorities : Essays in Colonial Political and Constitutional History*, Charlotesville, University of Virginia Press.

Gruzinski Serge, 2004, *Les quatre parties du monde. Histoire d'une mondialisation*, Paris, La Martinière.

Heintze Beatrix, 1980, « Luso-african feudalism in Angola ? The vassal treaties of the 16th to the 18th century », *Revista da Faculdade de Letras da Universidade de Coimbra*, 18, p. 111-131.

Hespanha António Manuel, 2000, « Qu'est-ce que la "Constitution" dans les monarchies ibériques de l'époque moderne ? », *Themis*, 1 (2), p. 5-18.

— 2001, « A constituição do Império português. Revisão de alguns enviesamentos correntes », dans João Fragoso, Maria Fernanda Bicalho et Maria de Fátima Silva Gouvêa (eds.), *O Antigo Regime nos Trópicos. A dinâmica imperial portuguesa (séculos XVI-XVIII)*, Rio de Janeiro, Civilização Brasileira, p. 163-188.

— 2005, « Porque é que foi portuguesa a expansão portuguesa ? » [communication d'ouverture du colloque *O Governo dos Povos. Poder e administração no Império Português*], UFF, Paraty.

— 2010, « Antigo Regime nos Trópicos ? Um debate sobre o modelo político do império colonial português », dans JoãoFragoso et Maria de Fátima Silva Gouvêa, *Na Trama das redes. Política e negócios no império português, séculos XVI-XVIII*, Rio de Janeiro, Civilização Brasileira, p. 43-94.

LOMBARD Denys, 1990, *Le carrefour javanais. Essai d'histoire globale*, vol. 2 : *Les réseaux asiatiques*, Paris, Éditions de l'EHESS (coll. « Civilisations et sociétés »).

LOMBARD Maurice, 1972, *Espaces et réseaux du haut Moyen Âge*, Paris-La Haye, Mouton (coll. « Le savoir historique »).

MADEIRA SANTOS Catarina, 1999, *Goa é a chave de toda a Índia. Perfil Político da Capital do Estado da Índia (1505-1570)*, préf. de Luís Filipe F. R. Thomaz, Lisbonne, CNCDP.

— 2005, « Entre deux droits : les Lumières en Angola (1750-v. 1800) », *Annales. Histoire, sciences sociales*, 60 (4), p. 817-848.

— 2009, « Écrire le pouvoir en Angola. Les archives ndembu (XVII^e^-XX^e^ siècles) », *Annales. Histoire, sciences sociales*, 64 (4), p. 767-795.

— 2012, *A Construção de Angola. Iluminismo, império e sociedades africanas (séculos XVII-XVIII)*, Lisbonne, CHAM-Tinta da China, à paraître.

MARK Peter, 1999, « The evolution of "Portuguese" identity : Luso-Africans on the Upper Guinea Coast from the sixteenth to the early nineteenth century », *The Journal of African History*, 40 (2), p. 173-191.

MARK Peter et HORTA José da Silva, 2011, *The Forgotten Diaspora : Jewish Communities in West Africa and the Making of the Atlantic World*, Cambridge, Cambridge University Press.

MELLO E SOUSA Laura de, 2006, *O sol e a sombra. Política e administração na América portuguesa do século XVIII*, São Paulo, Companhia das Letras.

MILHOU Alain, 2007 [1983], *Colomb et le messianisme hispanique*, trad. par Mayi Milhou-Binard, Montpellier, Presses universitaires de la Méditerranée (coll. « ETILAL. Espagne médiévale et moderne »).

MILLER Alexeï, 2008, *The Romanov Empire and Nationalism : Essays in the Methodology of Historical Research*, Budapest-New York, Central European University Press.

MILLER Joseph, 1988, *Way of Death : Merchant Capitalism and the Angolan Slave Trade, 1730-1830*, Madison, University of Wisconsin Press.

MULDOON James, 1998, *Canon Law, The Expansion Of Europe, and World Order*, Aldershot, Ashgate.

MÜNKLER Herfried, 2005, *Imperien : die Logik der Weltherrschaft – vom Alten Rom bis zu Vereinigten Staaten*, Berlin, Rowohlt.

NOVAIS Fernando A., 1978, *Portugal e Brasil na crise do Antigo Sistema Colonial (1777-1808)*, São Paulo, Editora Hucitec.

PEDREIRA Jorge M., 2001, « O Brasil, fronteira de Portugal.

Negócio, emigração e mobilidade social (séculos XVII e XVIII) », dans Mafalda Soares da Cunha (ed.), *Do Brasil à Metrópole. Efeitos sociais (séculos XVII-XVIII)*, Évora, Universidade de Évora, p. 47-72.

POCOCK John G. A., 2005, *The Discovery of Islands: Essays in British History*, Cambridge, Cambridge University Press.

RADULET Carmen Maria, 1998, « Os Tratados de Alcáçovas e Tordesilhas na visão de Rui de Pina, Garcia de Resende, João de Barros e Fernão Lopes de Castanheda », *Limites do mar e da terra/Limits of the Land and Sea* [actas da VIII Reunião Internacional de História da Náutica e Hidrografia], Cascais, Patrimonia, p. 219-226.

RICHARDS John F., 1993, *The New Cambridge History of India: The Mughal Empire*, vol. 1-5, Gordon Johnson, C. A. Bayly et John F. Richards (eds.), *The Mughals and their contemporaries*, Cambridge, Cambridge University Press.

RUSSELL-WOOD Anthony John R., 1998a [1992], *The Portuguese Empire, 1415-1808: A World on the Move*, Baltimore, The John Hopkins University Press.

— 1998b, « Políticas de fixação e integração », dans Francisco Bethencourt et Kirti Chaudhuri (eds.), *História da Expansão Portuguesa*, vol. 2, *Do Índico ao Atlântico (1570-1697)*, Lisbonne, Círculo de Leitores, p. 126-150.

SALDANHA António Vasconcelos de, 1990, « Conceitos de espaço e poder e seus reflexos na titulação régia portuguesa da época da expansão », dans Jean Aubin (ed.), *La découverte. Le Portugal et l'Europe* [actes du colloque de la Société française d'histoire du Portugal, Paris, 26-28 mai 1988], Paris, Fondation Calouste Gulbenkian-Centre culturel portugais, p. 105-129.

— 1992, *As Capitanias. O Regime senhorial na expansão ultramarina portuguesa*, Funchal, Centro de Estudos de História do Atlântico.

— 1997, *Iustum Imperium, Dos Tratados como Fundamento do Império dos Portugueses no Oriente. Estudo de história do direito internacional e do direito português*, préf. Adriano Moreira, Lisbonne, Fundação Oriente.

SALLMANN Jean-Michel, 2011, *Le grand désenclavement du monde, 1200-1600*, Paris, Payot (coll. « Histoire Payot »).

SCHAFFER Simon, ROBERTS Lissa, RAJ Kapil et DELBOURGO James (eds.), 2009, *The Brokered World: Go-Betweens and Global Intelligence, 1770-1820*, Sagamore Beach, Science History Publications.

SCHAUB Jean-Frédéric, 2008, « La catégorie "études coloniales" est-elle indispensable ? », *Annales. Histoire, sciences sociales*, 63 (3), p. 625-646.

SCHMIDT Benjamin, 2001, *Innocence Abroad: The Dutch Imagination and the New World, 1570-1670*, Cambridge, Cambridge University Press.

SCHWARTZ Stuart B., 1987, « Plantations and peripheries, c. 1580-c. 1750 », dans Leslie Bethell (ed.), *Colonial Brazil*, Cambridge, Cambridge University Press, p. 67-144.

SEED Patricia, 1995, *Ceremonies of Possession in Europe's Conquest of the New World, 1492-1640*, Cambridge, Cambridge University Press.

SPRUYT Hendrik, 1994, *The Sovereign State and its Competitors: An Analysis of Systems Change*, Princeton, Princeton University Press.

STOLER Ann Laura, 1989, « Rethinking colonial categories: European communities and the boundaries of rule », *Comparative Studies in Society and History*, 31 (1), p. 134-161.

STOLER Ann Laura et McGRANAHAN Carole, 2007, « Introduction: Refiguring imperial terrains », dans Ann Laura Stoler, Carole McGranahan et Peter C. Perdue (eds.), *Imperial Formations*, Santa Fe, School for Advanced Research Press, p. 3-42.

SUBRAHMANYAM Sanjay, 1999 [1993], *L'empire portugais d'Asie, 1500-1700. Histoire économique et politique*, trad. par Marie-José Capelle, Paris, Maisonneuve et Larose.

THOMAZ Luís Filipe F. R., 1981-1982, « Goa. Une société luso-indienne », *Bulletin des études portugaises et brésiliennes*, 82 (42-43), p. 15-44.

— 1985, « Estrutura política e administrativa do Estado da Índia no século XVI », dans Luís de Albuquerque et Inácio Guerreiro (eds.), *II Seminário Internacional de História Indo-Portuguesa*, Lisbonne, Instituto de Investigação Científica Tropical, p. 515-540.

— 1994, *De Ceuta a Timor*, Difel, Carnaxide.

TORRÓ Josep, 1999, *El naixement d'una colònia. Dominació i resistència a la fontera valenciana (1238-1276)*, Valence, Universitat de València.

— 2000, « Jérusalem ou Valence: la première colonie d'Occident », *Annales. Histoire, sciences sociales*, 55 (5), p. 983-1008.

TURNER Frederick Jackson, 1963 [1893], *The Significance of the Frontier in American History*, édité et prés. par Harold P. Simonson, New York, Frederick Ungar Publishing.

VELLUT Jean-Luc, 1970, « Relations internationales du Moyen-Kwango et de l'Angola dans la deuxième moitié du XVIII^e siècle (c. 1750-1810) », dans Université Levanium de Kinshasa, *Études d'histoire africaine*, vol. 1, Louvain-Paris, Éditions Nauwelaerts-Béatrice-Nauwelaerts, p. 75-135.

— 1972, «Notes sur le Lunda et la frontière luso-africaine (1700-1900)», dans Université Levanium de Kinshasa, *Études d'histoire africaine*, vol. 3, Louvain-Paris, Éditions Nauwelaerts-Béatrice-Nauwelaerts, p. 61-166.

— 1975, «Le royaume de Cassange et ses réseaux luso-africains (ca. 1750-1810)», *Cahiers d'études africaines*, 15 (57), p. 117-136.

VILLACAÑAS José Luis, 2008, *¿ Qué Imperio ? Un ensayo polémico sobre Carlos V y la España imperial*, Cordoue, Almuzara.

المؤلفون

ستيفان أودوان - روزو: عضو في مركز الأبحاث التاريخية، ومتخصص في الحرب العالمية الأولى. يرأس المركز الدولي للبحث في تاريخ الحرب الكبرى (بيرون، سوم). نشر، بخاصة، مع آن بيكر، ١٤ - ١٨، استعادة الحرب *Retrouver la Guerre* (Seuil, 2000)؛ خمسة أحزان للحرب ١٩١٤ - ١٩١٨، *Cinqdeuils de guerre, 1914-1918* (Noêsis, 2001)؛ الأسلحة واللحم. ثلاثة موضوعات للموت *Les armes et la chair. Trois objets de mort en 14-18* (Armand Colin, 2009). ونشر، بين ما نشر، حول واقعة الحرب المعاصرة: القتال. أنتروبولوجيا تاريخية للحرب الحديثة.*Combattre. Une anthropologie historique de la guerre moderne (XIXe-XXe siècle)* (Seuil, 2008).

لوران بارّي: عضو في مخبر الأنتروبولوجيا الاجتماعية (كوليج دوفرانس) قدم العديد من الدراسات حول أنظمة القرابة والمصاهرة من وجهة نظر المنظور المقارن، وبخاصة مقالة تركيبية القرابة. *La parenté* (Gallimard 2008). يدرِّس، في خلال حلقات بحثه، المسائل المتعلقة بأنتروبولوجيا القرابة وكذلك أيضاً الموضوعات الجديدة - أنتروبولوجيا الجنس، أو أيضاً، التآزر بين النماذج المطورة في علم الأحياء والأنتروبولوجيا.

دانييل سفائي: عضو في معهد مارسيل موس، يعمل حول تاريخ العلوم الاجتماعية، بخاصة، البحث الميداني، حول سوسيولوجيا الاستنفارات الجماعية والمشكلات العامة. نشر حديثاً، مع إدوار غارديلّا الطوارئ الإجتماعية في العمل. إتنوغرافيا الطوارئ الإجتماعية في باريس، Édouard Gardella, *L'urgence sociale en action.*

Ethnographie du Samusocial de Paris (La Découverte, 2011)وأشرف على مؤلّفين: الإلتزام الإتنوغرافي، *L'engagement ethnographique* (Éditions de l'EHESS, 2010)، ومع سيدريك ترزي تجربة المشـكلات العامة، Cédric Terzi, *L'expérience des problèmes publics* (Éditions de l'EHESS, 2012).

جوسـلين داخليه: مؤرخة، وعضو في مركز الأبحـاث التاريخية. بعد أن بدأت بدراسـة رهانات الذاكرة الجمعية في المغرب، شرعت في بحث طويل حول النماذج السياسـية للإسلام في البحر المتوسـط. وقد قادها هذا المستوى المتوسطي أيضاً إلى العمل مؤخراً حول مسألة اللغات، وحول المسـلمين في أوروبا وحول صيغ الاحتكاك بين أوروبا والإسـلام في البحر المتوسـط. نشرت: **إمبراطورية العواطف الاعتباطية السياسية في الإسلام**؛ «الإسلاميات»؛ اللغة الافرنجية. تاريخ لغة مهجنة في البحر المتوسط؛ ومع برنار فانسان (إدارة)، **المسلمون في تاريخ أوروبا**، الجزء ١. اندماج غير مرئي، الجزء الثاني، إشراف مشترك مع فولفغانغ كيزر avec Bernard Vincent (eds.), *Les musulmans dans l'histoire de l'Europe, vol. 1. Une intégration invisible* (Albin Michel, 2011 (vol. 2 codirigé avec Wolfgang Kaiser, 2012 ؛ **تونس. بلد صامت**، *Tunisie. Le pays sans bruit* (Actes Sud, 2011).

إيمانويل ديفو: عالم إتنولوجيا، يرجع عنوان كرسـيه إلى إتنولوجيا هنود أميركا الشـمالية. وهو أيضاً اسـتاذ مسـاعد في جامعة إنديانا في بلومنغتون. وهـو قارئ نبيـه لأعمال ليفي سـتروس، كما يؤكد ذلـك كتابان من مؤلفاته: **بحث في الأنتروبولوجيا الستروسـية**؛ وما بعد البنيوية؛ **ست تأملات حول كلود ليفي سـتروس** ؛ ويهتم بالفصل، بشـكل أفضل، بين ما هو شـمولي وما هو في أسـاس الحقول الثقافية الكبرى. ويدير بالاشتراك مع ميشيل دو فورنيل فريق علم اللغة الأنتروبولوجي وعلم

اللغــة الاجتماعي (Lias)، في معهد مارســيل موس. وســينشر ثلاثية الأنتروبولوجيا الصلبة: أميركا، استراليا، أوروبا،
Quadratura américana, Essai d'anthropologie lévi-straussienne (Georg, 2001) et *Au delà du structuralisme. Six méditations sur Claude Lévi-Strauss* (Complexe, 2008), aux Éditions de l'EHESS, Triptyque d'anthropologie hardcore. Amérique, Australie, Europe.

جــروم دوكيك: عضــو في معهد جــان - نيكــود (Jean-Nicod). نشر عدة محاولات بخاصة في مجال فلســفة الفكر بين العلوم الاجتماعية والعلوم الفكريــة. يمكن أن نذكر من مؤلفاته مــا الإدراك؟، *Qu'est-ce que la perception ?* (Vrin, 2004)؛ رامســاي: الحقيقــة والنجاح (مع باســكال انغل، منشورات روتلدج، 2002)؛ والفكر في الحركة. بحث محاولة حول الآلية المعرفيــة، *L'esprit en mouvement. Essai sur la dynamique cognitive* (Stanford, 2001).

ميشــيل دو فورنيل: عالم لغة وعالم لغة اجتماعي، مشرف مشــارك (مع إيمانويل ديفو) على فريق علم اللغــة الأنتروبولوجي وعلم اللغة الاجتماعي في معهد مارسيل موس. تقع دراســاته في التقاطع بين التواصلية الفكرية وتحليل المحادثــة والأنتروبولوجيا اللغوية. تهتم دراســاته أيضاً بعلم الدلالة القواعدي للغــات الهندية - الأميركية وبعلــم معرفة العلوم الاجتماعيــة. تتضمّن منشــوراته الأخــيرة: مع مــود فيرديه «خطر الخطأ في التشــخيص الطبي»، في كتاب كريســتيان شــوفيري وألبير أوجيان ولويس كــيري (إدارة)، آليات الخطأ، Louis Quéré (eds.), *Dynamiques de l'erreur* (Éditions de EHESS, 2009, p. 39-81)؛ ومع إيمانويل ديفو، «من أوجيبــوَا إلى داكوتا، نحو تصنيف للتحــوّلات الدلالية في اللغات الهندو أميركيــة» avec Emmanuel

Désveaux, « From Ojibwa to Dakota : Toward a typology of semantic transformations in American Indian languages (*Anthropological Linguistics*, 2010, 51 [2], p. 95-129)؛ مع ألبير أوجيان (إدارة)، بورديو، منظر الممارســة، avec Albert Ogien (eds.), *Bourdieu, théoricien de la pratique* (Éditions de l'EHESS,2011)؛ **ألم الأطفـال متعددي الإعاقـة والبكم» (مع مود فيرديـه)** *La douleur des enfants poly-handicapés et non parlants* (avec Maud Verdier) (Éditions de l'EHESS, 2011).

پيير ســيريل هوكور: مسؤول قســم الاقتصاد والمنهجيات الرياضية، وهو أيضاً اســتاذ تاريخ الاقتصاد في مدرسة الاقتصاد في باريس. تهتم دراســاته بالتاريخ النقدي والمالي في القرنين التاسـع عشر والعشرين. وتتضمــن دراســاته الأخيرة أزمــة ١٩٢٩؛ ومع داڤيــد لوبري، **هل هذا تحـد للمتفائلين المنتصرين؛** تحـوّلات الدين في فرنســا في القرن التاســع عشر؛ ومع أنجيلو ريڤا، «الســوق الماليــة في باريس في القرن التاســع عشر: التكامل والتنافس في البنى الأصغريــة»، و«ماذا تفعل البنوك وماذا يمكن أن نتعلم مــن التاريخ»، *La crise de 1929* (La Découverte, 2009) ; avec David Le Bris, « A challenge to triumphant optimists ? » (*Financial History Review,* 2010, 17 [2], p. 141-183) ; « Les transformations du crédit en France au xixe siècle » (*Romantisme*, 2011, 151, p. 23-38) ; avec Angelo Riva, « The Paris financial market in the 19th century : Complementarities and competition in microstructures »

(*The Economic History Review*, 2012) et « What banks

did, and what we can learn from history. » (*Accounting, .Economics and Law*, 2012)

ويدير تجهيزات التميّز «المعطيات المالية التاريخية» حول تاريخ البورصة الفرنسية منذ عام١٧٩٧ .

سيباستيان لو شــوڤالييه: عضو في مركز الأبحاث حول اليابان، ومدير مؤسسة فرنسا - اليابان في مدرسة الدراســات العليا للعلوم الاجتماعية. تهتم دراساته بالاقتصاد الياباني وعدم المساواة، والآلية الصناعية والاقتصاد السياسي لتنوع الرأســماليات وبالتغير المؤسساتي. وهو بخاصة مؤلف كتاب التحوّل الكبير للرأسمالية اليابانية (١٩٨٠ - ٢٠١٠)،

La grande transformation du capitalisme japonais (1980-2010) Presses de Sciences Po, 2011

مــع ج. دوزي وأســيشي، «عدم التجانــس بين الــشركات: الطبيعة والمصادر والنتائج على الآليات الصناعية - مقدمة»، G. Dosi et A. Secchi, « Inter-firm for industrial heterogeneity : Nature, sources and consequences dynamics – An introduction » (*Industrial and Corporate Change* .(*2010*

كاريناماديرا ســانتوس: عضو في مركز الدراســات الأفريقية، مؤلفاتها: «بين قانونين»؛ «عصر التنوير في أنغولا» (١٧٥٠ - ١٨٠٠) « Entre deux droits. Les Lumières en Angola (1750-v. 1800) » (*Annales*, 2005, 06 [4], p. 718-848)؛ «لواندا، مدينة مســتعمرة، بين أفريقيا والأطلسي (القرنان الســابع عشر والثامن عشر)» في ليام متيو بروكي (ناشر)، «المدن البرتغالية المستعمرة في بداية العالم الحديث»

dans L. M. Brockey (ed.), *Portuguese Colonial Cities in the -Early Modern World (Ashgate Publishing,* 2008, p. 249

273)؛ «تدوين السـلطة في أنغولا»، محفوظات ندينبو (القرون السابع عـشر - العـشرون)»، « Écrire le pouvoir en Angola. Les archives ndembu (xviie-xxe siècles) » (*Annales*, 2009, 64 [4], p. 767-795)؛ «المعارف الإدارية في السياق الاستعماري (أنغولا، القرن الثامن عشر)، « Administrative knowledges in colonial context (Angola, xviiith century) », (*The British Journal for the History of Science*, 2010, 43 [4], p. 539-556)؛ عصر التنويـر، الإمبراطوريـة والمجتمعات الافريقية: إنشـاء أنغولا (القرنان السـابع عشر والثامن عشر)، (٢٠١٢). *Luzes, Império e sociedades africanas : A construção de Angola (sec. XVII e XVIII)* (2012).

جان فريدريك شـوب: يدرس تاريخ الإمبراطوريـات الإيبيرية في ظل النظام القديم وتكوُّن الأصناف العرقية في الحيّز الأطلسي. وهو عضو في مركز عوالم أميركية، مجتمعات، تنقلات، سـلطات (القرون الخامس عشر - الحادي والعشرون؛ وفي مركز تاريخ ما وراء البحار، جامعة لبشـبونة الجديدة، ونشر بخاصة يهود ملك إسبانيا، وهران، ١٥٠٧ - ١٦٦٩»؛ البرتغـال في زمن الكونت - الـدوق أوليفاريس (١٦٢١ - ١٦٤٠)؛ نزاع التشريع باعتباره ممارسة السياسـة؛ فرنسا الإسبانية ؛ ومع خوان كارلوس غارافاغليـا، القوانين، العدالة، العادات، الأميركتان وأوروبا اللاتينية من القرن السـادس عشر حتى القرن التاسع عشر ؛ أورونوكو، أمير وعبد، القصة الاسـتعمارية للارتياب»؛ هل لأوروبا تاريخ؟؛ *Les juifs du roi d'Espagne*. Oran, 1507-1669 (Hachette, 1999); *Le Portugal au temps du comte-duc d'Olivares (1621-1640). Le conflit de juridiction comme exercice de la politique* (Casa de Velázquez, 2001) ; *La France espagnole*

(Seuil, 2003) ; avec Juan Carlos Garavaglia, *Lois, justice, coutumes. Amériques et Europe latines XVIe-XIXe siècle* (Éditions de l'EHESS, 2005) ; *Oroonoko, prince et esclave. Roman colonial de l'incertitude* (Seuil, 2008) ; *L'Europe a-t-elle une histoire ?* (Albin Michel, 2008).

فيليـــب أورفالينـــو: عضو في معهد مارســيل مــوس، وهو أيضــاً باحث في المركز القومي للبحــوث العلمية. يدير مركز الدراســات الاجتماعية والسياسية «ريمون آرون» (مدرسة الدراسات العليا... المركز القومي للبحوث...)، وهو بخاصة مؤلف اختراع السياسة الثقافية، و«الذئب الصيدلاني الشرير الكبــير، قلق أم حــرص؟»، *L'invention de la politique culture* (Fayard, 2004) et *Le grand méchant loup pharmaceutique. Angoisse ou vigilance* ? (Textuel, 2005). عــالم اجتماع وعالم سياســة، وعمل على قضايا السياســات الثقافية ثم على مراقبة الدولة لأســواق الدواء. يحضِّر، حاليــًا، مؤلفاً حول القرار الجماعي.

الفهرست

جيروم دوكيك:

لوران باري:

ميشيل دوفورنيل:

دراسة العلوم الاجتماعية
التعميم

بإشراف إيمانويل ديڤو

وميشال دو فورنيل

هذا الكتاب

نظراً لانعدام الإمكانية أمام الباحث للقيام بالاختبار تراه يلجأ إلى بناء موضوعاته: يجمعها، يصنفها ويقارنها، شأنه في ذلك شأن أتباع علوم الطبيعة، ويجهد بالتالي من أجل تجاوز الفرادة التاريخية والنفسية لمعايناته الأولى. ولكن، إلى أي مدى يستطيع التعميم انطلاقاً من واقعة واحدة أو وقائع عديدة، وبناءً على أي مرتكز يلجأ إليه معتبراً إياه قانوناً هو بمثابة القاعدة العامة؟ وفي الحالة هذه، إن استسلم لمغريات الشمولية ألا يجازف عندئذ فينسى مرحلة الخصوصي؟

تعكس النصوص التي جمعت هنا تموضعات يختلف بعضها اختلافاً جذرياً عن بعضها الآخر، التي تراوح بين التشاؤم والتفاؤل لجهة إمكانية التعميم بالذات. والحالة هذه، وفي عالم تبدو فيه حركته سائرة بخطى متسارعة نحو تزايد القصور الحراري، وحيث أن الأرشيف يتوسع باستمرار يصبح ضرورياً أكثر من أي وقت آخر، حتى في ظل احتمال الوقوع في الخطأ، أو بالأحرى دفع ثمن التجاوز المتواصل.

يضم هذا الكتاب بين دفتيه مساهمات:

ستيفان أودوان- روزو، لوران بارّي، دانيال سوفاي، جوسلين داخليا، جيروم دوكيك، ميشال دو فورنيل، پيار سيريل هوتكور، سيباستيان لوشوڤالييه، كاتارينا ماديرا سانتوس، جان-فريديريك شوب وفيليب أورفالبنو.

المجلدان الآخران هما: **النقد والمقارنة.**

ÉDITIONS DE L'ÉCOLE DES HAUTES
ÉTUDES EN SCIENCES SOCIALES




ISBN 978-614-432-710-4
9 786144 327104